

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

**المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة
التحديات الأمنية في إقليم
الساحل الإفريقي**

2015-1991

**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية**

إشراف الأستاذ:

مصطفى صايح

إعداد الطالب:

حسام حمزة

لجنة المناقشة

01	عبد الوهاب بن خليف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
02	مصطفى صايح	أستاذ التعليم العالي	م.و.ع.ع.س	مشرفا ومقررا
03	علي ربيـج	أستاذ محاضر "أ"	م.و.ع.ع.س	عضوا
04	مرسي مشـري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيسمسيلت	عضوا
05	إسماعيل جوهري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا
06	عمروش عبد الوهاب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا

السنة الجامعية:

2018/2017

قال رسول الله ﷺ : ﷺ

ﷺ

اللَّهُ الْأَجُودُ الْأَجُودُ،

وَأَنَا أَجُودٌ وَلَدِ آدَمَ،

وَأَجُودُكُمْ مِنْ بَعْدِي رَجُلٌ عِلْمٌ عِلْمًا فَنَشَرَ عِلْمَهُ، يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةً وَحِدَهُ،

وَرَجُلٌ جَادٌ بِنَفْسِهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يُقْتَلَ ﷺ

رواه أبو يعلى والبيهقي .

إِلَى

وَأَبِي

وَعَهْدِي لهما التَّقْوَى

شكر و عرفان

إن هذا الجهد العلمي المتواضع، وما يُؤمل أن يكون من إنجازات طيبة، ليس ثمرة فعل فردي خالص. فحقيقة الأمر تؤكد أن أشخاصا كثيرا تركوا بصمتهم بطريقة ما في هذا العمل، من بعد فضل الله عز وجل، وليس في وسعي إلا أن أقدم خالص شكري و عرفاني لهم نظير حسن صنعهم.

لقد أنجزت هذه الأطروحة بإشراف مباشر من الأستاذ مصطفى صايح الذي كان له دور لا يقبل النكران في تقدم العمل وإتمامه في أجله بفضل التسهيلات التي طالما حظيت بها من طرفه. وأود أن أعبر للأستاذ المشرف عز شكري وامتنان العميقين لقاء ثقته التي منحني إياها منذ استهل العمل المشترك بيننا، وعلى عمله بكل حرص على إلقاء نظرة فاحصة وناقدة ومصوّبة لمسودة الأطروحة، بالرغم من أجندته المزدحمة.

قسم كبير أيضا من هذه الأطروحة أنجز في فرنسا، أين قضيت موسمين جامعيين في "جامعة باريس 8" و"مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية" (EHESS) في باريس، كان لهما أثر عظيم الأهمية على خبراتي العلمية والشخصية، وتحققت منهما فائدة لا تضاهي لدون شك في ضوء النقاشات، المحاضرات والجلسات العلمية التي شاركت فيها أو حضرتها. وإذا أشير إلى هذه الفترة من تكويني العلمي والعمل، فإنني أجد نفسي أمام واجب التعبير عن الشكر العميق للمشرف على عملي في فرنسا، الأستاذ حبيب إدريسي بوصف، الذي لقيت منه كل التسهيلات والنصائح التي ساعدتني في تعظيم استفادتي من ترخيصي العلمي خارج الجزائر. كما أستغل الفرصة لشكر الدعم الرائع والفريد الذي حظيت به من قبل كل من المدير السابق للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الأستاذ محمد بوقوق، وصدقي وأخر الأستاذ حكيم غريب، وكذا الأستاذ محمد السعيد مكي، الذين سهّل دعمهم لي الحصول على منحة للتريص خارج الوطن.

في باريس، في ميونخ، في فرانكفورت، في نيس، في مدريد، في فالنسيا، في فيينا في براغ. . .
وغيرها من المدن والأماكن التي زرتها مع أخي وصديقي عمار خلف الله، كانت لي مع محطات
نقاشات ضافية وسابغة حول عدة مواضيع ساعدتني في صوغ إشكاليات، طرح أسئلة وإنجاز
تشخيصات كلها ترك أثرا إيجابيا علي هذا العمل وعلي شخصي. وأمام هذا، ليس في وسعي إلا
التعبير عن شكري الجزيل والعميق لصديقي عمار نظير أثره الطيب.

الشكر العميق والثناء موصول أيضا إلى خالتي خديجة بورواني، وإلى أفراد عائلتي الذين لم
يخلوا علي بكل أنواع الدعم طيلة مشواري العلمي، ولولاهم لما بلغت هذا الأفق. الشكر موصول
أيضا إلى أصدقائي وزملائي والطلبة الذين درّسّتهم والذين لم أجد منهم غير التشجيع والمساندة
طيلة سنوات إعداد الأطروحة. ومن المؤكد أن هذا العمل كان أحسن بفضل هؤلاء جميعا،
ومهما حاولت الثناء عليهم فلن أوفيهم حقهم، فجزاهم الله عن أفضل ما يجزي به العاملين
المخلصين.

في الأخير، وإذا أقرّ بفضل أناس كثيرين فما قد يحتويه هذا العمل المتواضع من إيجابيات،
فإنني، في المقابل، أتحمّل مسؤولية ما حواه من أخطاء أو هفوات أو نقائص محتملة وحدي دون
سواي.

حسام حمزة

فهرس المحتويات

03	شكر وعرفان.....
14	الملخص.....
17	قائمة الجداول والأشكال التوضيحية.....
19	قائمة الاختصارات.....
23	مقدمة.....
	الفصل الأول:
47	أمن الجزائر وأمن الساحل: مدخل تعريفى تاريخى
	المبحث الأول: البعد الأمنى للتاريخ المعاصر للجزائر (1989-2015): صعود الإرهاب كتهديد
53	للأمن القومى الجزائرى.....
53	المطلب الأول: التجربة الجزائرية العنيفة للانتقال الديمقراطى.....
53	1. مرحلة تصاعد الصدام المسلح (1989-1999).....
56	2. رجحان المقاربة "الحوارية" على حساب المقاربة "الاستصالية".....
59	المطلب الثانى: الإرهاب فى الهوية الأمنية الجزائرية.....
59	1. نشأة العداء الجزائرى للإرهاب.....
60	2. قراءة بنائية للعداء الجزائرى للإرهاب.....
64	المطلب الثالث: العناصر التكوينية للتصور الجزائرى للإرهاب.....
64	1. الإرهاب تطرف عنيف.....
65	2. الإرهاب تهديد وجودى.....
66	3. الإرهاب أصل للفقر ومعرقل للتنمية.....
67	4. الإرهاب باعث للصدام الحضارى على مستوى المنظومة الدولية.....
68	5. التمييز بين أعمال الجماعات الإرهابية والحق الشرعى للمقاومة.....
71	المبحث الثانى: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومى الجزائرى.....
71	المطلب الأول: الدائرة المغاربية للأمن القومى الجزائرى.....

71	1. النقل الاستراتيجي الجزائري في الفضاء المغربي
73	II. الفضاء المغربي في التصورات الأمنية الجزائرية
75	III. المهذدات المغربية للأمن القومي الجزائري
81	المطلب الثاني: مسار تطور علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية
81	1. الأصل "الثقافي الحضاري" للعلاقة بين الأمن الجزائري والأمن العربي
		2. تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية (1990-1991)
83
86	المطلب الثالث: الدائرة المتوسطة للأمن الجزائري
86	1. الرابط الجيوسياسي بين أمن الجزائر وأمن المتوسط
89	2. مهذدات الأمن القومي الجزائري متوسطة المصدر وقابلية الاختراق من الأعلى
95	3. مسار تطور الانشغال الأمني الجزائري بالدائرة المتوسطة
102	المبحث الثالث: البيئة الأمنية الساحلية: محدّدات استعصاء أمن مستديم
102	المطلب الأول: وحدة جغرافية مقابل تعددية مظاهر الانقسام
102	1. مقارنة جغرافية للساحل
104	2. المستقطبات الجديدة للانشغال الإقليمي والدولي بالساحل
105	3. ديمومة الأزمات والنزاعات في الساحل: الجغري الكرونولوجي
110	المطلب الثاني: تعددية سببية للانقسام في الساحل: الإثنيات، الدين والقبيلة
111	1. معالم انقسام إثني هويتي في الساحل
114	2. تضاعف الحركات الهوياتية الدينية في الساحل
117	المطلب الثالث: السياق الاقتصادي للتأزم في الساحل
117	1. النشاطات الاقتصادية الأولية في الساحل
119	2. الصيد البحري والقاري
120	3. إسهامات الصناعة الاستخراجية في الدخل القومي لدول الساحل

123 خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني:
125	البنية التصورية للمقارنة الحزائرية للتهديد في الساحل:
	توليفة التهديد وبواعثه
130	المبحث الأول: الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الوطني الجزائري: التدرّجية المتصاعدة للخطر ..
131	المطلب الأول: سيرورة انتشار الإرهاب في الساحل منذ 1999
	المطلب الثاني: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منذ 2006: قطب إقليمي للإرهاب على تخوم
135	الجزائر
135 1. خريطة جديدة للانتشار
137 2. إستهداف القاعدة للجزائر: مسار تناوبي دون انقطاع
138 3. الاختطاف والرهن: نمط عملياتي جديد "للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"
	المطلب الثالث: التظاهرات الجديدة للإرهاب في الساحل: سقف أعلى لأهداف التنظيمات
145	الإرهابية
145 1. القاعدة وتجربة انفصال "أزواد"
147 2. بدايات تمدد "داعش"
151	المبحث الثاني: الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في الساحل: نمطية متعددة للتهديد
	المطلب الأول: إملاءات الانتشار عبر-القومي للجريمة: حتمية مراعاة التقاطعات الجيوسياسية
152	بين الساحل وغرب إفريقيا
155	المطلب الثاني: طفرة الانتشار عبر-الإقليمي للأسلحة
155 1. التحوّل في المصادر التقليدية للسلاح: بروز القطب الليبي
159 2. أمن الجزائر في قلب الإرتدادات الأمنية لتهريب الأسلحة من ليبيا
162 3. النزعة التسلّحية الجديدة للجماعات الإرهابية
167	المطلب الثالث: الجزائر وأمن تهديد المخدرات .. من المحرق إلى الوجودي
168 1. القنب/الحشيش

169	II . الكوكابين
171	III . من الفرد إلى الدولة: سلمية تهديد المخدرات
173	IV . خصوصيات تهديد المخدرات بالنسبة للأمن الجزائري
		المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لبواعث التهديد: العلاقات السببية بين التهديد والبيئات
178	المولدة له
178	المطلب الأول: التدخل الأجنبي ضمن التصور الجزائري: محرك هدم للبنيات المحلية والإقليمية للأمن
179	الفلسفة الجزائرية لتسوية النزاعات: رؤى مناهضة للتدخل
183	المحصّلات الأمنية للحملة الأطلسية ضد ليبيا: تأكيد للهواجس الجزائرية
		المطلب الثاني: مآزق المشاشة والفشل الدولي في الساحل: تبعات خلل وظيفي متعدد الأبعاد
188	للدولة الوطنية
188	I . الفشل الدولي كباعث للتهديد في خطابات الأمنة الجزائرية: مؤشرات الاعتراف
190	II . الرؤى الجزائرية للفشل الدولي على ضوء المقاربات النظرية
194	III . مشهد الفشل الدولي في إقليم الساحل
204	IV . أسباب التخوفات الجزائرية من الفشل الدولي
207	المطلب الثالث: حالات النزاع في الساحل منذ 1990: بؤر حاضنة وباعثة للتهديد
207	I . التصور الجزائري للنزاعات كبواعث للتهديد
209	II . تمرّدات التوارق ما قبل 2012: بؤر لتهديدات وجودية كامنة
213	III . بؤر النزاع في الساحل بعد 2011: نطاقات جغرافية باعثة لأنماط التهديد الجديدة
218	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث:

أسس ومعالَم مقارنة أمنية جزائرية "شاملة ومندمجة"

لمواجهة التهديد في إقليم الساحل

223

المبحث الأول: "النزعة الإستقلالية" و"عدم التدخّل": أعمدة معيارية مؤسّسة للمقاربة

229

الجزائرية لمواجهة التهديد

229

المطلب الأول: حتمية امتثال الدولة للنزعة الاستقلالية في خياراتها الأمنية

230

أ. النزعة الإستقلالية جذر قيم هوية الجزائر السياسية ومبادئها الدستورية

233

ب. من الأحادية إلى التعددية الحزبية: الثبات على "النزعة الاستقلالية" في السياسات

الجزائرية

المطلب الثاني: عدم التدخّل كتجسيدٍ لاستقلالية المقاربة الأمنية الجزائرية: معيار واحد

238

وتوظيفات متباينة

239

أ. من 1991 إلى 2003: عدم التدخّل كمعيار لتصور دور "الأخر" تجاه الجزائر

241

ب. من 2003 إلى 2011: عدم التدخّل كمعيار لتصور الدور الجهوي للجزائر

245

ج. من 2011 إلى 2016: ملامح التكييف السلس لعدم التدخّل

251

المطلب الثالث: تفسيرات بنائية لعدم التدخّل الجزائري: قيم الهوية كمشروع لسلوك الدولة

251

أ. معايير تعريف "الذات" و"الأخر" ضمن المقاربة الجزائرية

253

ب. مأسسة عدم التدخّل في الدساتير الجزائرية

256

ج. العقيدة الجزائرية اللاتدخلية منبجّ للنسق الاجتماعي والتاريخي "ما بعد التحرّر" ...

260

المبحث الثاني: مبادئ معضّدة للروى الأمنية الجزائرية اللاتدخلية

260

المطلب الأول: مقارنة عمل جهوية بالتعاون مع المجموعة الدولية: تكييف واستدراك الجزائر

لدورها الإقليمي

262

أ. عوامل إضفاء البعد الجهوي على المقاربة الأمنية الجزائرية

266

ب. الجزائر وفكرة التعاون: تصوّرات عن دور "الذات" و"الأخر"

272	المطلب الثاني: أمننة دفع الفدية للإرهاب: سبق جزائري في مواكبة التمثلات المستجدة للإرهاب
273	1. إسقاطات المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب على الساحل
276	2. دوافع الأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب
278	3. الانتشار الإقليمي والعالمي للأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب
281	المطلب الثالث: متلازمة الأمن والتنمية في الروى الأمنية الجزائرية: الأمن كمنظومة
281	1. التنمية كأداة لتعزيز السلام في بيئات ما بعد النزاع
285	2. الأمن كفعل منظوماتي لا كفعل قطاعي
289	المبحث الثالث: نشر وإنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل وإفريقيا: الأفعال والآليات
289	المطلب الأول: مؤسسة الهواجس الأمنية الجزائرية داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي
291	1. إتفاقية الجزائر حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 1999)
292	2. خطة عمل الاتحاد الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 2002)
293	3. المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (الجزائر 2004)
	المطلب الثاني: تكريس مؤسسة الهواجس الجزائرية في إطار "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن"
297	2001 (APSA)
299	1. ثنائية الدعم والامتناع في التعامل الجزائري مع "القوة الإفريقية المتربصة" (ASF)
301	2. مسار نواقشوط 2013
305	المطلب الثالث: آليات إنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية خارج مؤسسات الاتحاد الإفريقي
305	1. فوج العمل حول "بناء القدرات في الساحل" ضمن "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"
	(GCTF)
308	2. لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات (JOGSC) (تمنراست 2010)
309	3. "وحدة الدمج والربط" (FLU) (الجزائر 2010)
310	4. الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي أفريبول (AFRIPOL)
314	المطلب الرابع: تطبيقات المقاربة الأمنية الجزائرية عبر حالات الوساطة

314	١. الجزائر وتسوية النزاع في مالي
318	٢. تجربة الوساطة الجزائرية في النيجر
319	٣. تجربة الوساطة الجزائرية في ليبيا
325	خلاصة الفصل الثالث
329	خاتمة
342	قائمة الملاحق
312	قائمة المراجع

مخلص

تعكف هذه الدراسة على تفكيك مقاربة الجزائر لمجابهة التهديدات الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي. وبحكم عدة متغيرات طرأت على البيئة الأمنية الجزائرية الداخلية ثم على البيئة الأمنية الساحلية الذي استحال محورا لسياسيتها الخارجية والأمنية في الراهن بالنظر لحيويته بالنسبة لأمنها ومصالحها الوطنيين. فعلى إثر التحوّلات التي هزت الدول المغاربية منذ سنة 2011، والتي عززت خاصية العلائقية التي تميّز أمن دول المنطقة، شهد هذا الإقليم تعقّلات أمنية جعلت منه نظاما أمنيا فرعيا ذو خصوصيات مميّزة ضمن المنظومة الأمنية الإفريقية عموما. في مستهلها، تصبو هذه الدراسة إلى تحديد المفهوم الجزائري للتهديد في إقليم الساحل الإفريقي المشكّل من توليفة "التهديد ومولّداته". وبعد استعراض القيم والمبادئ المشكّلة للإطار التصوري الجزائري لمجابهة التهديد، بالتركيز أساسا على قيمة "الاستقلالية" التي تلحّ عليها الجزائر في رؤيتها للهندسة الإقليمية للأمن، تقدم هذه الدراسة أمثلة عن التجسيد العملي للتصوّرات الأمنية للجزائر على صعيد جهوي وقاري باستعراض مساهماتها في البناءات والترتيبات الأمنية الإفريقية. إنّ هذا يساعد لاحقا في قياس مدى قدرة الجزائر على بناء الواقع الأمني الإفريقي وفق مدركاتها من ناحية، ومدى تحقيقها لمسعى نشر وتذويت تصوّراتها الأمنية ساحليا (وأفريقيا أيضا) من ناحية ثانية. فالجزائر ترى حاجة ملحة لاندماج أمني إفريقي كضرورة تليها مجابهة مستقلة، مشتركة وذاتية للتهديدات الأمنية في الساحل وإفريقيا وذلك بالتواكب مع رفضها المطلق للتدخل ومرافعتها من أجل تبني معيار "التعاون" بدله.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، إقليم الساحل، المقاربة الأمنية الجزائرية، التهديد، بواعث التهديد، الهوية الأمنية، الإستقلالية، عدم التدخل.

Abstract:

This study aims to reveal the Algeria's security approach in the Sahel region which constitutes currently the axis of its foreign and security policies due to its importance in preserving its national security and interests. Following the transformations that shake Maghreb countries up since 2011 and strengthened the relational specificity of the region States securities, the Sahel region has witnessed security complications that made of it a security sub-system with distinctive features within the African global security system. First of all, this studies aims to determine Algerian conception of Threat in Sahel, a conception composed of a package of "threat and its generators". Then, after reviewing the values and principles that constitute the Algerian conceptual framework of threat countering, mainly focusing on the value of "autonomy" that Algeria insists on in its vision of regional security architecture, this study gives examples of practical incarnation of Algeria's security conceptions both on the regional and continental levels review of its contributions in African security constructions and arrangements. This will help later in the measurement of Algeria's ability to construct the African security reality in accordance with its perceptions, and otherwise, how extent can it "internalizes" its security perceptions in the Sahel (and Africa also). Algeria sees an urgent need for an African security integration as a necessity dictated by the need of an autonomous, joint and indigenous confrontation of the security challenges that face the peace and security building in the Sahel and Africa, concomitantly with its advocacy to adopt the values of "consultation" and "cooperation" instead of "interference" and "intervention" that Algeria absolutely refuses.

Key words: Algeria, Sahel region, Security approach, Threat, Threat generators, security identity, autonomy, non-intervention.

**قائمة الجداول
والأشكال التوضيحية**

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	السكان، المساحة والكثافة السكانية في دول إقليم الساحل	110
02	الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل (2001-2014)	139
03	الأسلحة والأعتدة العسكرية المنقولة من ليبيا التي صادرتها الجزائر بين نيسان/أبريل 2011 و آذار/مارس 2012	165
04	الأسلحة والأعتدة العسكرية التي احتجزها الجيش الجزائري يوم 10 آذار/مارس 2016 بقمار (ولاية الوادي)	166
05	تصنيف دول الساحل وفقا للمؤشرين العالميين لـ"الفشل الدولي" و"التنمية البشرية" لسنة 2015	196

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	الهجمات الإرهابية على الإقليم الجزائري (2001-2013)	140
02	حالات اختطاف الأجانب التي نفذها تنظيم القاعدة في دول الساحل (2008-2013)	141
03	نسبة المختطفين على الأراضي الجزائرية قياسا إلى المختطفين في باقي الدول الساحل (2003-2013)	143
04	حالات اختطاف الأجانب على الأراضي الجزائرية (2003-2011)	145
05	تطور وتيرة مضبوطات القنب في الجزائر منذ 2011	177
06	مؤشر الهجمات الإرهابية في الساحل منذ كانون الثاني/يناير 2010	216

قائمة الاختصارات

باللغة العربية	باللغة الإنجليزية	الإختصار	الرقم
القدرة الإفريقية للاستجابة السريعة للأزمات	African Capacity for Immediate Response to Crises	ACIRC	01
المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب	The African Center for the Study and Research on Terrorism	ACSRT	02
القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا	United States Africa Command	AFRICOM	03
الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي	African Police Office	AFRIPOL	04
القيادة الإفريقية لمهمة الدعم في مالي	African-led International Support Mission to Mali	AFISOM	05
الجماعة الإسلامية المسلحة	Armed Islamic Group	AIG	06
تحالف توارق شمال مالي من أجل التغيير	North-Mali Touareg Alliance for Change	NMTAC	07
مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال	African Union Mission in Somalia	AMISOM	08
مرفق السلام الإفريقي (الأوروبي)	African Peace Facility	APF	09
الهندسة الإفريقية للسلام والأمن	African Peace and Security Architecture	APSA	10
القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	Al-Qaeda in the Islamic Maghreb	AQIM	11
القوة الإفريقية المترتبة	African Standby Force	ASF	12
الإتحاد الإفريقي	African Union	AU	13
خطة عمل الإتحاد الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته	AU's Plan of Action on the Prevention and Combating of Terrorism	AU's PAPCT	14
المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	Economic Community of Central African States	CEEAC	15
لجنة أجهزة الأمن والمخابرات في إفريقيا	Committee of Intelligence and Security Services of Africa	CISSA	16
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	Economic Community of West African States	ECOWAS	17

إفريقيا	African States		
الصندوق من أجل السلام	Fund For Peace	FFP	18
وحدة الدمج والربط	Fusion and Liaison Unit	FLU	19
فرنك المجموعة المالية الفرنسية في إفريقيا	Franc de la Communauté Financière Française en Afrique	Franc CFA	20
مجموعة 5 ساحل	Groupe 5 Sahel	G5S	21
لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات	Joint Operational General Staff Committee	JOGSC	22
الهيئة ما بين الحكوماتية للتنمية	Intergovernmental Authority for Development	IGAD	23
صواريخ محمولة للدفاع الجوي	Man-Portable Air-Defense Systems	MANPADS	24
بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية	Mission des Nations unies pour l'organisation d'un référendum au Sahara occidental	MINURSO	25
اللجنة الدولية الدائمة لمراقبة الجفاف في الساحل	Permanent interstate committee for Drought Control in the Sahel	PICDCS	26
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي	United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali	MINUSMA	27
حركة التوحيد والجهاد في إفريقيا الغربية	Movement for Unicity and Jihad in West Africa	MUJWA	28
اللواء الجهوي الاحتياطي لشمال إفريقيا	North Africa Regional Standby Brigade	NASBRIG	29
اتفاقية منظمة شمال الأطلسي	North Atlantic Treaty Organization	NATO	30
الحركة الوطنية لأزواد	National Movement of Azawad	NMA	31
الحركة الوطنية لتحرير أزواد	National Movement for the Libertation of Azawad	NMLA	32
منظمة التعاون الإسلامي	Organization of Islamic	OIC	33

Cooperation			
منظمة الوحدة الإفريقية	Organization of African Unity	OAU	34
إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته	Convention on the Prevention and Combating of Terrorism	OAU's CPCT	35
اللجنة الدائمة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل	Permanent Interstate Committee for Drought Control in the Sahel	PICDCS	36
مبادرة عموم الساحل	Pan Sahel Initiative	PSI	37
مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية	Southern African Development Community	SADC	38
الجماعة السلفية للدعوة والقتال	Salafist Group for Preaching and Combat	SGPC	39
معهد ستوكهولم الدولي للسلام	Stockholm International Peace Research Institute	SIPRI	40
المبادرة عبر-الصحراوية لمكافحة الإرهاب	Transsaharien Counterterrorism Initiative	TCI	41
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Program	UNDP	42
مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة	United Nations Office on Drugs and Crime	UNODC	43
بعثة الأمم المتحدة للدعم في مالي	United Nations Support Mission for Libya	UNSMIL	44
المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب	Global Counterterrorism Forum	GCTF	45
إتحاد أوروبا الغربية	Western European Union	WEU	46

مقدمة

كمحصلة منطقية لكثافة ما يحصل بينها وبين إقليم الساحل الإفريقي من اتصالات مختلفة الطبائع؛ بمفهوم كارل دوتش¹، ولاسيما الأمنية منها، صارت المقاربة الأمنية الجزائرية مقبولة بمفاهيم الاعتماد الأمني المتبادل والتبعية الأمنية عبر-الإقليمية، فبات من المتعذر الحديث عن أمن قومي جزائري بمعزل عن إقليم الساحل الإفريقي الذي غدا الحلقة الأمنية المفصلية الأولى في إدراك الجزائر لأمنها، وحجر الزاوية الذي تُبنى عليه سياستها الأمنية والدفاعية منذ بداية الألفية تقريبا. حتى الحدود الجزائرية من الجناح الجنوبي، الجنوبي-الشرقي، والجنوبي-الغربي، فقدت صلابتها وصفحتها المانعة تدريجياً، وضعّ تقاوم على نحو أشدّ منذ انفجار الأزمة الليبية سنة 2011، فغدت هذه الحدود مسامية، قابلة للاختراق بصورة أكبر، وانمحت أمام التمثلات الجديدة للتهديدات التي أصبحت ضبابية، ملتبسة، غير قابلة للقياس وصادرة عن فواعل غير دولية، أمر حتم على الجزائر تكييف مفهومها للأمن القومي ومقاربتها الأمنية مواكبة لهذه التبدلات الاستراتيجية.

حتى أواخر التواصل الجغرافي (Geographic continuum) المباشر بينها وبين دول الساحل، وبين الأخيرة ودول المنطقة الفرعية لغرب إفريقيا ووسطها، والسيوررات التراكمية للتهديد الناجمة عما يشهده إقليم الساحل الإفريقي من اضطرابات، تكاد لا تحمد، بفعل النزاعات متعددة الأبعاد والتمظهرات، التهديدات الإنسانية، التدخلات العسكرية الأجنبية، شبح ضعف سلطة بعض الحكومات، وهاجس الفشل المخيم على بعض دول الإقليم الساحلي منذ استقلالها، فرضت على الجزائر حقيقة موضوعية تفيد بأنه دون ضمان حد أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسيين في هذا الإقليم، فإن مهمتها في كبح حركة التهديدات، والحيلولة دون ولوجها عبر حدودها، ستصبح مستعصية، وسيترهن مسعاها في الحفاظ على ما حققته في مجال حماية أمنها قَطْرًا.

هذه العوامل الموضوعية تجعل من الجزائر طرفاً معنياً بكل مجريات البيئة الأمنية الساحلية، ومعانها منها في الحين ذاته. ويبدو أن انغراس هذه الحقيقة في وعي صانع القرار الجزائري يترجمه

¹ Dario Batistella, «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», *Revue internationale des politiques comparées*, vol.04, n°10, pp.567-585.

حضور الجزائر القوي في هذا الإقليم، وفي شتى البناءات متعدّدة الأطراف التي تعنى بمسائله وتحدياته، سيما تلك التي حدّد لها هدف التصديّ المشترك للتهديد. إنّ هذه الحقيقة تشهد عليها تاريخ الجزائر المستقلّة؛ فالأخيرة، ومنذ اكتمال تحرّر دول الساحل في غضون ستينيات القرن المنصرم، اعتبرت هذا الإقليم امتداداً لمنطقة أمنها الوطني، مؤكّدةً على لسان رئيسها السابق، هواري بومدين، أنّ "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأتّه لا يمكن أن يحصل أيّ تغيير في هذه المنطقة دون اتفاقٍ مع الجزائر"¹. لهذا، طالما تحلّت الجزائر بدور الفاعل المحوريّ ذي العلاقات والروابط البنوية والروحية مع مختلف دوله التي تقاسمها مصالحاً جيوسراتيجية حيوية. ومنذ تواترت التبدّلات البنوية في البيئة الأمنية والسياسية في الساحل، ناجمة عن التغييرات التي حدثت في كلّ من تونس، ليبيا ومالي منذ أواخر العام 2010، احتدّ انشغال الجزائر بتخومها الشرقيّ والجنوبيّ، وبالفضاء الساحليّ عموماً، وتنامى حضوره في أفعالها الأمنية، العسكرية والدبلوماسية، ذلك أنّ ارتدادات هذه التغييرات سارت على نحوٍ رسّخ تبعية الأمن الجزائريّ تجاه الساحل، وأكّدت يقيناً أنّه ما عاد أمناً مستقلاً بذاته (Self-contained security)، بل هو أمنٌ علائقيّ (Relational security) أكثر فأكثر يشكّل الساحل "بطنه الرخوة". ناهيك عن هذا، فإنّ تعاظم الأهمية الجيوسراتيجية للفضاء الصحراويّ-الساحليّ في العشريّات الأخيرة، نظراً لما يخترنه باطنه من مواردٍ خام (النفط واليورانيوم بالدرجة الأولى) جعله محلاً لتنافس جيوسياسي واضح بين عدّة فواعل، بما فيها الفواعل فوق-الإقليمية، يبحث كل منها عن الحصول عليها نظراً لتعلق أمنه الطاقويّ في المستقبل بها. هذا التقاسم، الذي ينشد العدالة دون أن يتوصّل إليها أبداً، يولّد ويحفز صراعات مصالح قد تنبثق عنها حالات تنافس، أو حتى مجابهة، بين الجزائر - الرافضة لأيّ وجود أجنبي ضمن هذا الإقليم - وفاعلين دوليين آخرين كثر، بعيداً عن التنافس الذي يعتبر أمراً طبيعياً في العلاقات الدولية.

¹ عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 43.

أمام هذا المعطى الأمني والجيوستراتيجي الجانح نحو التعقد، وفي ظل التقاطعات التي تحصل بينها وبين هذا الإقليم، تقترح الجزائر مقارنة أمنية متفردة، لمواجهة ما يشهده من تهديدات وتحديات تمسّ بأمنها وبأمن الإقليم تؤثر لا محالة على سلوك مختلف الفاعلين الأمنيين فيه، وعلى مسارات الأمننة في هذا الفضاء، وهو تأثير ينتج عن أفعالها الكلامية أو تصرفاتها الفعلية، ودون إعطاء هذه المقاربة حقتها من الفهم والتحليل، يتعذر فهم حركيات البيئة الأمنية الساحلية في مجملها، وهذا بحكم الحقائق على أرض الواقع، وباعتراف الفواعل الدولية؛ دولا ومنظمات دولية وإقليمية، المتواجدة بهذا الفضاء أو المهتمّة به، التي تقرّ بمحورية الدور والمكانة الجزائريين فيه.

وتستلهم الجزائر الأعمدة التصورية لمقاربتها الأمنية من البنية المعيارية المشكلة لهويتها، مقدّمةً بذلك نموذجا مغايرا لما يُطرح من مقارباتٍ له خصوصياته التي تجدر دراستها، نظرا لما يحوم حولها من غموض وتساؤلاتٍ، وحتى مغالطات في بعض الأحيان. وليست خصوصية المقاربة الجزائرية وحدها ما يثير الغموض والجدل، لأنّ هذا الجدل استثير أكثر حولها، وحول المغزى من الاستبقاء على عدم التدخل كمنصّةٍ تصوّريةٍ تُبنى عليه مقارنة الجزائر الأمنية وسياساتها الدفاعية، بعد الهزّة البيوية التي مسّت تخوّماتها الجنوبية والشرقية؛ في تونس وليبيا ومالي، منذ 2011، مفرزةً سياقاً إقليمياً مختلفاً عمّا تعاملت معه الجزائر في السابق نظرا لما ميّزه من احتدادٍ مثيرٍ للتهديدات الأمنية الصلبة لأمن الجزائر القومي، وبالأخصّ حالما كانت الأزمات في جوارها في أوج مراحل اشتعالها.

لقد أفرز هذا السياق ضغوطا أكبر على صانع القرار الجزائري ووضع مقاربه للحلّ على المحكّ، لأنّه أوجد وضعيةً أمنيةً إقليميّةً بإرغامات خارجية غير مسبوقّة تحمل ضغطا عاليا عليه فرضها القرب الجغرافي، من زاوية أولى، وشدّة الوطأة الأمنية على الجزائر، من زاوية ثانية. وبحكم أنّ المتغيّرين الأخيرين مستجدّان في المسائل الأمنية التي فرضت نفسها على صانع القرار الجزائري، إذا ما قورنت بالوضعيات الأمنية والقرارية التي كان يتفاعل معها من قبل، منذ بداية التسعينيات تحديدا، والتي اتّسمت بانخفاض مستوى توّثرها، حتى وإن كانت تحمل تهديدات وجوديةً كامنة للأمن الجزائري، فإنّ أوساطا سياسيّة وأكاديميّة عدّة رجّحت فرضية الانخراط

الأمني للجزائر في المسائل الأمنية الإقليمية أكثر، وطالبت بتدخلها عسكرياً أيضاً، إلا أن ذلك لم يحصل أبداً، وحافظت الجزائر على المقاربة الأمنية نفسها التي تعودت عليها مع بعض التكييفات الظرفية.

مرتكرين على هذه الملاحظات، تنطلق دراستنا من مقاربة الجزائر الأمنية في إقليم الساحل الإفريقي كمتغير مستقل يتفاعل مع مجريات البيئة يستدعي أن تخضع مضامينه للتفكيك والتوضيح بغية التوصل إلى تعمق إبستمولوجي "محتمل" له يساهم في فهمه وتفسيره، وذلك بتتبع مجرى أفعال وأقوال الدولة الجزائرية التي نفترض مسار بنائها الاجتماعي، وبالتالي تفسير أفعالها الأمنية والاستراتيجية التعاونية وغير التعاونية. إن مسعى آخر، موازياً لمسعاها هذا، يرتكز على ربط تطور المقاربة الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديد في الساحل بالمفهوم الجزائري للتهديد باعتبارهما متغيرين متلازمين لا يقبلان التفكيك. ومما يشجع على المضي قدماً في هذا هو التحول الذي حدث في مفهوم الجزائر للأمن في غضون الفترة التي ندرسها، ذلك أن تكريس الجهد البحثي على الحقبة التاريخية التي بدأت منذ المنعطف التاريخي الذي شهدته الجزائر بداية التسعينيات سيفضي بنا إلى تتبع التحول في التهديد ومصادره بالنسبة للجزائر، على مستوى الساحل، وهو ما يثير - بالتعدي - التساؤل حول مدى مواكبة الأقوال والأفعال المشكلة للمقاربة الأمنية للجزائر لهذا التحول.

أهمية الموضوع:

تصبو هذه الدراسة إلى التأكيد على ثقل التأثيرات المتأثية من إقليم حيوي جداً بالنسبة للأمن القومي الجزائري؛ هو إقليم الساحل الإفريقي، بتحديد مكاتته الخاصة ضمن مدركات الجزائر الأمنية وتبعيتها إليه، مركزة على حقبة تاريخية أدت مجموعة من المتغيرات المحلية والدولية التي تخللتها إلى تعاضم انشغال الجزائر بالبعد الإفريقي والساحلي لأمنها القومي. وإن كان هذا الواقع يضمن على موضوع المقاربة الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي أهمية خاصة في الراهن، فإن هذا الموضوع يكتسب أهميته أيضاً من أهمية الجزائر كفاعل إقليمي محوري في المنظومة الأمنية الساحلية، والإفريقية عموماً، لا يمكن التغاضي عن مكاتته وعن دور في كل مسعى لدراسة تفاعلات هذه المنظومة، فكل بحث أو دراسة للأمن والتهديد في الساحل

ستقاطع في مرحلة من مراحلها مع الجزائر ومقاربتها، وبالتالي، فإنّ تسليط الضوء على الأخيرة، كجزءٍ مؤثرٍ ضمن هذه المنظومة، هو إضاءةٌ للتفاعلات الأمنية في المنظومة برمتها.

على نحو مواز، تعدّ هذه الدراسة مهمّةً، إبستيمولوجيا، لأنّها تحاول تبينَ وشرح العناصر النظرية والإمبريقية المكوّنة للمقاربة الجزائرية لمجابهة التهديد والتعامل مع المسائل الأمنية الساحلية والتي تمنحها قوّة ورواجا وصلاحيّة للتطبيق، مقابل مقاربات القوى الإقليمية وفوق الإقليمية الأخرى، وهذا عبر عملية تفكيكيةٍ وتتبعيّة لها وما تمخّض عنها من أقوال وأفعال للدولة. وتعرّز أهمية البحث في هذا الموضوع بما أنّه لن يتوقّف هنا، ذلك أنّ الحركات الأمنية الإقليمية والتهديدات التي مصدرها إقليم الساحل الصحراوي لم تتوقّف منذ بداية التسعينيات، ولن تتوقّف، بدليل المنعرج البنيويّ الذي انبثق عن الأزمات الإقليمية التي حدثت في العام 2011. وعليه، فإنّ هذا الموضوع جدير بالدراسة لأنه يسعى أيضا إلى الكشف عن العوامل التي تؤدي إلى تعزيز وتثمين نقاط القوّة في المقاربة الجزائرية للأمن، وكذا تساهم في تعديل أو - لما لا - تصحيح مواطن الضعف والخلل فيها، وبالتالي تدفع بها أكثر نحو الأمام وتمنحها قابليّة أوسع للتطبيق، وقدرةً أكبر على الاستمرار والمجابهة، أمام مقاربات القوى المهمّة بالفضاء الجيوسياسي الساحلي. لنضف أخيرا أن جدارة هذا الموضوع بالدراسة تتأثّر من السعي إلى الكشف عن العوامل التي تعمل على إضعاف المقاربة الجزائرية فتدفع بها نحو الخلف، أو حتى تكون أسبابا مجهضة لها تماما. كل هذا سيكون بالتركيز على الفترة الممتدة بين سنتي 1991-2015، أي منذ أول تعامل جزائري رسمي مع الأزمة التي نشبت بين متمرّدي الطوارق وحكومي باماكو ونيامي، إلى غاية الأزمة الليبية سنة 2011 وتبعاتها الأمنية على المنطقة.

II. أسباب اختيار الموضوع:

يتركز الجهدان العلميّ والبحثيّ للمجتمع الأكاديمي والجامعي، وكذا مراكز الدراسات وعلب التفكير، لا سيما في الدول المتقدّمة، على مواضيع تخدم مشاريع دولهم ومجتمعاتهم، بفعل ما تسديه من نقدٍ وما تقترحه من حلول تفيد الفاعلين الرسميين وصنّاع القرار في رسم السياسات والاستراتيجيات وتدارك مواطن ضعفها. بيد أنّ الحاصل في الأوساط الأكاديمية الجامعية الجزائرية

هو غير ذلك، إذ نجد أنّ ذلك الجهد بعيدٌ في كثير من الأحيان عن حاجات ومقتضيات الواقع الجزائريّ بمختلف تمثلاته، بل قد يكون مكرّساً في مواضيع لا ترجى منها أية إضافة للواقع الجزائري ولا تفيده البتّة. وإنّ انعكاس هذه الحالة على مقارنة الجزائر الأمنية وأمنها القومي كان الحافز الأوّل لنا لاختيار هذا الموضوع، إذ لا تزال الهوة في الجزائر شاسعةً بين موضوع المقاربة الأمنية الجزائرية والاهتمام الأكاديمي والبحثي به ويبقى الأخير ضعيفاً تعوزه الدقّة العلمية وتغلب عليه الطروحات العمومية والسطحية. مثل هذه الحال لا تساهم للأسف في إثراء الرصيد المعرفي والنظري الخاصّ بموضوع المقاربة الأمنية الجزائرية، كأحد المواضيع الحيويّة بالنسبة للجزائر، ولقد بعثت فينا هذه الحال الرغبة في البحث في موضوع المقاربة الأمنية الجزائرية ناشدين المساهمة في الإثراء المعرفي والنظري له، وأن تكون هذه الأطروحة منصّةً صلبةً تنطلق منها دراساتٌ أعمق وأوسع في المستقبل.

بموازاة، شكّلت النظرة الاختزالية الضيقة لموضوع المقاربة الأمنية الجزائرية لدى العديد من الباحثين والأساتذة دافعا قويا لنا لخوض غمار دراسة هذا الموضوع، فنحن بأطروحتنا هذه نسعى إلى مقاومة فهم مختزل لا ينفكّ يتولد، إذ تنقصد نفي الطروحات التي تحصر المقاربة الأمنية الجزائرية في معيار عدم التدخل دون أن تكلف نفسها الخوض في الأعمدة النظرية الأخرى التي تسبغ على المقاربة الأمنية الجزائرية طابع الاندماج والشمولية، ولا البحث عن الخلفيات التكوينية التي جعلت من معيار عدم التدخل معياراً محورياً في المقاربة الأمنية الجزائرية. إنّ البحث المتعمّق ومراجعة الطروحات والتصورات والمعتقدات المكوّنة للمقاربة الأمنية الجزائرية، وربطها بالمفهوم الجزائري للتهديد، وهو ما يحدونا في هذه الدراسة، دون التخلي عن روح النقد التي يفرضها واجب الإنصاف العلمي الموضوعي، يدحض تلك الفرضية القبليّة المختزلة ويفتح آفاقاً جديدةً لدراسة هذا الموضوع تتجاوز الطروحات التي تحصره في زوايا ضيقة دون تبين علمي.

III. إشكالية البحث:

يخدم الجدل بين فاعلي المجتمع الأكاديمي، أساتذة وباحثين، حول جدوى التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في مقاربتها الأمنية، وهو الجدل الذي استثير بصورة أشدّ على إثر التحوّلات الأمنية

العميقة التي هزّت البنية الأمنية في الساحل منذ العام 2011 واضعةً الجزائر في مواجهة تهديداتٍ ومعطى أمنيّ في الساحل يختلف عمّا واجهته منذ استقلالها. ونظراً لكثرة توظيف هذا المبدأ من قبل المسؤولين الجزائريين الرسميين في مواقفهم، فقد أصبحت المقاربة الأمنية الجزائرية تختزل في هذا المبدأ ونشأت متلازمة؛ هي في تقديرنا مظلمة، تستخدم مبدأ عدم التدخل كمرادفٍ للمقاربة الأمنية الجزائرية وترى أنّ كل مجابهة جزائرية للتهديد ترتكن إلى هذا المبدأ حصرياً، مع إعطاء الانطباع بأن عدم التدخل يعني الستاتيكية والجمود في السلوك الأمني للدولة.

إنّ هذا الربط المتلازم القاصر ونيّة توضيح الغموض الذي يلتبسه والنواقص التي تعتريه هو الذي يؤسّس للسؤال المحوريّ لأطروحتنا هذه: كيف تبني الجزائر مقاربتها الأمنية - نظرياً وإمبيريقياً - لمجابهة التهديدات في إقليم الساحل الإفريقي على معايير ومبادئ ثابتة بالرغم من التحولات التي ما فتئت تطرأ على التهديد في هذا الإقليم كمحصلةٍ للحركيات التي شهدتها في غضون الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2015؟

هذا هو الإشكال المحوريّ الذي تنطلق منه دراستنا، إذ نعكف على الإجابة عنه من منطلق دأب الجزائر غير المنقطع لتحقيق الانتشار والترسيخ لمقاربتها المرتكزة على الحلول المستقلة والذاتية كي تكون مرجعيةً لمجابهة أشكال التهديد وهندسة الأمن الجهوي. ويحيلنا السعي إلى الإجابة عن هذا السؤال إلى الإجابة عن أسئلةٍ أخرى هي:

1. كيف تعرّف وتحدد الجزائر التهديد في إقليم الساحل؟
2. ما هي الأعمدة النظرية والتصورية المؤسسة رؤية الجزائر لذاتها وللمقاربتها الأمنية؟
3. ما هي أشكال تكيف المقاربة الأمنية الجزائرية مع تحولات التهديد خلال المدّة الزمنية المغطاة بدراستنا (1991-2015)؟

IV. فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: تؤدّي العوامل الذاتية، لا سيما التجربة التاريخية للمعاناة من التهديد وكلفة مجابهته في السابق، فضلاً عن الوقائع الأمنية في الساحل، دوراً مركزياً في إدراك الجزائر للتهديد في الساحل وفي تعريفها له. لذا، يعد الإرهاب المنصّة التي يركز عليها التعريف الجزائري للتهديد

ويُبنى عليه الخوف الاستراتيجي من التهديدات الأخرى. بتعبير آخر: كلما ارتبط تهديد معين بالإرهاب؛ إرتباطا مثبتا، أو كان هذا التهديد سببا في مفاومة الإرهاب وانتشاره في إقليم الساحل، كلما أُدرج الاهتمام به على مستوى الإدراك الجزائري.

- الفرضية الثانية: المقاربة الأمنية الجزائرية وما تنطوي عليه من مرافعاتٍ لأجل تطبيق معايير معيّنة، ثم ما انبثق عنها من أداءٍ وسلوكاتٍ أمنيّةٍ أثّرت على مسارات الأمننة في إقليم الساحل (وفي إفريقيا عموما)، هي انعكاسٌ لهوية الجزائر ولقيم التحرر والاستقلالية التي تمّ بناؤها اجتماعيا منذ استقلالها، وإنّ هذه القيم هي التي تضيء على المقاربة الأمنية الجزائرية خصوصيتها.

- الفرضية الثالثة: رفض اختزال المقاربة الأمنية الجزائرية في معيار عدم التدخّل، حتى وإن سلمنا بكونه عمادا محوريّا أسّست عليه هذه المقاربة، بقود إلى افتراض بأنّ هذا المبدأ يوظف على نحو براعى مواكبة التهديد وتحوّلاته وتطوّراته في الساحل وبالتناغم مع معايير جديدة تمنح المقاربة الأمنية الجزائرية سلاسةً أكبر في التعامل مع النسق الأمني الساحلي دون أن تتعارض مع معيار عدم التدخّل.

- الفرضية الرابعة: إنّ الحقيقي هو الفعلي وليس القولي، وهذا يصلح لتقييم كلّ مقارنةٍ أمنيّة. فلا تكفى المرافعة من أجل تفعيل معيار معيّن للحكم بأنّ الدولة تثبتاه في مقاربتها الأمنية طالما لم تفرز هذا المرافعة سلوكاتٍ أمنيّة مطابقة للأقوال في الواقع. لذا، نفترض أنه كلما حدث التطابق بين فعل القول والتصرف الأمني الفعلي للجزائر كلما صار الجزم في التمسك الجزائري بمعايير مقاربتها الأمنية صحيحا.

٧. الحصر المكاني والزمني للدراسة:

تنتمي دراستنا زمانيا إلى الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2015. وقد أرّخنا لدراستنا بدءاً من سنة 1991 لأنها السنة التي شهدت أول انخراطٍ مباشر للجزائر في مسألة أمنيّة تنتمي إلى إقليم الساحل الإفريقي حين قادت وساطة دبلوماسية بين سلطات مالي ووفدٍ ضمّ ممثلي "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية لأزواد" يومي 05 و06 كانون الثاني/يناير من السنة ذاتها، على إثر حركات تمردٍ قامت بها الحركات المذكورة ضدّ السلطات المركزية في باماكو.

أمنياً، دلّ هذا الحدث عن انشغال الجزائر الأمنيّ بتخومها الجنوبيّ، أمّا النهج الذي تبنته في إدارة الأزمة، فيؤكد حرصها على مواجهتها بأساليب سلمية تقيها تفكيك الإقليم ورفضها وصول يد عسكريّة أجنبيّة إليه. من الناحية المقابلة، فإنّ اختيارنا لسنة 2015 سببه شهودها التوقيع على "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" يوم 20 حزيران/يونيو، كثمرة لـ"مسار الجزائر" الذي تأسّس على أعمدة المقاربة الجزائرية للأمن وتوخّى حلاً سلمياً وشاملاً ونهائياً للأزمة في مالي، والذي جاء بعد تجربة انفصال إقليم أزواد والتدخل العسكريّ الفرنسيّ في المنطقة. نحن نعتقد أنّ التطور الذي بلغه التهديد سنة 2015 وتظاهراته الجديدة التي انثقت عن هذا التطور يخدم سعينا لقياس مدى مواكبة وتكيّف المقاربة الأمنية الجزائرية ومبادئها الجوهرية مع المعطى الأمنيّ الجديد في إقليم الساحل الإفريقيّ.

أمّا مكانياً، فإنّ دراستنا ستركز بالأساس على إقليم الساحل بالمفهوم الجزائريّ له والذي يتحدّد وفقاً للخطاب الرسميّ الجزائريّ في دول الميدان المحصورة في موريتانيا، مالي والنيجر المنخرطة مع الجزائر في مجموعة من الترتيبات الأمنية والعسكريّة الإقليميّة. هذا هو الساحل بالنسبة للجزائر، وهذا هو الفضاء الجيوسياسي الذي سنكرّس جهداً بحثي عليه، لأنّ الإحالة إلى الساحل وفقاً لمضامين الخطاب الأمنيّ الجزائريّ يعني إحالة التفكير إلى الدول التي أسلفنا ذكرها، وبالتالي فإنّ الفضاء المتقاسم بين هذه الدول هو الفضاء الذي تستهدفه المقاربة الأمنية الجزائرية في تعاملها مع الساحل.

غير أنّ التزامنا بهذا المجال الزمانيّ والمكانيّ لن يكون جامداً وحصرياً، ذلك أنّ إرغامات التواصل الجيوسياسي والسيوررات التاريخية للوقائع تدفع إلى تجاوزه أحيان كثيرة، في الزمان والمكان، تجنّباً للقطيعة المخلة بين الموضوعات الفرعيّة التي تقاطع مع متغيّرات دراستنا. فمثلاً، يتعذر الحديث عن انتشار تهديد الجريمة المنظمة دون إقامة الصلة بين إقليم الساحل والمنطقة الفرعية لغرب إفريقيا، كما أنّ المبادئ الراسخة للمقاربة الأمنية الجزائرية في الراهن يتعذر فهمها إذا لم نلق نظرة فحوص ونقصّ للسياق التاريخي لجزائر ما بعد الثورة والتعاقب الزمنيّ لمجموعة من الأحداث التي صقلت الهوية الوطنية الجزائرية. ولا نعدم أمثلةً أخرى عديدة غير المثالين السابقين

ثبت أنّ الحاجة العلمية الملحة لتجاوز المجال الزمني والمكاني المحدّد سالفًا لإجراء دراسة ضافية أكثر حول هذا الموضوع.

vi. الإطار المنهجي للبحث:

اقتضت منّا دراسة هذا الموضوع استخدام مقارنة منهجية مركبة كما يلي:

1. منهج تحليل المحتوى: إننا في موضوعنا هذا بصدد التعامل مع تصوّراتٍ تبتناها الجزائر وأفعال ومواقف تصدر عنها، وليس هناك مصدر أكثر موضوعية من الخطابات الرسمية للدولة، نصوص الوثائق الرسميّة التي تصدر عنها، وكذا نصوص مبادرات الشراكة والتعاون في المجال الأمني التي تنخرط فيها الجزائر والتي تعنى بالساحل الإفريقي لاستنتاج هذه التصرّوات، إذ تعتبر الحوامل السابقة المصادر الأولية والرئيسة لتحديد مقارنة الجزائر الأمنية. ولأن الحاجة العلمية تلزمنا بالتعامل مع الأوعية المذكورة، فليس هناك أفضل من منهج تحليل المضمون لتحقيق هذه الحاجة، فباستخدام تقنيات التحليل الكمي والكمي للبيانات المستقاة منها سنعرف الأفكار والتصرّوات الأمنيّة للدولة الجزائريّة، والوصول - استبعادا - إلى تحديد مدرّكاتها للتهديد، شواغلها وأولوياتها الأمنيّة، ومبادئ وأهداف مقاربتها الأمنيّة. ناهيك عن هذا، فإنّ سعينا إلى إثبات أنّ مقارنة الجزائر الأمنيّة أوسع من أن تختزل في مبدأ عدم التدخل يحتم علينا أخذ الخطاب الأمني الجزائري في كليته لا أن تعامل معه بمنطق الانتقاء والتجزئ، وهو سعي ستساعدنا على الوصول إليه تقنيات تحليل المحتوى.

2. المنهج المقارن: يضيف المنهج المقارن صبغةً علميةً عميقةً على البحوث في العلوم الاجتماعيّة. فإيميل دوركهايم (Emil Durkheim) رأى فيه بديلا مفيدا للتجربة¹، باعتباره، مثل الأخيرة، "يسعى إلى اكتشاف علاقات السببية بين الظواهر وفق قاعدتي الضرورة والكفاية"². فبالمقارنة بين الوقائع تُكشف الظروف والشروط اللازمة والكافية لإعادة إنتاج ظاهرة معيّنة أو الحركة لها، ويُستخرج المتغيّر الرئيس المسمى "سببا/علة" والمتغيّر (أو المتغيرات) التابع المسمّى

¹ Daniel-Louis Seiler, *La Méthode comparative en science politique*, (Paris: Armand Colin, 2004). p.09.

² Bertrand Badie (ed.), *International encyclopedia of political science*, (Los Angeles: SAGE publications, 2011), p.332.

"أثرا"، والذي يكون نتيجةً للأول داخل هذه العلاقة. لهذا، فإن اكتشاف علاقة السببية (أو العلية) هو بتعبيرٍ آخر إيجاد السبب الحقيقي الذي يقف وراء فعل معين ضمن مسار تفسيري تأويلي. وبالتالي، فإن استخدام المنهج المقارن لدراسة المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد في إقليم الساحل أثناء العقود الثلاث الأخيرة، سيساعد حتماً في اكتشاف السبب (أو الأسباب) المفضي دائماً إلى ثبات الجزائر على المبادئ الجوهرية الموجهة لمواقفها وسلوكاتها الأمنية والخارجية، إذا اعتبرنا أن الأخيرة هي النتيجة التي نحن بصدد البحث عن مسبباتها.

سنضيف هنا فكرة جيوفاني سارتوري (Giovani Sartori) التي ترى المقارنة "مشابهةً ومفارقةً على قاعدة معيار محدد"¹، وهذا صحيح بالنسبة لنا، لأننا سنقارن بين تصوّرات وأفعال الجزائر الأمنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة استناداً إلى معيار هويتها الوطنية والقيم والمعايير المشكّلة له لاكتشاف التكرارات المستقرة وحالات الانحراف عن هذا المعيار إن وجدت.

VII. الإطار المفاهيمي للدراسة:

في دراستنا هذه، يتكرر توظيف خمسة مفاهيم رئيسة نحددتها كما يلي:

1. الأمن القومي: من المتفق عليه أن أرنولد وولفرز (Arnold Wolfers) كان أول من عرف مفهوم الأمن القومي سنة 1952 في مقال له بعنوان "الأمن القومي كرمز غامض National Security as an ambiguous symbol"² رأى فيه أنه "بمعنى موضوعي، الأمن يقيس غياب التهديدات ضدّ القيم المركزية، أمّا بمعنى ذاتي، فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محلّ هجوم"³. وغير بعيد عن هذه الدلالة، يعتقد باري بوزان (Barry Buzan) أن النقاش حول الأمن "يدور حول كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أمّا في سياق النظام الدوليّ فيشير الأمن

¹ Daniel-Louis Seiler, op.cit, p.10.

² أعيد نشر المقال المذكور مع تغييرات بسيطة في كتاب:

Arnold Wolfers, **Discord and collaboration. Essays on International Politics**, (Baltimore: Johns Hopkins university press, 1962), pp.147-165.

³ Ibid, p.150.

إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي¹. وبالرغم مما حصل من تطورات لاحقة في حقل الدراسات الأمنية، ظل التعريفان السابقان الأكثر عملية/إجرائية² بما أنهما أفسحا المجال لتساؤلاتٍ عديدة: ما هو موضوع الأمن (أي الوحدة المرجعية للأمن) الذي ينبغي أن تُحمى قيمه المركزية؟ هل هو الدولة؟ أو الفرد؟ أو الإنسانية؟ ما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟ تهديداتٌ عسكرية؟ اقتصادية؟ بيئية؟ أم هوية؟ هل هذه التهديدات موجودةٌ موضوعياً أو ذاتياً: بمعنى هل من الحقيقي أن "أ" يشكل تهديداً للوحدة المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع، الفرد) أم هو كذلك فقط لأن هذه الوحدة تريد أن تراه وتصوره على أنه تهديد؟ هل أن دولة "أ" من خلال سلوكاتها تهدد موضوعياً دولة "ب"؟ أم أن تصورات هذه الأخيرة وتخوفاتها الذاتية هي التي جعلت من سلوكات الدولة "أ" تهديداً؟ في هذه الحالة الأخيرة: عبر أي عملية سياسية وعبر أي خطاب يصبح تهديدٌ ما رهاناً أمنياً؟ ما هي القيم التي تجب حمايتها؟ هل هي: بقاء الدولة؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الهوية الثقافية؟ الحريات الأساسية؟ إن الإجابات عن هذه الأسئلة تختلف باختلاف مقاربات الدول وعقائدها الأمنية، لذا، فإن توظيفنا لمفهوم الأمن القومي سيكون وفقاً للدلالة المحددة في تعريفي وولفرز وبوزان اللذان سيشكلان الأرضية التي يتأسس عليها تحليلنا للمقاربة الأمنية الجزائرية.

2. المقاربة الأمنية للدولة: هي مفهوم الدولة للأمن ونظرتها لطرق تحقيقه، وفيها نجد إجابات عن الأسئلة المطروحة آنفاً. بتعبير أكثر تفصيلاً، المقاربة الأمنية للدولة هي مجموع المرجعيات التصورية المجردة (القيم، المعايير، المعتقدات، نماذج الإنجان) المنظمة والمترابطة المحددة لمفهوم الدولة للأمن والموجهة لسلوكاتها (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها الأمنية على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية. وعلى نحو أكثر شمولية، تحدّد المقاربة الأمنية: نظرة وقراءة قادة الدولة لبيئتهم الأمنية؛ كفاءات توظيف القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، سياسية، عسكرية أو غيرها) لغرض

¹ Barry Buzan, *People, State and Fear: An agenda for international security studies in the post cold war era*, 02nd Ed, (London: Longman, 1991), pp.18-19.

² Thierry Balzacq, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», *la revue internationale et stratégique*, n°52, hiver 2003-2004, p.40.

تحقيق الأمن القومي، وأخيراً، الوسائل والأساليب (عسكرية، دبلوماسية أو غيرها) التي تستخدم لتطبيق مبادئ المقاربة وأهدافها على أرض الواقع. وتتيح المقاربة الأمنية - بما تحويه من مبادئ وقواعد - لقادة الدولة والناطقين باسمها تحديد أنماط التعامل مع التهديدات والوقائع ذات الطبيعة الأمنية على المديات القريبة، المتوسطة والبعيدة وتساعدهم على تعريف اهتماماتهم الأمنية لفاعلي المنظومة الدولية وشرح أفعالهم لتحقيق الأمن. وتكتسي المقاربة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلاً يوجّه السياسة الأمنية للدولة بعديها الداخلي والخارجي، وهذا ما أنشأ العلاقة بينها وبين السياسة الخارجية للدولة.

3. التهديد الأمني: هو أن يكون فعل (أو ظاهرة) باعثاً للخوف بالنسبة للوحدة المرجعية للأمن (دولاً أو جماعات أو أفراد) سواء كان هذا الفعل صادراً عن خصم موجود فعلياً ومعرفاً أو كان محتملاً فقط. وحين يكون مصدر التهديد فاعل مجسّد (شخص طبيعي أو تنظيم إرهابي مثلاً) فإنه، فضلاً عما سبق، يجب أن يحمل نيةً عدائية فعلية ضدّ الكيان الأمني المرجعي وأن تكون هذه النية العدائية محرّكاً له لإلحاق الضرر بعده مع حيازته الوسائل التي تخوله تجسيد نواياه. حسب بوزان، فإن "العوامل الأساسية التي تؤثر في حدة التهديد هي: خصوصية هويته، قربه الجغرافي، احتمالية ظهوره، ثقل نتائجه وتضاعف احتماليته بسبب ظروف تاريخية"¹.

4. الهوية: يشير مفهوم الهوية إلى الصورة التي نكون عن ذواتنا، في كل ما يتعلق بنا من أمور خاصة وفردية (بطاقة الهوية)، وفيما يخص قواسمنا المشتركة (الهوية الوطنية). كما تشير إلى الصورة التي نكونها عن الآخرين وعن اختلافهم مقارنة بنا، فالكلمة تحيل تلقائياً، أو تكاد، إلى مفاهيم تصويرية عن الخاص وعن الجمعي². أما الهوية الوطنية، فيلخصها البنائيون في الرؤى والتصورات والأفكار حول ما تمثله الدولة لمجتمعها، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياساتها (بما فيها السياسة الخارجية والأمنية)، وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية مصالح وخيارات هذه

¹ Barry Buzan, op.cit, p.134.

² برونو أوليفينييه وآخرون، الهويات الجمعية في عصر العولمة، خالد طه الخالد (مترجماً)، (بيروت: منشورات ضفاف، 2015)، ص 09-10.

الدولة¹. وليست الهوية الوطنية وليدة مصادر داخلية فحسب، أي من داخل المجتمع فقط، ذلك أنه في سياق النظام الدولي، تتأكد هوية الدولة وتبني بالمقارنة مع الآخر وكذا كينيات إدراك هويات الدول الأخرى. وعليه، فإن الهوية ومفهوم الآخر يسيران معا. كذلك، فإن التحولات التي شهدتها النظام الدولي لها تأثير عميق على هويات الدول، بدليل التحول الذي حصل في الهوية الجزائرية على إثر زوال النظام الاستعماري ثم زوال القطبية الثنائية إذ ترك الأخير أثرا بالغاً في تعريف الجزائر لنفسها وفي تعريفها للتهديد. كما أن عولمة الأنظمة الغربية أثرت ولا تزال تؤثر على هوية الجزائر الوطنية. في الأخير هناك بعض القيم الدولية التي يجدر ببعض الدول أن تتبناها وتذوّتها في سياق النظام الدولي، فتصبح جزءاً لا يتجزأ من هويتها الوطنية. هذا حال العديد من المعايير التي نذكر منها معيار عدم التدخل واحترام سيادة الدول الذي تم ترسيخه على مر السنوات.

5. عدم التدخل: نمط من السلوك الخارجي تلتزم الدول التي تتبناه بعدم الخوض في الشؤون الداخلية للدول الأخرى إحتراما لسيادتها وحرية شعوبها في تقرير السياسات الأنسب لهم. ويفرض هذا المبدأ على الدولة التي تتبناه تجنب شن أي هجوم على دول أخرى إلا في حالة الدفاع عن النفس، مثلما أقره ميثاق الأمم المتحدة في المادة 52 منه. واستتباعاً، فإن التزام الدولة بمبدأ عدم التدخل في سياساتها الخارجية يفرض عليها عدم التحالف مع دولة توجد في حالة حرب ضد دولة أخرى دون أي يعني ذلك عدم إقامة علاقات دبلوماسية معها. وسيطر معيار عدم التدخل على المنظومة الدولية لفترات تاريخية طويلة وبالأخص الفترات السابقة للحرب الباردة. وتم ترسيخه بعد ذلك كواحد من الأسس المحورية لميثاق الأمم المتحدة الذي أقر سياسة عدم التدخل كواحدة من المبادئ الجوهرية التي تبنى عليها الرؤية الأممية للسلام الناشئ على إثر الحرب العالمية الثانية.

¹ Alex Mcleod, «Approche constructiviste de la politique étrangère», In: Frédéric Charillon, **Politique étrangère. Nouveaux regards**, (Paris: Presses de sciences po, 2002), p.72.

VIII. الإطار النظري للدراسة:

إنّ مسعى دراستنا هذه يتعلّق بالبحث عن تفسيراتٍ جديدةٍ للمقاربة الأمنية الجزائرية بعيدة عن التفسيرات المادية للنظرية الواقعية التي كثيرا ما تضع معتمديها في ورطة تفسير تمسّك الجزائر بمعايير تبدو في ظاهرها مناقضة لمصلحتها الوطنية. من هنا، سنعمل بدايةً على إسقاط الأفكار التي جاءت بها النظرية البنائية على المقاربة الأمنية للجزائر وسلوكها الأمني بغية فتح مساراتٍ معرفيةٍ جديدةٍ تساهم في فهمها بصيغ جديدة.

إن الاقتراح الذي يأتي في أصل الطروحات البنائية هو فكرة البناء الاجتماعي للعالم تسليما بفكرة نيكولاس أونوف (Nicholas Onuf) الناصّة على أنّ "الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد"¹. وقد أعاد ألكسندر وانت (Alexander Wendt) إسقاط هذه المسلمة على المنظومة الدولية رافضا الميول المادية للواقعيين والنيو-ليبراليين التي تقلّص دور الأفكار وتعتبرها مجرد ظاهرة عارضة في تحليل العلاقات الدولية، وذلك على النحو التالي:

1. "بنى الاجتماع الإنساني، بما فيها البنية الدولية، محددة أساسا بأفكار مشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية.

2. هويات ومصالح الفاعلين على المستوى الدولي بنتها أفكار مشتركة، وليست معطاة"².

انطلاقا من هذا التوضيح، أبرز وانت واحدا من المواضيع المفتاحية للبنائية: البيذاتانية (Intersubjectivity). إن المقصود بهذا أنّ البنية الاجتماعية ليست معطى ماديا مستقلا عن الأفراد بل هي نتاج يتشكّل عن التفاعل بين "الذوات" المشكّلة لها. وفي حقل العلاقات الدولية، يلحظ تأثير البيذاتانية على الأفكار الشخصية لرئيس دولة أو حكومة، إذ يعتقد البنائيون أنّ الأفكار التي يتبناها المسؤولون وصناع القرار تفقد كل تأثيرها إلا في حال كان معناها مشتركا لدى أعضاء المجموعة، المجتمع، أو الدولة، وهي بهذا تصبح بيذاتانية. هنا سيخدمنا الطرح النظري

¹ Nicholas Onuf, «Constructivism: A User's Manuel», in : Vendulka Kubáľková, Nicholas Onuf and Paul Kowert (eds.), **International Relations in a Constructed World**, (New York: M.E. Sharpe Armonk, 1998), p.18.

² Alexander Wendt, «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory», **International Organization**, vol.41, no.03, p.27.

البنائي، إذ سنوظفه لتبين كيف أن أفكار المسؤولين الرسميين الجزائريين المستخدمة في تعريف التهديدات أو تلك المحددة لتصوراتهم عن كفاءات مجابتهما، أو المحددة لرؤيتهم للبنية الأمنية في الساحل، هي أفكار مبنية ببيداتانيا .

في السياق ذاته، سنركز على الطروحات البنائية للتأكيد على أن مجالها التفسيري للمقاربة الأمنية الجزائرية أوسع من المجال الذي تمنحنا إياه المقاربات المرتكزة على منصات مادية عقلانية. سننطلق في مسعانا هذا من التوسيع الذي قدّمه البنائيون لمفهوم البنية لتقديم تفسيراتٍ جديدةٍ للتمسك الجزائري بمعايير الاستقلالية وعدم التدخل، إذ يعتبرون أن البنية ليست بنية واحدة بل هي بنيات، وإنّ هذه البنيات تصوّرية أكثر منها مادية. وتشرح مارتا فينمور (Martha Finnemore) هذه الفكرة كما يلي: "إنّ بنيات معرفية مشتركة وإدراكات بيداتانية يمكنها أيضا أن تشكل الفاعلين وتحفزهم. القواعد المبنية اجتماعيا، المبادئ، معايير السلوك والاعتقادات المشتركة يمكنها أن تمنح للدول وللأفراد - ولفاعلين آخرين خلافهم - فهما لما هو مهمّ أو قيم وفكرة عن الوسائل الأكثر فعالية و/أو شرعية للحصول عليه. إنّ هذه البنيات الاجتماعية يمكنها أن تمنح للدول - في الوقت ذاته - تفضيلاتٍ واستراتيجيات لملاحقة هذه التفضيلات"¹. إنّ المعايير تشكل هنا واحداً من العناصر الأكثر أهميةً لهذه البنية، وهي بالنسبة لفينمور "توقعات مشتركة من قبل مجموعة فاعلين حول موضوع السلوك الأكثر ملاءمة"²، وهنا أيضا يبرز دور التفاعل البيداتاني لبناء التوافق حول ما هو السلوك الأكثر ملاءمة. إنّنا سنعمل على قراءة التصورات والسلوكات الأمنية الجزائرية باعتبارها بنيات معرفية وبنيات بيداتانية تزوّد صانع القرار الجزائري بمجموعة معايير، جوهرية وعارضة، تحدّد له هوية الدولة، وبالتالي، مفهومه للأمن والمصلحة القومية، وتحدد نمط الأفعال الواجب اتباعها لتحقيقها.

إنّ الفكرة البنائية الأخرى التي نخدم سعينا إلى تفسير تشبّث الجزائر بمعايير عدم التدخل واحترام السيادة هي أنّ صنّاع القرار يتصرفون باستمرار باسم الهوية الوطنية لأنها المقياس الوحيد

¹ Martha Finnemore, *National interests in international society*, (London: Cornell University Press, 1996), p.09.

² Ibid.

الذي يرون به أنفسهم ممثلين شرعيين معترفا بهم من مجتمعهم في تعاملهم مع البيئة الدولية. ويعتقد البنائيون أنه يجب إبراز جوانب الهوية الوطنية التي تؤثر بطريقة أكبر ومباشرة في سلوك الدولة، أو بطريقة أكثر تحديداً، على سلوك صنّاع القرار فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، باعتبار أن للأخيرة بعد خارجي. إنّ إدراك الهوية الوطنية في المجتمع ينشئ مقاييساً توجه صنّاع القرار في تعريفاتهم الخاصّة وفي تنفيذ سياساتهم، فعلى أساسها يقيسون مدى ملاءمة سلوكياتهم لأنّ الهوية هي المحدّدة للواجبات التي يفرضها عليه موقعه. إنّ "الشخص العاقل هو ذلك الشخص الذي يبقى متعلقاً بهويته؛ أي يحافظ على انسجام دائم بين ذاته وسلوكه في اضطلاع بالردود الاجتماعي"¹. وعليه، فإنّ صنّاع القرار حين يصلون إلى تحقيق إجماع حول بعض العناصر المفتاحية للهوية الوطنية، وحين تقبل بها مجموعة كبيرة من المجتمع كمعطى جوهريّ وغير قابل للنقاش، فإنّ صنّاع القرار يحوزون أداةً خارقةً لضبط توجهات السياسة الأمنية، وهذا ما يبدو أنه يحصل بالنسبة للمقاربة الأمنية الجزائرية، فالمعايير التي تتبناها وترافع من أجلها الجزائر هي وليدة الهوية الوطنية التي تمّ بناؤها خلال فترة الثورة التحريرية، كما أنّ التعامل الجزائري مع التهديدات والمسائل الأمنية في الساحل، وحتى مواقفها من الترتيبات المقترحة لمواجهةها، محدّد بالمعايير المشكّلة للهوية الجزائرية ولا يزيح عنها.

IX. أدبيات الدراسة:

تضمّنت دراساتٌ رصينة سابقة، تتقاطع مع موضوع دراستنا هذه، إشارات إلى التصدّرات والسلوكات الأمنية الجزائرية. ففي كتاب "السياسة الأمنية الجزائرية: المحدّات-الميادين-التحديات"²، نجد دراسةً مستوفية للأستاذ منصور لخضاري حول التكيّف الذي شهدته السياسة الأمنية الجزائرية كمواكبة للتحوّلات التي طرأت على مضامين الأمن الجزائري، مع التركيز على الظاهرة الإرهابية التي ظلت محورا للاستراتيجية الأمنية الجزائرية منذ بداية التسعينيات. وإنّ تضمّنت هذه الدراسة إشارات مهمّة إلى خاصية العلائقية التي طبعت الأمن الجزائري بشكل

¹ عن: راجح زيغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: مقارنة نظرية، مذكرة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، دون ذكر سنة النشر)، ص56.

² منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحدّات-الميادين-التحديات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

تدرجي، إلا أنها ركزت بالأحرى على أبعاده الداخلية أكثر من الخارجية، مع رصد للسلوكات القطرية - لا الإقليمية - للدولة في مواجهتها للتهديد. وفي كتابه المعنون "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"¹، أورد الأستاذ عبد النور بن عنتر إشارات قيمة للأفكار والقيم المحددة لتصورات وسلوكات الجزائر الأمنية، إلا أن مجال دراسته، المحدد أساسا بالنضاء الأورو-متوسطي، يحتم التركيز على البعد المتوسطي للأمن الجزائري عوض أبعاده الجيوسياسية الأخرى. وفي مقالة موسومة بـ"مساءلة لنزعة عدم التدخل الجزائرية"² صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) في خريف 2015، يناقش الأستاذ جيوف بورتير (Geoff Porter) بطريقة ساذجة واحدا من ركائز التصور الجزائري للأمن الإقليمي ألا وهو مبدأ عدم التدخل دون الإشارة إلى المبادئ الأخرى. وعلى ضوء التحولات التي شهدتها السياقات الإقليمية الساحلية والشرق-أوسطية في السنوات الأخيرة، يعتبر الباحث أن الوقت قد حان بالنسبة للجزائر لمراجعة "قدسية" نزعتها اللاتدخلية. يبقى أن هذه الدراسة لا تعطي صورة شاملة عن المقاربة الأمنية الجزائرية، وإن حصر الأخيرة في مبدأ عدم التدخل فقط هو سقوط في الاختزالية في رأينا كما سبق وأن أومأنا.

أما هذه الدراسة، وعلى خلاف ما سبق، فإن أهميتها وخصوصيتها تنشأ من اعتبارات أساسية: أولا، أنها مواكبة راهنة لتلك الأولوية غير المسبوقة التي توليها الجزائر للبعد الإقليمي لأمنها الوطني وتركيزها في تعريفها لنفسها على البعد الساحلي لهويتها أكثر من تركيزها على أي بعد آخر. من هذا فإن دراستنا تهتم بالأحرى بالديناميكيات الأمنية الساحلية وانعكاساتها على الأمن الجزائري ولا تشير إلى بعده الداخلي إلا ما اقتضته الارتباطات الإمبريقية، وعلى أرض الواقع، بين البعدين الداخلي الخارجي للأمن. ثانيا، أنها محاولة أصيلة للفصل بين الأطر التصورية وجملة المبادئ المشكلة للمقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد من جهة، والسلوكات الفعلية للدولة الجزائرية المحسدة لهذه التصورات في البيئة الإقليمية للساحل الإفريقي من جهة ثانية، كل ذلك

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره.

² Geoff Porter, «Le non-interventionnisme de l'Algérie en question», *Politique étrangère*, vol.80, Automne 2015.

استنادا إلى قاعدة الهوية، مع نشدان تبيان المعايير الأخرى المكونة للمقاربة الأمنية الجزائرية التي توظف بالتوازي مع معيار عدم التدخل. ثالثا وأخيرا، هي محاولة لقياس مدى التناسق بين التصور والأداء في السلوكين الخارجي والأمني للدولة الجزائرية في تفاعلها مع حركة التهديد في الساحل وهو معيار يخول تشخيص خصوصيتها في مسعى مقارنتها بالمقاربات الأمنية التي تنافسها أو تستهدفها مباشرة ضمن هذا الفضاء الجيوسياسي.

X. تبرير بنية الخطة:

يتوخى البناء المنهجي لهذه الأطروحة تحديد تصور صنّاع القرار الجزائريين للأمن والتهديد ولعناصر البيئة الأمنية الساحلية عموما؛ تصوراتهم للحلول الكفيلة بمجابهة التهديد وبواعثه ضمن الفضاء الجيوسياسي الساحلي، طبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة (عسكرية، دبلوماسية أو غيرها) لتطبيق مبادئ وأهداف مقاربة الجزائر الأمنية في إقليم الساحل، وأخيرا؛ كيفية توظيفها لقوتها القومية ونفوذها الدبلوماسي الإقليمي والقاري لنشر وإنفاذ مقاربتها كل ذلك اعتمادا على مقاربة نظرية بنائية.

نشدانا لهذا، بنيت خطة دراستنا وفق منطق استدلايّي يبدأ - في الفصل الأول - باستعراض مركز، تحليلي ونقديّ لأهمّ الوقائع التي شهدتها البيئتان الأمنيةتان الجزائرية والساحلية في غضون العشريّات الثلاث الأخيرة تقريبا، ووصفٍ للتبدّلات البنيوية التي طرأت عليهما وفق مقاربةٍ تتبعيةٍ تحليليةٍ، ذلك أنّ البيئة الأمنية الجزائرية القطرية، والبيئة الأمنية الساحلية الإقليمية وعبر-الحدودية، هما الفضاءان المحددان للمعالم المكانية لدراستنا، وقد مرّا بمراحل إعادة تشكّل منذ نهاية الثمانينات شهدت انبثاق جملةٍ من المتغيّرات يجدر الإلمام بها قبل الخوض في تفاصيل العلاقات فيما بينهما. ولقد تمّ التركيز على تطوّر البيئة الأمنية الجزائرية الداخلية وعلاقتها بالبيئات الأمنية المجاورة لها إبان العقود الثلاثة المنصرمة لتحديد العناصر المؤسّساتية، السياسية، الأمنية والقيميّة التي استجدّت في فترة الأزمة واتّحدت فيما بينها وفق علاقاتٍ تركيبيةٍ كوّنت مباشرةً مقاربة الجزائر الأمنية في مراحل لاحقة.

في **الفصل الثاني**، انتقلنا إلى استعراض تأثير الترابط بين البيئتين الجزائرية والساحلية على تصوّر الجزائر للتهديد، مع الدأب على تفكيك واستنباط نقاط ارتكاز هذا التصوّر عبر تحليل مضامين الخطابات الأمنية الجزائرية الحاملة لهوية الدولة ومدركاتها للتهديد. وقد اتخذنا هذه الخطابات قاعدةً تحليليةً ومساراً مختصراً لتقديم تحليل إمبريقي للمعايير والقيم الموجهة لمقاربة الجزائر لمسائل الأمن في إقليم الساحل. إنّ الإملاءات المنهجية التي فرضها علينا التقيّد الحصريّ بمضامين السلوكات اللفظية وللممثلين الرسميين والناطقين باسم الدولة الجزائرية، وكذا أفعالهم الخطابية، وضعنا أمام مجال محصور بين حدّي توليفة "التهديد وبواعثه" التي تكوّن التصوّر الجزائري للتهديد، فنحن لا نسعى إلى استعراض مهدّدات الأمن القوميّ الجزائريّ كما قد يتبدّى، بل نصلو إلى تفكيك التصوّر الجزائري للتهديد مثلما يعبر عنه من قبل الفواعل الرسميين الممثلين للدولة. وعليه، كان التركيز في المبحثين الأوّل والثاني من الفصل الثاني على ثلاثية الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدّرات، وهي الثلاثية التي يتكرّر الإلحاح عليها في مضامين الخطابات الأمنية الجزائرية، باعتبار أنّ البلدان الساحلية تجابه - مجتمعة - هذه التهديدات، وهي تشكّل انشغالها الأمنيّ الأوّل. أمّا في المبحث الثالث، فانتقلنا إلى استعراض الجزء الثاني من بنية التصوّر الجزائريّ للتهديد التي أسميناها "بواعث التهديد" المكرّسة في المقاربة الجزائرية بحكم تأسّس تفسيرها وقراءتها للتهديدات على قاعدة السببية والعلل المتضافرة المفروزة والحركة لها، فكان التركيز على التدخل الأجنبيّ، هشاشة الدول وفسلها وحالات النزاع باعتبارها البواعث الأكثر توليداً للتهديد من مقاربة جزائرية.

أما **الفصل الثالث** من أطروحتنا فيجيب عن سؤال: كيف تبنى وتطبق مقاربة الجزائر الأمنية لمجابهة التهديد في الساحل؟ من هنا، نسعى - عبر مضمون هذا الفصل - إلى تبين فكرة شمولية واندماج المقاربة الأمنية الجزائرية ومدى التلاؤم بين مفهوم الجزائر للتهديد والوسائل والأدوات التي تقترحها لمجابهته. سنبدأ أولاً باستعراض رؤية الجزائر لذاتها والدعامات النظرية العقدية للمقاربة الأمنية الجزائرية؛ الجوهرية منها والمعصدة، التي لا تحترل فقط في عدم التدخل، حتى وإن كان الأخير يشكل بالفعل تمثلاً محوريّاً لنزعة الجزائر الاستقلالية، لنصل بعد ذلك إلى فحص نقديّ

للتفاعل السلوكي للدولة مع المسائل الأمنية الإقليمية من خلال الأفعال الإقليمية والقارية المختلفة التي بادرت بها الجزائر أو انضمت إليها، بغية قياس مدى التطابق بين التصورات النظرية للمقاربة الأمنية الجزائرية من ناحية، وما نجم عنها من أفعال لمجابهة التهديد في إقليم الساحل من ناحية أخرى. نحن نتوخى أنّ إثبات أنّ القيم المركزية للمقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل هي محصّلات للسياقات التاريخية والمؤسّساتية والبيئة الثقافية-القيمية الداخلية والخارجية لما بعد الثورة وتجربة التحرّر من الكولونيالية التي تمّ فيها تحديد الخيارات الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة المتعلقة بسياستها الخارجية ومسائل الأمن القوميّ والدوليّ، ثم سنعمل على مقارنة هذه القيم والتصوّرات بالسلوكات الأمنية الفعلية للجزائر لتبيّن مدى التزامها بها في الواقع في ظل إرغامات التكيف التي فرضتها البيئة الأمنية الساحلية منذ العام 2011.

XI. صعوبات البحث:

يصادف المتعامل مع المواضيع الخاصّة بالمقاربة الأمنيّة الجزائرية، والأمن القوميّ الجزائريّ عمومًا، صعوبةً في إيجاد الأوعية الأصليّة الحاملة لتصوّرات الدولة بغية تحليل مضامينها تحليلًا كميًا، والمقصود بالأساس هنا هو الأفعال اللفظية للناطقين الرسميين باسم الدولة الجزائرية، وبالأخصّ القديمة منها، كائنًا ما كان الوعاء الحامل لها (تسجيلات بالصورة والصوت، تسجيلات صوتية فقط، خطابات مدوّنة، بياناتٌ رسميّة منشورة...)، وهو ما يُفقد على المواقع الرسميّة لرئاسة الجمهورية، الحكومة والوزارات. في المقابل، فإن ما هو موجودٌ على بعض المواقع الإلكترونيّة الحكوميّة الجزائرية غير مبوّب وفقًا للمواضيع ويعوزه التحيين، مثلما هو الأمر بالنسبة لمضامين السلوكات اللفظية للدولة الجزائرية المنشورة على موقع وزارة الشؤون الخارجية.

في مواجهة هذه الوضعية، نجد أنفسنا كباحثين أمام مشكل إيجاد بديل موضوعيّ وذو مصداقيّة للقيام بأبحاثنا حول مواضيع تتعاطى مباشرةً مع سلوكات الدولة، مما يضطرنا أحيانًا كثيرةً إلى اللجوء إلى أوعيةٍ أخرى غير أصليّة عادةً ما تكون إعلاميةً قد تفتقد للإنصاف والمصداقية. لقد كان هذا الخيار الوحيد الذي فرض نفسه علينا كبديل في ظل حالة الفراغ على مستوى النصوص الرسميّة المنشورة. وإدراكًا منّا لاحتمال تأثر موضوعية التحليلات والنتائج التي نتوخّاها

من دراستنا، طالما لم يحدث التعامل مع المصدر مباشرةً، فقد تحرّينا دوماً التعامل مع المواقع والمصادر الإعلامية العمومية الجزائرية المتابعة للخطاب الرسمي الجزائري، أو التي تتلقى نسخاً مكتوبةً عنه في حال تعذر علينا الوصول إلى النصّ الأصلي، كما تحرّينا أيضاً عدم الاقتباس من أيّ موقع إلا في حال التأكيد من مضمون النصّ عبر مقارنته بالنصّ نفسه المنشور في مواقع أخرى.

بالموازاة، فإنّ قياس مستوى التهديد والأمن في الجزائر أو في منطقة الساحل خلال الفترة التي نطمح إلى تغطيتها، يحتاج إلى أرقام وإحصاءاتٍ لتقديم صورةٍ شاملةٍ ودقيقةٍ عما هو موجود في الواقع وسيرورات تطوّره، غير أنّ الصعوبة التي اعترضتنا في هذا السياق هو نقص الأرقام عن التهديدات في المصادر الرسمية والتحفّظ المبالغ فيه الذي يتعامل به المسؤولون الأمنيون الجزائريون حيال كلّ ما يتعلق بهذه المسألة ولو كان بسيطاً، فكانت محصّلة هذا أن نجد ضمن محتويات التقارير الأمريكية والفرنسية أرقاماً وتفصيلاً عن الوقائع الأمنية في الساحل، بل وفي الجزائر أيضاً، تفوق بكثير ما هو موجود في المصادر الجزائرية المتاحة. أمام هذه الصعوبة، اضطررنا إلى تسخير جهدٍ أكبر في عديد المرّات لإيجاد المعلومات المناسبة في مصادر بديلة ذات مصداقية، أمر تطلب منا تخصيص وقت أكبر وأبطاً كثيراً من وتيرة تقدم البحث.

ختاماً، فإنّ هذه الأطروحة هي جهدنا المتواضع الذي تحرّينا فيه أقصى درجات الجِدِّ والمثابرة، ونطمح أن يشكل منصة صلبة لدراسات قادمة تنشُد التعمق والتوسع أكثر فيما أوردناه، ويبقى للناقدين كل الحق في تقييم عملنا هذا أو الإتيان بما هو أفضل منه.

الفصل الأول:
أمن الجزائر وأمن الساحل:
مدخل تعريفي تاريخي

المبحث الأول: البعد الأمني للتاريخ المعاصر للجزائر [1989-2015]: صعود الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: التجربة العنيفة للانتقال الديمقراطي

1. مرحلة تصاعد الصدام الأمني المسلح (1989 – 1999)
2. رجحان المقاربة "الحوارية" على حساب المقاربة "الاستصصالية"

المطلب الثاني: الإرهاب في الهوية الأمنية الجزائرية

1. نشأة العداء الجزائري للإرهاب
2. قراءة بنائية للعداء الجزائري للإرهاب

المطلب الثالث: العناصر التكوينية للتصور الجزائري للإرهاب

1. الإرهاب تطرف عنيف
2. الإرهاب تهديد وجودي
3. الإرهاب جذر للفقر ومعقل للتنمية
4. الإرهاب باعث للصدام الحضاري على مستوى المنظومة الدولية
5. التمييز بين أعمال الجماعات الإرهابية والحق الشرعي للمقاومة

المبحث الثاني: الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري

1. النقل الاستراتيجي الجزائري في الفضاء المغاربي
2. الفضاء المغاربي في التصورات الأمنية الجزائرية
3. المهددات المغاربية للأمن القومي الجزائري

المطلب الثاني: مسار تطور علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

1. الأصل "الثقافي-الحضاري" للعلاقة بين الأمن الجزائري والأمن العربي

١١ . تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية
(1990-1991)

المطلب الثالث: الدائرة المتوسطة للأمن الجزائري

- ١ . الرابط الجيوسياسي بين أمن الجزائر وأمن المتوسط
- ٢ . مهددات الأمن القومي الجزائري متوسطة المصدر وقابلية الاختراق من الأعلى
- ١ . مسار تطور الانشغال الأمني الجزائري بالدائرة المتوسطة

المبحث الثالث: البيئة الأمنية الساحلية: محددات استعصاء أممي مستديم

المطلب الأول: وحدة جغرافية مقابل تعددية مظاهر الانقسام

- ١ . مقارنة جغرافية للساحل
- ٢ . المستقطبات الجديدة للانشغال بالساحل
- ٣ . ديمومة الأزمات والنزاعات في الساحل: الجغري الكرونولوجي

المطلب الثاني: تعددية سببية للانقسام في الساحل: الإثنيات، الدين والقبيلة

- ١ . معالم انقسام إثني-هويتي في الساحل
- ٢ . تضاعف الحركات الهوية الدينية في الساحل

المطلب الثالث: السياق الاقتصادي للتأزم في الساحل

- ١ . الزراعة وتربية المواشي: النشاط الاقتصادي الأول في الساحل
- ٢ . الصيد البحري والقاري
- ٣ . إسهامات الصناعة الاستخراجية في الدخل القومي لدول الساحل

خلاصة الفصل الأول

تقديم:

تقوى حضور المستوى الإقليمي أكثر في الدراسات الأمنية منذ بداية التسعينيات كحصوله لجملة تطورات طرأت على أنماط العلاقات الدولية كانت بمثابة استمرار لمسار تطوّر الأنماط التي شهدها النظام الدولي خلال وقبل الحرب الباردة. في هذا الصدد، يقر الأستاذان لايك ومورغان (Lake and Morgan) بأن "المستوى الإقليمي صار موضعاً في حد ذاته للتنازع أو التعاون بالنسبة للدول ومستوى تحليلياً بالنسبة للدارسين الطامحين إلى استكشاف المسائل الأمنية الراهنة في البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة"¹. والمستوى الإقليمي هو مستوى وسيط بين الدولة والنظام الدولي متميز ومستقل عنهما أصبح أنسب مستوى لدراسة الديناميكيات الأمنية الدولية، وبالتالي، البنية الجديدة للأمن الدولي. وعليه، فإنه من زاوية نظرية، ينتمي موضوع دراستنا إلى المستوى الإقليمي الذي يعدّ عتبة الولوج إليه لاعتبارات ملحة: أولها هو التحوّل في الأمن القومي الجزائري الذي لم يعد أمناً مستقلاً بذاته (Self-contained security) بل أصبح أمناً علائقياً لا يمكن دراسته مفصلاً عن سياقاته النظامية (Systemic-context) وما دون النظامية (Sub-systemic). ثانياً، أننا بصدد دراسة المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع التهديدات الأمنية ضمن بنية إقليمية لها سماتها الأمنية الخاصة هي إقليم الساحل-الإفريقي. ثالثاً، أن موضوعنا يتأسس على التقاطع الحاصل بين الأمن القومي الجزائري والأمن في إقليم الساحل.

استناداً إلى هذه الاعتبارات، تفرض الحاجة العلمية تكريس جهدنا لتقديم توصيف ملم للبيئات الأمنية الإقليمية المتقاطعة مع منطقة الأمن القومي بالتركيز على إعطاء توصيف سابغ يتحرى الدقة قدر الإمكان للبيئة الأمنية في الساحل الإفريقي عبر تتبع تاريخي مختصر للديناميكيات التي شهدتها واستعراض المسببات الكبرى للانقسام والتنازع فيها. إن لهذا السعي أهمية فائقة لاحقاً لقراءة المقاربة الجزائرية للتهديد وأنماط الحلول التي ترفع من أجلها ومجابهة التهديد التي تقترحها. وفي مسعى مواز لما سبق، سنخصّص المبحث الأول من هذا الفصل

¹ David A. Lake and Patrick M. Morgan, "The New Regionalism in Security Affairs", in: David A. Lake and Patrick M. Morgan, **Regional Orders: Building Security in a New World**, (University Park: Penn State University Press, 1997), pp.06-07.

لاستعراض تفاعلات البيئة الأمنية الجزائرية الداخلية خلال عقد التسعينيات والتحوّلات الكبرى التي تخللتها، ذلك أن دور السياقات الداخلية لبناء الهوية والمعايير حاسم في تفسير المقاربة الأمنية الجزائرية وفهمها، سيما أن عقد التسعينيات لم يكن عقدا عاديا في بعده الأمني بالنسبة للجزائر.

المبحث الأول: البعد الأمني للتاريخ المعاصر للجزائر [1989-2015]: صعود الإرهاب كتهديد للأمن القومي الجزائري

شهدت مقارنة الجزائر الأمنية تطورات خلال العقود الثلاث الماضية متأثرة بالتحوّلات التي عرفتها الأنساق والسياقات المختلفة للبيئة الجزائرية الداخلية. لذا فإنّ فهم عداء الجزائر للإرهاب ومفهومها له، ثم إدراجها إياه كتهديد قوميّ أولّ في مدرّكاتها الأمنية، هو رهين الإحاطة بهذه التحوّلات وتحديد معالمها الكبرى. من هذا المنطلق، سيكون هذا المبحث مدخلا تاريخيا الغرض منه هو رسم مسار الديناميات التي شهدتها البنيان المادية والتصورية للأمن القومي الجزائري في غضون المدة المحدّدة أعلاه.

المطلب الأول: التجربة الجزائرية الصنيغة لانتقال الديمقراطية

عرف تاريخ الجزائر، جملة تحوّلاتٍ على مستوى البيئة الداخلية لصناعة القرار، وعلى مستوى المنظومة الاجتماعية الجزائرية عموما بين سنتي 1989 و1999، التمسّت آثارها في البنية التصورية للمقاربة الأمنية للدولة الجزائرية، وبالأخصّ في تعريف الدولة للأمن والتهديد. كانت أغلب هذه التحوّلات نتيجةً لديناميكياتٍ نزاعيةٍ داخليةٍ في سلسلة من الأحداث المتّصلة وحركية استقطاب بين معسكري السلطة ومعسكر الجماعات المسلحة منذ بداية عشرية التسعينيات.

1. مرحلة تصاعد الصدام المسلح (1989 – 1999)

بدأت هذه الفترة بارتباك أمني داخلي على إثر انقلاب عسكري قاده "المجلس الأعلى للدولة" الذي أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة من منصبه كرئيس للجمهورية بعد أن استمرّ في الحكم 13 سنة. تشكّل المجلس من محمد بوضياف؛ القائد التاريخي لحزب جبهة التحرير الوطني والرجل السياسي المدني الذي كان أولّ رئيس للمجلس، خالد نزار (وزير الدفاع)، علي كافي (رئيس المنظمة الوطنية للمجاهدين)، علي هارون (وزير حقوق الإنسان) وتيجاني هدام (عميد مسجد باريس). وعلى إثر اغتيال الرئيس محمد بوضياف في حزيران/يونيو 1992، استدعي رضا مالك لخلافته في عضوية المجلس.

ورث قادة الانقلاب العسكري عن فترة حكم الرئيس بن جديد حالةً من التخبّط الأمني والاقتصادي الداخلي التي بدأت منذ الصدمة المتولّدة عن انهيار أسعار النفط سنة 1986، إذ

أدت تلك الصدمة إلى تجفيف مصادر الربيع وتحطيم النموذج الاقتصادي الجزائري الموروث عن الفترة البومدينية بكشفها فشل نموذج "الصناعة المصنّعة"، وهي العوامل التي تسببت في تصاعد احتجاجات الشباب في الجزائر العاصمة والمدن الكبرى في أكتوبر 1988 تسبب تدخل الجيش لفضها في مقتل المئات من الشباب العاصمي (600 ضحية)¹. والواقع أنّ هذه الأحداث هي محصّلة لأحداث أخرى سبقتها؛ تيزي وزو 1980 فيما عرف بالربيع الأمازيغي، وهران في 1984، قسنطينة وسطيف في 1986، وأخيرا، إضراب الرويبة (أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر 1988). وعلى نحو مواز، ورثت حكومة المجلس الأعلى للدولة عن فترة الشاذلي صعود التيار الإسلامي الذي بدأ مع مصطفى بويعلي سنة 1986، ثم تكرّس حضوره أكثر في المشهد السياسي الوطني مع أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988.

تفكّكت ديكتاتورية حزب الدولة؛ الحزب الواحد، بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر بأشهر قليلة مفسحة المجال لتعددية سياسية، جمعياتية، ثقافية وإعلامية غير مسبوقة في الجزائر التي كانت توصف قبل ذلك بـ "الجمهورية الاشتراكية اليعقوبية"²، إذ تمّ تبني دستور جديد يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين على إثر استفتاء شعبي نظم سنة 1989. بعد مرور ثلاث سنوات على أحداث أكتوبر، وفي 1991 بالتحديد، أفرزت لبرلة (Liberalization) النظام السياسي انتخاب أغلبية إسلامية (47.5% من الأصوات، 188 مقعدا) تنتمي إلى حزب "الجبهة الإسلامية للإنتقاذ"³ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية في 26 كانون الأول/ديسمبر 1991، وهو الحزب الذي سبق وفاز بالانتخابات المحلية في حزيران/يونيو من السنة نفسها. لكن رفضه لهذه النتيجة والعنف الذي صاحبها في البداية، ونقصد هنا الإضراب العام المفتوح الذي دعت إليه "الجبهة الإسلامية للإنتقاذ" والمواجهات مع قوات الأمن سنة 1991، قاد المجلس الأعلى للدولة إلى إلغاء المسار الانتخابي وحل البرلمان وحظر "الجبهة الإسلامية للإنتقاذ" في كانون الثاني/يناير 1992، بعد أن كان

¹ Questions Internationales, n°81, Septembre-Octobre 2016, p.20.

² Pierre Vermeren, «Petite histoire de l'Algérie depuis l'indépendance», Questions Internationales, n°81, Septembre-Octobre 2016, p.13.

³ تأسست في آذار/مارس 1989.

قد أعلن رئيسه، محمد بوضياف، حالة الطوارئ في وقت سابق. وقد عُدد حل البرلمان الذي أقره "المجلس الأعلى للدولة" وإجباره الرئيس الشاذلي على الاستقالة انقلاباً على الشرعية الدستورية.

خلف الجنرال علي كافي بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة في 02 تموز/يوليو 1992، واستمر في الحكم إلى غاية 30 كانون الثاني/يناير 1994 حين أقدم المجلس، في قلب الحرب الداخلية المستعرة، ولما كان بقاء النظام وكيان الدولة مهددين وغير مضمونين، على تعيين الجنرال اليمين زروال كرئيس للدولة لمرحلة انتقالية، قبل أن يُنتخب زروال بعدها رئيساً للجمهورية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. وقد تزامنت فترة حكم زروال مع أشد سنوات التآزم الداخلي في الجزائر (1995-1999) وحالة اقتصادية قريبة من الإفلاس.

استمر الرئيس زروال في الحكم إلى غاية 1999 قبل انتهاء عهده الرئاسية التي كان من المفترض أن تنتهي في تشرين الثاني/نوفمبر 2000، إذ أعلن زروال في خطاب للأمة ألقاه في 11 أيلول/سبتمبر 1998 نيته في عدم استكمال عهده الرئاسية وعن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة في فيفري 1999 أسفرت عن وصول أول رئيس مدني إلى رئاسة الجمهورية؛ عبد العزيز بوتفليقة، في 27 نيسان/أبريل 1999. وبالرغم من صفته المدنية، إلا أن بوتفليقة أيضاً رشح من قبل العسكر بعد مجيئه من الخليج العربي، وهو المعروف بأنه كان من المقربين جداً من الرئيس هواري بومدين منذ ثورة التحرير قبل أن يصبح وزيره للخارجية طيلة فترة حكمه. لقد جاء بوتفليقة بخطاب يعلن النية في استيعاب سيطرة الجيش على مؤسسات الجمهورية وكف اليد الطولى لدائرة الاستعلامات والأمن (الأمن العسكري سابقاً) عليها.

1. رجحان المقاربة "الحوارية" على حساب المقاربة "الاستصصالية"

من الواضح أنّ هذه المرحلة كانت - بامتياز - مرحلة ارتباك سياسي وصل إلى أعلى هرم السلطة وكانت له تداعيات أمنية وخيمة وغير مسبوقة. فقد أدى قرار الجنرالات "الجانفيين"¹

¹ أبرزهم: محمد مدين (الجنرال توفيق)، خالد نزار، العربي بلخير، سماعيل العماري، محمد العماري، عبد المالك قناينة، محمد تواتي، غزيل بن عباس (آخرون). .

(The Januarists) بإلغاء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية¹ في 11 كانون الثاني/يناير 1992، ثم حلّ وحظر حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" بالوسائل القضائية ووضع الدولة في حالة الطوارئ واعتقال القادة السياسيين الإسلاميين، إلى إدخال البلاد في نفق مظلم من العنف المسلح الهمجى استمر عقدا كاملا، فيما يعرف بـ"العشرية السوداء" (1992-2001)، بعد أن رفض الإسلاميون القرارات السابقة المحبطة لاتصاّهم الانتخابي وشروعهم في إنشاء جماعات التمرد ضدّ سلطة الجنرالات.

بدأ العنف يتعمّم واحتدمت شدته بعد ستة أشهر من قرار إلغاء الانتخابات، وأفلتت الأمور من السلطة والمعارضة، ودخلت الجزائر بسبب ذلك في حرب داخلية اعتبرت أول حركات "الجهاد" الثوريّ داخل العالم العربيّ السنيّ قادها أكثر من 30000 مسلّح، مفرزة عدد ضحايا تراوح بين 150000 و200000 قتيل، آلاف المفقودين، وخسائر مادية فاقت الـ20 بليون دولار، خاصّة في الفترة بين سنتي 1992 و1995 التي كانت الحرب خلالها تحصي مئات القتلى يوميا .

يجب أن نشير إلى أنّه مع احتدام العنف، قرّرت أحزاب المعارضة الرئيسية ممثلةً بقيادة 08 أحزاب وجمعيات وطنية معترف بها²؛ بما فيها حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، الاجتماع في مؤتمر في روما تحت قيادة الطائفة الكاثوليكية في سانت إيجيديو (Sant'Egidio)، لاقتراح مخرج للأزمة

¹ كان مزع إجراؤه في 16 كانون الثاني/يناير 1992 وكانت المؤشرات كلها تفيد بأنه سيفرز فوزا كاسحا للجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت قد فازت في الدور الأول بـ188 مقعدا في البرلمان.

² هؤلاء القادة هم:

- آيت أحمد حسين وأحمد جداعي ممثلين لـ"جبهة القوى الاشتراكية".
- لويّزة حنون ممثلة لـ"حزب العمال".
- عبد الحميد مهري ممثلا لـ"جبهة التحرير الوطني".
- عبد الله جاب الله ممثلا لـ"حركة النهضة الإسلامية".
- أحمد بن بلة وخالد بن سماعيل ممثلين لـ"الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر".
- علي يحيى عبد النور ممثلا لـ"الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان".
- أنور هدام وراج كبير ممثلين لـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ".
- أحمد بن محمد ممثلا لـ"الجزائر المسلمة المعاصرة".

يرتكز على الحوار والمصالحة. وفي عقد وطني مكتوب في ست صفحات؛ فيما عرف بـ"منصة سانت إيجيديو"، إلتزم المشاركون "باحترام الديمقراطية والتداول السياسي على السلطة واحترام الحريات الفردية؛ بما في ذلك حرية المعتقد"، معبرين في الآن ذاته عن رفضهم "للاستحواذ بالقوة على السلطة والتمسك بها". واعتبرت منصة سانت إيجيديو أول مرة التزمت فيها "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ببناء حل سياسي سلمي وتطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية، وهو ما وضع سلطة الجنرالات في ورطة أمام المجتمع الدولي فسارعت إلى انتخاب اليامين زروال كرئيس للجمهورية عوضا عن المجلس الأعلى للدولة الذي عدّ سلطة غير دستورية.

بيد أن هذه المنصة رُفضت ولم تجد لها أي صدى إيجابي لدى "الاستصاليين" (Eradicators)، وهم الفصيل المتشدد من الطبقة الحاكمة العسكرية والسياسية الذي سيطر على السلطة في الجزائر خلال تلك الحقبة؛ والذي رفض أي حل وسط مع السياسيين الإسلاميين ورمى بثقله من أجل القضاء بالقوة على الجماعات المسلحة والرفض القاطع لأي حوار مع ممثليها. وفقا لهذا المنطق، رفض التيار الاستصالي الطرح الذي دعت إليه منصة سانت إيجيديو والموقعون عليها رفضا قاطعا وعارض بشدة فكرة الحوار مع "الأصوليين" و"المتطرفين" وأي إمكانية لإعادة دمج الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة في الطيف السياسي، معتبرا أن قبول الجيش بنص المبادرة في تلك الفترة سيفسر على أنه استسلام أمام "بربرية الإسلاميين". بالنتيجة، برز التهديد الإرهابي في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر كتهديد وجودي تقديرا من دائرة صنع القرار، وتمّ تبني المقاربة الاستصالية؛ أو الحل الصفري للأزمة، لمجابهته، مع رفض المقاربة المعاكسة؛ المعروفة بالمقاربة "الحوارية" (Dialogist approach)، التي قدرت أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو الحوار والمصالحة الوطنية. وقد عُقدت آمال على احتمال تراجع العنف مع وصول الرئيس زروال إلى الحكم، إلا أن ذلك لم يتحقق، وتواصل العنف العشوائي للجماعة الإسلامية المسلحة، وشهدت فترة حكم زروال عمليات قتل جماعي مريعة مثلما حصل في مجزرة بن طلحة ليلة 22-23 أيلول/سبتمبر 1997، ومجزرة الرمكة (غليزان) ليلة 02-03 كانون الثاني/يناير 1998، اللتان نذكرهما على سبيل المثال لا الحصر.

إنّ طبيعة صانع القرار في هذه الفترة، وتطبيق حالة الطوارئ التي أطلقت يد الجيش على مؤسسات الجمهورية وقيدت الحريات الفردية، أفرزا مقارنةً استصاليّة-إفنائيةً لمجابهة التهديد، ولم ينتج عنها سوى تصعيد واحتداد للعنف الداخلي أبعد كل احتمال لقلب ديناميكيات العداوة في خضم النزاع الداخلي. في مقابل هذا، استبعدت المقاربة المعاكسة؛ مقارنة الحوارين، التي اعتبر أصحابها أنّ خيار المواجهة والحلّ الصفري كانا سببا في التنافر المتزايد بين أقطاب الصراع الداخلي. وفي نهاية المطاف، فإنّ فصيل الحوار هو الذي ساد، وتأكّد ذلك مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم عام 1999، إذ بدأت السلطة بالتحرك نحو خيار التهدئة، عكسته سياسة العفو المشروط التي انتهجها بوتفليقة لإعادة إدماج الإسلاميين في العملية السياسية الدستورية ضمن مشروع "الوثام المدني" و"المصالحة الوطنية"، وهما مشروعان ساهما في تغيير ديناميكيات الصراع الداخلي.

المطلب الثاني: الإرهاب في الهوية الأمنية الجزائرية

ورثت الجزائر عن تجربة التسعينيات قيمة العداء للإرهاب ثم أخذت هذه القيمة مكانة محورية في هوية الجزائر الأمنية وفي نظرتها لذاتها وتعريفها لنفسها أمام المجتمع الدولي. فإن كانت دول كثيرة تعرّف نفسها انطلاقاً من رؤيتها لنفسها على أنها أقطاب للخير وأنّ دولا أخرى هي "أقطاب للشر" أو "دول مارقة"¹، فإنّ السمة المميّزة للفعل الخطابى الجزائري هي خلوه من أيّ تصنيف لدولة "عدوة"، في حين نجده مشحوناً بعباراتٍ عديدة تؤكد أنّ الدولة الجزائرية تعتبر الإرهاب عدوها الأول، وأنّ هذا العداء معيارٌ محدّد لرؤية الجزائر لذاتها لا يمكن التغاضي عنه في رسم البناء الكلي للهوية الجزائرية.

1. نشأة العداء الجزائري للإرهاب:

لا جرم أنّ العداء للإرهاب ليس استثناءً بالنسبة للجزائر مقارنةً بدول العالم، لأنّ قيمة العداء للإرهاب أصبحت قيمةً عالمية، مثلها مثل قيم عديدة أخرى، تبنتها جميع دول العالم تقريباً بعد هجمات 09/11، بيد أنّ الخصوصية بالنسبة للجزائر في هذا السياق تكمن في أنّها كانت سبّاقة إلى ذلك منذ سنة 1994، ثمّ جاءت أحداث 11 سبتمبر لتكون بمثابة عامل صقل للهوية الأمنية الجزائرية مصدره البيئة الخارجية.

سارت تبعات تلك الأحداث بما يخدم التصوّرات الأمنية للجزائر، فانتقلت بتأثيرها من صورة الدولة القامعة إلى صورة الدولة المكافحة للإرهاب، ولم يعد العالم ينظر إلى خطاباتها على أنّها من قبيل الأمننة المفرطة أو التضخيم للتهديد الإرهابى المدفوع بالرغبة في تبرير الأفعال الوقائية الاستثنائية التي انتهجتها السلطات لمواجهة أخطاره المنبعثة المتعارضة في شق كبير منها مع مبادئ حقوق الإنسان، لأنّ التهديد الإرهابى قفز على إثر تلك الهجمات إلى قمة أولويات الأجندات السياسية والأمنية للدول، ولم يعد من الصعب تصديق فداحة الضرر المادى والنفسى الذي يمكن أن يلحقه بأمن الدول والأفراد. هذا المعطى الأمنى الذي ميّز البيئة الخارجية للدولة الجزائرية أعطى دفعةً أقوى لصنّاع القرار الجزائريين للمضيّ قدماً في عدائهم للإرهاب وتوظيفه كبؤيّة للعودة

¹ Alex Macleod, op.cit, pp.72-73.

إلى الساحة العالمية، إذ وظفته السلطات الجزائرية للتأكيد على التزامها بمكافحة الظاهرة الإرهابية وعلى انحراطها في حرب لا نهائية ضدها لا تستثنى فيها أية وسيلة من منطلق سبقها في معاشتها في تجلياتها المريعة والفوضوية ودفعها لكلفة جسيمة جرّاء ذلك.

إنّ المعطى الدولي لما بعد 2001/09/11، والحرب على الإرهاب التي أعلنت في سياقه، سار بما يتماشى أيضا والمصلحة القومية للجزائر ومفهومها للإرهاب. إستغلت الجزائر الصدمة التي وجد العالم نفسه أمامها للتأكيد على أنّ التهديد الإرهابي هو تهديدٌ وجوديٌّ (Existential threat) أوّل للدولة القومية والحضارة الإنسانية¹، وأتته التهديد الأوّل بالمواجهة من قبل جميع الدول، وعلى جميع الجبهات، وفي جميع أنحاء العالم: "حينما - في 11 سبتمبر 2001 - ضرب الإرهاب في نيويورك وواشنطن، أيقن العالم أجمع أنّ هذه الظاهرة تشكل تهديداً للإنسانية جمعاء"².

II. قراءة بنائية للعداء الجزائري للإرهاب:

إن نظرة الجزائر إلى ذاتها، وتصورها للتهديد الإرهابي، يمكن أن يُقرأ قراءةً بنائية. إنهما في الواقع بناء بيداتاني انبثق عن السياق الذي ميّز البيئة الداخلية الجزائرية طيلة عشرية التسعينيات و"الحرب ضدّ المدنيين"³ التي كادت أن تؤدي إلى تدمير الدولة والمجتمع الجزائريين. لقد تركت تجربة المعاناة من الإرهاب الداخليّ رواسباً عميقة في الوعي الجمعي الجزائري ونشأت عنها متلازمة ذهنية لدى الأفراد الجزائريين، نخبةً وعواماً، يرتبط فيها الإرهاب ارتباطاً لصيقاً بالصورة المروعة لوحشية الإرهابيين ودمويتهم التي استهدفت الدولة والمجتمع والأفراد ولم تستثن أي فئة،

¹ في كلمة لرئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة حفل عشاء نظمه على شرفه الملك الإسباني خوان كارلوس الأول (Juan Carlos 1er) في 07 أكتوبر 2002 بمدريد. عن:

Liess Boukra, «Analyse comparée des discours récents sur le terrorisme: Europe, USA, pays Méditerranéens (Les discours récents sur le terrorisme: Algérie, pays occidentaux. Uneréflexion en dix points», in: Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds), **Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security**, (Rome: NATO Defense College, 2003), p.129.

² Ibid.

³ Ibid.

حتى الرضع والنساء والشيخوخة، مخلّفة مأساةً في الأرواح قدّرت بـ"200.000 قتيل"¹، آلاف من المفقودين، مليون نازح، وعشرات الآلاف من المهجرين²، علاوةً على خسائر مادية ودمار في البنية التحتية والمؤسسات قدر بحوالي "30 مليار دولار أمريكي"³ وكان يشبه في صورته تلك المشاهد التي نشاهدها على إثر الحروب. كل الشعب الجزائري بجميع فئاته دفع ثمنًا لتلك المأساة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ مدنيون، سياسيون، رجال أمن، أكاديميون، أئمة، صحفيون، فنانون وأجانب، وبدأنا نشهد جرّاءها مقدمات تفكك في بنية المجتمع الجزائري نتيجة الانقسامات السياسية العميقة التي حدثت داخل الدولة والسلطة بداية التسعينيات وأعمال العنف التي واكبتها. لذلك، ليس من الغريب أن تترك تلك التجربة أثرًا قويًا على هوية الجزائر وعلى نظرتها لذاتها وللتهديد الإرهابي.

إنّ فهم هذه المكانة التي تحتلّها قيمة العداء للإرهاب في هوية الجزائر الأمنية وتصوّرها لذاتها هو مدخل بنائي ضروري لتحديد المفهوم الجزائري للإرهاب. وقد يطرح في هذا السياق سؤال: هل يوجد مفهوم جزائري للإرهاب؟ والإجابة هي نعم، ذلك أنّ لفظة "إرهاب" هي دوماً توصيفٌ لم يحدث مطلقاً أن تبناه فردٌ أو جماعة طوعاً، بل هو وصفٌ يطلقه عليهم الآخرون، "وبالدرجة الأولى حكومات الدول التي يهاجمها هؤلاء"⁴. وبالتالي، وعلى غرار عدّة دول، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فإنّ تجربة الإرهاب الداخلي التي عاشتها الجزائر مع الإرهاب كوّنت لديها؛ سلطةً ومجتمعاً، مفهوماً بيذاً تانياً خاصاً لهذه "الآفة" أخضع لمراجعاتٍ وتعديلاتٍ على مرّ العشريّة الماضية دون أن يتمّ تغييره، ويجري التعبير عن هذا المفهوم في الخطابات الرسمية للمسؤولين الجزائريين وفي القوانين الداخلية للدولة⁵.

¹ Mhand Berkouk, «U.S.-Algerian security cooperation and the war on terror», 17/06/2009, in: <http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror>

² «Algérie embourbée face à l'islamisme», **Le Monde**, n° 307, Mars 2002, p.05.

³ Mhand Berkouk, op.cit.

⁴ تشارلز تاووزند، الإرهاب. مقدمة قصيرة جداً، محمد سعد طنطاوي (مترجمًا)، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للثقافة والتعليم، 2014)، ص 09.

⁵ تناول المشرع الجزائري في القسم الرابع مكرر من الباب الأول الجنايات والجنح ضد الشيء العمومي، الفصل الأول، الجنايات والجنح ضد أمن الدولة، ضمن أحكام المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 10، تعريف الفعل الإرهابي كما يلي: "يعتبر فعلاً إرهابياً أو تخريبياً في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة أو الوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

من مقارنة جزائرية، فإنّ الإرهاب هو تهديدٌ وجوديٌّ، شاملٌ وعبر قوميٍّ لا يعترف بالحدود السياسية ولا يحترم أية قيم دينية أو ثقافية: "غير معترفٍ بحدودٍ أو قيودٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ، يضرب الإرهاب أينما أمكنه أن يضرب، كل الدول؛ فقيرةً أو غنيةً، متقدمةً أو متخلفةً، نافيًا كل القيم الإنسانية والمبادئ التي تشكل أساس حضارتنا"¹. وأكدت الورقة التي قدّمتها الجزائر في القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف سنة 2015 بنيويورك (طالع الملحق رقم 01) أنّ الإرهاب في جذره هو تطرفٌ عنيفٌ يتنافى كليًا مع "القيم الجزائرية العتيقة للتسامح والعفو والتضامن" وأنّ هناك "عروةٌ وثقى بين الظاهرتين"² (التطرف والإرهاب). أمّا على المستويين عبر-القومي وفوق-القومي، فإنّ الجزائر تنظر للإرهاب على أنّه "يزعزع استقرار الدول ويعيق جهود التنمية ومكافحة الفقر ويعرّض الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلدان للخطر ويضرب بشكلٍ خطيرٍ بالتعاون الدولي وبالتفاهم بين الشعوب كونه يتنافى وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية" وذلك بحكم طبيعته العابرة للحدود وبالتنظر إلى مصادر تمويله ودعمه العالمية³.

-
- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو انعدام الأمن من خلال الإعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بملكاتهم.
 - عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية.
 - الاعتداء على رموز الأمة والجمهورية ونبش أو تدنيس القبور.
 - الاعتداء على وسائل المواصلات والنقل والملكيات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها أو احتلالها دون مسوغ قانوني.
 - الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة سامة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو في المياه؛ بما فيها المياه الإقليمية، والتي من شأنها تعريض صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة الطبيعية للخطر.
 - عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.
 - عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات...

¹ In: Liess Boukra, op.cit, p.129.

² عن: الورقة التي قدمها السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، باسم الجزائر في "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" المنعقدة بنيويورك سنة 2015 والتي تضمنت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، 30 سبتمبر/أيلول 2015. على الرابط: <http://www.aps.dz/ar/algerie/20461k>، (شاهد في: 2016/10/27).

³ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية؛ عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس موتانا (Crans-Montana) (بلجيكا) في 2015/03/08. عن: "الإرهاب يستثمر في جماعات التهريب وتجارة الأسلحة. مساهل يحذر من استهداف إفريقيا"، الشعب، 2013/03/09، على الرابط: <http://www.djazair.com/echchaab/24285>، (شاهد في: 2017/01/22).

هذه المضامين المكرسة في الخطاب الرسمي الجزائري ستكون محل تفكيك وإعادة تركيب في
المطلب القادم بغية استخلاص العناصر التكوينية للمفهوم الجزائري للإرهاب.

المطلب الثالث: العناصر التكوينية للتصور الجزائري للإرهاب

تسمح مقارنة تفكيكية للخطابات الرسمية الجزائرية ذات الصلة بموضوع الإرهاب باستخلاص العناصر التكوينية المشكّلة للمفهوم الجزائري للإرهاب وفقا لما يلي:

1. الإرهاب تطرف عنيف: تستند المقاربة الجزائرية للإرهاب إلى فكرة الربط بين التطرف (أو الراديكالية أحيانا)¹ والإرهاب، وأنّ الثاني هو تمظهر عنيف للأول بالرغم من عدم وجود فصل دقيق بينهما في الخطاب الرسمي الجزائري. بعبارة أخرى، فإنّ التطرف هو الدافع والإرهاب هو السلوك. ويقوم التطرف على عقيدة سلوك يرفض من يتبناها أيّ بديل مختلف عما تمليه عقيدته عليه. وتعتبر عقيدة التطرف عقيدة صفرية تتطلع إلى فرض "الأنا" - ولو بالقوة - وتستهدف إلغاء الآخر وتغييرا راديكاليا للبيئة بمكوناتها المادي والثقافي. من هذا، يتقاطع الإرهاب مع التطرف في صفتين: أولا، في خاصية العنف الإجرامي والفيزيولوجي الذي يحاكي الأعمال العسكرية، والذي يكون مبررا وفق المصنوفة العقدية للأشخاص المتطرفين وغير مبرر قانونا وفق التشريعات الوطنية والدولية. ثانيا، في خاصية الراديكالية المطلقة التي لا تعترف بقيم التسامح والعفو وتقبل الآخر، فالراديكالية هي رفض للآخر المختلف عن "الأنا" مشبعة بالنزوع نحو إغائه.

من هذا المنطلق، ترفض الجزائر الربط المححف بين الإرهاب والإسلام، وتعتبر أنّ ما يسمّى "إسلاما راديكاليا" ليس ادعاءً هويتيا بل هو انحراف ومرض هويتي². والواقع أنّ الربط السابق يساهم في استحكام حالة الرهاب من الإسلام (Islamophobia) لدى الشعوب غير المسلمة التي أصبحت تنظر للإسلام على أنه إرهاب وعلى أنه يتعارض مع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية³، وهذا في حدّ ذاته هو تطرف من مقاربة جزائرية تعاني منه الجاليات المسلمة التي تعيش في عددٍ متزايد من الدول المتقدمة¹.

¹ عن: الورقة التي قدمها السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، باسم الجزائر في "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" المنعقدة بنينوبورك سنة 2015 والتي تضمنت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب (طالع الملحق الأول).

² In: Liess Boukra, op.cit, p.129.

³ من مقاربة جزائرية، لا يمكن ربط الإرهاب بالإسلام أبدا، وقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذا في كلمة له بمناسبة حفل عشاء نظمه على شرفه الملك الإسباني خوان كارلوس الأول (Juan Carlos 1er) في 07 أكتوبر 2002 بمديرد: "حينما - في 11 سبتمبر 2001 -

II. الإرهاب تهديد وجودي (Existential threat): يعتبر التهديد وجوديا حين يحمل خطرا على بقاء واستمرار كيان أمني مرجعي (Referent object) معين، أو يتم تصويره على أنه كذلك عبر مسار أمننة أو فعل خطابي (Speech Act)². وتحمل الخطابات الجزائرية هذه النظرة للإرهاب، إذ تعتبره "آلة حرب ضدّ الدولة الجمهورية والحضارة"³ بالنظر لما يترتب عنه من "خسائر بشرية كبيرة وتدمير واسع للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونزوح السكان مما ينجّر عنه تفكك في البنية الاجتماعية"، ناهيك عن أثره السلبي الذي يلتمس "في إضعاف الدول على المستوى المركزي أو على مستوى الإدارة الترابية"⁴ وإضراره ببنيتها المؤسساتية.

يبرز هذا الخطاب نظرة الجزائر إلى الإرهاب كتهديد وجودي باعتباره آلة حرب قادرة على إنتاج مستويات عالية من العنف. وبالفعل، فإنّ الإرهاب، حتى وإن كان على العموم فعلا صادرا عن مجموعات دون قومية ضدّ الدولة الوطنية باعتبارها أضعف من أن تواجه الدولة مواجهة مباشرة، إلا أنّه في مستويات العنف والخسائر التي ينتجها كثيرا ما يشبه الحرب. على مستوى الأفراد، يستهدف الإرهاب عادةً المدنيين عمدا بطريقة تعرقل أيّ محاولة للدفاع عن النفس فيبعث، على غرار الحرب، حالات من الخوف الجامح حتى لدى الأفراد البعيدين عن مكان الهجوم. وكثيرا ما يصبح هذا الخوف أهمّ ما ترمي له العمليات الإرهابية. أمّا على مستوى الدولة، ففضلا عن كونه شكلا عنيفا للتعبير السياسي يستهدف تهديد قدرة الدولة على ضمان أمن مواطنيها

ضرب الإرهاب في نيويورك وواشنطن، أيّقن العالم أجمع أنّ هذه الظاهرة تشكل تهديداً للإنسانية جمعاء. غير معترفٍ بجدودٍ أو قيودٍ سياسيةٍ أو دينيةٍ، يضرب الإرهاب أينما أمكنه أن يضرب، كل الدول؛ فقيرةً أو غنيةً، متقدمةً أو متخلفةً، نافيةً كل القيم الإنسانية والمبادئ التي تشكل أساس حضارتنا".

¹ عن: الورقة التي قدّمها السيد عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، باسم الجزائر في "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" المنعقدة بنيويورك سنة 2015 والتي تضمّنت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. (طالع الملحق الأول).

² Matt McDonald, «Securitization and the construction of security», *European Journal of International Relation*, vol.14, n°04, December 2008, p.565.

³ In: Liess Boukra, op.cit, p.129.

⁴ بصّ كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية؛ عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (Crans-Montana) (بلجيكا) في 2015/03/08، مرجع سبق ذكره.

ومن ثمّة زعمها شرعيتها¹، فإنّ الإرهاب يمسّ بالقيم الحيوية والأسمى للدولة الوطنية نظراً لما يلحقه من ضرر بوحدها الوطنية والمجتمعية؛ أي وحدة وسلامة أراضي إقليمها وتماسك وتلاحم تركيبها الاجتماعية. من هذا، وبفعل هذه التداعيات، تعتبر الجزائر أنّ الإرهاب عامل يعن في تفكيك الدولة والمجتمع ويؤجج إنكشافية الدول الهشة لا سيما في إقليم الساحل.

III. الإرهاب جذر للفقر وكابح للتنمية: يؤكد الخطاب أعلاه أنّ الجزائر تنظر للإرهاب كآفة تعيق مسارات التنمية ومكافحة الفقر. وتصورّ الجزائر في هذا السياق هو تصوّر دولة نامية مشغولة بهاجس التنمية. فإن كان الاستقرار الأمنيّ للدولة الوطنية شرطاً أولياًً دونه يتعذرّ عليها خوض تحديّ التنمية ومحاربة الفقر، فإنّ تذبذب سلسلة النشاط الاقتصادي بسبب انعدام الاستقرار والأمن الذي يغذيه الإرهاب يحول بين الدولة الوطنية ومسعى دفع مسار تنمية متعدّدة الأبعاد وتقليص هامش الفقر إلى أدنى مستوى ممكن. وعلى نحو أشدّ، فإنّ الإرهاب يزيد من حدّة الانكشاف والهشاشة الاقتصاديّين اللذان يعاني منهما معظم دول الساحل الإفريقي (الجزائر، ليبيا، النيجر) المعروفة اقتصادياتها بتبعيتها نحو قطاع واحد هو عادة القطاع الإستخراجي-المنجمي.

على عكس الاقتصاد المتنوع، الذي يتمتع بقدرة مقاومة قويّة للإرهاب بسبب إمكانية نقل الموارد بسهولة نحو قطاعات أخرى حين يرتبك الإنتاج في إحدى قطاعات النشاط بسبب هجوم معين، فإنّه في الاقتصاديات الهشة، على غرار اقتصاديات دول الساحل، التي عادةً ما تكون متخصّصةً في عددٍ محدودٍ جدّاً من القطاعات أو في قطاع واحد، لا تكون هناك بالضرورة القدرة على المقاومة، لأنّ الموارد مثل العمل ورأس المال سيتمّ نقلها من قطاع مصاب نحو نشاطات أقلّ إنتاجية أو تغادر البلد تماماً². وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المتوطّنة أو المحتملة، إذ يردع تكرّر العمليات الإرهابية في إقليم معين هذه الاستثمارات ويخفّض من مردوديتها

¹ تشارلز تاووزند، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² Abdallah Shehata Khattab, «Economic consequences of terrorism in North Africa: Insights from Economic Theory», in: Wafula Okumu and Anneli Botha (eds.), **Understanding terrorism in Africa: building bridges and overcoming gaps**, (Pretoria: Institute of Security Studies, 2008), p.36.

الفعلية أو المتوقعة¹ ويشكل مع الوقت عامل طرد لها . إذا، ومن هذا التحليل، فإن الإرهاب يؤدي إلى خسائر أكبر وأكثر استدامة على مستوى الاقتصاد الكلي في اقتصاديات الدول النامية ويعيق جهودها في معالجة الأسباب العميقة للفقر وغياب التنمية مثلما هو الحال في إقليم الساحل .

17. الإرهاب باعث للصدام الحضاري على مستوى النظام الدولي: يحدث الإرهاب شرخا في التعاون ما بين الدول ويعيق جهود تحقيق التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والحوار بين الثقافات والحضارات، وبالتالي فإنه يقف عائقا أمام تحقيق واحد من أسمى الأهداف الأمية . وقد أصبح في صيغته الأكثر تطورا (داعش) أداة لتفكيك وتفجير المجتمعات من الداخل ومبررا لشن الحروب ضد الدول يؤدي تدريجيا إلى تفجير دوائر جيوسياسية برمتها، مثلما هو حاصل حاليا في العراق وسوريا وتداعياته على مورفولوجيا النظامين الإقليمي الشرق أوسطي والعالمي .

إن الإرهاب هو لا تسامح مجسّد يولد بدوره حقا وتشددا لدى الطرف الضحية ورد فعل متعصب وعنيف في المقابل، قد يؤدي إلى الدخول في دوامة العنف-العنف المضاد على مستوى دولي . هذا الأثر يلمس بصفة خاصة فيما تقود إليه أفعال الجماعات الإرهابية ضد الدول والمجتمعات من سوء إدراك للإسلام وربط خاطئ بينه وبين الإرهاب وما تمخض عن هذا من ردود فعل عنيفة تجسّدت في تدخلات عسكرية مباشرة ضد بلدان مسلمة مرّات متكررة (أفغانستان 2001، سوريا 2014) بحجة محاربة الإرهاب . يلمس الأثر السابق أيضا في حالات الخوف من الإسلام والمسلمين في المجتمعات الغربية وغير المسلمة الناتجة بالأساس عن ادعاء الجماعات الإرهابية "الزائف" باستناد أفعالها الراديكالية إلى الشريعة الإسلامية . فبفعل هذا، وبفعل الحملات الإعلامية المشوّهة للإسلام التي تستخدم أساليب الحرب النفسية والدعاية لخلق حالة من الصراع الثقافي والحضاري على مستوى المنظومة الدولية، صار الغرب - حكومات وشعوبا- ينظر للإرهاب على أنه مرتبط بالإسلام و صار المسلمون يعانون من ارتدادات هذا الربط التي تجسّدت في مظاهر التمييز العنصري وكره الأجانب في المجتمعات الغربية . أوجدت هذه الحالة مع مرور الوقت جوّا من اللاتفاهم والريبة على مستوى النظام الدولي وبين الحضارات، لأن إقحام

¹ Subhayu Bandyopadhyay, Todd Sandler et Javed Younas, «Le prix du terrorisme», Finance & développement, Juin 2015, p.26.

مصطلح الإرهاب على الإسلام والمسلمين ينطوي على تجنّ ضدّ القيم الإسلامية الأصيلة ويولد - في المقابل - حالة من الحرمان والإحساس بالقهر لدى المسلمين؛ دولاً وحركات وأفراداً، تؤدّي إلى حالة من الكره والرفض للغرب، وهي المشاعر التي تستغل من قبل الجماعات الإرهابية لتوظيف مقاتلين جدد ولشرعنة أفعالها¹.

حالات الاختطاف التي تحدث بينة الفينة والأخرى التي تورط فيها الجماعات الإرهابية في الساحل، تضع الدول التي يحدث الاختطاف على أراضيها في حرج أمام الدول الأصلية للرعايا. فالدول الأولى تجد نفسها أمام ورطة التعامل مع هذه الحالات وكيفية إنقاذ المختطفين بما يدفع عنها شبهة التقصير أو حتى التواطؤ الذي قد تتهم بهما من قبل الدول الأصلية، وتسبب هذه الحالات من الارتباب وعدم الثقة المعلنة أو المضمرة بين الدول في تعطيل مسارات التعاون والشراكة فيما بينها.

٧. التمييز بين أفعال الجماعات الإرهابية والحق الشرعي للمقاومة: هناك ربط متوارٍ داخل الخطاب الأمني الجزائري بين الإرهاب والعنف الممارس من قبل جماعات دون قومية ضدّ الدول والمجتمعات والأفراد باعتباره عنفاً مستكراً وغير مبرّر. يستنتج هذا من مضامين البيانات الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أو تصريحات الناطقين الرسميين باسم السلطة الجزائرية المنددة بمختلف الهجمات الإرهابية التي تحدث عبر العالم والتي تتبناها دائماً جماعات دون قومية من غير الدول. لكن، تجدر الإشارة إلى استثناء واحد في هذا الشأن هو تصنيف الأفعال الممارسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني في خانة "إرهاب الدولة"، مثلما ورد على لسان وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة في جويلية/يوليو 2014 حين أكد "أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضدّ أهالي غزة"². هذه الحال الوحيدة التي يتمّ فيها ربط الإرهاب بأفعال الدولة ككيان مرجعيّ في الخطاب الجزائري.

¹ Mhand Berkouk, «Terrorism: An Etymo-Epistemological analysis», In: Wafula Okumu and Anneli Botha (eds.), op.cit, p.04.

² جلال بوعاتي، "إسرائيل تهاجم الجزائر"، الخبر، 01/08/2014، ص 04.

لكن الإشكال الذي تشير إليه الجزائر هنا مرتبط بالسؤال: هل كل عنف من قبل جماعات دون قومية هو دوما غير مبرر؟ إن الموقف الجزائري إزاء هذا يتقيد بواجب التفرقة بين الإرهاب من جهة، والحق في المقاومة والاستخدام المشروع للقوة لإنهاء الاستعمار والاحتلال وممارسة الحق في تقرير المصير الذي يعدّ أمرا مشروعاً أقره ميثاق الأمم المتحدة في الفصل التاسع (المادة 55)¹ وكذا الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وعلى رأسها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية" لعام 1966.

هذه هي في الجمل العناصر التكوينية التي ترسم الملامح العامة للمفهوم الجزائري للإرهاب. إن الأخير وفق التصور الرسمي الجزائري، هو في جذره تطرف عنيف أصبح يشكل بمرور الوقت تهديدا وجوديا وشاملا للدول والشعوب، لا يلتمس أثره في إلحاق الضرر بالوجود المادي للكيانات المرجعية للأمن فحسب بل وأيضا في إعاقته لمسعى التنمية ومكافحة الفقر في الدول النامية وحالة التنافر التي يوجدها داخل الدولة الواحدة وعلى مستوى النظام الدولي وفيما بين الحضارات. لكن الفعل الإرهابي غير المبرر قانونيا وسياسيا ومعياريا لا ينبغي أن يخلط بالحق في المقاومة الذي يعتبر حقا مشروعاً للتحرر والتخلص من الاستعمار.

هذه هي الأعمدة التصويرية التي تكونت لدى الجزائر بعد تجربتها لمكافحة الإرهاب. يمكننا الحكم من خلال المحاولة التفكيكية السابقة أن الخطاب الأمني الجزائري يسعى إلى تقديم تصور ذاتي للتهديد الإرهابي شامل لمسببات الظاهرة ومحصلاتها مستندا إلى التجربة الجزائرية الداخلية في معاشة الإرهاب ومكافحته وإلى مخلفات الإرهاب على المستوى الدولي وذلك من أجل بناء تصور مشترك تنأسس عليه مواجهة موحدة ومتساندة لأخطار هذا التهديد.

¹ تنص المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها[...]."

المبحث الثاني: الدوائر الجيو سياسية لأمن القومي الجزائري

إن أمن الجزائر، المغرب العربي والإقليم المتوسطي لا تنفك عن بعضها البعض. وتدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، لذا نجدها قد كثفت من اهتمامها بدوائر أمنها القومي منذ أصبح اهتمامها بها يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منهما. ويجدر أن نشير بداية إلى أن الفصل بين الدوائر الجيو سياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظرياً فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل نظراً للأبعاد الجيو سياسية للإقليم الجزائري والعري المباشرة التي تربطه بالإقليم المغربي، بالشرق الأوسط شرقاً¹، بالمتوسط شمالاً وإفريقيا جنوباً. وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائم بين دوائر الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامة التحدي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

المطلب الأول: الدائرة المغاربية لأمن القومي الجزائري

بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كمنطقة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي بـ"المغرب الأوسط"².

1. الثقل الاستراتيجي الجزائري في الفضاء المغاربي

ساهمت المساحة الشاسعة (39.42% من مساحة المغرب العربي الكلية، 19 مرة مساحة تونس، و05 مرات مساحة المغرب الأقصى) وطول حدودها البرية (6343 كلم)³ في ربطها بكل الدول المغاربية (حدود برية) شرقاً، غرباً وجنوباً، كما أن امتداد ساحلها (1200 كلم) على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط - بعد ليبيا - جعل منها بوابةً شماليةً

¹ وفق باري بوزان وأول ويفر، يعتبر المركب الأمني الإقليمي المغربي مركبا أمنيا فرعيا ضمن المركب الأمني الإقليمي الشرق أوسطي الذي يضم بالإضافة إلى المركب المغربي المركبين الشرقي والخليجي. طالع:

Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and power. The structure of international security**, (Cambridge: Cambridge university press, 2003), p.193 and pp.213-215.

² Paul Balta, **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, (Alger: Laphomic, 1990), p.81.

³ تنوع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، المغرب 1559 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 42 كلم، موريتانيا 463 كلم، مالي 1376 كلم والنيجر 95 كلم.

لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط. هذا، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي (1 000 000 كلم²)؛ أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية (إحتياطيات الغاز، البترول، الحديد اليورانيوم والذهب¹) وأفضله من الناحية الجمالية السياحية (الهقار والطاسيلي).

على الصعيد الاقتصادي، يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام (PIB) المرتبة الأولى على المستوى المغربي (156 مليار دولار سنة 2016) وبفارق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له (المغرب الأقصى 101 مليار دولار سنة 2016). وقد ساهمت المكنة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة التاسعة عالمياً كأكبر مصدر للغاز والسادسة عشر كأكبر مصدر للبترول) وثقلها السكاني (أكثر من 40 مليون نسمة) في تعزيز الريادة الجزائرية مغارياً وفي شرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي، فالجزائر كما يصفها أحد الكتاب تملك كل شيء "السكان، الفضاء والطاقة"².

وقد أثرت المقومات السابقة على أمن الجزائر ومقاربتها له. فمن جهة، أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفاً على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية جاعلة الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغربية من حركات أمنية. وقد أدرك صنّاع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أنّ "المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأتّه لا يمكن أن يحصل أيّ تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"³. ومن جهة ثانية، كان للمعطيات الجغرافية والاقتصادية الآتفة أثرٌ بالغ على صوغ المقاربة الأمنية الجزائرية خاصة في تعريفها لنفسها ولدورها ضمن الفضاء المغربي، فالجزائر ترى أنّ "مكائنها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها

¹ يقدر احتياطي الذهب في الجزائر بـ173 طن (المرتبة الثالثة عربياً).

² Jean-Claude Barreau et Guillaume Bigot, *Toute la Géographie du monde*, (Paris : Fayard, 2007), p.105.

³ نقلاً عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص43.

زعيمة المغرب العربي¹ ويحقتان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائماً إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغربي.

II. الفضاء المغربي والتصورات الأمنية الجزائرية

ليست زعامة الجزائر للمغرب العربي وموقع هذه الزعامة من هويتها الوطنية وليدة للعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأن التاريخ أيضاً وُظف في بناء التصور القيادي للجزائر. تاريخياً، يعتبر البعد المغربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليداً سياسياً" عريقاً سبق حتى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في آذار/مارس من سنة 1926، أسس حزب "نجم شمال إفريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغربية مجتمعة ضد الوجود الفرنسي. وإن كان النجم قد ضمّ في بداياته مناضلين من الأقطار المغربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديداً، بدأ الأعضاء المغربية والتونسيون ينسحبون منه مفضلين الالتحاق بمنظماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزباً جزائرياً خالصاً لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأن الشعوب المغربية تشكل كتلة واحدة؛ جغرافياً، لغوياً ودينياً، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدي الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا كهدف قريب؛ وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدف بعيد.

ظل الاهتمام الثوري بقضايا المغرب العربي راسخاً في عقيدة مختلف الأحزاب الجزائرية التي انبثقت عن نجم شمال إفريقيا بعد حله سنة 1929، وتقصد بهذه الأحزاب "نجم شمال إفريقيا المجيد" سنة 1933، "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا" سنة 1935، "حزب الشعب" سنة 1937، "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946، وصولاً في الأخير إلى "جبهة التحرير الوطني" التي أعلنت في بيان 01 نوفمبر 1954 أن من بين ما تهدف إليه عبر العمل الثوري "استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير، وذلك تماشياً مع

¹ المرجع نفسه، ص 41.

إيديولوجية نجم شمال إفريقيا"¹. وقد ظلّ البعد المغاربي حاضراً في مختلف البيانات والمواثيق الرسمية التي أصدرتها الجبهة بدءاً بميثاق الصومام وصولاً إلى ميثاق طرابلس 1962 الذي نصّ على أنّ الجزائر ستعمل من أجل "مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي أفريقيا"² ودستور 1976 الذي نصّ في المادة 87 على أنّ "وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسّد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية"³ وهو ما تمّ التأكيد عليه كذلك في ديباجة دستور 1989⁴.

إنعكست المبادئ السابقة على السلوك السياسي والدبلوماسي الجزائري في فترة الثورة وبعد الاستقلال. فمنذ أول مشاركة جزائرية من طرف وفدٍ عن "الحركة من أجل انتصار الحريّات الديمقراطية" في "مؤتمر المغرب" بالقاهرة في فيفري 1947، لم تتأخّر الجزائر عن أيّ مبادرة مغاربية متعدّدة الأطراف، سواء إبان الثورة (مؤتمر طنجة في نيسان/أبريل 1958)⁵ أو بعد الاستقلال، أين شاركت الجزائر مع الدول المغاربية في إنشاء "المجلس الاستشاري المغاربي الدائم" سنة 1964، و"اتحاد المغرب العربي" سنة 1989. كما لا يمكن إهمال الدور البارز للرئيس هواري بومدين في التأكيد على الرغبة الجزائرية في تزعم المغرب العربي منذ سنة 1965، إذ أثرت شخصيته الكاريزمية وتكوينه الثوري والأيديولوجي القومي في المقاربة الأمنية الجزائرية وكانت من العوامل التي قوّت الريادة الجزائرية إقليمياً ودولياً. فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤنّس عليه "الرواج"⁶

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب)، 1999، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 189.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 87، ص 35.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ص 03.

⁵ عبر "مؤتمر طنجة" عن تضامن الشعوب المغاربية فيما بينها في مرحلة المقاومة، حتّى وإن سعى - مما سعى إليه - إلى إقناع جبهة التحرير الوطني بـ"الاستقلال الذاتي للجزائر [...] عبر توسط تونس والمغرب" اللتان تخوّفتا من التراجع الفرنسي عن منحهما استقلالهما في حال استمرار الثورة الجزائرية في استغلال أراضيها كقواعد إسناد وانطلاق للعمليات الثورية. أنظر: عبد القادر نور، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، (الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام)، 1986، ص 225.

⁶ محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 151.

الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه والذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في أداء سياسة تماسكٍ أو اندماج اجتماعي نسبي في الداخل وتميمته القيم التقليدية وأخرى جديدةٍ وَجَدَتْ فئاتٌ اجتماعية عديدةً نفسها فيها باعتبارها تعبيراً بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرة المجتمع وطموحاته [...]".¹ هذا، وكان للسند الدستوري دوراً في تقوية تأثير الرئيس على المقاربة الأمنية، فقد منح دستوراً 1964 و1976 سلطاتٍ واسعة لرئيس الجمهورية، كان من بينها "تقرير السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي والخارجي [...] وقاداتها وتنفيذها"² والتي كانت سبباً في تثبيت البصمة البومدينية على مقاربة الجزائر الأمنية وسياستها الخارجية.

لقد كَوَّنَ التفاعل بين العوامل السابقة (جغرافيا، اقتصاد، تاريخ وشخصية الرئيس) مقاربة جزائرية أمنية من مبادئها القناعة بالوضع القيادي الجزائري مغاربيًا وإدراك بأن الجزائر معنية بكل تفاعلات المغرب العربي، وهو الإدراك الذي امتدَّ في الواقع ليشمل القارة الإفريقية أيضاً.

III. المهددات المغاربية للأمن القومي الجزائري

يطغى التهديد المغربي كتهديدٍ وجودي صلب وكامن على بقية التهديدات الآتية من الدائرة المغاربية للأمن القومي الجزائري، فلا ترقى التهديدات الأخرى إلى مستواه سواء تحدثنا عن حجم التهديد أو من عن حضوره ضمن الشواغل الأمنية للجزائر. ويعدّ التناقض الجزائري-المغربي محدداً جوهرياً للدائرة المغاربية في التصورات الأمنية الجزائرية بالرغم من أن التنافر هي صفة ميّزت علاقات دول المغرب العربي في عمومها منذ انتهاء الحرب الباردة وليس العلاقات الجزائرية-المغربية فقط.³ بيد أن هذا الحكم لا ينفي أن الدائرة المغاربية للأمن الجزائري هي بنية "نزاعية كامنة"¹

¹ المرجع نفسه.

² طالع المادة 111 من دستور 1976.

³ القول بأن التناقض الجزائري-المغربي هو المحدد الأساسي للدائرة المغاربية في التصورات الأمنية الجزائرية لا يعني بأن العلاقات الجزائرية مع بقية الدول المغاربية لا يشوبها التوتر. فالاعتماد التونسي على التحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر قد يأتي من الجيران والمعاهدات الدفاعية التي أبرمتها معها، ثم صفقات التسليح التي أبرمتها ليبيا منذ رفع العقوبات الدولية عنها سنة 2004 أضفت حالة من اللاتقة والريبة في العلاقات الجزائرية مع الدولتين السابقتين قبل 2010.

تجت عن اللاتين الاستراتيجي وضعف الاتصالات - أو انعدامها² - بين الجزائر والمغرب الأقصى (وحتى بين الدول المغاربية الأخرى)³ والذي أدى إلى حالة من اللا أمن "الذاتي" عند كل منهما أدت بدورها إلى لا أمن "موضوعي" داخل الإقليم المغربي ككل، وأفضت إلى حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على الحدود المغربية-الجزائرية.

تاريخياً، يمكن القول أن منشأ تخوف الجزائر وربتها من نوايا المغرب هو مطالبه الترابية حيال الجزء الغربي من إقليمها (تندوف وشار) والتي نشبت بسببها "حرب الرمال" في أكتوبر 1963 بينهما، واستحكم هذا الشعور بعد ثلاث حوادث: الأول سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا؛ والثاني سنة 1976 بعد المعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي في أمقلا (الصحراء الغربية) وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحول إلى مواجهة مسلحة لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة؛ والثالث سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية). أكدت هذه السلوكات النوايا التوسعية للمغرب الأقصى من جهة، وحجم التهديد المغربي للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، وجاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الهجوم على "فندق آسني" بمراكش سنة 1994 ليوقف تقريباً التعاون بين البلدين ويعطل الاندماج المغربي بعد لجوء المغرب الأقصى إلى غلق حدوده مع الجزائر وردّ فعل الأخيرة بإجراء مماثل. ويجب التأكيد على أن احتلال المغرب للصحراء الغربية منذ 1975 يبقى السبب المباشر في توتر العلاقات بين الجزائر المؤيدة لطرح تقرير المصير والداعمة لجهة البوليزاريو (POLISARIO)⁴؛ عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً، والمغرب

¹ Mustapha Sehim, «Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», *Cultures & Conflits*, n°02, printemps 1991, (<http://conflits.revues.org/index95.html>), p.07.

² Abdennour Benantar, op.cit, p.112.

³ Mustapha Sehim, op.cit, p.07.

⁴ أسست سنة 1973 من طرف مناضلي الصحراء الغربية وطالبت باستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا واستمرت في مطالبتها بعد احتلال المغرب فيما بعد. و"بوليزاريو" (POLISARIO) هي اختصار لـ "Front Populaire pour la Libération de la Saguia el-Hamra et du Rio de Oro" أو "الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب".

المصرّ على فرض احتلاله ورفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ويصرّ المغرب على إقحام الجزائر في نزاعه مع الصحراويين، فلا يرى أن المشكل في هذه المسألة مرتبط بالمقاومة التي يلقاها من طرف البوليزاريو، ولا في شرعية القضية الصحراوية التي تتأسس على اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره منذ 1963، وتكرار اعترافها هذا في كل مشاريع التسوية منذ ذلك الوقت، بل يراه في الرفض الجزائري لإدماج الصحراء الغربية في الخريطة المغربية كما عبّر عنه الملك المغربي محمد السادس علانية¹ ويصر على اعتبار أن الخلاف حاصل معها لا مع الصحراويين وممثلهم.

لقد ولد موقف المغرب هذا ستاتيكية في النزاع الصحراوي، سيما وأنه يحظى بدعم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات براغماتية. وتبعث هذه الستاتيكية المتواصلة تعقيدات واحتمالات لتساعد التوتّر بين الأطراف المعنية بالنزاع، وتبقية هاجساً أمنياً إقليمياً للجزائر بأبعادٍ دولية ضمن الدائرة المغاربية لأنها القومي وسببا في استمرار التنافر الجزائري-المغربي. والحال هذه، فإن استمرار هذا النزاع وحالة اللاحل الملازمة له يبقى مصدراً أساسياً للأمن الجناح الغربي الجزائري، خاصةً وأنه أدّى إلى تهديدات ومشكلاتٍ أمنيةٍ أخرى للجزائر تجت عن الخلاف مع المغرب.

واضح مما ذكرناه أن الخطر على الأمن الجزائري سببه العداء مع المغرب الأقصى الذي يستند إلى حقائق تاريخية وليس إلى التنافس والخلاف اللذين يعتبران أمرين طبيعيين ضمن فوضوية النظام الدولي. وتؤكد على أن التهديد الترابي المغربي للجزائر مازال قائماً، لأن مشروع "المغرب الكبير" أو "المغرب التاريخي" - والذي يضم جزءاً من الإقليم الجزائري ويتحدث عن "الصحراء الشرقية"² والذي مازالت السلطات المغربية على أعلى مستوى متمسكةً به - يعتبر تهديداً وجودياً

¹ خطاب ألقاه الملك المغربي محمد السادس بتاريخ 30 جويلية 2010 بمناسبة الذكرى الحادية عشر (11) لاعتلائه عرش الملك في المغرب. عن:

Yazid Alilat, «Sahara Occidental: Délire royal», *Le Quotidien d'Oran*, n°4761, 31/07/2010, p.03.

² يضم مشروع "المغرب الكبير" جزءاً كبيراً من الجنوب الغربي الجزائري (مناطق وادي درعة، زوهاني وزاؤورة على الحدود الجزائرية-المغربية والتي طالب بها المغرب سابقاً)، كل الصحراء الغربية، كل موريتانيا وشمال غرب مالي. ومن منظر مغربي، فإن الاستعمار الفرنسي ضمّ أجزاءً من التراب المغربي إلى الجزائر، وبدلاً من أن يسترجع المغرب أراضيه الطبيعية التاريخية وأن تباشر الجزائر إصلاح ما أفسده الاستعمار، احتفظت

كامناً للأمن الجزائري ضمن دائرته المغاربية يستهدف سيادة الجزائر، سلامة إقليمها ووحدتها الترابية.

ويضمّ مشروع "المغرب التاريخي" الجزء الأكبر من المنطقة التي يوجد عليها التوارق، والذين سعى المغرب دائماً إلى توظيفهم لإدارة علاقته النزاعية مع الجزائر، فحالة التوجّس واللا ثقة التي تحكم علاقة الجزائر والمغرب دفعت الأخير إلى البحث عن السبل التي يمكن أن تدفع الجزائر إلى التراجع عن موقفها حيال قضية الصحراء الغربية أو على الأقل إضعافه، فلجأ إلى متمردي الطوارق ودفعهم إلى المطالبة باستقلالهم عن الجزائر. وقد صرّح الملك الحسن الثاني في هذا الشأن أنّه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعاً من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"¹.

علاوة على هذا، فإنّ التسلّح المغربي المتواصل منذ الحرب الباردة يسير نحو الإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المغرب العربي. وتعتبر الأولوية التي يمنحها المغرب لقواته العسكرية البرية والجوية (بدرجة أقل) من جيشه (175000 عدد قواته البرية و13000 عدد قواته الجوية مقارنة بـ7800 فقط عدد قواته البحرية)² دليلاً على أنّ مدركات التهديد المغربية تتحدّد أساساً انطلاقاً من المطالب الترابية للمملكة على الجناحين الجنوبيّ (الصحراء الغربية) والشرقيّ (الجزائر). وقد استفاد المغرب الأقصى من الدعم العسكري الأمريكي منذ استقلاله سنة 1956 أكثر من أيّ دولة عربية أخرى، وتقوى هذا الدعم أكثر مع بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 أين تحصّل المغرب على أكثر من خمس (5/1) مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا، أي ما يزيد عن

بالحدود الموروثة عن الأخير ورضي المغرب وتنازل عن أراضيه لنزع فتيل التوتر. أنظر: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص86.

¹ نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009)، ص142.

² International Institute for Strategic Studies IISS, «The Military Balance (2009), The annual assessment of global military capabilities an defense economics», (New York: Routledge, 2009), p.258.

مليار دولار¹. وقد لعبت أمريكا دورًا حاسمًا في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب بدعمه اقتصاديا، عسكريا ولوجيستيا². وبينما كانت الجزائر في أوج أزمته الداخلية (ما يعرف بالبعثية السوداء 1991-2001) والتي انجر عنها عدم قدرة الجزائر على التسلح نتيجة الامتناع الغربي شبه الرسمي وغير المعلن عن بيعها ودعمها بالأسلحة خشية وصولها للجماعات المسلحة، فضلا عن الأضرار التي لحقت بترساتها نتيجة الاقتتال الداخلي، كان المغرب يتسلح ويطور ترساته بمساهمة فرنسية-إسبانية، كما كان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة الأمريكية (طائرات حربية، دبابات ومعدات مختلفة) في مستهل عقد التسعينيات والذي خصص أساسًا لحلفاء أمريكا خارج حلف الأطلسي الذين بيعت لهم الأسلحة بأسعار منخفضة. كما استفاد المغرب أيضا من برنامج مماثل باشر البنتاغون العمل به منذ منتصف السبعينيات سمح له بتحديث قواته الدفاعية بصفته حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية³.

تويجًا لتوطد علاقاته الاستراتيجية مع واشنطن، مُنح المغرب سنة 2004 صفة "الحليف الاستراتيجي" لأمريكا خارج حلف شمال الأطلسي تأكيدًا لرهانها الاستراتيجي عليه أمنياً وعسكريًا في منطقة شمال وغرب إفريقيا. وكان من ثمار هذه العلاقة أن تضاعفت قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة للمغرب إلى مبلغ 3.6 مليار دولار سنة 2009 ثم تضاعفت ثلاث مرات عام 2011⁴. كما كُلت بإقامة العديد من المناورات العسكرية المشتركة بينهما كان من أهمها تلك التي أجريت من 28 أبريل إلى 04 جوان 2010 والتي حملت اسم "الأسد الإفريقي"⁵ والتي جاءت ردًا على اجتماع دول الميدان في تلمسان (الجزائر) في الشهر نفسه، والذي تمخض عنه تشكيل قوة موحدة بين دول المنطقة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests. Algeria, Morocco, and the western Sahara», *Mediterranean Politics*, vol.10, no.02, July 2005, p.188.

² Ibid.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁴ جمال علامي، "المارينز يجتاح المغرب!"، الشروق، العدد 2919، 2010/04/29، ص 03.

⁵ أقيمت في منطقة راس درعة وتارودانت بالجنوب المغربي. ضمت هذه المناورات 850 جنديا أمريكيا قدموا إلى المغرب من قواعد أمريكية عسكرية في أوروبا وأمريكا. كما شهدت مشاركة وحدات عسكرية أمريكية من الفيلق 23 لقوات المارينز وأسراب من المجموعة 234 لطائرات

قراءة مكونات المشهد الاستراتيجي المغربي السابقة تؤكد أنّ المغرب هو من يعمل على إدخال إقليم المغرب العربي في سباق نحو التسلح خاصة وأنّ الجزائر بعد أن أحسّت بهذا الوضع، وبعد أن تحسّنت أوضاعها المالية بفعل ارتفاع أسعار البترول، بدأت تتدارك تأخرها العسكري بعقد مجموعة من الاتفاقات لشراء أسلحة ونظم دفاع خاصة مع روسيا .

النقل الجوي العسكري المتخصص في التزود بالوقود أثناء الطيران . وتضمنت هذه المناورات تدريبات وعمليات تكوين لفائدة القوات المسلحة المغربية على استعمال الأسلحة، عمليات حفظ السلام، التحليق بالطائرات على علو منخفض والتزود بالوقود جوا . عن: المرجع نفسه .

المطلب الثاني: مسار تطور علاقة الأمن الجزائري بالدائرة العربية

ترجع علاقة الجزائر بالعالم العربي في تاريخها إلى الفتح العربي-الإسلامي لشمال إفريقيا في القرن السابع ميلادي، ومنذ ذلك الوقت، أصبح الانتماء الجزائري حضاريًا للحضارة العربية الإسلامية. وقد نتج عن هذا الانتماء تأثير الجزائر بفكرة الأمة العربية وقوة الإسلام السياسي العابرة للحدود. ومعلوم أن العاملين الأخيرين يؤثران بصورة قوية في الديناميكيات الأمنية في الفضاء الجيوسياسي الممتد من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال، إذ يؤديان دورًا حاسمًا في إضعاف هوية الدول المحلية؛ يشرعنان درجة عالية وغير مسبقة من التداخل الأمني؛ يحدثان ميلًا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي)؛ ويلعبان دورًا أساسيًا في تحديد أنماط الصراع في هذا الفضاء المركزة على ثلاث دول غير عربية: إسرائيل، إيران وأثيوبيا¹.

1. الأصل "الثقافي-الحضاري" للعلاقة بين الأمن الجزائري والأمن العربي

بناءً على ما سبق، كان للعوامل الثقافية والعرقية دورًا في تحديد الدائرة العربية للأمن القومي الجزائري، وكان هذا واضحًا في التصورات الأمنية للجزائر وتعاملها مع القضايا العربية بعد الاستقلال التي كانت امتدادًا مباشرًا للعلاقات التي أنشأها مسؤولو الثورة مع مجموع الدول العربية خلال الثورة التحريرية². فقد حافظت الجزائر - من منطلق تأثير القيم الإسلامية-العربية على مقاربتها الأمنية - على موقف الحياد في كل ما تعلق بالنزاعات العربية-عربية. فقد نجحت الجزائر سنة 1969 في وضع المغرب الأقصى وموريتانيا على طاولة الصلح، فعملت بالتالي على أن يتم الاعتراف بالأخيرة كدولة عضو في الجامعة العربية. كما استطاعت الجزائر أن تتفادى تدخلًا مصريًا مسلحًا ضد الجماهيرية الليبية خلال فترة حكم السادات (1970-1980)، ونجحت في غضون سنة 1980 في حل المشكلة الحدودية التي نشبت بين عراق صدام وإيران الشاه. كما أن

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص22.

² Salih Benkobb, *L'Algérie dans tous ses états*, (Alger: Casbah éditions, 2009), p.29.

وعن الدور الجزائري في حلحلة الأزمة بين الرئيسين القذافي وبورقيبة، طالع:

التوتر الدائم بين العقيد القذافي وجاره المباشر الرئيس بورقيبة لم يتفاهم أبداً حتى بعد الاعتداء الليبي على قفصة في كانون الثاني/يناير 1980، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الحرص الجزائري على تفادي الصراعات بين الدول المغاربية خوفاً من التدخلات الأجنبية. علاوة على هذا، فإن ما قامت به الجامعة العربية لوقف الحرب الأهلية في لبنان تدين به جزئياً للعلاقات القوية والموقف الحيادي الذي طالما حافظت عليه الجزائر مع مختلف الطوائف اللبنانية¹.

وعلى العكس من هذا، اعتبرت العقيدة الأمنية الجزائرية، بحكم الانتماء الحضاري، استهداف أمن العالم العربي استهدافاً لأمنها وأن أعداءه هم كذلك أعداؤها. وكان لنشأة القضية الفلسطينية واستقطابها للعمل العربي المشترك - خاصةً في جانبه العسكري - في إطار "الأمن القومي العربي" دوراً في هذا السياق، لذا نجد الجزائر شاركت في الحرب العربية-الإسرائيلية سنة 1973 مشاركةً فعّالةً لجيشها وقدمت مساعداتٍ ماديةً وعسكريةً، وحتى إمداداتٍ بالوقود، لدول الجبهة وقطع إمدادات النفط عن الدول الحليفة لإسرائيل². كما رفضت - وترفض - الجزائر كل تدخل أجنبي في الأرض العربية والإسلامية، ومن هذا المنطلق رفضت التدخل الأجنبي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ورفضت المشاركة في تلك الحرب عكس دول عربيةٍ أخرى، وما زالت ترفض الاعتراف بإسرائيل من منطلق أنها دولة محتلة لأراضي الدولة الفلسطينية.

بداً أنه منذ تسعينيات القرن المنصرم بدأ يحدث التلاشي في الارتباط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية أو الأمن القومي العربي عموماً نتيجة التفكك الذي بدأ يحدث في الأمن العربي والذي كانت أولى حلقاته الهزيمة العربية في حرب 1973 والتي كانت آخر عهد "المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي"³.

¹ Salih Benkobb, op.cit, p.31.

² Ibid, p.32.

³ هيثم الكيلاني، "مفهوم الأمن القومي العربي". دراسة في جانبه السياسي والعسكري"، في: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996)، ص 57.

II. تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية منذ حرب الخليج الثانية (1990-1991):

جاءت حرب الخليج الثانية (كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير 1991) لتقوض مفهوم الأمن القومي العربي من جوهره، حين احتلت دولة عربية دولة عربية أخرى (آب/أغسطس 1990) وحين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتسهم الإسهام الأكبر في تحرير الدولة المحتلة، وحين سمحت تلك الدول العربية للقوات الأجنبية بأن تغزو دولة عربية وتدمر قواتها المسلحة وبنيتها الاقتصادية وتعرض وحدة أراضيها وسلامتها لمخاطر التفتت والتجزئة¹.

الحقيقة أن تلاشي الرابط بين الأمن الجزائري والدائرة العربية كان أيضاً بفعل ما حدث من تلاش في الاعتماد الأمني المتبادل الذي كان بين المشرق والمغرب العربيين. فمنذ حرب الخليج الثانية، أصبح المركب الأمني الإقليمي المغربي أقل ارتباطاً بالمسائل العربية، وأصبح أقرب إلى أن يكون مركباً أمنياً إقليمياً مستقلاً بتخوفاته وشواغله الأمنية الخاصة²، وهو ما انعكس مباشرة على الدائرة العربية للأمن الجزائري. وبالرغم من الروابط الثقافية، الدينية واللغوية القوية بين الدائرتين الجيوسياسيتين العربية والمغربية للأمن القومي الجزائري، إلا أن الاعتماد الأمني المتبادل بينهما انخفض بشكل محسوس وبدأ يسير منذ حرب الخليج الثانية نحو اضمحلال تدريجي إذا ما قورن بذلك الموجود بين المركبين الأمنيين الإقليميين الفرعيين في المركز (المشرق والخليج). وقد ساهم موقف الجزائر من حرب الخليج الثانية³ ودورها الثانوي في مسار السلام الإسرائيلي-العربي في تلاشي الارتباط بين أمنها القومي والدائرة العربية. كما تعزز اضمحلال الرابط بين الدائرتين المغربية والعربية للأمن الجزائري بعد الانفصال الذي انجر عن "فك الارتباط" الذي أحدثه العقيد القذافي بين المشرق والمغرب العربيين بسبب "خيبة أمله من القضايا العربية" - على حدّ تعبيره - وتوجّهه نحو تركيز سياسته الخارجية على القارة الإفريقية⁴.

¹ المرجع نفسه، ص62.

² Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.213.

³ تراوحت مواقف الدول المغربية بين الرفضة للتدخل الأجنبي ضد العراق (الجزائر) والمؤيدة له (المغرب الأقصى).

⁴ Ibid.

حتى الشواغل الأمنية لدول المغرب العربي أصبحت مختلفةً عن تلك الموجودة في الشرق الأوسط. فداخليًا، تركّز الاهتمام الأمني على صعود حركات التمرد والعصيان الإسلامية التي مارست الإرهاب ضد مجتمعاتها الخاصة خاصةً في الجزائر التي شهدت أزمةً داخليةً أدت إلى عزلها إقليميًا وعربيًا بسبب عدم الاهتمام الذي كرّسه جميع العرب تقريبًا بما كانت تعانيه¹، وفي تونس أين مورس قمعٌ كبيرٌ من قبل الدولة ضدّ الإسلاميين. أما إقليميًا، فإنّ التخوّفات المغاربية المتقاسمة لم يعد مصدرها بؤر التوتر في الشرق الأوسط، بل أصبح مصدرها التهديد لاقتصادياتها وتبعيتها نحو أوروبا التي ما فتئت تشدّ منذ العقد الأوربي الفريد سنة 1986 الذي أسّس للمجموعة الاقتصادية الأوربية (CEE)².

حتمت السلبات التي انجرت عن تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية تغييرًا عامًا لبنية علاقات الدول المغاربية التي اقتنعت بضرورة تطوير بنية علاقاتها الثنائية المضطربة وتوجيه اهتمامها المشترك نحو أوروبا، وهو ما عبّد الطريق سنة 1989 لتأسيس "اتحاد المغرب العربي". لقد عدّ الأخير ردًا خاصًا من الدول المغاربية على تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية، وكان هدفه هو مضاعفة التعاون الاقتصادي المغاربي البيني لتقوية الموقف التفاوضي لدول المغرب العربي في مقابل دول جنوب أوروبا الأربعة (البرتغال، أسبانيا، فرنسا وإيطاليا) فناعةً منها بأن أمنها الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق وهي مقسّمة³. لكنّ اتحاد المغرب العربي - برغم أهدافه الطموحة - لم يزل التوترات السياسية عن العلاقات المغاربية البينية، فلم يكن سوى "مصالحة"⁴ بين دول المغرب العربي ولم يتحوّل إلى منظمة إقليمية قوية قادرة على تكوين نظام أمني إقليمي مغاربي كما في شمال المتوسط. على كل، فإن ما يهمننا من هذا العرض هو أنّ تأسيس الاتحاد كان مؤشّرًا قويًا على شبه انفصال حدث في العلاقة الأمنية بين المغرب العربي والشرق الأوسط وظهور النفوذ

¹ Salih Benkobbi, op.cit, p.34.

² Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.214.

³ Ibid.

⁴ Abdennour Benantar, «Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?», 07ème séminaire international sur la sécurité et la défense dans la Méditerranée. Conflits régionaux et stratégies de sécurité, (Barcelone: CIDOB, 2009), p.107.

الأوروبي في المغرب العربي . وإن كان تعثر مسار السلام العربي-الإسرائيلي خلال التسعينيات قد أحيى مشاعر الارتباط الإسلامي بين المشرق والمغرب الغربيين، فإنه لم يكن كافيًا لتمتين الرابطة بين الدائرتين المغاربية والعربية للأمن القومي الجزائري.

خلاصة ما قيل أنّ دراسة الدائرة العربية للأمن القوميّ الجزائري كان ممكناً عندما كان الاعتماد الأمنيّ المتبادل والتداخل بين أمن الدول العربية موجوداً، لكن، منذ الشرخ الشديد الذي أصاب الصفوف العربية بسبب العوامل السالفة، وما انجر عنه من فقدان تصوّر استراتيجي عربي مشترك، تلاشت العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة العربية دون أن يحدث انفصال بينهما لأنّ الجزائر ما زالت تعاني من بعض التهديدات التي يفرضها اتماؤها للفضاء الجيوسياسي العربي وفي مقدّمها إسرائيل وامتلاكها للسلاح النووي، فإسرائيل اعتبرت سنة 1982 أنّ كل منطقة الشرق الأوسط الممتدة من باكستان حتى موريتانيا ومن تركيا حتى الصومال منطقة أمنها¹، أي أنّ الجزائر تدخل ضمن هذه المنطقة وهي بالنسبة لإسرائيل عدوّة ومصدرٌ للخوف والتهديد .

¹ عبد المنعم سعيد ومحمد قدرى سعيد، "ضبط التسليح في جنوب البحر الأبيض المتوسط . وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992، ص44 .

المطلب الثالث: الدائرة المتوسطة للأمن الجزائري

يرسم هذا المطلب معالم العلاقة بين الأمن الجزائري والدائرة الأمنية المتوسطة التي تتجت بالأساس عن وجود رابطٍ مجريّ بين الإقليم الجزائري والبحر الأبيض المتوسط. وإن كان منشأ العلاقة جغرافياً، فإنّ هناك عواملاً أخرى تاريخية، جيوسياسية، جيو-أمنية تؤكّد أنّ الأمن الجزائري وثيق الصّلة بالبيئة الأمنية المتوسطة، وأدت تدريجياً إلى إدراج المتوسط ضمن دائرة الانشغال الأمنيّ والسياسيّ الجزائريّين.

1. الرابط الجيوسياسي بين الجزائر والدائرة الأمنية المتوسطة

لم تكن الجزائر يوماً في تاريخها بمعزل عن تفاعلات المتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (814 ق.م) إلى غاية الحملة الفرنسيّة (1830) مروراً بمجملات الرومان، الوندال، البيزنطيين، والعثمانيين، شكّل المتوسط الجهة الوحيدة التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، إذا استثنينا الفتح العربي-الإسلامي الذي جاءها برأ من جهة الشرق. كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في الحوض المتوسطي عبر التاريخ (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصليبيين، بين العثمانيين والأوروبيين وبين الجزائريين والفرنسيين)، وهو ما أثر بصورة واضحة على الإدراك الجزائري للتهديد الذي ارتبط بالدائرة المتوسطة منذ بدايات الاستقلال. حتى خلال الحرب الباردة ظلّت الجزائر في خضم تفاعلات المتوسط، فرغم حفاظها على توجهاتها الاستقلالية ورفضها إخضاع أمنها القومي لمظلة إحدى القوتين وإعراضها عن توقيع اتفاقياتٍ دفاعيةٍ معهما، إلا أنّها منحت تسهيلاتٍ لسفن الاتحاد السوفيتي للرُسُو في بعض موانئها، نظراً لما كان بينهما من تقاربٍ أيديولوجي، وهو ما سبّب لها - بالإضافة إلى أسبابٍ أخرى - في الآن ذاته برودةً في العلاقات مع القوى المتوسطة وفوق-المتوسطة الأخرى.

بعد زوال القطبية الثنائية وبداية الأزمة الأمنية في الجزائر، اتضح جلياً الرابط الجيوسياسي الوطيد بين البيئة الأمنية الجزائرية والبيئة الأمنية المتوسطة، فالانعكاسات الخطيرة لما شهدته الجزائر على الأمن والاستقرار الإقليميين بالمتوسط الغربي بسبب ما أفرزته من موجاتٍ ضخمةٍ من المهاجرين نحو دول غرب أوربا الجنوبية؛ العلاقة المباشرة لشبكات الإرهاب في الجزائر بالاعتداءات

الإرهابية التي كانت أوربا عرضة لها (مثل تفجير مترو باريس سنة 1994 الذي تبنته "الجماعة الإسلامية المسلحة")؛ استهداف الرعايا الأوربيين في الجزائر وخطر تأثر الإمدادات الطاقوية الجزائرية نحو أوربا بتلك الأحداث، أكدت للأوربيين عدة أشياء: الطبيعة العلائقية للأمن بين ضفتي المتوسط الغربي؛ سيرورة تبعية أمنهم للصفة الجنوبية للمتوسط نحو التعاظم في ظل تصاعد المدّ العولمي والثقل الجيوسياسي الكبير للجزائر متوسّطياً.

من أجل هذا، ضمّ الأوربيون الجزائر إلى كل المبادرات الأمنية التي أطلقوها تجاه تخومهم الجنوبي، فلم تستثن الجزائر من أيّ إطار منذ الشروع الأوربي في سياسة الحوار الأمني مع دول الضفة الجنوبية سنة 1990. أما الجزائر، فقد كانت تلك المبادرات فرصة لها للتخفيف من حدة العزلة التي فرضت عليها وكي تبقى على دراية بما يجري في جوارها الجيوسياسي. لكن في المقابل، كان بعض تلك المبادرات سبباً في تأجيج تخوفاتها من تدخل أجنبي يأتي من الدائرة المتوسطية في ظلّ تكاثف الحضور الاستراتيجي الأورو-أطلسي في المتوسط الذي تواكب مع تصاعد بعض النداءات التي طالبت بضرورة تدخل "إنساني" لكبح استفحال الأزمة الأمنية الجزائرية وإعادة إحلال الشرعية الانتخابية. لهذا السبب، ظلت الدائرة المتوسطية حاضرة بقوة ضمن مدركات التهديد الجزائرية خلال عشرية التسعينيات بسبب تخوفاتها من تدخل عسكري غربي على أراضيها، وقد اتضح فيما بعد أنّ المناورات العسكرية المتوسطية لقوى الحلف الأطلسي واتحاد أوربا الغربية (WEU) قامت على فرضية التدخل في بلد يشهد اضطرابات أمنية بغرض حماية رعايا أوربيين موجودين فيه، وبمحكم قربها الجغرافي وما كانت تعانیه، فإنّ الجزائر رأت في نفسها الأكثر عرضة لتدخل عسكري من فواعل الضفة الشمالية تحت غطاء المهمّات الانسانية.

من جهة أخرى، أدخلت المبادرات الأورو-متوسطية - التي تتعامل مع المتوسط كفضاء جيوسياسي - الجزائر ضمن فضاءات أوسع وعلاقات مع فواعل جيوسياسيين وأمنيين دولتين وغير دولتين، متوسطيين وفوق-متوسطيين (Extra-mediterraneans)، فأصبحت على علاقة بمختلف ما يحدث على الصعيد الإقليمي وتمارس تأثيرها عليه انطلاقاً من مشاركتها ومساهماتها في مختلف أطر الحوار والتعاون الأمني في المتوسط. فالجزائر على علاقة بمؤسّسات الاتحاد الأوربي

(المفوضية الأوروبية بالدرجة الأولى)، مع الحلف الأطلسي، مع منظمة التعاون والأمن في أوروبا، مع اتحاد أوروبا الغربية (في التسعينيات)، مع الاتحاد الأوروبي بكل دوله خاصة تلك المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط القريبة منها (إيطاليا، فرنسا وإسبانيا)، ومع تركيا على الأصدعة السياسية، الأمنية والعسكرية-العملية، هذا فضلاً عن علاقاتها مع بعض الفواعل دون الدولية (منظمات مجتمع مدني، هيئات محلية وغيرها) التي نشأت بالأساس عن علاقات التعاون اللامركزي مع فواعل الضفة الشمالية. هذا الارتباط عززه كذلك العمق الإفريقي للجزائر التي تشكل نقطة تماس جيو-حضارية وجيو-أمنية بين الفضاءين الساحلي-الصحراوي والمتوسطي ما وضعها أمام تحديات أمنية والتزامات تجاه الضفة الشمالية، فالامتداد البحري للجزائر على الضفة الجنوبية من المتوسط وقربها من ضفته الشمالية جعلها تبرز كفضاء وعمق استراتيجي مهم وأساسي لمسائل الدفاع عن الأمن القومي للعديد من الفواعل المتوسطية وفوق-المتوسطية ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

كذلك، فإن الجزائر تقريباً معنية بكل بؤر التوتر والاضطراب في المتوسط، إما لأنها قريبة منها جغرافياً (النزاع حول الصحراء الغربية)، وهنا تبرز مكانتها المحورية ضمن المتوسط الغربي الذي يشكل المنطقة الأكثر وضوحاً لمكانة وتأثير الجزائر الجيوسياسيين، أو لأنها معنية بها إذا اعتمدنا على مقارنة جيوسياسية شاملة لتحليل الأمن في المتوسط، وهنا تبرز علاقة الجزائر بالصراع العربي-الإسرائيلي بحكم انتمائها العربي وبحكم تأثيراته وانعكاساته ذات الأبعاد الإقليمية التي أثرت على التعاون الجزائري-الأوروبي والجزائري-الأطلسي في أبعاده السياسية، الأمنية والعسكرية وحالت دون تطوره، حتى وإن كان انخراطها في هذا الصراع أو في عملية تسويته ضعيفاً مقارنة بدول المشرق العربي.

يؤكد التحليل السابق الأهمية الاستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للجزائر وأمنها. وتبرز هذه الأهمية إذا علمنا أن المتوسط يشكل المعبر الوحيد الذي من خلاله تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، سواء بالنسبة لوارداتها (المواد الغذائية والسلع المصنعة) أو صادراتها (البتروول والغاز الطبيعي بالتحديد). وفي سنة 2006، احتلت الجزائر المرتبة الأولى متوسطياً في تصدير المحروقات، وقد تمت نسبة 61% من عملية التصدير عبر أنابيب الغاز التي

تقطع المتوسط من الجزائر نحو أوروبا. كما تعتبر الجزائر ثالث ممون للاتحاد الأوروبي بالطاقة بعد روسيا والنرويج وتساهم بصفة ملحوظة في الأمن الطاقوي الأوروبي (خمس حاجيات أوروبا من الغاز مصدرها الجزائر). ويكتسي المتوسط أهمية أكبر بالنسبة للجزائر بحكم أن أمنها الغذائي والصحي مرتبطان به: 60% من الحبوب و85% من الأدوية تأتي إلى الجزائر من الخارج عبر المتوسط¹، وتعاظم الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية أيضا بفعل تقاطعها مع الأبعاد السكانية نظرا للتركز الكبير جدا للكثافة السكانية الجزائرية في المناطق الساحلية وحوها.

II. مهددات الأمن القومي الجزائري متوسطة المصدر وقابلية الاختراق من الأعلى

عادة ما يتم اعتبار جنوب المتوسط تهديداً مباشراً لشماله بسبب ما يصدره له من لأمن وعوامل محللة بالاستقرار. لكن في المقابل، نادراً ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية للمتوسط من تهديد لضفته الجنوبية. بالنسبة لجنوب المتوسط، وبحكم مدركاته التي تحكمها تجارب خضوعه للاستعمار، يمكن أن تكون أوروبا كذلك مصدراً للتهديد والتوجس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة؛ ثقافتها التي تهدد هويات المجتمعات في الجنوب، والمشروع الأوروبي الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع مساعي التخلص من آثار الاستعمار²، فهذه العوامل وأخرى ترجح فرضية السعي الأورو-أطلسي إلى الهيمنة على المنطقة، وهو ما تؤكد كذلك محاولات فاعلي الضفة الشمالية للمتوسط الرامية إلى تشكيل المنطقة المتوسطية وفقاً لأطروحاتها ومقارباتها وطبقاً للقيم، المعايير، البنى والمؤسسات الغربية بداعي جلب الاستقرار والسلم لهذه المنطقة المضطربة. مثل هذا السلوك من طرف فواعل الشمال يبقى على التوجس والريبة في كثير من التحليلات والقراءات الجنوبية التي شككت وتشكك في نوايا التعاون والشراكة التي تعلنها الدول والمؤسسات الأورو-أطلسية، وترجح في مقابل ذلك سعيها إلى بسط هيمنتها على المنطقة.

¹ Fatima-Zohra Filali, «l'Algérie: Quelle sécurité dans l'ensemble Méditerranéen», in: **L'Algérie et la sécurité dans la Méditerranée**, (Alger: Centre El Chââb d'études stratégiques et l'Agence nationale pour le développement de la recherche scientifique, 2009). p.88.

² Jean-Robert Henry, «La Méditerranée occidentale en quête d'un "destin commun"», *L'Année du Maghreb* 2004, (Paris : CNRS éditions, 2004) p.14.

في هذا السياق إذن تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري، لأنّ الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسط وما يصيب الأخير حتماً يصيبها . وتزداد تهديدات الدائرة المتوسطية خطورةً إذا اعتمدنا على معيار آخر في الانتماء وهو العروبة، فلأنّ الجزائر عربية، فإنّ أمنها معرضٌ للتهديد والاختراق الأوربي والأطلسي من الأعلى، وحجم التهديد هنا أكبر وأخطر من حجم التهديد ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية لأته مرتبط بمحظر ونزع التسلح، الرقابة الشديدة المفروضة عليه، احتكار التهديد من طرف القوى الأورو-أطلسية وعدم القدرة على مواجهته. في هذا الصدد، تشير تحليلات إلى أنّ الحوار الأمني الذي أقامته أوربا مع الدول المتوسطية عبر البعد السياسي-الأمني لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، أو عبر مختلف الأطر الأمنية التعاونية الأخرى، يهدف إلى زيادة التوقع على المستوى العسكري¹ وكبح تطور قدرات الدول العربية العسكرية²، والقراءة ذاتها تقدّمها هذه التحليلات لأهداف الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، إذ شكّكت - لاسيما خلال الأزمة الأمنية الجزائرية في التسعينيات - في نوايا الحلف واعتبرت أنّه يسعى، عبر الحوار، إلى الاطلاع عن قرب عمّا يجري في تخومه الجنوبي ليحسن التأهب للتدخل في حال اقتضت الظروف ذلك³. من أجل هذا إذاً، كان "من حقّ الجنوب (في المنطقة المتوسطية) أن يعتبر نفسه مهدّداً عسكرياً من طرف الشمال"⁴

ويرتكز التعامل الأورو-أطلسي مع التسلح العربي على مجموعة من التحليلات و"التخمينات" الاستراتيجية والسيناريوهات التي تحذر و"تخوّف" من خطر امتلاك إحدى الدول العربية لسلاح نوويّ (بالأخص الجزائر في التسعينيات والعراق قبل احتلاله) أو حيازتها لأنظمة صواريخ باليستية قادرة على استهداف مراكز حيوية داخل القارة الأوربية (الجزائر وليبيا نظراً

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص158.

² Rosemary Hollis, «Europe and the Middle East: Power by Stealth?», *International Affairs*, vol.73 n°01, 1997, p.15.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص158.

⁴ العبارة لبرنارد رافانال (Bernard Ravel) في مقالة بعنوان: "نحو أمن مشترك في المتوسط" en *Vers une sécurité commune en Méditerranée*. عن:

لقربهما منها). وتربط هذه التحليلات بين امتلاك أسلحة نووية أو صواريخ باليستية وبين التغييرات السياسية التي قد تحدث في الدول المتوسطة أو الشرقية مثل السعودية، مصر أو الجزائر، أين يرجح وصول قوى راديكالية إلى السلطة¹.

بهذه الحجّة شنت حملاتٌ ضدّ الجزائر في مستهلّ سنوات التسعينيات من القرن المنقضي بدعوى سعيها إلى صناعة السلاح النووي، لكنّ وقع هذه الحملات تراجع بعد فتح الجزائر مفاعلها النووي بعين وسارة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وانضمامها فيما بعد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة سنة 1995. بيد أنّ هذه الحملات لم تلغ تمامًا ومازالت توظف بين الحين والآخر من طرف بعض الدول (كإسرائيل) ضدّ الجزائر أو ضدّ دول عربيّة أخرى في سياق مسارات أمننة. طبعًا هذا يدلّ على أنّ الخوف والريبة لم يزولا عن مدركات الأوربيين وأنّ الأخيرين لا يثقون في أنّ خيار التخلي عن مساعي امتلاك سلاح نوويّ من طرف العرب - بما فيهم الجزائر - قرار استراتيجي نهائي². لكنّ هذه الخطابات أيضًا لا يمكن أن تقرّأ لا بمعزل عن حاجة أوربا وإسرائيل إلى الإبقاء على الخوف من الضفّة الجنوبيّة قائمًا كي تضفيا مصداقيةً على مساعيهما وتمكّنا من الحصول على الأموال الكافية لتمويل برامج تسلّحهما وبرامج تطوير نظم صاروخيّة جديدة، ولا بمعزل عن مصالح النخب والشركات المستفيدة من استمرار تطوّر الصناعات العسكريّة وزيادة الإنفاق عليها.

إنّ التهديد على الأمن الجزائري جرّاء خطابات أمننة الجنوب وإجراءات حظر التسلّح جنوبًا مقابل تسلّح ضخم نوعيًا وكميًا في الشمال واضح، فضلًا عن أنّه يحجب الرؤية عن الحجم منقطع النظير للتهديد العسكريّ الأورو-أطلسي للأمن الجزائري، وأمون دول جنوب المتوسط عمومًا، فإنّه يبقّي ويوجّج من الانكشاف الاستراتيجي الرهيب الذي تعانيه الجزائر في مقابل أوربا التي لا تعترف بصواريخها الباليستية لا بمجدود ولا بجغرافيا. إن كانت أوربا تحشى على نفسها من أسلحة دمار شامل أو صواريخ باليستية جزائريّة أو عربيّة مزعومة وغير محتملة، فمن المنطقي أكثر

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

² المرجع نفسه، ص 149.

أن تخشى الجزائر على نفسها من التهديدات العسكرية الآتية من شمال المتوسط والتي تحترق أمنها من الأعلى، وهي تهديدات أكثر بروزاً ومصداقية ولا خلاف حول حجمها الهائل: أليس كل التراب الجزائري واقعاً داخل نطاق الصواريخ العابرة للقارات التي تمتلكها القوى الأورو-أطلسية؟ أليست قدرات الجزائر وإمكاناتها العسكرية تقليدية، بسيطة جداً ولا معنى لها مقارنةً بقدرات وإمكانات أوروبا وحلف الأطلسي؟ إته لا وجود لأية منطقة من الإقليم الجزائري - بما فيها المراكز الحيوية - في مأمن وغير قابلة للاختراق من الصواريخ الأورو-أطلسية، ولا مجال للمقارنة بين الترسانة الغربية كماً ونوعاً وأسلحة الجزائر. في هذا الصدد، تؤكد الإحصائيات أن 80% من حجم الإنفاق العسكري في الإقليم المتوسطي مصدره دول الضفة الشمالية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وأن 70% من طائرات الهليكوبتر، 75% من الغوّاصات البحرية و100% من حاملات الطائرات والقدرات النووية في الإقليم ذاته هي حكرٌ على الدول الأوربية¹، ناهيك عن امتلاك الأخيرة ما يكفي من الأقمار الصناعية العسكرية القادرة على رصد أي إطلاق صاروخي على آلاف الكيلومترات من أراضيها².

إنّ تعامل دول ومؤسّسات الضفة الشمالية مع قضية التسلح في المتوسط يشكل تهديداً صلباً ووجودياً للأمن القومي الجزائري إذا نظرنا له من زاوية أخرى كذلك، فبدعوى الحدّ من تزايد أسلحة الدمار الشامل، تسير فواعل الضفة الشمالية نحو نزع أحاديّ للتسلح بطريقة تزيد بالتأكد من حدة الانكشاف الأمني للجزائر من جهة المتوسط وتعمق من الفجوة التي تفصلها عن ضفته الشمالية في هذا المجال. فتحت غطاء منع الانتشار (الذي يعتبر هدفاً محورياً لكل الأطر الأمنية التعاونية الأورو-أطلسية) والقضاء على مسببات اللأمن والاستقرار في المتوسط، تعمل دول الاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي على منع الدول العربية - بما فيها الجزائر - من امتلاك صواريخ متطورة وبعيدة المدى أو تطوير ترساناتها، فيما تواصل هي تدعيم وتطوير أسلحتها وترساناتها - المتطورة أصلاً - متغاضية في الوقت ذاته عن التسلح الإسرائيلي. إنّ هذا يقود إلى تهديد آخر

¹ Aomar Baghzouz, «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», op.cit, pp.522-523.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا وحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 149-150.

لأمن الجزائر، لأنه قد يؤدي في المستقبل إلى نزع تسليحها في مجال الصواريخ بدعوى محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، وليس هذا الاحتمال دون برهان، فمعظم الدراسات الأمنية الغربية كما أشرنا أعلاه، تعتبر امتلاك الدول العربية لصواريخ بعيدة المدى أو قدرة على حمل رؤوس غير تقليدية تهديداً مباشراً لأمن دول أوربا الجنوبية، وبالتالي، قد نشهد مستقبلاً أيضاً تدخلاً عسكرياً استباقياً ضد إحدى الدول العربية تحت إطار المادة 05 للحلف الأطلسي بحجة حماية الأمن الجماعي للحلفاء المهتد بصواريخ باليستية في الجنوب.

تعامل فواعل الضفة الشمالية مع قضية التسليح يؤكد أيضاً وجود ازدواجية في المعايير وكيل بمكيالين في هذه القضية، ف"لا يعقل أن يفرض نزع التسليح [. . .] على الدول العربية بدعوى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، فيما تبقى أكبر الترسانات الصاروخية وأدقها وأحدثها تكنولوجياً (الإسرائيلية والأوروبية-الأطلسية) خارجة عن أية قيود وضوابط"¹.

إن هذا الخلل المقصود في موازين القوى شاقولياً (بين الضفتين الشمالية والجنوبية) يعطي الشرعية للتخوفات العربية والجزائرية ويؤكد شكوكها بأنها مستهدفة من طرف الأسلحة الأورو-أطلسية، أمر قد يقوض قناعاتها بعدم تطوير أسلحة نووية؛ قناعة قد لم تكن أصلاً لاسيما عند الأفراد والمواطنين العاديين. حتى أفقياً، يشكل التعامل الغربي مع التسليح الإسرائيلي تهديداً للأمن الجزائري، فرغم إشراكها من طرف دول ومؤسسات الضفة الشمالية في كل مبادرات الأمن والتعاون الإقليمي التي تتبنى حظر الانتشار والتسليح كمقصد، يبقى تسليح إسرائيل فوق كل القيود والضوابط رغم تعاملها الصريح والمعلن مع الكثير من الدول العربية كـ"عدوة". أصلاً، يشكل إشراك إسرائيل في كل المبادرات الأمنية المتوسطة الشاملة مقابل استثناء بعض الدول العربية (كسوريا في الحوار المتوسطي لحلف الناتو وموريتانيا في عملية برشلونة) تهديداً لأمن الجزائر لأنه يضرب عمقها الاستراتيجي العربي ويسير بها نحو تفكيك أكبر للروابط بينها وبين الأمن العربي، ناهيك عن احتمال تأثيره على الهوية الأمنية الجزائرية كي تسير نحو إلغاء العداء لإسرائيل سيما أن

¹ المرجع نفسه، ص 153.

أغلب المبادرات الأوروبي-أطلسية صمّمت لتحقيق تقدّم في التطبيع العربي-الإسرائيلي في إطار ديناميكية أوسلو (1993).

نغلق قوس تحديد تهديدات الدائرة المتوسّطة بتحديد تلك المتعلقة بالقطاع المجتمعي للأمن الجزائري. تندرج العلاقة بين الجزائر والصفة الشمالية للمتوسّط في هذا الصدد ضمن معادلة "الأنا" و"الآخر". وإن كنا قلنا أنّ حجم التهديد للهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري المتأّتي من الدائرة الإفريقيّة ضعيف، فإنّ المتأّتي في هذا المجال من الدائرة المتوسّطة كبير وقوي، لأننا بصدد العلاقة مع مجتمعات ذات ثقافة ومنظومة قيمية قويّة ومختلفة - بل وفي بعض الأحيان متعارضة - مع الثقافة والمنظومة القيمية الأصيلة للمجتمع الجزائري الذي أصبحت هويته على المحكّ في مواجهة "الأوربة" و"الأمركة" اللتان تتسرّبان له عبر الاستيراد الكبير للسلع الماديّة والثقافيّة من الضفة الشمالية، أو حتى عبر وسائل الإعلام والاتصال. إنّ التفاعل على هذا المستوى حاصل بين مجتمعين حضاريين (عربي-إسلاميّ وغربي-مسيحيّ)، ومن المعروف أنّه في مثل هذه الحالة يسري التأثير من مجتمع الحضارة الأقوى إلى مجتمع الحضارة الأضعف، وإنّ المنتجات الماديّة هي أسرع من سواها انتقالاً ثمّ العلوم المجردة والفلسفة وأخيراً الآداب والفنون¹. في ظلّ هذا التأثير، يبقى المجتمع الجزائري مهتدداً بفقدان قيمه وأنماط حياته الأصيلة، لأنّ الجزائر لا تستورد الرساميل والتقنيات من الغرب فقط، بل تستورد منه أيضاً المفاهيم، القيم، الرؤى، أساليب الحياة، التشكيلات التجارية، الأنماط التعليمية، الفكرية، التكنولوجية، الفنية والقيمية، والأفكار الجاهزة والأزياء والمؤسّسات. مثل هذه العلاقة أدّت إلى ارتباط، تقليد، إعجاب وانبهار بالحضارة الغربيّة ونمط الحياة الأوربي على مستوى المجتمع الجزائري بطريقة ترهن بقاءه الهويتي وأمنه، وتوجّج من تبعيته الثقافيّة لحضارة دول الضفة الشمالية للمتوسّط في ظلّ حالة فقدان الثقة بالذات الحاصلة على مستوى أفرادها.

¹ سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص116-

III. مسار تطور الانشغال الأمني الجزائري بالدائرة المتوسطة

رغم وجود رابطٍ جغرافيٍّ بحريٍّ مباشر، ورغم تاريخها شديد الارتباط بتفاعلات الحوض المتوسطي، مثلما بيناه في المطلب الأول، لم تول الجزائر إلا اهتمامًا بسيطًا وظرفيًا بعدها المتوسطي في بعض المبادرات والخطابات السياسية الرسمية خلال العشرينات الثلاثة التي تلت استقلالها (1962-1989). ففي تلك الحقبة، هُمّش المتوسط كدائرةٍ مستقلةٍ للأمن الجزائري على مستوى الخطاب والممارسة السياسيين لكنه لم يبلغ تمامًا. وقد خطب الرئيس بومدين سنة 1975 قائلاً: "عربية مغاربية وإفريقية، الجزائر تنتمي إلى هذا المجموع الواسع لدول العالم الثالث"¹، كما صرّح سنة 1974 أنّ الجزائر على استعدادٍ لبذل كل قواها من أجل التحوار والتعاون بين بلدان المتوسط². وبالفعل، كانت هناك بعض المبادرات الجزائرية الفردية والجماعية في هذا الخصوص تدل على نوع من الاهتمام الجزائري بالأمن في المتوسط. فرديًا، وتحت الشعار والمبدأ البومديني "المتوسط للمتوسطين" الذي رفعته في تلك الفترة، اقترحت الجزائر في أبريل/نيسان 1972 عقد مؤتمر للأمن في متوسط خارج وصاية حلفي الأطلسي ووارسو³. وبعدها بسبعة (07) أشهر، وبالتحديد في 06 ديسمبر من السنة ذاتها، عرض الوفد الجزائري اقتراحه في إطار الاستشارات والتحضيرات لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي كان سينعقد بهلسنكي أكد فيه على الطبيعة الشاملة للأمن في المتوسط وعلى الروابط بين المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذا تأكيده - في الاقتراح نفسه - على وجود رهانات استراتيجية مشتركة بين ضفتي المتوسط. وقد قامت هذه المبادرة على أساس الشعار البومديني السابق المعارض لوجود أساطيل أجنبية (التابعة لحلفي الأطلسي ووارسو) في المتوسط، وأنّ الدول المشاطئة لهذا الحوض قادرة على ضمان الأمن في هذا الفضاء دون الحاجة لتدخل قطبي القوة وقتئذٍ. أمّا جماعيًا، فتحرّكت الجزائر في إطار حركة عدم الانحياز متوسطيًا بالتعاون مع بعض الدول منها يوغسلافيا ومصر، سيما منذ قمة

¹ Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée», in: L'Algérie et la sécurité dans la Méditerranée, p.48.

² Ibid.

³ أجهض هذا الاقتراح بسبب أجواء الحرب الباردة.

الحركة في الجزائر سنة 1973، ونادت بتحويل المتوسط إلى "منطقة سلام، أمن وتعاون"¹. وبفضل تزعمها لدول عدم الانحياز، تمكنت من إدخال مشاكل الأمن في المتوسط كأحد أهم اهتمامات الحركة. وبعدها بثلاث سنوات (1976)، وجد السعي الجزائري صدى له داخل حركة عدم الانحياز عندما نادى المؤتمرين في قمة الحركة بكولومبو (سريلانكا) بتحويل المتوسط إلى منطقة سلام وتعاون، وحينما أكدوا على الارتباط الوثيق بين أمن المتوسط، الشرق الأوسط وأوروبا².

البارز في هذه المبادرات أنها جاءت مطبوعة بالتوجهات السياسية والأيدولوجية للجزائر في تلك الفترة، إذ طغت عليها وجهة النظر العالم ثالثة للجزائر خلال السبعينيات الساعية إلى تأسيس تعاون سياسي وأمني بين بلدان المتوسط في إطار "حوار شمال-جنوب"، وفي سياق العمل على إصلاح النظام الاقتصادي الدولي (دعوتها لبناء نظام اقتصادي دولي جديد) الذي كانت تنادي به من على منابر حركة عدم الانحياز، أو "الحوار الأوربي-العربي" الذي أطلق سنة 1973 والذي انخرطت فيه الجزائر بعد مدة وجيزة من حرب أكتوبر والحظر البترولي الذي ترتب عنها.

بعد هذا، بدا جليا الارتياح الجزائري من كل مبادرة شمالية المصدر تسعى إلى تكريس الجهوية في المتوسط، وهذا ما يتضح من الرفض الجزائري للفكرة الفرنسية الداعية إلى مؤتمر خاص بالمتوسط الغربي المقترحة سنة 1983. فالجزائر أبت في الأصل التقسيم الثنائي للمتوسط (غربي وشرقي) الذي يستثني - كما يتضح من فحوى المبادرة الفرنسية - بعض الدول كليبيا ويتجاهل القضية الفلسطينية، لأنه كان سيوقعها في تناقض مع المبدأ الذي كانت تدافع عنه الناص على علائقية الأمن في عموم الحوض المتوسطي وعدم قابليته للتجزئة، وسعيها إلى تحقيق تعاون اقتصادي بين كل الدول المشاطئة له. لكن تحسن العلاقات الجزائرية-المغربية في أواخر الثمانينيات ساهم في تدعيم مكانة الدائرة المتوسطية ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية، فبعد قيام اتحاد المغرب العربي، قبلت الجزائر بإطار غرب المتوسط وشاركت في إنشاء مجموعة "4+5" سنة 1990 التي أصبحت فيما بعد "5+5" بعد انضمام مالطا لها، مما يؤكد تراجعها عن رفض المقترح الفرنسي لسنة

¹ تقلا عن: عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 50-51.

1983¹. وفي تصوّرنا، فإنّ التراجع التدريجي للمدّ البومديني داخل دوائر السلطة الجزائرية كان له دورٌ في ذلك "التنازل"، سيما أنّ الجزائر في فترة حكم الشادلي شهدت تحلّياتٍ عديدةً عن مبادئٍ كانت قد تکرّست في فترة حكم بومدين.

مما سبق، يمكن الإقرار بأنّ اقتراح الجزائر البومدينية عقد مؤتمر للأمن بالمتوسط في مطلع السبعينيات كان أوّل خطوةٍ تدلّ على بداية الاهتمام الجزائري بالدائرة المتوسطية، وتعرّز هذا الاهتمام بنشاط الجزائر أثناء الفترة التحضيرية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا الذي انعقد بهلسنكي، ثمّ تدعّم في الثمانينيات أكثر، رغم تسجيل تحفّظ جزائري على الاقتراح الفرنسي لإنشاء مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسط.

على العموم، فإنّ تهميش الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري إلى غاية 1989 يمكن أن يفسّر بعددٍ من العوامل. أوّلها، أنّ الدافع للاهتمام بالدائرة المتوسطية في تلك الفترة كان غائباً مقارنةً بالدوائر الأخرى، فالجزائر اهتمت بالدوائر العربية، المغاربية والإفريقية نظراً لوجود دوافع قومية، سياسية وأيديولوجية تؤكد ارتباط الجزائر بهذه الفضاءات وكانت قد دافعت عنها في ثورتها. أمّا المتوسط، فلم يكن هناك رابط قومي-أيديولوجي يوحد ضفتيه، بل على العكس، كان يمثل فضاءً للاحتكاك بالعالم المتقدّم "الإمبريالي" الذي طالما ناوت الجزائر سياساته تجاه شعوب العالم الثالث عموماً وشعوب العالم العربي والإفريقي خصوصاً. إذاً، فأهداف الجزائر الدبلوماسية القائمة أساساً على مؤازرة حركات التحرر العالمية والدفاع عن مصالح العالم الثالث التي تأتي في سياق توجيهها للانحياز المناوئ للإمبريالية والرافض للخضوع لأيّ من المعسكرين، لم يكن من الممكن الوصول إليها في الفضاء المتوسطي الخاضع للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ثمّ إنّ الجزائر لم تكن لتعارض القوى الإمبريالية العالمية آنذاك وسياساتها ثمّ تنخرط معها في مسارات تعاون متوسطية ترسمها وفق تصوّراتها، فحتى المقترحات المتوسطية الجزائرية (كما ورد أعلاه) ارتكزت على لزوم التضامن الاقتصادي والتنسيق الأمني بين الدول المشاطئة للمتوسط بعيداً عن وصاية الحلفين الشرقي والغربي ولأجل ذلك رُفضت. ثانيها، أنّ تهميش المتوسط كدائرةٍ مستقلة

¹ المرجع نفسه، ص51-52.

للسياسة الأمنية الجزائرية يمكن أن يفسر اقتصادياً بتبني الجزائر للنظام الاشتراكي الذي ارتكز منذ أواخر عقد الستينيات على تصدير المحروقات والذي غطت عليه النجاحات الدبلوماسية الجزائرية في إطار حركة عدم الانحياز والعائدات النفطية الضخمة والمتزايدة آنذاك، هذا بالإضافة إلى تشجيع الجزائر للمبادلات الاقتصادية جنوب-جنوب - سيما مع الدول الإفريقية - بما يتماشى وتوجهاتها العالم ثالثة، نهج ترك الدائرة المتوسطة بعيدة عن دوائر الانشغال الجزائري¹. ثالثاً، وهو أممي، أن حجم التهديد البري على الجناح الغربي في مقابل استبعاد تهديد شمالي-بحري مباشر، شغل الجزائر أكثر بالتهديد المغربي الذي كان أكثر وضوحاً وأرجحيةً آنذاك، بعدما كان قد تحوّل في الماضي القريب إلى غزو (1963)، فضلاً عن تواجبه مع انفجار النزاع في الصحراء الغربية سنة 1975 والمعركة الجزائرية-المغربية بأمقالا (Amgala) في كانون الثاني/يناير 1976، وهذا ما دفع الجزائر إلى تكريس تحركها الجيوسياسي على البعد القاري الإفريقي نظراً لأهميته بالنسبة للتوتر مغاربياً². رابعاً، وهو في تصوّرنا مرتبط بفترات صعود وتراجع الدبلوماسية الجزائرية. فقد عرفنا أنّ هذه الأخيرة شهدت رواجاً منقطع النظير في فترة حكم بومدين وهو ما انعكس على الصعيد المتوسطي، إذ كانت المبادرات المتوسطة الجزائرية، ولو على قلتها، من نتاج تلك الفترة، لتهمّل هذه الدائرة بعد أفول عصر الدبلوماسية المزدهرة على إثر رحيل الرئيس بومدين والاختفاء المأساوي لوزير الشؤون الخارجية الجزائري سابقاً محمد الصديق بن يحيى هو وكافة طاقمه أثناء مهمة وساطة كانوا قد كلفوا بها بين العراق وإيران³. ولم نشهد بعد هذا أي مبادرة جزائرية تعبّر عن الاهتمام بالدائرة المتوسطة إلا عندما أشرف عقد الثمانينيات على الانتهاء أين أعيد الاهتمام بالبعد المتوسطي، لكن هذه المرة كطرفٍ متلقٍ وليس مبادرٍ مثلما كان الحال في السبعينيات. ويجب التنويه هنا بأن النشاط الخارجي للجزائر تراجع على كافة المستويات وليس متوسطياً فقط، بسبب التدهور المفاجئ في المناخ السوسيو-اقتصادي الجزائري متأثراً بتراجع أسعار المواد الطاقوية الذي نتج عن الركود الاقتصادي الذي شهده العالم في تلك الفترة، وسرعان ما أثرت

¹ Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée», op.cit, p.48.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص50.

³ Salih Benkobb, op.cit, p.33.

أحداث الأزمة الداخلية الناتجة عن أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 على بنية النظام السياسي وعلى طبيعة العلاقات التي تربط الجزائر بالخارج وعلى فعالية مبادراتها الدبلوماسية¹.

في العقد الأخير من الألفية المنصرمة، اتضح جلياً الاهتمام الجزائري غير المسبوق بالدائرة المتوسطية بعد جملة التحوّلات العالمية متعدّدة الأبعاد التي شهدتها المنظومة الدولية آنذاك، والتي كان أهمها على الإطلاق انتصار الليبرالية وزوال الاشتراكية والاقتصاد المسير وتقويض مبدأ عدم الانحياز التي كانت تبناها الجزائر مما أجبرها على التكيف مع المعطيات الجديدة من خلال الانخراط في مختلف المبادرات المقترحة من قبل الضفة الشمالية خوفاً من أن تهتمش إقليمياً. وقد خطب الرئيس اليامين زروال في شباط/فبراير 1994 قائلاً: "ستواصل الجزائر لعب دورها في الحوض المتوسطي للمساهمة في جعله منطقة للأمن، التعاون والاستقرار، كما ستسهر على تطوير العلاقات مع دول الشمال على قواعدٍ تأخذ في الحسبان المصالح المشتركة والاحترام المتبادل"². أما أهم مؤشرات هذا الاهتمام فهي: احتضان الجزائر في تشرين الثاني/أكتوبر من سنة 1991 الاجتماع الثاني لمنتدى "5+5" بعد أن انضمت إليه في اجتماع روما سنة 1990؛ مشاركتها في الحوار المتوسطي لاتحاد أوربا الغربية الذي أطلق سنة 1993؛ إنضمامها إلى مسار الشراكة الأورو-متوسطية عبر المشاركة في اجتماعه التأسيسي في برشلونة سنة 1995؛ إحتضانها المؤتمر الرابع للمنتدى المتوسطي سنة 1997؛ ثم في الأخير، الانضمام إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 2000 وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002. وزيادةً على المشاركات في المبادرات الأمنية المتوسطية، تعمق البعد المتوسطي للجزائر أكثر بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم والذي كثف في بدايات رئاسته من النشاطات الدولية للجزائر معتمداً على مقاربة براغماتية-مصلحية أكثر سعياً لإحياء ماضيها الدبلوماسي واستعادة مكانتها الدولية - سيما متوسطياً - بعد التراجع الرهيب الذي كابدته جرّاء العشرية السوداء (1991-2001)³.

¹ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² Aomar Baghzouz, «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée», op.cit, p.52.

³ Amine Aït-Chaalal, «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», *Revue internationale et stratégique*, 2002/2, n° 46, p.72

وكان قد سبق كل هذا إدراج البعد المتوسطي للجزائر في المصاف نفسه للدوائر الأخرى في دستور 1989، إذ أُقرَّ في ديباجة هذا الأخير بـ"أن الجزائر، أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاداً متوسطية وإفريقية"¹. ونلاحظ أن الاعتراف بـ"المتوسطية" كدائرة مستقلة عن الدوائر الأخرى قد ورد ذكره قبل الدائرة الإفريقية، مما يعتبر حياً عن التراتبية المألوفة التي اعتاد الخطاب الرسمي الجزائري عليها في الماضي، والتي تأتي فيها الدائرة المتوسطية في المرتبة الأخيرة بعد كل من الدوائر المغاربية، العربية والإفريقية، وهذا تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط².

عموماً، يوعز ترسخ الانشغال الأمني الجزائري بالدائرة المتوسطية بحلول العقد الأخير من القرن العشرين إلى المتغيرات المحلية، الإقليمية والعالمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة والتي كانت الجزائر مجبرة على التأقلم معها. ويمكن أن نحدد عاملين محوريين أفضيا إلى ذلك التطور في التعامل مع المتوسط:

- أولاً، التحول نحو الليبرالية وما كان له من أثر عميق على العقيدة والهوية الأمنيتين الجزائريتين، فلا يمكن نفي بأي شكل من الأشكال أن تبني الجزائر للقيم الليبرالية قد غير من نمط علاقتها بالغرب وقربها إلى فواعل كانت بالنسبة لها عدوة أو أقرب إلى خانة الأعداء قبل سنة 1989، كما ساعد بصورة كبيرة في تقبلها لانتهاها المتوسطي؛
- ثانياً، كثافة المبادرات الأورو-أطلسية التي أطلقت ووجهت نحو التخوم الجنوبي لأوروبا والتي أدرجت الجزائر في خانة الدول المعنية بها. ففي مواجهة هذا السلوك من طرف فواعل الضفة الشمالية، لم يكن أمام الجزائر خيار سوى التجاوب والانخراط في تلك المبادرات، خاصة وأنه كان يحتمل أن تقود إلى عسكرة للمتوسط وبالتالي إلى مخاطر

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، ص04.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص52.

تدخل في الجنوب، في وقتٍ كانت الجزائر ترى في نفسها مستهدفةً بسبب موجة العنف الداخلي الشديدة التي كانت تواجهها¹.

¹ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: البيئة الأمنية الساحلية: محددات استعصاء أمني مستديم

يحاول هذا المبحث تقديم صورةً ضافية - قدر المستطاع - عن الساحل تشمل الجغرافيا والمناخ والتاريخ والسياسة والأمن والاجتماع والاقتصاد، وتضمّ بين ثناياها تفاصيلاً عن الفواعل الرئيسيين في البيئة الأمنية الساحلية. وليس غرضنا من هذا الوصول إلى نظرةٍ دقيقةٍ عن واقع الساحل بأوجهه المتعدّدة بقدر ما نطمح إلى تحديد السياق العام للأمن والتهديد في الساحل كمدخل لفهم العوامل والعناصر الداخلية والخارجية الفاعلة والتفاعل فيما بينها الذي يجعل البيئة الأمنية الساحلية في حالةٍ من الاستعصاء الأمني المستديم.

المطلب الأول: وحدة جغرافية مقابل تعددية مظاهر الانقسام

في مقابل الوحدة الجغرافية التي تميز إقليم الساحل والتشابهات التي تميّز دوله في هذا المجال، يبدو الساحل على خلاف هذه الصورة أمنيًا وسياسيًا. إذ يثبت التبع التاريخي للتطور السياسي لهذه الدول منذ استقلالها حالة الانقسام الداخلي والخلافات عبر الحدودية التي طالما ميزت علاقاتها البينية.

1. مقارنة جغرافية للساحل:

يُعرّف الساحل جغرافيًا كحزام يمتدّ على طول أراضي الصحراء الكبرى من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، على مسافة 3862 كلم أي من السنغال إلى جيبوتي مرورًا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان، بينما يتراوح عرضه بين 500 و700 كلم¹. أمّا جيولوجيًا، فمعروف أن الساحل هو منطقة تقاطع بين صفيحتين تكتونيتين²؛ الأولى لإفريقيا والثانية لأوروبا. ويتّصل الساحل من ناحية الجنوب الغربي بدول إفريقيا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي (غينيا، سيراليون، ليبيريا، كوت ديفوار، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون)، ومن ناحية الجنوب الشرقيّ تحدّه جمهورية إفريقيا الوسطى وإقليم البحيرات الكبرى (أوغندا، رواندا، الكونغو

¹ Gérard-François Dumont, «Des dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité», *Questions Internationales*, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.42.

² Mehdi Taje, «Les enjeux sécuritaires dans le sahel africain: grille d'analyse», http://www.cf2r.org/images/stories/tribune_libre/tribune-libre-8.pdf, (Seen on : 04/11/2017).

الديمقراطية، كينيا وتانزانيا). أما من ناحية الشرق، فيتصل بدول القرن الإفريقي (إريتريا، أثيوبيا، الصومال وكينيا). وبمجموع هذا الموقع، فإن الساحل محاط ببؤر التوتر والاستقرار من كل جهاته. على مرّ الألفيات، شكّل الحزام الساحليّ ممراً برياً أفقياً يربط بين المحيط الأطلسي غرباً والمحيط الهنديّ شرقاً، ومحوراً شاقولياً يربط إفريقيا الاستوائية والسوداء بالمناطق الشمالية للقارة (المغرب العربي) والبحر الأبيض المتوسط. وتنتمي الصحراء الجزائرية إلى القطع الغربي من الساحل الذي تعدّ كل مناطقه مناطقاً حبيسةً باستثناء موريتانيا، وهو يشكّل عمق الجزائر الاستراتيجيّ وجزءاً من منطقة أمنها. فضلاً عن الكثبان الرملية التي تشكّل القطع الأكبر من مساحة الساحل، مكوّنة بذلك أكبر صحراء في العالم، فإنّ تضاريسه تضمّ العديد من الهضاب والجبال الصخرية-البركانية ومسطحات الحصى والحجارة. وتتميّز هذه الجبال بوعورتها واستعصاء تضاريسها، وتضمّ بين ثناياها عدّة كهوفٍ وأخاديدٍ وصخورٍ متدلّية تسهّل التنقل والتمويه بالنسبة للجماعات الصغيرة وذات التعداد القليل، ويصعبُ - على العكس من ذلك - على الدول والجيوش النظامية مراقبتها.

في إقليم الساحل والصحراء المناخ شبه جاف؛ متوسط التساقط فيه يتراوح بين 150 و600 مم في السنة تضيع نسبة كبيرة منه بفعل التبخر، لذا يصنّف الساحل ضمن الأقاليم الأكثر جفافاً في العالم. وعلى قلتها، فإنّ الأمطار تتسمّ بعدم انتظامها، ففي حين تشهد بعض المواسم نسب تساقطٍ معتبرة، فإنّ سنواتٍ أخرى يعصف بها الجفاف. خلافاً لمناطق الكثبان، فإنّ الهضاب والجبال تسقى نسبياً إلى الحدّ الذي يسمح بعيش مجموعاتٍ صغيرة من السكان. عدا هذا، ولأنّ الجفاف يجعل ظروفهم المعيشية صعبة للغاية، يضطرّ الناس إلى اللجوء إلى المياه الجوفية. كما أنّ العزلة التي تفرضها عليهم الطبيعة القاسية تدفع السكان إلى عدم التفريط في أيّ فرصةٍ لكسب المال أو لفكّ عزلتهم أو لتحسين عيشتهم في ظلّ إهمال الحكومات الذي يعانون منه.

II . المستقطبات الجديدة للانشغال الإقليمي والدولي بالساحل

لم يكن الساحل محل اهتمام أو انشغال دولي في العشريات الماضية إلا عرضياً وبشكل متقطع. أما السبب الأساسي لهذا الاهتمام فمرده في أغلب الأحيان الدواعي الإنسانية أو المناخية التي نشأت عن انكشافية الساحل أمام الظواهر الطبيعية؛ لاسيما الجفاف والتصحر وتدهور الغطاء النباتي الصحراوي والتي أفرزت مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة وفقراً مدقعا لجزء كبير من سكانه.

أما اليوم، ومنذ بداية الألفية، فإنّ الساحل تهرّه تشنّجاتٌ متعدّدة الأبعاد، أكثرها عنيف، دفعت به إلى مقدّمة الانشغال الإقليمي والدولي منذ عقدين مضيا . النزاعات المستديمة، تنامي التطرّف العنيف والرايديكالية، الإجرام وحركيات الهجرة، الإتجار بالمخدرات والأسلحة الذي تعزّز أكثر منذ انفجار الأزمة الليبية سنة 2011؛ هي العوامل المستقطبة للانشغال الدوليّ بالساحل في الراهن، بما أنّها ظواهر تعمّق من حالة اللاأمن في هذا الإقليم وتتطوّر ضمن بيئة من الهشاشة الدولية والنزاعات المتأصّلة والفقير الدائم . ولأنّ التنامي في حركية الأسلحة والمخدرات استغلته الكيانات المهذّدة لصالحها، فقد كان أبرز عامل ساهم في تعزيز قوّة المجموعات الإرهابية المتطرّفة مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQIM) . لكن الأخيرة وإن كانت الأقوى فليست الوحيدة، إذ أثبتت الأزمة في مالي انخراط عدّة كيانات من غير الدول في الوضعيات النزاعية، بالرغم من أنّ أهدافها ليست دائما موحّدة. إنّ المحصّلة المباشرة لهذا الوضع كانت سير الأقاليم الصحراوية للدول نحو أوضاع الفراغ الحوكميّ التي أدّت إلى حالات افتكاك الموارد بالقوّة، إلى التوتّرات والمواجهات الداخلية القائمة على كل أنواع الخصومات؛ الإثنية والدينية والمصلحية، وإلى استغلال البشر والمتاجرة بهم . ولقد تأجّج ضعف المنطقة بفعل انكشافها أمام الظواهر الطبيعية والمناخية من جهة، والنزاعات من كل الأنواع التي تنفجر ويمكن أن تترسّخ ولو بعددٍ قليل من المنخرطين المتفرّقين بسبب ضعف السكان وشساعة الإقليم، من جهة أخرى .

بتظافر عوامل التآزم السابقة، سارت دول الساحل إلى "تطوّر جامع نحو حالة الطبيعة؛ حالة طبيعة عدوانية؛ تلك التي تحدّث عنها هوبز (Hobbes) أو سبينوزا (Spinoza) لا تلك التي

تحدّث عنها جان جاك روسو (Jean Jack Rousseau)¹. هذا هو مثار ودافع انشغال القوى الكبرى والمتوسّطة بهذا الإقليم. وسواء كان بعيدا أم قريبا، فإنّ مدى أزمات الساحل وتهديداته انتقلا من المستوى المحليّ إلى المستوى الإقليمي، وحتىّ الدوليّ، إلى الحدّ الذي جعل بعض الدارسين يصنّفه حاليا قبل منطقة البحيرات الكبرى في تراتبية التّأزم في القارة الإفريقية²، وبسبب هذا، أخذت عوامل الانشغال الأمنيّ والاستراتيجيّ مكان العوامل الإنسانيّة والمناخية للانشغال.

III. ديمومة الأزمات والنزاعات في الساحل: المجري الكرونولوجي

إذا اعتمدنا مقارنة تاريخية، نجد أنّ وضعيّة دول الساحل الحاليّة هي محصّلة لممارسات الكولونيالية ولأوضاع ما بعد الكولونيالية، فنموذج الدولة الذي تمّ تبنّيه من قبل دول الساحل غداة الاستقلال أدّى إلى مآلاتٍ من الفوضى والاضطراب. لم تعد هذه الدول مهدّدة بمطالب ترابية أو غزو أجنبيّ، بقدر ما أصبحت مهدّدة بالتفكك الداخلي بسبب مخاطر التقسيم الداخلي الذي تحفّزه نزعات الانفصال، النزاعات الإثنية والطائفية والانقلابات العسكريّة المتكرّرة. إنّ الشيء الثابت وأول ما يُلمح عند دراسة تاريخ إقليم الساحل والصحراء هو ذلك التّابع اللا منقطع للأزمات والنزاعات الذي بدأ منذ الخمسينات، أي منذ أولى حركات التمرّد في جنوب السودان بمجرد استقلاله سنة 1956. أما في الساحل الغربي (محلّ دراستنا)، فقد شهد أولّ تمرّد كبير للتوارق في شمال مالي سنة 1963، أي بعد ثلاث سنواتٍ فقط من موجة استقلال دول الساحل³.

عرف إقليم الساحل موجات جفاف قاسية متكرّرة منذ بداية السبعينيات إلى غاية أواخر الثمانينات، وكنتيجة لهذا، أسّست تسع (09) دول ساحلية "اللجنة الدولية الدائمة لمراقبة الجفاف في الساحل" (PICDCS). بين سنتي 1966 و1970، انفصل إقليم بيافرا عن نيجيريا وأسّست على إثر ذلك جمهورية بيافرا. تسبّب هذا الحدث في حرب أهلية خلفت حسب بعض

¹ Serge Sur, op.cit, p.06.

² Ibid, p.07.

³ شهدت سنة 1960 استقلال كلّ من فولتا العليا (High Volta) (التي أصبحت بوركينا فاسو منذ سنة 1984)، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، الصومال وتشاد.

التقديرات ما يناهز مليوني (02) قتيل وأكثر من 07 ملايين نازح¹. ومع بداية العقد السابع، وبالضبط في سنة 1973، عرفت المنطقة توترا أمنيا جديدا نتيجة غزو ليبيا لشريط أوزو (Aouzou Band)، كما انتقلت عدوى الانقلابات العسكرية إلى النيجر سنة 1974 حين إستحوذ ساييني كوتشي (Seyni Kountché) على السلطة بالقوة، وظل البلد يسيره العسكر إلى غاية 1992. وتلت تشاد النيجر في سلسلة الانقلابات في المنطقة، إذ شهدت إقلاب الجيش على الرئيس فرانسوا تومبالباي (François Tombalbaye) في 1975، منهايا بذلك حكمه الذي دام أكثر من عشر سنوات (منذ 1962). في السنة ذاتها، نشب النزاع في الصحراء الغربية غداة الانسحاب الاسباني منها وتقاسم إقليمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا، مما أدى إلى توتر شديد في علاقات الدولتين بجارتيهما الجزائر وليبيا نتيجة رفض الأخيرتين للاحتلال ومساندتهما لـ"بوليزاريو" التي أعلنت عن تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" ومقاومتها الاحتلال المغربي والمطالبة بالاستقلال.

في نهاية سنوات السبعينيات، أنشأ العقيد الليبي معمر القذافي "الفيلق الإسلامي"؛ وهو تشكيل بديل للجيش الليبي ساهم في تأسيس ودعم العديد من الحركات التمردية في الساحل لاحقا، كما شهدت الحقبة نفسها، وتحديدًا بين سنتي 1978 و1982، نشوب الحرب الأهلية في تشاد ووصول هيسان هابري (Hissene Habré) إلى السلطة. واستمرّ التوتّر في تشاد إلى غاية 1983 حين تدخلت القوّات الفرنسية لدعم الرئيس هيسان هابري ضدّ القوّات الليبية في إطار عملية ماتا (Manta operation). وعاودت القوات الفرنسية التّدخل من أجل دعم الرئيس هابري مرّة أخرى سنة 1986 في إطار ما عرف بعملية الباشق (Epervier operation). وقد تزامن هذا النزاع الحدودي بين تشاد وليبيا مع نزاع حدودي آخر بين مالي وبوركينا فاسو، فيما عرف بـ"حرب عيد الميلاد" (Christmas war) التي دامت سنة كاملة تقريبا (1985 – 1986) وانتهت بتسوية أقرّها قرار لمحكمة العدل الدولية صدر في 22 ديسمبر 1986. غير بعيد عن

¹ Questions Internationales, «le Sahel depuis les indépendances : éléments chronologiques», Questions Internationales, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.10.

هذا، وصلت عدوى الانقلابات العسكرية إلى بوركينافاسو على إثر وصول الرئيس بلاز كامباوري (Blaise Campaoré) إلى السلطة سنة 1987 عبر انقلاب عسكري.

ولم تختلف عشيرة التسعينيات في الساحل عن سابقتها، إذ دُشنت بانقلاب عسكري في تشاد سنة 1990، قاده إدريس ديبي (Idriss Déby) أطاح بهابري من الحكم. وفي مالي، شهدت الفترة ما بين 1991 و1992 سقوط النظام الديكتاتوري الحاكم منذ 1968 مفسحا المجال لنظام حكم منتخب. كما شهدت بداية العشرية مواجهاتٍ عنيفة بين جماعات المور (Mauros) والسود-الأفارقة دامت ثلاث سنوات (1989-1992) أدت إلى توتراتٍ عميقة بين موريتانيا والسينغال، في وقت تضاعفت فيه أيضا المواجهات العنيفة بين السلطات المركزية في مالي والنيجر والأهالي التوارق في السنوات الخمس الأولى من عشيرة التسعينيات، أي من 1990 إلى غاية 1995. وبعد خمس سنوات من النزاع، تمّ التوقيع على اتفاق للسلام بين حكومة النيجر ومتمردى التوارق سنة 1995. في الصحراء الغربية، أرسلت الأمم المتحدة بعثتها لتنظيم استفتاء تقرير المصير (MINURSO) سنة 1991، ومنذ ذلك الحين أُجّلت مشاريع الاستفتاء مراتٍ عديدة ولم يحدث الاستفتاء إلى غاية اليوم وظل النزاع سببا لتوتر العلاقات في المنطقة. في سنة 1994، عادت المواجهات مرةً أخرى بين ليبيا وتشاد بسبب شريط أوزو، وهي المواجهات التي انتهت بقرار من محكمة العدل الدولية صدر في 30 فيفري 1994 نصّ على أن تخلي القوات الليبية المنطقة. لقد تأجّجت هذه الحالة من اللا استقرار الأمني والسياسي تحت مفعول الانهيار الاقتصادي الكبير لدول الساحل المنتمية إلى منطقة الفرنك (بوركينافاسو، مالي، النيجر، السينغال والتشاد) الذي تبج عن تخفيض قيمة "فرنك المجموعة المالية الفرنسية في إفريقيا" (Franc CFA) وقطع الرابط بينه وبين الفرنك الفرنسي. بدأ النصف الثاني من عقد التسعينيات بانقلاب ضدّ الرئيس محمد عصمان في النيجر قادته عصبة عسكرية سنة 1996. واستمرّت حالة الاضطراب في النيجر وشهدت سنة 1999 إنقلابا عسكريا جديدا تمّ على إثره قتل الرئيس إبراهيم مايناسارا (Ibrahim Maïnassara) من قبل أعضاء في الحرس الرئاسي.

شهدت سنة 2002 تأسيس تنظيم "بوكو حرام" في نيجيريا من قبل محمد يوسف، والذي أخذ مدى عملياته يمتد دواليك. وتعدّ المعارك التي وقعت في نيجيريا سنة 2009 من أكبر المواجهات بين نشطاء بوكو حرام وقوات الأمن النيجرية، إذ أودت بحياة أكثر من 700 شخص، من بينهم 300 عضو في التنظيم؛ على رأسهم زعيمه محمد يوسف. وعرف الساحل سنتي 2004 و2005 حالة من الجفاف وغزو الجراد أدى إلى أزمة غذائية حادة في كامل الإقليم وبالأخص في النيجر. وبعدها بسنة واحدة، أي في 2006، عاد تمرد التوارق في مالي، وتلته في 2007 مواجهة السلطات في النيجر للعودة العنيفة لتمرد التوارق على يد "حركة النجربين من أجل العدالة" (NMI) التي طالبت بتوزيع أكثر عدالة للثروات الباطنية. كان تأسيس "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" سنة 2007 من أبرز التطورات الأمنية في المنطقة، وقد تبنى الأخير عدة عمليات في السنة التي تلت تأسيسه منها العملية التي استهدفت السفارة الإسرائيلية في موريتانيا والتي شهدت في السنة ذاتها إطاحة مجلس عسكري بالرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله.

بحلول سنة 2011، بدأ صدى الربيع العربي في الوصول إلى بوركينافاسو، السودان، موريتانيا وجيبوتي أين انفجرت مظاهرات هناك بشكل متقطع. وفي النيجر، وبعد عام من الانقلاب العسكري الذي أطاح بمحمدو إيسوفو، عرف البلد مرحلة جديدة في تطور النظام الديمقراطي. أما ليبيا فقد شهدت بداية مرحلة فارقة من تاريخها سنة 2011 بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي على إثر ثورة شعبية مدعومة بتدخل أجنبي. كان للثورة الليبية عدّة ارتدادات على أمن الساحل، إذ تسببت في عودة عدد كبير من التوارق الذين قاتلوا في صفوف الجيش الليبي إلى شمال مالي، وكان هذا سببا مباشرا لاستئناف حرب الاستقلال التي يخوضها متمردو التوارق ضدّ الدولة المركزية في مالي سنة 2012. ومع الانقلاب العسكري الذي هزّ باماكو وأطاح بالرئيس المالي أمادو توماني توري في 2012/03/22، بدت وحدة البلاد مهددة أكثر من أي وقت سابق، إذ نجحت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (NMLA) في اقتكاك تومبوكو وغاو وكيدال وفرض رقابتها على جميع مناطق الشمال معلنة استقلال أزواد. وأدت هذه الوضعية إلى إقرار الحل رقم 2071 الذي فتح الطريق أمام مجلس الأمن للتدخل عسكريا في مالي.

المطلب الثاني: الإثنيات، الدين والقبلية: تعددية سببية للانقسام في الساحل

ديمغرافيا، يعرف الساحل بكونه فضاءً بكثافةٍ سكانيةٍ جدّ منخفضة (أنظر الجدول رقم 01) مقارنةً بمساحاته الجغرافية الهائلة (حوالي 09 مليون كم²) تعيش أكثريتها الغالبة في المناطق الصالحة للزراعة في جنوب الصحراء. سكانه عرب وبربر وزنوج عرفوا بدياناتهم المختلفة والمتعارضة أحيانا، ينتمون إلى قبائل معروفة تاريخيا بعداوتها المتأصلة عاشت بعيدا عن مراكز الحضارات الكبرى المحيطة بهم. سكان الساحل هم عادةً بدوٌ رحّل، أو رعاةٌ ومزارعون تطاردهم ظروف الطبيعة القاسية والتصحر اللامتوقف وتحملهم على الهجرة بحثا عن عيش أفضل في الخارج، في أوروبا، أو في أماكن أقرب إلى المراكز الحضرية في إفريقيا¹. وعدا جفاف المناخ والأراضي والتضاريس الصحراوية التي توحدهم، فإنّ ما يفرق بين هؤلاء السكان كان دائما أكبر، لدرجة أنّ السمة المميّزة لسكان الساحل هي ذلك الانقسام متعدّد الأسباب.

الجدول رقم 01: السكان، المساحة والكثافة السكانية في دول إقليم الساحل²

الكثافة السكانية (عدد السكان/المساحة)	المساحة (الوحدة: مليون كلم ²)	عدد السكان في منتصف 2012 (الوحدة: مليون نسمة)	
3.5	1026	3.6	موريتانيا
12.9	1240	16.0	مالي
12.9	1267	16.3	النيجر
9.2	1284	11.8	تشاد
18.0	1861	33.5	السودان (الشمالي)
12.2	6678	81.2	مجموع الدول الخمس
41.4	21789	902.0	إفريقيا جنوب الصحراء
35.4	30314	1072.0	مجموع إفريقيا

¹ Ibid, 04.

² عن:

1. معالم انقسام إثني-هويتي في الساحل

يؤطر الإلتواء الهويتي جزءاً كبيراً من العلاقات بين السكان الساحليين. إن الإلتواء الهويتي هو بالأخصّ التمثل الذي يقوم به الأفراد عن أنفسهم وهو الذي يصوغ ويحدّد التلاحم أو الصراع داخل دول الساحل، خصوصاً أنّ الهوية الإثنية والقبلية لكل فرد في الساحل تتراكب مع هويته الدينية، إذ نجد أنّ عدداً من السكان يفضلون هوياتهم القبلية أو هوياتهم الدينية على هويتهم الوطنية. بتعبير أبسط، فإنّ فرداً ينتمي إلى إثنية "الهاوسا" أو "الدوغون" يعرف نفسه كفرد من هذه القبيلة ويعتبر نفسه منتمياً إليها أكثر من اعترافه أو اعتبار نفسه نيجرياً أو مالياً.

إنّ من سمات الساحل أنه منطقة مقسّمة إلى عدّة أقاليم فرعية تخضع لسيطرة فواعل مختلفة، شرعية وغير شرعية تستغلّ الانقسام الهويتي وليد عدم تجانس أهاليه لأغراض سياسية. فإذا أردنا رسم خريطة لسكان الساحل، سنجد أنّ سكانه هم رعاة وبدو (التوارق، التبو، المور، الفلان) يعيشون في فضاء ساحلي-صحراوي يميّز بنسب تساقط جدّ ضعيفة وتنمية شبه معدومة، في مقابل سكان الجنوب، الأكثر عدداً، الذين ينتمون أغلبهم إلى "الماندينغ"؛ أكبر مجموعة إثنية، والتي تضمّ قبائل وإثنيات "المالينكي"، "السونغاي"، "الدوغون" في مالي، و"الزارما" و"الهاوسا" في النيجر، ويقطنون مناطق زراعية في الجنوب حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية الأساسية.

ويأخذ تعزيز الهوية القبلية مكاناً معتبراً في خطابات الفواعل المطالبين، فالتنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال عزّز شعور "عدم الإلتواء" لدى الأقليات الإثنية الأخرى في الشمال، التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل. في مالي على سبيل المثال، ينظر للدولة على أنّها محتزلة في إثنية "الماندينغ" المسيطرة على مؤسّسات الحكم منذ استقلال البلاد العام 1960. ولم تفسل دولة مالي الحديثة في تحقيق توازن تنموي اقتصادي بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلاً ذريعاً أيضاً في تحقيق اندماج هويتي بين أفراد شعبها أساسه المواطنة يتجاوز الإلتواءات الإثنية والقبلية.

هذا التعدّد الهويّتي والعجز عن صهره في بوتقة المواطنة كان الأصل في التوتّرات، وأحيانا للنزاعات، بين الرعاة البدو في الشمال، والمزارعين في الجنوب، نزاعات وتوتّرات حول تقاسم الأراضي والموارد يغذيها خصوصا تسارع التصحّر. وتأنّج هذه التوتّرات بسبب استنادها إلى أنماط هويّية قديمة جدّ متجذّرة؛ فالسكان البدو، أو من أصل بدوي (توارق، تبو، ومور، فلان)، يميلون إلى اعتبار أنفسهم "بيضا"، خلافا للـ"سود" و"الزنوج" الذين يعتبرونهم من سلالة الرقيق والعبيد الذي كانوا موجودين في حقب تاريخية ماضية. وتفاعل هذه التمثلات الذهنية مفعولها ويلمح تأثيرها على سلوك السكان إلى غاية الآن، ففي موريتانيا مثلا كانت هذه الفكرة جذرا لعدّة مطالب اجتماعية وسياسية شملت بالأخصّ "المور البيض"، أو ما يعرف بـ"البيضان"، الذين يشكّلون الأرسطراطية التقليدية، في مقابل "الحراطين"، وهم السكان السود سليلو الرقيق والعبيد الذين كانوا خدما لدى الأرسطراطية التقليدية في الماضي. والواقع أنّ أصل الشرخ بين "البيضان" و"الحراطين" يعود إلى سنوات الستينيات، أي زمن الاستقلال، حيث سمح تأسيس نظام سياسي جديد لجزء من السكان حديثي العهد بالاستقلال بالوصول إلى السلطة وبتشكيل النخب الجديدة للدول في مرحلة التشكّل، وقد اتمى هؤلاء جميعهم في مالي مثلا إلى إثنية واحدة هي إثنية "الماندينغ-البامبارا" (السود)، فظهر نتيجة لهذا الاستحواذ شرخ بين السلطات الدولية الجديدة وبعض السكان البدو "البيضان"، هؤلاء الأخيرون ذهبوا إلى حدّ اعتبار السلطات الجديدة "كولونيالية ثانية"¹ بحكم ممارساتها ضدهم.

غذى هذا الشعور شيئا فشيئا فكرة قطيعة بين أقاليم الشمال وأقاليم الجنوب، وهي القطيعة التي كانت أصل معارضة التوارق وتمرداتهم المتواترة في مالي والنيجر. لقد كانت هذه التمردات أبرز ما ميّز حقبة التسعينيات في الساحل وقامت على مطلب مشترك هو اعتراف أكبر بخصوصية الهوية الإثنية التارقية ومنح إستقلالية أكبر للأقاليم التي يقطنها التوارق. في النيجر، وضعت إتفاقيات السلام لسنة 1995 حداً لتمرد دام أكثر من خمس سنوات وسعت أساسا إلى تعزيز الدور القراريّ لسكان الشمال، فضلا عن تسريع دمجهم في مؤسسات الدولة. وقد عوّلت

¹ Pauline Poupart, «Identité religieuses, ethniques et tribales au cœur des crises», *Question Internationales*, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.34.

تلك الاتفاقيات - بصفة خاصة - على إعادة إدماج المتمردين داخل الجيوش الوطنية، وهي أحكام لم يتم تطبيقها إلا جزئياً وفي وقت متأخر. وقد أفضى تدهور الوضعية الاقتصادية لأقاليم الشمال إلى عودة التمردات سنة 2006 في مالي وفي 2007 في النيجر، ومرّة أخرى تمحور المطالب الرئيس للتمردات الجديدة حول مطمح "الإدارة والتسيير المحلي" لأقاليم الشمال من قبل القبائل ذات الأغلبية.

بعد نهاية المعارك سنة 2009، فإنّ حاجة التوارق إلى الاعتراف بخصوصيتهم الهويّية وتمييزهم الإثني تمّ استيعابها نسبياً من قبل الدولة النيجرية التي نجحت في دمج قادة المتمردين في الحياة السياسية، عكس مالي، أين فشلت مخطّطات التنمية؛ خاصّة "البرنامج الخاص للسلم، الأمن وتنمية الشمال"، في استيعاب مطالب التوارق. ما حدث بعد هذا كان عسكريّة متنامية لشمال مالي من قبل الكيانات المتمردة على السلطات المركزيّة فضلاً عن صعود قوّة تنظيم القاعدة في المناطق الحدودية، وهي عوامل ساهمت على نحو شديد في إضعاف الدولة المركزيّة وساعدت على تنامي شعور الإحباط الهويّي لدى التوارق. إنّ تطور هذا الشعور لدى توارق مالي والتقاءه بعوامل أخرى باعثة للإحباط قاد إلى ظهور حركة تمردٍ جديدة منذ أكتوبر 2011، هي "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA).

في الأصل، كانت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تسلك مسلك المنافسة السياسية بدلاً من المواجهات العنيفة والمسلحة. في دفاعها عن الحقوق والهوية التارقية، حاولت الحركة استمالة الرأي العام العالمي مركزاً على الاعتراف الذي لا بد منه بحقوق "السكان الأصليين" (Autochthon/Native people) في الدفاع عن كرامتهم، فضلاً عن حقهم في تقرير مصيرهم. وقد استغلّت سياق عدم الاستقرار السياسي الذي نشأ عن النزاع الليبي، شنت حركة تحرير أزواد هجوماً عسكرياً بداية 2012 مشرطةً في البداية منح استقلالية أكبر لشمال مالي دون المطالبة بانفصاله. لكنّ استفادتها من قوّة ودعم العديد من رجال السياسة والعسكريين فضلاً عن الأسلحة الثقيلة التي وصلتها من ليبيا، سهلت على الحركة تصعيد مطالبها وتمكنت من السيطرة على المدن الكبرى في شمال مالي (غاو وكيدال وتومبوكتو) في ربيع 2012 معلنةً استقلال أزواد.

II . تضاعف الحركات الهويّية-الدينية في الساحل

لا يتوقف الانقسام الهويّتي في الساحل عند الإثنيات والقبليات، بل يتعداه إلى الهويات الدينية أيضا. إذ تعايش في الساحل الديانتان المسيحية والوثنية مع الإسلام الذي يعدّ الديانة السائدة في المنطقة. في مالي وفي النيجر، يحصي السكان ما يناهز 94% من المسلمين مقابل 04% من الوثنيين و2% من المسيحيين، في حين أنّ كل سكان موريتانيا مسلمون. وتتخلل الهوية المسلمة هي أيضا عدّة تياراتٍ مستلهمة من المذهب المالكي، مثل الطريقتين التيجانية والقادرية. كما تشير مصادر أخرى أنّ بعض الممارسات الدينية في الساحل - لاسيما المتشدّدة - أتت إلى الإقليم من الخليج وباكستان.

في ظل معاناة دول الساحل من أزمة شرعية عميقة تستخدم القيم الدينية لأغراض سياسية بغية فرض نموذج جديد للمجتمع. إنّ نزعة تجديد الإسلام السياسي في الساحل تعود إلى نهاية القرن 19 وارتكزت على ربط الإسلام الإفريقي بخطابات دينية مستوردة من المشرق والخليج العربيين. وقد أخذت الطرق الدينية الإخوانية السبق وكانت أبرز التيارات السياسية في الساحل، خاصّةً التيار الإخواني الذي مصدره مصر. ويحسب التيار الإخواني على حركات الدعوة الإسلامية التي تشجّع تطبيق قيم الإسلام في الحياة اليومية. ويرى هذا التيار وجوب استثمار الهوية الإسلامية لاستلهام مشاريع سياسية حقيقية تجمع في تناغم بين قيم الإسلام وقيم الديمقراطية وفق مبدأ الإصلاح الذي يعتبر أنّ بعض مظاهر الحداثة لا تتعارض بالضرورة مع مرجعيات وممارسات الإسلام. هذه هي النظرة السياسية-الدينية التي يدافع عنها مثلا حزب "التواصل" في موريتانيا الذي أسّس سنة 2007 وألحق بالفرع الموريتاني للإخوان المسلمين. ويحوز "التواصل" 05 مقاعد من مجموع 81 مقعدا داخل البرلمان ومقعدين من مجموع 56 مقعدا داخل مجلس الشيوخ. وبالرغم من النتائج الانتخابية المتواضعة التي حقّقها، فقد أصبح هذا الحزب فاعلا مستقلا في الحياة السياسية الموريتانية، وأدان سنة 2008 إقّلاب الجنرال محمد عبد العزيز على الديمقراطية والتحق منذ ذلك الوقت بائتلاف حزبي متعدّد ينادي بإعادة الديمقراطية.

علاوة على التيار الإخواني، ظهرت التيارات الوهابية والسلفية وبدأت في الانتشار وصارت هي أيضا تنادي بتطبيق منظورها للشريعة الإسلامية في دول الساحل. وتعارض هذه التيارات ما تدعوه تهميش وخصخصة الإسلام، أي سحبه من الفضاء العمومي والمشهد السياسي وحصره في الحياة الخاصة للأفراد المسلمين فقط. إنها مثلا حالة النيجر ونيجيريا مع "حركة إزالة البدعة وإقامة السنة"، التي تعرف اختصارا بحركة "إزالة" المنتمية إلى التيارات الوهابية وتطلع إلى العودة إلى الممارسات والتطبيقات الأصلية للإسلام وتميّز بانتقادها الشديد للمجتمع والمؤسسات الدولية الحالية.

في مقابل الإسلاميين السياسيين، انتشرت في الساحل منذ بداية الألفية حركاتٌ سياسية تسمّى نفسها "جهادية" تحثّ على استخدام العنف والمقاومة المسلحة ضدّ أعداء الإسلام، سواء كانوا قادة دول المنطقة الذين يصنّفون كـ"كفار وأعداء قريين" أو "كفاراً غير مسلمين وأعداء بعيدين" (إسرائيل، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية). ويعارض الجهاديون الإسلاميين السياسيين الذين يلومونهم على توظيف الدين لأغراض سياسية وإدخال الحداثة على الإسلام، فبالنسبة لهم، قادت هذه المحاولات إلى نكوص المجتمعات المسلمة الحالية إلى حالة الجاهلية (ما قبل الإسلام) وابتعادها عن هويتها الأصلية ما يستدعي إعادتها إليها ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى القوة والعنف. وإن كانت الحركات الجهادية تتشكّل من عددٍ قليل من المتعاطفين، إلا أنّها في المقابل لا تكفّ عن ضمّ الساخطين إلى خطّها، خاصّةً الشباب. ويعدّ تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الفاعل الأبرز ضمن هذا التيار.

قادت هذه الحالة إلى "أدوتة"¹ الانتماءات الهويةية (Instrumentalization of appurtenances) على نحو يغذي عدم الثقة بين الأهالي ويؤجّج عدم الاستقرار السياسي. في سياق ضعفٍ وعجز اقتصاديٍّ، فإنّ هذا التعدّد الهويتي يصبح عاملا محرّضا على عدم الاعتراف بمركزية الدولة والسلطة، إذ تشكّل الهويات سلطات مضادة لمواجهة عجز دولةٍ تعتبر فاسدة

¹ أقتبست الترجمة عن: محمد أركون وجوزيف مايبلا، من مهاتن إلى بغداد. ما وراء الخير والشرّ، عقيل الشيخ حسين (مترجما)، (بيروت: دار الساقى، 2008)، ص 110.

وعاجزة ومعادية في بعض الأحيان¹. هذه الوضعية تمكّن عددا من الحركات المطالبة، و/أو المعارضة، من استغلال تعدّد أقطاب الانتماء الهويتي لصالحها، توظيف يمكن أن يصل إلى حدّ رفض قيم ومؤسّسات الدولة. إنّ هذه المطالب تمرّ عبر "وكلاء متخصّصين يهدفون إلى استعراض محدّدات الهوية وفقا لما تمليه لمصالحهم، وقد يكون هؤلاء الوكلاء وكلاء سياسيين أو دينيين ذوي مشروع سياسي" يعملون بأساليب ومناهج قد تكون سلمية أو عنيفة².

¹ Ibid.

² Bertrand Badie, **Le diplomate et l'Intrus. L'entrée des sociétés dans l'arène internationale**, (Paris: Fayard, 2008).

المطلب الثالث: الميثاق الاقتصادي للتأزم في الساحل

تصدّق جزئياً فكرة "لعنة المواد"¹ التي جاء بها "بنك التنمية الإفريقي" في تقريره لسنة 2007 على اقتصاديات دول الساحل، فبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والثروات الناتجة عنها، فإنها لم تترجم إلى تدني معدّل الفقر أو إلى نمو اقتصادي طويل المدى أو تحسّن مستوى معيشة الأكثرية الغالبة من السكان. سواء أخذنا الدخل المحلي الخام/عدد السكان بالدولار، أو مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، سنجد أنّ دول الساحل تنتمي إلى الـ50 بلدا الأكثر فقرا وحرمانا في العالم. في كل من موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو أو السنغال، يعيش أكثر من نصف السكان تحت عتبة الفقر، أيّ بأقل من دولارين في اليوم. حتى معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية للسنوات الأخيرة (بمتوسط 04% في السنة)، لم تنعكس إيجابيا على مستوى معيشة السكان ويجب أن توضع محلّ مقارنة مع مستويات النمو الديمغرافي الكبيرة في المنطقة إذا أردنا إطلاق حكم صحيح عليها.

1. النشاطات الاقتصادية الأولية في الساحل

إن كان الواقع السابق يصدّق على الساحل عموما، وبالأخصّ إذا أخذ ككل واحد، فإنه في الحقيقة لا يقدم صورة دقيقة عن واقع التمايزات الموجودة والتغير المستمر الذي يشهده الإقليم. إذ تؤكد الوضعية الحقيقية في الساحل أنه مقسم إلى أقاليم فرعية لا تتطابق في أوضاعها الاقتصادية، كما تؤكد على نحو مواز عدم التطابق بين الأوضاع الاقتصادية لبعض هذه الأقاليم الفرعية وبين النداءات العديدة من أجل المساعدة الدولية للدول "المهدّدة بالمجاعة". في المجال الزراعي مثلا، تحيل الزراعة من أجل الغذاء أو الزراعة التجارية إلى عاملين مختلفين؛ الأوّل تقليدي قائم على فكرة الكفاف الذاتي، والثاني قائم على الانفتاح والتبادل. نجد النوع الثاني في دول الساحل التي تمتلك سواحل بحرية (موريتانيا والسنغال) وتستفيد منها لتسهيل متاجرتها مع باقي

¹ يعرف تقرير بنك التنمية الإفريقي لسنة 2007 لعنة الموارد بأنها "موقفٌ تمتلك فيه الدولة قطاع موارد طبيعية للتصدير يعود على الدولة بعوائد ضخمة، ولكنه يؤدي إلى ركود اقتصادي واضطراب سياسي، وهي عبارة تستخدم عادة لوصف نتائج التنمية السلبية المرتبطة بموارد مستخرجة غير متجدّدة (النفط وغيره من المعادن)". عن: ديفيد ج. فرانسيس، "تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا"، في: ديفيد ج. فرانسيس (محررا)، إفريقيا السلم والنزاع، عبد الوهاب علوب (مترجما)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص12.

العالم، لكنها في المقابل لا تستفيد من هذه الميزة لتطوير زراعتها، فالسنغال مثلا تستورد تقريبا كل الأرز الذي تستهلكه سنويا¹ (01 مليون طن)، في حين نجد النوع الأول في الدول الحبيسة (مالي، بوركينا فاسو والنيجر) التي تكاد تحقق الاكتفاء الذاتي. على سبيل المثال، حققت دول الساحل الحبيسة، بين 2002 و2010، مستوى عرض لمنتجات الحبوب أعلى بقليل من مستوى الطلب بتغطية متوسطة للحاجيات الغذائية تناهز 116% بالنسبة لبوركينا فاسو، 99% بالنسبة لمالي و94% بالنسبة للنيجر. كما تعدّ زراعة القطن من أبرز فروع الزراعة التي تحقق دخلا كبيرا في دول الساحل. ففي أوج مراحل تطورها خلال الموسم الفلاحي 2003-2004، كانت زراعة القطن تعيل أكثر من 03 مليون مالي و160000 نشاط إستغلال زراعي.

ويُفسّر هذا التناقض بكون الدول الساحلية الحبيسة تعاني من تباينات إقليمية صارخة بين مناطق الإنتاج التي تحقق فائضا في الإنتاج والمناطق العاجزة؛ لا سيما الصحراوية. من هنا، فإن توزيع الغذاء لا يمكن أن يكون منصفا أخذا بالاعتبار صعوبة التبادلات الداخلية بسبب تكاليف النقل، وهذا حتى في حال كان مخزون الحبوب كافيا لتغطية حاجيات السكان. أما استيراد المواد الغذائية، الذي تشجعه السياسات الزراعية الحكومية، فلا يهدف دائما إلى سدّ العجز بقدر ما يهدف إلى تشجيع منافسة الإنتاج الداخلي لكسر الاحتكار وخفض الأسعار. كما يتسبب سلوك بعض التجار وبائعي الجملة في هذه الندرة أو في زيادة حدتها، إذ يقوم هؤلاء بشراء الحبوب بعد حصادها بأقل سعر ممكن، ثم يعمدون إلى تخزينها وبيعها في فترات السنة التي ترتفع فيها الأسعار.

على صعيد آخر، تعدّ تربية المواشي قطاعا اقتصاديا محوريا طالما تمّ ربطها بالقطاع الزراعي في الساحل. إنها، بالإضافة إلى هذا، عامل محدد للهوية الثقافية لبعض المجموعات السكانية²؛ كالتوارق أو المور. وتعتبر دول الساحل دولا منتجة ومصدرة للمواشي إلى دول خليج غينيا، وتقدّر مساهمة الإنتاج الحيواني في الناتج المحلي الخام مجوالي 07 إلى 12% حسب دول

¹ Alain Antil et David Vigeneron, «le Sahel, entre rentes et économie de subsistance», *Questions Internationales*, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.53.

² Angelo Maliki Bonficioli, «Pastoralisme, agro-pastoralisme et retour : itinéraires sahéliens», *Cahiers des Sciences Humaines*, vol 26 (I-2) 1990, pp 256-257.

المنطقة. قاد القطاع إلى إنشاء عدد من مناصب الشغل غير المباشرة؛ 60000 منها في بوركينافاسو، فيما تشكل الأموال التي يتمّ جنيها من تربية المواشي دخلا إضافيا لعددٍ من السكان في كل من مالي والنيجر. وتشير إحصائياتٌ أخرى إلى أنّها تساهم بطريقةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ في عيش أكثر من 3/1 من السكان¹. وإن كانت تربية المواشي في المناطق الحضرية أو في الضواحي مستقرةً نوعاً ما، فإنّها في المناطق الريفية لا تتميز بالاستقرار نفسه وتتميّز بالهجرة الجماعية الموسمية للقطعان والمواشي من منطقة إلى أخرى، والتي تجرّي في أوقاتٍ منتظمةٍ من السنة للاستفادة من ظروف مناخيةٍ أفضل. ويتفق عددٌ من المتخصّصين على أنّ نظام الانتاج الساحليّ هذا ذو مردودية جيدة وغير مضر بالبيئة.

وبالرغم من هذا، تعاني منطقة الساحل من دعم ضعيفٍ لمكوناتها وإمكانياتها الرعوية من قبل السلطات العمومية، فبالرغم من مساهمتها في الدخل الوطني الخام وبوصفها مصدراً للعملة الصعبة، نجد أنّ الميزانية المخصّصة من قبل الحكومات لهذه القطاعات ضعيفة بشكل كبير، كما لم تشجع بناءً وتطوير مزارع كبيرة للتربية مثلما هو موجود في إفريقيا الجنوبية، باستثناء تربية الدواجن الموجودة في ضواحي بعض المدن مثلما هو الأمر بالنسبة لمدينة داكار. إلى هذا، تعاني تربية المواشي من انتشار الأوبئة والطفيليات التي تصعب أكثر فأكثر عملية التربية في المناطق الغاية أو غابات السافانا المشجرة. يضاف هذا إلى حساسية هذا النشاط الكبيرة للتقلبات العنيفة التي يشهدها تساقط الأمطار في الشريط الساحلي، فقد سبّب الجفاف الذي عصّف بالمنطقة خلال عشرية الثمانينات هلاك حوالي 70% من المواشي في بعض الأقاليم الموريتانية.

II. الصيد البحري والقاري

يقسم قطاع الصيد في دول الساحل إلى نوعين؛ الصيد القاري والصيد البحري. ووحدهما السنغال وموريتانيا تمتلكان واجهات بحرية. بمرور الوقت، أصبح الصيد البحري في السنغال القطاع الاقتصادي الأولي المسيطر بكميات صيدٍ قدرّت بـ 450944 طن بقيمة 18 مليون أورو (رقم خاصّ لسنة 2005). في هذا الصدد، وقّعت موريتانيا بروتوكول اتفاق ربطها بالاتحاد الأوروبي في

¹ Ibid, p. 53.

تموز/يوليو 2012 منحه الحق في الوصول إلى الموارد الصيدية في المياه الموريتانية . ويسمح الاتفاق بين الطرفين لموريتانيا بتحصيل مداخيل تقدر بـ 70 مليون أورو سنويا .

خارج هاتين الواجهتين البحريتين، نجد الصيد القاري موجودا على طول نهري النيجر والسنغال، أو على ضفاف البحيرات؛ كما هو الحال في النيجر وتشاد والدلتا الداخلي الواسع لنهر النيجر (مالي) الذي ينتج ما يناهز 130000 طنا من الأسماك سنويا . وتختص مجموعات سكانية في هذا النشاط مثل البوزوس (Bozos) في مالي والنيجر، والتيوبالوس (Tiouballos) في موريتانيا والسنغال . ويدر الصيد دخلا إضافيا على عدد معتبر من سكان الريف . لكن، وبشكل منتظم، تحذر الدراسات من التراجع المتواصل للموارد مثلما هو الأمر بالنسبة لبحيرة تشاد .

III . إسهامات الصناعة الاستخراجية في الدخل القومي لدول الساحل

إذا كانت النشاطات الزراعية والرعية تشغل إلى غاية الآن جزءا كبيرا من السكان النشطين في دول الساحل، فإنّ الصناعات الاستخراجية صارت تساهم في صادرات المنطقة بقسط متغير لا يمكن تجاهله في كثير من الأحيان . لقد تغيرت النظرة إلى الساحل منذ دخول مالي حديثا (في 2006)، وقبلها النيجر وجارتها تشاد (في 2003)، الدائرة المغلقة للدول المنتجة للبترو، وصار القطاع الاستخراجي يشكل قطاعا جذابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الساحل . ويكتسي الإقليم أهمية استراتيجية إضافية بفضل الآمال المعقودة بالأساس على حوض تاوديني، الممتد على منطقة عبر-حدودية بين موريتانيا ومالي والجزائر، وعلى إقليم بيلما (النيجر)، حتى وإن كانت الشركات المتواجدة في هذا الحقل لا تزال في مرحلة الاستكشاف والاستشراق فقط ولم تخض مجال الإنتاج بعد . إلى هذه التوقعات، تضاف تلك الخاصة بالغاز الطبيعي أيضا . في هذا المجال، وبالإضافة إلى الجزائر، تبرز موريتانيا كدولة ساحلية منتجة للغاز بمنهج عملي فعلي منذ عدة سنوات .

فيما يتعلق بالقطاع المنجمي، فإنّ كل دول الساحل هي دول استخراجية . إذ نجد في النيجر اليورانيوم الذي يشكل 62% من صادراتها نحو الخارج؛ وفي موريتانيا الحديد (والنحاس حديثا)؛ وفي بوركينا فاسو الزنك، وعن قريب الزركون (Zircon) والمنيت (Ilménite) في

السنگال . وبالرغم من ارتفاع عائداتهم بفضل هذه القطاعات الجديدة، فإنّ دول الساحل لا تستفيد لغاية الآن من هذه المكاسب لتمية نفسها ذاتيا¹ . أصبح الذهب أيضا مستغلا من قبل جميع دول المنطقة، لكن تبقى مالي الدولة الرائدة بين دول الساحل في هذا القطاع، إذ يشكل قطاع استخراج الذهب 15% من ناتجها المحلي الخام و70% من عائدات التصدير .

بالرغم من الظرف السياسي-العسكري المضطرب، سجّل قطاع استخراج الذهب في مالي حركة تطوّر متصاعدة مثلما يؤكده افتتاح منجم غونكوتو في آب/أغسطس 2012 . وقبله، كان الرئيس السابق أمادو توماني توري قد أعاد فتح منجم الذهب في "سياما" (Syama) في 06 حزيران/يونيو 2010، والذي أصبح ملكية للشركة الأسترالية (Resolute Mining Limited) التي تحوز حوالي 80% منه مقابل 20% فقط تمتلكها حكومة باماكو . يتشكل قطاع استخراج الذهب من بعض المواقع المنجمية، وشهد القطاع تدفق شركات أنجلوسكسونية متعدّدة الجنسيات متخصصة، تأتي على رأسها شركتا راندغولد (Randgold) وأنجلوغولد (Anglogold) . وتبقى المعلومات المتوفرة حول العائدات التي تنتجها هذه المناجم غامضة . وفق الصحافة الوطنية المالية، أكثر من مليار أورو جنته الخزينة العمومية المالية بين 2003 و2008، أي 30% فقط من القيمة الإجمالية لصادرات الذهب، ومن هذا المنطلق، فإنّ مسألة تسيير ريع الذهب في مالي تبقى رهينة الغموض على المستويين المحلي والوطني ولا تساهم بشكل ملموس في التنمية المحلية . على العكس من هذا، أصبح منجم "سياما" سببا لخلافات عميقة بين المستغلين الجدد له والسكان القاطنين في ضواحيه بسبب الأخطار البيئية التي أحدثت مع استخدام تقنيات استخراج الذهب الملوثة: حقن السيانور (Cyanure) من أجل حلحلة الذهب والديناميت لتفجير حجارة الاستغلال .

يثبت العرض السابق حيازة دول الساحل مصادرا مهمة للثروة ومكونات يمكن أن تساهم في تنمية فعالية لصالح السكان، إلا أن هذه الدول تعاني من عدّة مشكلات هيكلية تكبح إقلاعها الاقتصادي . أكثر التفسيرات التي تقدّم لهذه الوضعية الاقتصادية تتميز بالاختزالية، وأحيانا تكون خاطئة، بسبب المكانة المبالغ فيها التي توليها للعامل المناخي في هذه الحالة . ربما تنتشر هذه

¹ Alain Antil, « Le boom minier au Sahel Un développement durable ? », IFRI, Février 2014, pp.09-17.

القراءات لأنها تخدم التبريرات التي تقدمها السلطات العمومية. لكن هذه البوابات للقراءة يجب أن تتجاوز لصالح التفسيرات التي تقدمها التحليلات المرتكزة على التفاعلات المعقدة بين الحقلين السياسي والاقتصادي. إذ يشكل وزن التجار، رجال الأعمال، الناقلون ووكلاء الشحن، المقاولون... وعلاقاتهم الوطيدة بالأوساط السياسية، عرقله لتحول اقتصادي في هذه الدول. هذا ما يسميه علماء السياسة الأنجلوسكسونيين بـ"الإمتطاء" (Straddling)، أي تواطؤ السياسي مع الاقتصادي. فباعبارهم يشكلون ممولين مهمين للسياسة والحياة السياسية، فإن هؤلاء يشكلون لوبيات ضغط قوية قادرة على كبح طموحات التحوّل الاقتصادي أو حركية بعض المجالات المنتجة. وفي هذا النسق من التفاعل بين "السياسي" و"الاقتصادي"، "تكرّس مؤسسات الدولة وسياساتها وتستغلّ وتخرب وتخصّص وتخضع لمصالح الحاكم الفرد والنظام الحاكم وأعوانه فلا يعود هناك فارق بين المجال العام والخاص للحكم وتقوم السطوة السياسية والترقية الفردية على الولاء للقباض على السلطة"¹.

¹ ديفيد ج. فرانسيس، "تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا"، في: ديفيد ج. فرانسيس (محرراً)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

خلاصة الفصل الأول:

فيما سبق من مضمون هذا الفصل نجد تفصيلاً للنتائج التالية:

- إنَّ تتبُّع سيرورة الديناميكيات التي شهدتها البيئة الأمنية الجزائرية المحلية خلال عشرية التسعينيات وما ميّزها من غلبة للطابع التنازعي وتجلي الإرهاب كتهديدٍ وجوديٍّ للأمن القومي الجزائري خلالها، أمران كان لهما مفعول عميق في بناء المقاربة الجزائرية للتهديد عموماً، وللإرهاب خصوصاً، ليس على مستوى السلطة فقط بل لدى مختلف الفاعلين الاجتماعيين الأطراف في هذه البيئة. لقد غدت البنّيات المعرفية المشتركة والإدراكات عن التهديد المبنية خلال الحقبة المذكورة قاعدةً أُسِّس عليها المفهوم الجزائري للإرهاب الذي يجري استعراضه في الخطابات الأمنية الجزائرية. حتى أُسِّس ومعالَم المقاربة الجزائرية لمجابهة التهديد شهدت أكبر التحوّلات في نهاية هذه المرحلة بعد أن أضفي الطابع الحوارية عليها وتغلبه على حساب الطروحات الاستصالية التي أدير بها النزاع خلال أغلب فتراته ولم تُودَّ إلا إلى تعميق الفروقات بين الأطراف المتنازعة. ولقد جاءت الوضعيات الاستراتيجية التي وجد العالم نفسه أمامها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 لتدعم تصوّرات الجزائرية في هذا الخصوص وتساهم في عملية الترويج للطروحات الأمنية الجزائرية.

- إنَّ موقع الجزائر في قلب مجموعةٍ من الفضاءات الجيوسياسية يُوجِّع من حساسيتها الأمنية ويجعلها مهجوسةً أكثر بمهدّدات أمنها القومي. ولقد كان احتدام أوأصر التبعية الأمنية المتبادلة بين الجزائر وبين الفضاءات الجيوسياسية التي تنتمي إليها من أبرز التطلّورات التي شهدتها الأمن القومي الجزائري نهاية القرن المنصرم. وتؤكد الروابط بين الأمن القومي الجزائري وكلّ من الأمن في المغرب العربي والأمن في المتوسط والأمن في المنطقة العربية الطبيعة العلائقية للأمن الجزائري وصعوبة مهمّة الجزائر الأمنية. في حالة الساحل، فإنّ تكريس الانشغال الأمني الجزائري بهذا الفضاء في العشريتين الأخيرتين لم يكن وليد الارتباط الجغرافي فقط، ولم يعد مقترنا باعتبارات الانتماء إلى العالم الثالث، بل سببه وجود تهديداتٍ بارزةٍ وكامنةٍ للأمن الجزائري مصدرها هذا الفضاء.

الفصل الثاني:
البنية التصورية للمقاربة الجزائرية
للتهديد في الساحل: توليفة
التهديد وبواعثه

تقديم

المبحث الأول: الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الوطني الجزائري: التدحرجة المتصاعدة للخطر

المطلب الأول: سيرورة انتشار الإرهاب في الساحل منذ 1999

المطلب الثاني: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منذ 2006: قطب إقليمي للإرهاب على تخوم

الجزائر

1. خريطة جديدة للانتشار

2. إستهداف القاعدة للجزائر: مسار تناوب دوزانقطاع

3. إختطاف - رهن - فدية: نمط عملياتي جديد للتنظيم

المطلب الثالث: التظاهرات الجديدة للإرهاب في الساحل: سقف أعلى لأهداف التنظيمات

الإرهابية

1. القاعدة وتجربة انفصال "أزواد"

2. بدايات تمدد "داعش"

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في الساحل: إمكانية متعددة للتهديد

المطلب الأول: إملاءات الانتشار عبر-القومي للجريمة: حتمية مراعاة التقاطعات الجيوسياسية

بين الساحل وغرب إفريقيا

المطلب الثاني: طفرة الانتشار عبر-الإقليمي للأسلحة

1. النزعة التسليحية الجديدة للجماعات الإرهابية

2. أمر الجزائر في قلب الإرتدادات الأمنية لتهريب الأسلحة من ليبيا

3. التحول في المصادر التقليدية للسلاح: بروز القطب الليبي

المطلب الثالث: الجزائر وأمننة تهديد المخدرات... من المحرق إلى الوجودي

1. القنب/الحشيش

II. الكوكايين

III. من الفرد إلى الدولة: سلمية تهديد المخدرات

IV. خصوصيات تهديد المخدرات بالنسبة للأمن الجزائري

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لبواعث التهديد: العلاقات السببية بين التهديد والبيئات المولدة له

المطلب الأول: التدخل الأجنبي ضمن التصور الجزائري: محرك هدم للبنيات المحلية والإقليمية للأمن

I. الفلسفة الجزائرية لتسوية النزاعات: رؤى مناهضة للتدخل

II. المحصلات الأمنية للحملة الأطلسية ضد ليبيا: تأكيد للهواجس الجزائرية

المطلب الثاني: مأزق الهشاشة والفشل الدولي في الساحل: تبعات خلل وظيفي متعدد الأبعاد

للدولة الوطنية

I. الفشل الدولي كباعث للتهديد في خطابات الأمننة الجزائرية: مؤشرات الاعتراف

II. الرؤى الجزائرية للفشل الدولي على ضوء المقاربات النظرية

III. مشهد الفشل الدولي في إقليم الساحل

IV. أسباب التخوفات الجزائرية من الفشل الدولي

المطلب الثالث: حالات النزاع في الساحل منذ 1990: بؤر حاضنة وباعثة للتهديد

I. التصور الجزائري للنزاعات كبواعث للتهديد

II. تمردات التوارق ما قبل 2012: بؤر لتهديدات وجودية كامنة

III. بؤر النزاع في الساحل بعد 2011: نطاقات جغرافية باعثة لأنماط التهديد الجديدة

خلاصة الفصل الثاني

تقديم:

هذا الفصل من أطروحتنا هو عبارة عن تحليل للتصوّر الجزائري للتهديد بالتركيز على إقليم الساحل الإفريقي. من الناحية المنهجية، يعدّ هذا الفصل محاولةً تفكيكيةً للخطابات الأمنية للدولة الجزائرية على لسان الفواعل الرسميين الناطقين باسمها. ونذكر هنا بأن اتخاذ خطابات الفاعلين الرسميين للدولة كقاعدةٍ تحليليةٍ يعدّ مسارا مختصراً ومفيداً لتقديم تحليل إمبريقيٍّ للهوية الأمنية للدولة، أخذاً بالحسبان أنّ هذه الخطابات هي أوعية حاملة لمدرجات الدولة للتهديد، والقيم والمعايير الموجهة لمقاربتها لمسائل الأمن¹. ويربط هذه الفكرة بالمقاربة القرارية لريتشارد سنايدر (Richrad Snyder) التي تعتبر أنّ "فعل الدولة هو فعل الأشخاص الذين يتصرفون باسمها" وأننا "حين نتحدث عن الدولة" أ" كفاعل، فنحن نتحدث في الواقع عن الفاعلين الذين هم قادتها"²، فإنّ الإملاءات المنهجية لهذه المسلمة تقيدنا حصرياً بمضامين السلوكات اللفظية للممثلين الرسميين والناطقين باسم الدولة الجزائرية في سعينا إلى تحديد تصوّر الجزائر للتهديد وتعريفها له، دون إهمال الحاجة المنهجية للجوء أحيانا إلى الأداء العملي للحكومة الجزائرية لتحديد مستوى إدراكها لبعض التهديدات الأمنية، وهو ما تمّ بالفعل لدى التطرّق إلى المسألة الأزوادية والتارقية في المبحث الأخير من هذا الفصل.

وقد وقع اختيارنا على خطاب الوزير الأوّل الجزائري، عبد المالك سلال، في "قمة باريس حول السلم والأمن في إفريقيا" المنعقدة يومي 06 و07 كانون الأوّل/ديسمبر 2013، كمنطلق لحصر التصوّر الجزائري للتهديد في منطقة الساحل، ذلك أنّ حصر الجزائر لمسببات اللأمن واللاإستقرار في منطقة الساحل في "الإرهاب والجريمة المنظمة وخاصة تهريب المخدرات"³ يتكرّر في خطاب وتصريحات المسؤولين الرسميين الجزائريين لدى تعبيرهم عن الانشغالات الأمنية الجزائرية في الساحل

¹ Alex Macleod, op.cit, p.71.

² In: Dario Batistella, *Théories des relations internationales*, 02^{ème} éd, (Paris: presses des sciences po, 2006), p.461.

³ عن: "سلال يبرز خلال قمة باريس استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب ويؤكد: إفريقيا كانت رائدة في مكافحة الظاهرة"، المساء، 2013/12/07، على الرابط: <http://www.djazairia.com/elmassa/78916>، (شوهدي في: 2017/07/03).

وإفريقيا على العموم¹. ويرضي المقطف السابق حاجتنا المنهجية لتحديد التعريف الجزائري للتهديد استنادا إلى ملاحظتين:

1. أن صانع القرار الجزائري يحصر مهددات الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي في الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات. ومن المسلم به أن الجريمة المنظمة تشمل الاختطافات، شبكات الإتجار بالأسلحة والبشر والمخدرات وتهريبها، شبكات تبييض الأموال وفروع القرصنة والتزوير. بالنسبة للجزائر، كل البلدان الساحلية توجد في الراهن في مواجهة مع هذه التهديدات التي تشكل انشغالها الأمني الأول. أي من البلدان يمكن أن يؤكد اليوم أنه بمعزل عن هذه التهديدات العابرة للأوطان وأنه ليس معنياً بالأخطار الضخمة التي تحملها؟²
2. المخدرات، وبالرغم من أن تهريبها والاتجار المحظور بها هما من فروع الإجرام عابر الحدود والمنظم، إلا أنها أفردت بالذكر في الخطاب الجزائري. ويمكن القول منذ الآن أن هذا الأفراد مرده الانشغال الأمني الجزائري بهذا التهديد الذي تنامي في الآونة الأخيرة واقترب بتهديد الإرهاب.

ولأن المقاربة الجزائرية للتهديد تنحون نحو البحث عن الأسباب الأعمق لها، نجد أن حيزا كبيرا من خطابات الأمانة الجزائرية يدور حول بواعث التهديد ومولداته. وعليه، فإن الغاية العلمية والمعرفية لهذا الفصل من أطروحتنا لا تكتمل دون استعراض التصور الجزائري لبواعث التهديد الذي يعد قطاعا مفصليا تحتل دونه الصورة عن البنية التصورية للمقاربة الجزائرية للتهديد.

¹ على سبيل المثال، أعيد تكرار هذا التعريف الجزائري للتهديد على لسان الوزير الأول الجزائري؛ عبد المالك سلال، لدى افتتاحه للمؤتمر الوزاري السابع عشر (17) لحركة عدم الانحياز المنعقد خلال الفترة من 26 إلى 29 أيار/مايو 2014 حين أكد على "أن الإرهاب المتواطئ مع الإجرام العابر للأوطان وتهريب المخدرات أصبح آفةً بالغة الخطورة بالنسبة للمجموعة الدولية، ومن حيث أنه يرمي للنيل من النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدولنا، ويسعى تدريجيا إلى توسيع مساحات اللاأمن والاستقرار، كما هو الحال في منطقة الساحل". عن: محمد عدنان، "الجزائر تدعو أعضاء حركة عدم الانحياز إلى توحيد جهودهم لمواجهة الإرهاب"، النصر، 2014/05/28، على الرابط: <http://www.djazair.com/annasr/67863>، (شوهدي في: 2017/02/12).

² يمكن أن نشير أيضا في سياق الحديث عن التهديد أن الجزائر تعتبر أن: التأثيرات السلبية لتغير المناخ وهشاشة السلم في المناطق التي استعيد فيها هي أيضا مهددات كامنة للأمن في الساحل.

المبحث الأول الإرهاب في الساحل كتهديد للأمن الوطني الجزائري: التدرجية المتصاعدة للخطر

تشرعن جملة من الحقائق الماثلة في إقليم الساحل التصور الجزائري السابق للتهديد الإرهابي والتخوفات التي بتكرّر التعبير عنها في خطابات الأمننة الجزائرية. إلقاء نظرة على خريطة الإرهاب في الساحل تؤكد أنّ المنطقة الجنوبية لأمن الجزائر تشهد انتشارا متواسلا للإرهاب بفعل التزايد المطرد في عدد الكيانات التي تمارسه، وأنّ الجزائر تواجه تدرّجية متصاعدة في حركية التهديد الإرهابي في الساحل منذ سنة 2003، وهي السنة التي شهدت انطلاق مسار إعادة تموقع التنظيمات الإرهابية الجزائرية المحليّة عبر نقل مجال عملها من مدن الداخل الجزائري إلى الصحراء وتبنيها نهجا عمليّاتيا جديدا يقوم على مدّ تحركاتها ونشاطاتها إلى دول الساحل المتاخمة للجزائر (مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد) وتنوع تكتيكات العمل للتكيف مع بيئة متوقعها. كان لهذا التحوّل أثرٌ على مكانة التنظيمات الإرهابية في ميزان القوى الإقليمي بما أنّ مركزها الجديد حولها مع الوقت اكتسب قوة إضافية أعطت زخما أكبر لعملياتها. ثمّ جاءت الفوضى التي أفرزها الحراك الذي شهده جزء من الإقليم المغاربي والأقاليم المجاورة له منذ سنة 2011 لتكون بمثابة نقطة تحوّل أخرى في نمط الفعل الإرهابي ومكانة الفاعلين الذين يمارسونه في الميزان الإقليمي للقوى، إذ استغلّ هؤلاء الفراغ الأمني الذي خلفته الفوضى الأمنية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي لمدّة انتشارهم وإنعاش قوتهم العسكرية. أخيرا، شهد الإقليم وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ"داعش" إلى ليبيا واستطاع رويدا رويدا السيطرة على مدينة سيرت (ليبيا) وإقامة معسكرات لتدريب مقاتليه في مدينة هون (ليبيا)¹ معقداً بذلك هواجس الجزائر الأمنية بالنظر إلى ميزتي سرعة التمدّد وضخامة التمويل اللتان تميّزان هذا التنظيم.

¹ ثبت أن الإرهابيين التونسيين اللذين نفذوا الهجوم ضدّ متحف باردو في العاصمة تونس في 18 آذار/مارس 2015 تمّ تكوينهما وتدريبهما في معسكرات إرهابية ليبية. عن:

المطلب الأول: هداية انتشار الإرهاب في الساحل، منذ 1999

الذين يعتمدون تحليلاً تتبعياً لمسار وصول التهديد الإرهابي إلى الساحل وبدؤون بالتأريخ له سنة 1999، عاما واحدا بعد تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال على يد حسن حطاب¹ واندماج جماعة مختار بلمختار معها بعد انشقاغها عن الجماعة الإسلامية المسلحة (AIG). نشأت عن هذا الاندماج فكرة التخطيط لشن هجوم على رالي باريس-داكار الذي كان يعول إجراؤه في كانون الثاني/يناير 2000 والذي كان يفترض مروره عبر النيجر، لكن النشاط الاستخباراتي في المنطقة، لا سيما الفرنسي، سمح باستباق التهديد وقدر مصداقيته وموضوعيته قبل وقوعه. قررت الحكومة الفرنسية على إثر ذلك نقل السلطة التقريرية للتعامل مع الرالي والتهديد الذي تلقاه إلى وزارة الدفاع، ولم تتردد الأخيرة في إلغاءه خوفا من حجم الخسائر والمأزق أمام الرأي العام الداخلي اللذين كانا من المحتمل أن ينتجا عنه.

قبل هذا الحدث، بقدر الاستراتيجيون والأمنيون أن ما كان يجري في تخوم الجزائر القصية داخل المنطقة الممتدة بين شمال شرق مالي وشمال غرب النيجر في سنوات التسعينيات لم يكن يصنّف على أنه جبهة جديدة للإرهاب الدولي بقدر ما كان رافدا من روافد الإرهاب الجزائري الداخلي. العدد القليل لمسلحي الجماعة الإسلامية المسلحة (AIG) في الجنوب، تركيز نشاطها أكثر على الشمال الجزائري، قلة الأسلحة التي كانت تصلها من السودان، عجزها عن تعبئة التوارق المنخرطين بالأساس في النزاع مع حكومتها نيامي وباماكو، فضلا عن دخولها في فترة من التفكك منذ النصف الثاني من التسعينيات، كلها معطيات وقفت حائلا دون مدّ هذه الجماعة لنشاطها نحو الصحراء، فلم يبرز اسمها فيها إلا مع مختار بلمختار على رأس كتيبة صغيرة في النيجر منذ سنة 1996 تقريبا، بعد نجاحه في حيك علاقات مع جماعات الجريمة العابرة للحدود وعصابات تهريب السجائر الناشطة على الحدود بين الجزائر ومالي والنيجر تأسست على اتفاق يقضى بمدّ بلمختار بالدعم المالي واللوجستي (الاسيما التموين بالوقود وتصليح عربات الدفع الرباعي) الذي يحتاجه مقابل تجنيد مقاتليه لحماية قوافل المهربين الناشطة عبر الحدود.

¹ إنشق عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" سنة 1996 وأسس "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سنة 1998.

قيّد إلغاء رالي باريس-داكار كنجاح نسبي للجماعة السلفية للدعوة والقتال في أولى مخططاتها في منطقة الصحراء والساحل، حتى وإن لم ينقذ التهديد، وذلك قياسا إلى الخسائر المالية والاقتصادية التي خلفها بالنسبة للمنظمين وكذا سكان المنطقة الذين كان الرالي بشكل مصدر رزق بالنسبة لهم. بالنسبة للجزائر، قدّر هذا الحدث أميّا على أنّه خطوة نحو انتقال التهديد الإرهابي من المستوى الوطني إلى المستوى عبر-الوطني ونزوعه نحو الانتشار إقليميا، وبالتالي، كان هذا الحدث سببا في لفت الانتباه أكثر إلى الوتيرة المتصاعدة للتهديد الإرهابي في الصحراء والانشغال الدولي الذي بدأ بثيره بالمنطقة. حتى مصالح الاستخبارات الأمريكية بدأت تأخذ تهديدات الجماعة السلفية للدعوة والقتال على محمل الجدّ منذ كانون الثاني/يناير 2000، وبدأ اهتمامها بالمنطقة بتزايد، أمرٌ سار عكس تطلّعات الجزائر ومصالحها القومية التي تربطها بضرورة بقاء القوى الأجنبية بعيدة عن الإشكاليات الأمنية للمنطقة وتفاعلاتها.

تأكّد هذا الانشغال الأمريكي بعد أحداث 2001/09/11 بعد أن صنّفت دوائر القرار الأمريكية الساحل كـ"منطقة رمادية" (Gray area) في قائمة المناطق المحتمل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فيها بسبب احتوائها مواقع "للجهاديين" وإمكانية تحوّلها مع الوقت إلى "أفغانستان جديدة"، أي منطقة لاستقطاب الإرهاب الدولي. جسّد هذا الانشغال فعليا في "مبادرة عموم الساحل" (PSI) التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2002، وهي عبارة عن برنامج واسع النطاق لتكوين وتجهيز قوّات من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد في مواجهة تمدّد الشبكات الإرهابية على أقاليمها خصّصت له ميزانية قدرت بـ07 ملايين دولار، واختيرت داكار (السنغال) لاحتضان مقر قيادتها العملية، ثم تعزّز هذا الاهتمام بمبادرة أخرى سنة 2005 أخذت زخما أكبر ووجّهت لنطاق جغرافي أوسع تضمّن الجزائر أيضا سميت بـ"المبادرة عبر-الصحراوية لمكافحة الإرهاب" (TCI)، وبميزانية أكبر بكثير من سابقتها قدرت بـ500 مليون دولار¹. بالنسبة للجزائر، شكّلت هذه الخطة حتما تحديا أمريكيا جديدا فرض عليها ضمن إقليم يعتبر امتدادا لمنطقة

¹ Mohamed Ould-Mey, «Mauritania: Between the hammer of economic globalization and the anvil of multiparty functionalism», in: Yahia Zoubir and Haizam Amirah-Fernández (eds.), *North Africa. Politics, region, and limits of transformation*, (New York: Routledge, 2008), p.80.

أمنها الوطني، وكان لزاما عليها التكيّف معه ومع ارتداداته المتوقّعة. أما في سياق حديثنا عن تدرّجيّة تطوّر الخطر الإرهابي في الساحل، فإنّ هذه الخطة الأمريكية عدتّ مؤشرا قويّا عن جدية التهديد الإرهابي الذي أدخل إقليم الساحل في ديناميكية جديدة من التفاعلات.

حدث أبرز أسس لنقطة جديدة في نسقيّة التهديد الإرهابي ومنطقه الوظيفي، وأعطى صورة أكثر وضوحا عن مدى القوّة المتنامية للجماعة السلفية للدعوة والقتال في الساحل، هو عملية اختطاف 32 سائحا أوريا (بينهم 09 ألمانين، 04 سوسريين وهولندي واحد) في الصحراء الجزائرية بين مدينتي جانت وإليزي على الحدود الجزائرية-الليبية في نيسان/أبريل 2003، عملية قادها عمار الصابني (المكّنى بعبد الرزاق البار) وحصل على فدبة ضخمة (05 ملايين أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم. عبّر هذا الحدث غير المسبوق عن التموّج الجديد للجماعة السلفية للدعوة والقتال من جهة، وأثبت مرّة أخرى المنحى التصاعديّ لحركيّة التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري والأمن الإقليمي الساحلي. كان استعمال الجماعة لتكتيك جديد هذه المرّة في عمليتها (الاختطاف والرهن ثم المطالبة بالفدبة) برهانا عن تحوّل في المنطق الوظيفي لاستراتيجيتها العملية. حتى اختيارها للهدف كان غير معتاد مقارنة بعملياتها السابقة، باعتبارها استهدفت رعايا أجانبا متواجدين على إقليم الجزائر، وهو ما حقق لها مكاسب مادية ومعنوية لاحقا. إلمس أثر لهذه السلوكات على إدراك الجزائر للتهديد الإرهابي في الإقليم، وكذا على إدراك الفاعلين الإقليميين والأجانب المهتمين به، بما أنّها أعطت صورة أكثر تجسيدا عن النهج الجديد الذي ستستخدمه الجماعات الإرهابية في الساحل كتكيّف مع تموقعها الجغرافي الجديد.

في 2004، قادت قوآت خاصّة تابعة للجيش التشادي عملية مطاردة لعبد الرزاق البار وجماعته، الذين كانوا يتواجدون في حالة فرار، انتهت بإلقاء القبض على قائد أكبر عملية اختطاف حدثت في الساحل من قبل متمرّدين من "حركة الديمقراطية والعدالة في التشاد" سلّموه لاحقا إلى ليبيا¹. تمّت هذه العملية بقيادة مباشرة من القوآت الخاصّة الأمريكية التي كانت تتابع الوضع هناك بواسطة طائرة استطلاع كانت تحوم حول المنطقة تمكّنت من رصد اتصالات بين الإرهابيين، وهو

¹ Clement M. Henry, «Reverberations in the Central Maghreb of the 'Global War on Terror'», in: Yahia Zoubir and Haizam Amirah-Fernández (eds.), op.cit, p.299.

ما اعتبر مؤشراً عن نجاح مبادرة عموم الساحل الأمريكية من وجهة نظر استراتيجية¹. وإن كانت الجزائر قد استفادت من هذه العملية، لأنها في الأخير تسلّمت قائد عملية الاختطاف، فإنّ الواقعة جعلت الوضع أعقد بالنسبة إليها باعتبارها كانت أوّل عملية في الساحل تتمّ بتدخّل أمريكي مباشر في الإقليم. تدخّل أجنبي من نوع آخر اكتشفته الجزائر لاحقاً لا يخدم مقاربتها الاستقلالية التي ترد من خلالها إبقاء المنطقة بعيدة عن الأيدي الأجنبية، إذ أثبت الأرشيف المحجوز، بعد استسلام الجماعة السلفية، أنّ الإرهابيين التابعين لها لم يكونوا على صلة ببعض التوارق والسكان المحليين فقط، بل كانت تربطهم أيضاً علاقات ببعض المنظمات غير الحكومية الراديكالية، الخليجية بالأساس، التي كانت تدعم هذه الجماعات بالأموال والأسلحة تحت مسمى الجهاد².

¹ Ibid.

² أغلبها من الخليج العربي، مثل منظمة "الحرمين" التي كانت تنشط في الشيشان ووثبت تورطها أيضاً في عمليات تمت في كينيا أين تم منعها سنة 1998 وتعرضت لعدة عقوبات دولية. أنظر:

Jacques Raillane, «Du GIA à AQMI», 20/12/2012, in: <http://www.vilain.de/spip.php?article69>, (Seen on: 12/02/2016).

المطلب الثاني: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM): قطب إقليمه، لا هاب عليه، تخده الحائز

11 أيلول/سبتمبر 2006، أصبحت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قطبا جديدا لتنظيم القاعدة العالمي مركزه المغرب العربي بعد أن أعلن أمين الظواهري، قائد التنظيم في تلك الفترة، انضمام الجماعة إلى تنظيمه، وهو ما تأكد بعد أربعة أشهر، وبالضبط في 25 كانون الثاني/يناير 2007، حينما اندمجت الجماعة السلفية مع "الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة" وغيّرت اسمها رسميا إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" (AQIM).

1. خريطة جديدة للانتشار

أصبح الكيان الجديد، الموسّم في تكوينه، أكثر انتشاراً وامتداداً من حيث نطاق عمله أيضا، إذ امتدّت نشاطاته إلى جنوب المغرب الأقصى وموريتانيا، شمال مالي وشمال النيجر وإلى غابة شمال تشاد. من المؤكد أن هذه الخطوة عدت مكسباً استراتيجيا بالنسبة للجماعة الجزائرية، ذلك أن تنظيم القاعدة منحها صدى أوسع على النطاقين الإقليمي والعالمي وجاذبية أكبر خولتها استقطاب مقاتلين جدد.

أخذا بالاعتبار الشروط الدولية في تلك الفترة، يمكن القول بأن وصول القاعدة إلى الساحل هو محصلة للمعطى الدولي الذي بدأت معالمه ترسم منذ سنة 2001. فبفعل الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب التي أعلنت بعد هجمات نيويورك في أيلول/سبتمبر 2001 وأدت إلى إضعاف عدّة دول وإلى تغييرات كثيرة في البنى الإقليمية الفرعية، طرأت تحولات على جيوسياسة الإرهاب في العالم. بدأت هذه التحولات مع تغيير تنظيم القاعدة متوقّعه متأثرا بالضعف الذي أصاب نواته المركزية في أفغانستان نتيجة الحملة التي شنت ضده مباشرة بعد هجمات 09/11. أول تغيير جغرافي تجسّد في انتقال قيادة التنظيم إلى مناطق قبلية في باكستان، ثم استغل الفوضى التي شهدتها العراق على إثر الاحتلال الأمريكي في سنة 2003 ليتوجّه إلى هناك، ثم ما لبث أن امتد نحو اليمن، ثم إلى ما وراء خليج عدن نحو الصومال، وأخيرا، وصل إلى الحزام الساحلي الإفريقي.

إستطاعت الجماعة السلفية للدعوة والقتال أن تفكّ العزلة التي فرضت عليها وعملت على مدّ منطقة نفوذها التي أصبحت تضمّ شمال النيجر، شمال مالي، شرق موريتانيا ومناطق في

الصحراء الجزائرية. وفي الوقت الذي كان تنظيم القاعدة يعاني من الحصار والملاحقات في الشمال الجزائري، كان مختار بلمختار، قائد كتيبة الملمثين في غاو الناشطة ضمن الحيز الجغرافي لمالي وموريتانيا، قد حاز على دعم عبد الحميد أبو زيد- المختص في الاختطافات - على رأس كتيبة ثانية (كتيبة طارق بن زياد)¹ حُدّد مجال عملها في شمال شرق مالي، جنوب ليبيا والنيجر وأجزاء من تشاد، وشرع الرجال في أفغنة الساحل عبر استقطاب المجندين من كل المناطق. وكمؤشّر على أهمية الكتيبتين المستحدثتين ومستوى الاستقلالية التي منحت لهما، فقد وضعتا بعد مارس 2009 تحت القيادة المباشرة للخبير الاستراتيجي لـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"؛ يحي جوادى². مع مرور الوقت، وقياسا إلى الانتشار المتسارع للتنظيم في الصحراء، بدأ التفكير في تسريع وتيرة تغيير التموقع الجغرافي بالانتقال من الشمال الجزائري المحاصر نحو الساحل والصحراء حيث الفراغ الاستراتيجي وفرص التمرکز الناشئة عن غياب سيطرة ورقابة الدول الوطنية التي تتقاسم الإقليم.

شُرِع في تنفيذ خطة إعادة التموقع سنة 2009. بدأ مقاتلو تنظيم القاعدة المتواجدون في القبائل يخرجون في مجموعات صغيرة تدريجياً نحو الجنوب وبالضبط إلى شمال مالي، في حين أنّ القيادة بقيت في الشمال. في سنة 2010، ذكر بعض المسؤولين التوارق في تصريحات صحفية وجود حوالي 1000 جهادي، أغلبيتهم جزائريون، في شمال مالي وفي شمال شرق النيجر وعلى الحدود مع موريتانيا³. إستراتيجيا، يمكن قراءة هذا التغيير على أنه نجاح للسياسة الأمنية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في الشمال باعتبار أنّ عددا كبيرا من مجنّدي التنظيم في الشمال فرّوا إلى دول أخرى. نتيجةً لهذه الحركية، طوّر التنظيم طريقةً جديدةً للتأقلم مع الفضاء الصحراوي-الساحلي: خرج من دوره كلاجئٍ فارّ من الحصار في الشمال الجزائري وجعل الساحل معقلا لحربه "المقدّسة" ولاستقطاب وتجميع وتدريب المقاتلين القادمين من المغرب العربي ودول الساحل

¹ لاحقا في سنة 2009، تم وضع الكتيبتين، "الملمثون" و"طارق بن زياد"، تحت قيادة يحي جوادى الذي يصف على أنه الاستراتيجي الأول لـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

² Patrice Gourdin, «Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQMI)», *Questions Internationales*, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.18.

³ Jaques Raillane, op.cit.

المجاورة، وجعل الصحراء نقطة الانطلاق لتنفيذ هجماته وعمليات الاختطاف. كان هذا بدايةً لتحقيق هدف "أفغنة" الساحل وتأسيس مركز جديد للقتال كقاعدة يمكن التحضير منها لهجماتٍ ضدّ السواحل المغاربية وجنوب أوروبا.

II. إستهداف القاعدة للجزائر: مسار تناوبٍ ودورانٍ

على صعيد عمليّ، فإنّ ما يعطى هواجس الجزائر من الإرهاب مصداقيتها هو عدم توقّف نشاطات "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ثم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عن استهدافها مباشرةً أو استهداف الدائرتين المغاربية والساحلية لأمنها الوطني منذ سنة 2001، مثلما هو واضح في بيانات الجدول رقم 02. وتعدّ الجزائر أوّل المستهدفين بهجمات الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، إذ تعرّضت إلى 1662 هجوما إرهابيا على أراضيها بين سنتي 2001 و2014 من بين 1951 هجوما شهدت المنطقة كاملة، وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي دول الإقليم. كما تعدّ الجزائر الدولة الأكثر تضرّرا من التهديد الإرهابي من بين دول الساحل، باعتبارها الوحيدة التي لم تشهد انقطاعا للنشاط الإرهابي على أراضيها منذ عشرينين، وإلى غاية الآن، على خلاف باقي الدول كما هو موضّح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 02: الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل (2001-2014)¹

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
22	51	132	164	168	185	121	110	120	93	39	28	54	20	الجزائر
				1		6	14	28	6	3				تشاد
201	145	6						1						ليبيا
35	16	5	8	4	9	11	10	3	2	1	1			مالي
			7	2	6	4	4		3	1				موريتانيا
			2				5				2			المغرب
4	1	1	3	3	4	9	18	1						النيجر
27	17		1			1						1	1	تونس

في السياق ذاته، يجب أن نشير إلى أنه مباشرة بعد الإعلان عن تأسيس "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" سنة 2007، صار التنظيم يعمل على جبهتين؛ القبائل والصحراء، وتمكّن في ظرف سنة واحدة من استهداف الأمن الجزائري ثلاث مرّات؛ الأولى في 11 نيسان/أبريل حين نفذ هجوماً انتحارياً ضدّ قصر الحكومة في الجزائر العاصمة، الثانية في 07 أيلول/سبتمبر في محاولة لاغتيال رئيس الجمهورية الجزائرية خلال زيارته إلى ولاية باتنة، والثالثة في 11 كانون الأول/ديسمبر؛ وكانت عبارة عن هجوم مزدوج ضدّ مقرّي المجلس الدستوري ومكتب المفوضية العليا للاجئين التابع للأمم المتحدة في الجزائر العاصمة. كانت هذه الهجمات رسائل قوية من التنظيم إلى الجزائر رسمت معالم نوابه ضدها، وسرعان ما التقطت الحكومة الجزائرية الرسالة فأحكمت الحصار على منطقة القبائل، حيث يوجد مقرّ قيادة التنظيم، بغرض تحصين العاصمة، وهو ما تحقّق لها فعلاً ونجحت خطتها الأمنية في تجنبها هجمات جديدة ضدّ مواقع أخرى في العاصمة، لكن ذلك لم يجل دون نجاح التنظيم في القيام بواحدة من أكبر عملياته ضدّ الجزائر

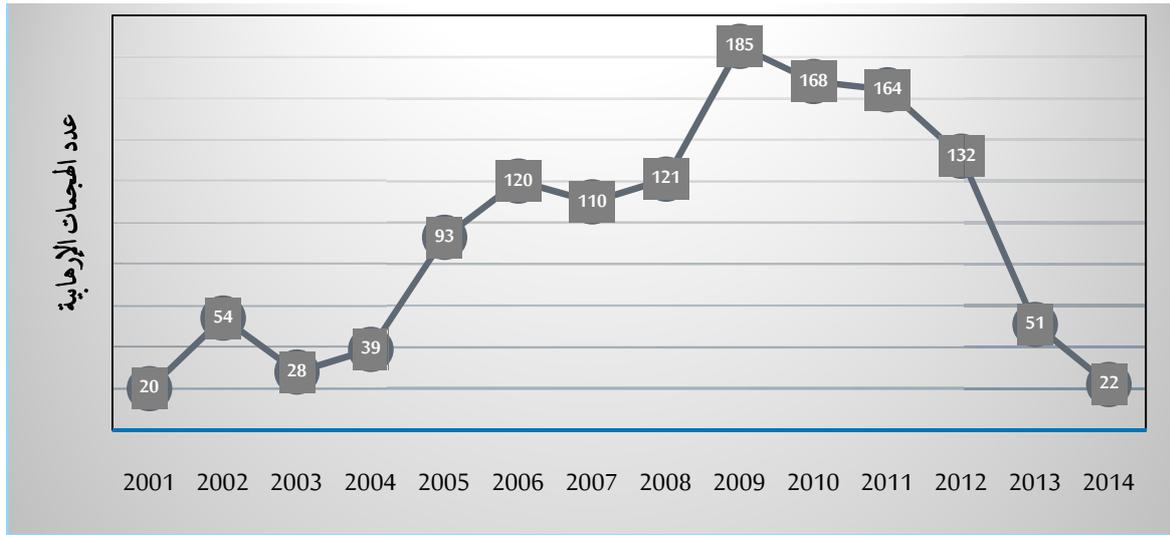
¹ من إعداد الطالب اعتماداً على:

Yonah Alexander, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014», **Sixth annual report**, (Arlington:

جسدها الهجوم الانتحاري ضد الأكاديمية العسكرية بشرشال (غرب العاصمة) في 27 آب/أغسطس 2011 والذي خلف 36 قتيلًا.

يوضح الشكل رقم 01 أدناه وتيرة التراجع المتواصل لعدد الهجمات الإرهابية على الإقليم الجزائري بعد أن وصلت ذروتها سنة 2009، وهو ما بعد مؤشرا جيدا عن تراجع التهديد الإرهابي على المستوى القطري في الجزائر. لكن في المقابل، نلاحظ من الجدول رقم 02 أن هذا التراجع واكبه انتشار للنشاط الإرهابي في الإقليم الساحلي وتصاعد غير مسبوق للعمليات الإرهابية في ثلاث دول مجاورة للجزائر جوارا مباشرة؛ ليبيا، مالي وتونس، فأصبح أمن الجزائر محاطا بقوس من اللا استقرار حاضن للإرهاب يمكن أن يهدد التقدم الملحوظ الذي حقته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب داخليا.

الشكل رقم 01: الهجمات الإرهابية على الإقليم الجزائري (2001-2013)¹



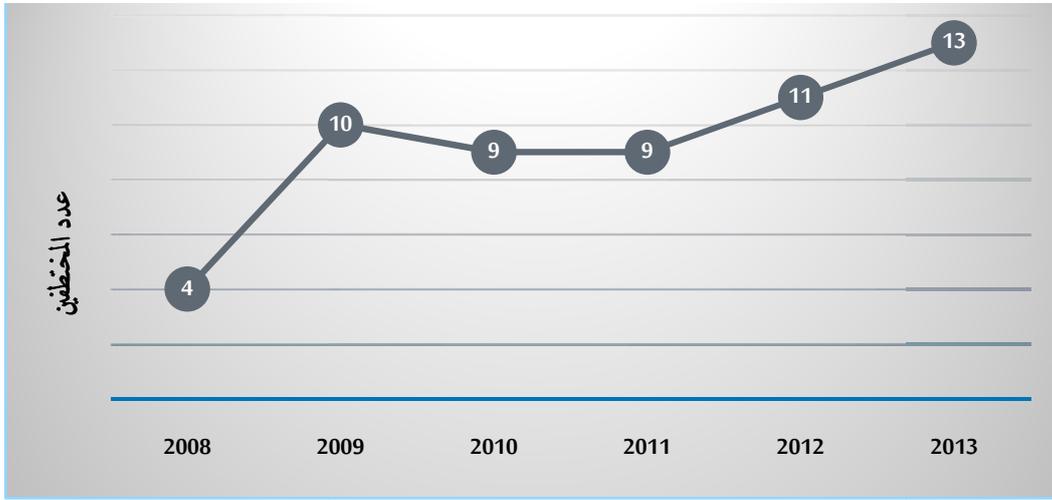
III. الاختطاف والرهرة: نمط عملياتي جديد للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

لم تكن الاغتيالات والهجمات الانتحارية الطرق الوحيدة التي استخدمها تنظيم القاعدة لاستهداف الجزائر ودول المنطقة، إذ بدأت الأنظار تتركز أيضا على عمليات الاختطاف المتكررة التي تقوم بها التنظيم والتي لم تتوقف وتيرتها منذ سنة 2008، أي عامًا واحدًا بعد خلافته "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" في المنطقة. ويبدو أن التنظيم عاد إلى استخدام أسلوب

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على:

اختطاف الأجانب مقابل المطالبة بالقدية لتحريرهم وفي رصيد رجاله التجربة الناجحة لسنة 2003. أول عملية اختطاف بعد تلك التي قادها "البارا" في 2003 وقعت في 28 شباط/فبراير من سنة 2008 حينما اختطف رجال تنظيم القاعدة سائحين نمساويين في جنوب تونس تمّ نقلهما لاحقا إلى شمال مالي عبر الجنوب الجزائري. وفي الشكل رقم 02 أدناه صورة عن تطوّر حالات اختطاف الأجانب التي نفذها تنظيم القاعدة في كل من الجزائر، تونس، النيجر، مالي وموريتانيا، بين سنتي 2008 و2013:

الشكل رقم 02: حالات اختطاف الأجانب التي نفذها تنظيم القاعدة في دول الساحل (2008-2013)¹



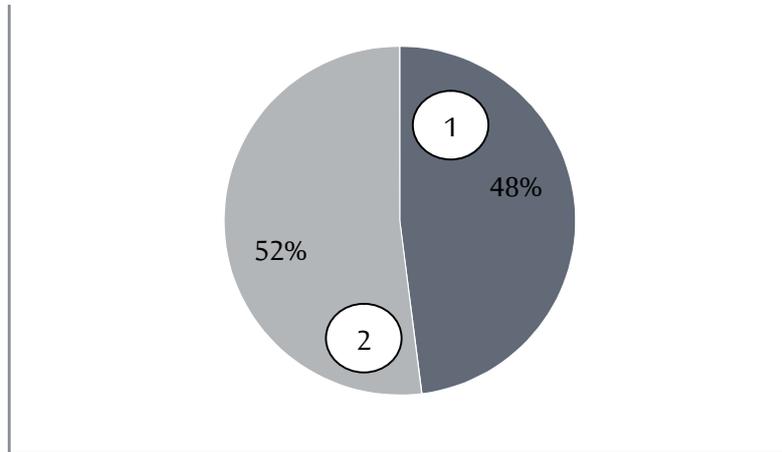
يرسم الشكل بوضوح صورة الارتفاع التدريجي لوتيرة عمليات الاختطاف في دول الساحل منذ تأسيس تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بعد أن حوّلها إلى ركيزة من ركائز استراتيجيته العملية. فوق منطقته الوظيفي، يعدّ الرهائن وسيلة لإعطاء بعد عبر-إقليمي وعالمي لنشاطاته بما أنها تستهدف رعايا أجانبا (أوروبيين بالدرجة الأولى) في أغلب الأحيان، فضلا عن كون الرهائن سلعة تتمّ تبادلها مقابل الأموال التي يحتاجها لتمويل ميزانيته وتسيير نشاطه. أكثر من هذا، فإنّ التنظيم يستخدم الرهائن كدروع تحميه من الحكومات وكأدوات ضغطٍ عليها لتنفيذ مطالبه ودرئها عن المغامرات غير المحسوبة التي قد تكلفها أرواح الرهائن، لذا يقوم التنظيم

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على:

باحْتِجَازِ رَهَائِنِهِ فِي أَمَاكِنٍ مَتَفَرِّقَةٍ وَبَطْرِيقَةٍ مَتَنَاثِرَةٍ تَصَعَّبُ مَهْمَةَ تَحْرِيرِهِمْ دُونَ الْمُرُورِ بِالْمُفَاوِضَاتِ مَعَهُ .

مِنَ هَذَا الْمَنْطَلِقِ، صَارَتْ "الْقَاعِدَةُ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْإِسْلَامِيِّ" تَحْرُصُ دَائِمًا عَلَى حَيَاةِ قَدْرِ كَافٍ مِنَ الرَهَائِنِ بَضْمَنَ لَهَا حِمَايَةَ نَفْسِهَا مِنْ رُدُودِ الْفِعْلِ (تَدَخُّلَاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ أَوْ اعْتِقَالَاتٍ) الَّتِي قَدْ تَبَادَرُ بِهَا دُولُ الْإِقْلِيمِ أَوْ حَتَّى الدَّوَلِ الْأَجْنَبِيَّةِ عَنْهُ، لِذَا فَإِنَّ كُلَّ عَمَلِيَّةٍ تَحْرِيرٍ تَتَّبَعُهَا عَمَلِيَّةٌ اخْتِطَافٍ جَدِيدَةٍ، وَكَلَّمَا زَادَ الضَّغْطُ الدَّوَلِيُّ عَلَى التَّنْظِيمِ زَادَ عَدَدُ الرَهَائِنِ. دِيْنَامِيكِيَّةُ الْاِخْتِطَافِ غَيْرِ الْمُنْقَطِعَةِ وَالْمُتَزَايِدَةِ كَمَا بَوَّضَهُ الشَّكْلُ رَقْمُ 02، وَالْمُسْتَمْرَّةُ إِلَى الْآنِ، تَعْبِّرُ عَنِ عَجْزِ حُكُومَاتِ الْمَنْطَقَةِ عَنِ الْحِيلُولَةِ دُونَ اسْتِمْرَارِ تَفَاقُمِ هَذَا التَّهْدِيدِ الَّذِي يَسَبِّبُ لَهَا حُرْجًا مَعَ حُكُومَاتِ الْبِلْدَانِ الْأَصْلِيَّةِ لِلْمُخْتَطَفِينَ، كَمَا يَعْبِّرُ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى عَنِ قُدْرَةِ التَّنْظِيمِ عَلَى التَّكْيِيفِ مَعَ الْمَعْطَى الْجَدِيدِ لِبَيْئَةِ عَمَلِهِ وَاسْتِغْلَالِهِ لِلْفَرَاغِ الْاِسْتِرَاتِيْجِيِّ فِي الصَّحْرَاءِ، وَسُرْعَتِهِ فِي إِيجَادِ بَدِيلٍ لِمُؤَبَّلِ نَفْسِهِ بَعْدَ تَجْفِيفِ جُزْءٍ كَبِيرٍ مِنَ الْمُنَافِذِ التَّقْلِيدِيَّةِ لِلتَّمْوِيلِ الَّتِي كَانَتْ تَعْتَمِدُ عَلَيْهَا "الْجَمَاعَةُ" السَّلْفِيَّةُ لِلدَّعْوَةِ وَالْقِتَالِ".

الشكل رقم 03: نسبة المختطفين على الأراضي الجزائرية قياسا إلى المختطفين في باقي الدول الساحل (2003-2013)¹



- 1) نسبة المختطفين على الأراضي الجزائرية
- 2) نسبة المختطفين في باقي دول الساحل

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على:

لم تنجح الجزائر من هذا التهديد وتبعاته فكانت أول من عانى منه، إذ كان إقليمها مسرحاً لأول وأكبر عملية اختطاف لرجالاً أجانب سنة 2003 مثلما ذكرنا سابقاً. ويوضح الشكل رقم 03 أنّ 48% من المختطفين الأجانب في الساحل في الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و2013 تمّ اختطافهم على الأراضي الجزائرية، وهي نسبة تكاد تساوي نسبة عدد ضحايا عمليات الاختطاف التي حدثت في دول الحزام الساحلي الأخرى (52%) في الفترة نفسها. بيد أنّ هذا الرقم يحتاج توضيحاً، إذ ينبغي القول أنّ العملية غير المسبوقة لسنة 2003 وعدد الرهائن الذين تمّ احتجازهم على إثرها أثرت كثيراً على هذه الصورة، وأنّ الجزائر، على خلاف دول الساحل الأخرى، نجحت من الحدّ من عمليات "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" منذ هذه الواقعة، ولم تحدث أيّ عملية اختطاف أخرى على إقليمها إلى غاية سنة 2009 مثلما يوضحه الشكل رقم 04. حتى العودة لم تكن بذلك الزخم الذي بدأت به، فلم تسجّل إلا حالات اختطاف فقط على الإقليم الجزائري بين سنتي 2009 و2012.

ويبدو أنّ فشل القاعدة في القيام بعمليات اختطاف على الإقليم الجزائري حرّض فيها الرغبة في استهداف الجزائر بهجمات غير مسبوقة. الاستهداف الأول للجزائر كان في 05 نيسان/أبريل 2012 لما اختطف سبعة (07) دبلوماسيين جزائريين، بمن فيهم القنصل العام، من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو في 05 نيسان/أبريل 2012. ولم تكن عملية الاختطاف فعلاً مباشراً لتنظيم القاعدة، بل جاءت على يد "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" (MUJWA)، بتواطؤ وتنسيق معه. ويعرّف عن هذه الحركة روابطها البنيوية مع كتيبة الملتشين التي كانت تتبع تنظيم القاعدة آنذاك. أمّا الاستهداف الثاني، وهو محاولة الاختطاف الأخطر في تاريخ الأمن الجزائري، والإقليم عموماً، فوقع في 16 كانون الثاني/يناير 2013 حين هاجم مسلحون من كتيبة "الملتشين" وتنظيم "المرابطين" المركب الغازي الضخم بتيقنتورين (30 كم غرب عين أميناس في جنوب شرق الجزائر)، غير بعيد عن الحدود مع ليبيا.

قاد مختار بلمختار هذه العملية على رأس مجموعة "الموقعون بالدماء"، والتي تكوّنت من أكثر من 32 مسلحاً من جنسيات مختلفة (جزائرية، تونسية، مالية، نيجيرية، مصرية وكندية)،

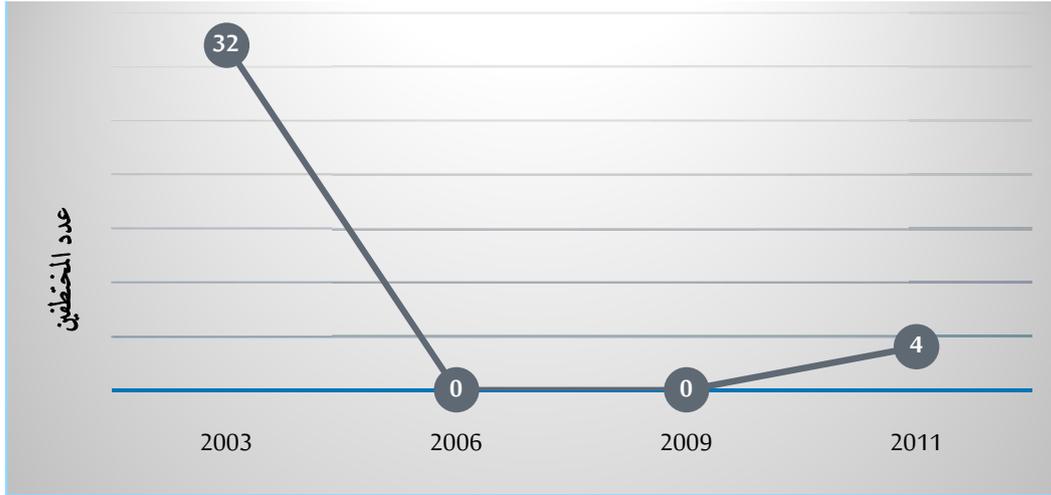
تنتمي إلى كتيبة "المثمين" التي انشقت عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالتعاون مع مجموعة "المرابطين"، وهي المجموعة نفسها التي قامت بعملية اختطاف 03 عمال إغاثة (إسبانيان وإيطالي) من مخيم الرابوني في تندوف سنة 2011. رهنت المجموعة 834 شخصا، بينهم 134 أجنبيا من جنسيات مختلفة، قُتل منهم 48 (11 جزائريا و37 أجنبيا بينهم 03 أمريكيين، 03 بريطانيين و10 بابانيين) على إثر عملية التحرير التي قامت بها قوات الجيش الجزائري. كان الهدف الرئيس لهذه العملية هو رهن أكبر قدر ممكن من الرعايا الأجانب والفرار بهم خارج إقليم الجزائر نحو ليبيا ومالي.

هذا التهديد؛ الذي استهدف أكبر مصنع بأبزر حوض غازي جزائري، برهن عن نقلة نوعية في التهديد الإرهابي للأمن الجزائري وتطور في أهداف التنظيم. كما أن تعدد جنسيات المجموعة التي قامت بالهجوم أكدت جدبة سيناريو "الأفغنة"¹ الذي باتت تعيشه المنطقة الخلفية للأمن الجزائري. وإن كانت الجزائر قد أفشلت سيناريو الاختطاف في ظرف قصير مقابل خسائر عديدة في الأرواح، تمسكا بمبدأ الرفض المطلق للتفاوض مع الإرهابيين، فإنها لم تستطع تجنب تداعياته الحتمية على اقتصادها الوطني.²

¹ Clement M. Henry, op.cit, p.300.

² كان الهجوم على مركب تيقنتورين مكلفا جدا بالنسبة للجزائر من ناحية اقتصادية. فبالإضافة إلى التوقف شبه الكامل للنشاط السياحي بصحرائها، تراجع إنتاج الجزائر للغاز بنسبة 04% كمحصلة لتقلص إنتاج مركب تيقنتورين الذي تراجع ليتراوح بين 18 و19 مليون متر مكعب يوميا بعد أن كان ينتج 30 مليون متر مكعب. وتوضح صورة الخسارة التي لحقت بالأمن الجزائري في بعده الاقتصادي أكثر إذا عرفنا أن مصنع تيقنتورين ينتج 18% من صادرات الجزائر من الغاز و12% من إجمالي إنتاجها الوطني، ما يعني خسارة بملايير الدولارات للاقتصاد الجزائري وإمكانات الجزائر المادية ومواردها المالية.

الشكل رقم 04: حالات اختطاف الأجانب على الأراضي الجزائرية (2011-2003)¹



¹ من إعداد الطالب اعتمادا على:

المطلب الثالث: التظاهرات الجديدة للإرهاب في الساحل: سقف أعلى لكمونات التنظيمات الإرهابية

جزم الهجوم على القاعدة الغازية الجزائرية في ارتفاع سقف أهداف التنظيم بعدما تأكدت جدية نواياه في تعزيز تواجد ومضاعفة سيطرته على الصحراء على إثر مشاركته في تجربة الانفصال الذي أعلنته "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"¹ (NMLA) في نيسان/أبريل 2012، مستغلاً بذلك حالة الفوضى التي عمّت مالي منذ انقلاب باماكو في آذار/مارس 2012.

III. القاعدة وتجربة انفصال "أزواد"

من المؤكد أن تنظيم القاعدة لم يكن صاحب المبادرة في هذه الحادثة، لكن مشاركته كانت فارقة، بما أنه مدّ المتمردين بالأسلحة وبالمجندين الذين استقطبهم من دول المنطقة ومن دول غربية، وساهم في عمليات التدريب وفي التمويل. كانت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" مستعدةً للتحالف مع أيّ تنظيم يساعدها على تحقيق مطلب الانفصال، فلم تستطع التفریط في الخدمة التي وقّرها لها تنظيم القاعدة. أمّا الأخير، فقد اعتبر حاجة الحركة إليه بمثابة فرصة من غير العقلانيّ ألا يستغلّها لتحقيق ما فشل في تحقيقه في أفغانستان: حلم إنشاء "دولة للخلافة" كما يسمّيها.

شملت عملية الانفصال ثلاث مدن كبرى في شمال مالي على الحدود مع الجزائر؛ غاو، تومبوكتو وكيدال، تشكّل في مجموعها ثلثي مساحة مالي، ومع مرور الوقت، حدث شبه استبعاد لـ"الحركة الوطنية لتحرير أزواد" وصارت المدن الثلاث خاضعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي² بالتحالف مع عدّة مجموعات تقاسمه الأيديولوجيا والتفكير (Like minded groups)³، نذكر منها بالأخصّ "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" (MUJWA)، "أنصار الدين"⁴،

¹ "أزواد" هو الاسم الذي يستخدمه التوارق للإشارة إلى عموم الإقليم الشمالي في مالي الذي يشكل نسبة 60% من مجموع مساحة الدولة المالية، ويناهز عدد سكانه 10% من مجموع مواطني هذه الدولة. في الأصل، أطلق إسم "أزواد" على منطقة سهلية في الجزء الغربي من المنطقة الصحراوية الواقعة شمالي مالي، وليس هناك اتفاق على تحديد المعنى اللغوي لهذه الكلمة التي توّول في أصلها إلى لغة "الماشق"، وهي اللغة التي يتحدثها التوارق على اختلاف لهجاتها. عن: عبد الودود ولد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص53.

² Olivier Vallée & Jérôme Spinoza, «Le Sahel: Un système de crise complexe», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.26.

³ Yonah Alexander, op.cit, p.03.

⁴ من الجماعات السلفية في الساحل أسسها إباد آغ غالي في تومبوكتو محاطاً بعدة قيادات من "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

و"كتيبة المثلثين" المنشقة عنه، فضلا عن مسلحين من حركة "أنصار الشريعة" في ليبيا. ناهزت الرقعة التي سيطرت عليها هذه الجماعات مساحة أفغانستان وكانت أكبر من مساحة فرنسا، وبدأ الوجه الجغرافي للمنطقة يتغير على مدار سنة مع بدايات تفكك لدولة مالي وتأسيس دولة جديدة لـ"أزواد" تحوز الجماعات الإرهابية جزءا كبيرا من السلطة فيها تحت قيادة تنظيم القاعدة.

لتعزيز وجوده، شرع الأخير في استقطاب مجتدين جهاديين جدد من عدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك مخيمات الصحراويين في تندوف التي تديرها البوليزارو، وعمد إلى تطبيق قوانين جديدة على المدن الثلاث الواقعة تحت سيطرته وعلى سكانها. كان المشروع الانفصالي بقيادة القاعدة ماض في الانتشار والزحف نحو المدن الكبرى في الجنوب، بعد السيطرة على مدينة "كونا" وتهديد القاعدة الجوية الاستراتيجية بـ"جبالي" التي كانت تعد آخر حصن قبل باماكو، ولم يتوقف الزحف إلا مع بدايات سنة 2013 على وقع الضربات العسكرية التي نفذتها فرنسا ضد معقل التنظيمات الإرهابية في شمال مالي، وهو التدخل الذي تم بتفويض أممي طبقا لقرار مجلس الأمن رقم (2071/2012).

إن هذا الجرى الحركية تنظيم القاعدة المتصاعدة يدفع إلى القول بأنه أصبح فاعلا إقليميا حقيقيا لا يمكن التغاضي عنه، وأكبر من أن يتم اختزاله في "جماعة مجرمين"، كما تصفه خطابات بعض مسؤولي دول المنطقة. مهما كانت درجة الاستقلالية الممنوحة لكثائب الصحراء مقارنة بالقيادة العملياتية للتنظيم في الشمال الجزائري، فإن حبكة أفعاله وإحكامها الواضح برهنان على أنه يعمل كآلة متناسقة تسعى إلى الانتشار أكثر فأكثر في الصحراء والساحل، ولم يخف نيته في تحقيق هدف سيادة الصحراء سيادة مطلقة، لا سيما المناطق المهملة من قبل حكومتى باماكو ونيامى. في سبيل تحقيق ذلك، عمد التنظيم إلى نسج علاقات تعاون متبادل وفق استراتيجية تحالف مع أمراء محليين من المنطقة ومع جماعات نشأت على أرض الصحراء، مثلما برهنت عنه تجربة انفصال شمال مالي حين أثبتت شبكة الروابط بين التنظيم ومجموعتي "التوحيد والجهاد في إفريقيا الغربية" (MUJWA) و"أنصار الدين".

تشكل الأخيرة حلفاءً استراتيجيين لتنظيم القاعدة لما لديها من قدراتٍ لوجيستيةٍ ولما تمدّه به من مقاتلين وتساعدته في تحقيق هدف ترسيخ وجوده نحو سيادة الصحراء سيادةً مطلقةً. ربط التنظيم أيضًا علاقاتٍ عملياتيةً عبر-إقليميةً مع مجموعات "الشباب" في الصومال، و"بوكو حرام" والفرع المنشق عنها "أنصارو" في نيجيريا، كما يمتلك عدّة روابط مع خلايا إرهابية في أوروبا، في الشرق الأوسط، وفي المنطقة الأفغانية الباكستانية.

II. بدايات تمدد "داعش"

إنّه في سياق هذا الترابط الذي أنشأ شبكةً كثيفةً من الكيانات الإرهابية تتفق في أهدافها وطرق عملها وتحالف فيما بينها، شهد الإقليم بروز تهديد عبر قومي جديد مجسد في تنظيم "الدولة الإسلامية" (الذي عُرف أيضًا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو "داعش") في ليبيا التي غدت تشكل منصةً جديدةً للإرهاب والتطرف في شمال إفريقيا والساحل. بعدّ تنظيم داعش التنظيم الأكثر تمويلًا وانتشارًا في العالم في الوقت الراهن، وتحذوه أهدافٌ توسعيةٌ تلغى حدود الدول الوطنية وتسعى إلى تأسيس دولةٍ عابرةٍ للحدود تشمل المشرق العربي، إفريقيا، أوروبا وآسيا.

إنّ التجذّر الذي حققه هذا التنظيم في العراق وسوريا، ضخامة مصادر تمويله، قدرته الكبيرة على مواجهة ومقاومة الضربات التي استهدفته في سوريا والعراق، زيادةً على التسليح الضخم الذي يحوزه وغياب سلطةٍ مركزيةٍ مقتدرة في ليبيا، بما يتيح له فرصةً للتمدّد ودعم مكائته، كلّها مؤشراتٌ مهمةٌ عن جدبة التهديد الذي يشكّله بالنسبة للجزائر، ودول المنطقة عمومًا، في حال استمرّ تواجده وامتدّ في ليبيا.

شكل الهجوم على فندق "كورنثيا" في طرابلس بداية 2015 أوّل حادثٍ أثبت تواجده هذا التنظيم في ليبيا، ومذاك، صارت مدينة سيرت تشكل النواة الأولى لمشروع تنظيم الدولة في المنطقة بعد أن تمكن من السيطرة عليها تدريجيًا منذ دخوله إليها في منتصف شباط/فبراير 2015، وصار المستحوذ الأوّل على السلطة والصلاحيات المطلقة فيها وسيطر على 230 كلم

من سواحلها . أمّا إقليمياً، فإنّ بدايات انتشار هذا التنظيم بدأت مع مبايعة عدّة جماعاتٍ له تبنت لاحقاً هجماتٍ في سيناء المصرية وليبيا .

في الجزائر أيضاً، أعلن تنظيم "جند الخلافة"؛ المنشقّ عن "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، مبايعة لتنظيم داعش، وقام بأوّل عملية له في جبال منطقة القبائل تمثّلت في اختطاف الرعية الفرنسي هيرفي غوردال (Hervé Gourdel) وإعدامه في أيلول/سبتمبر 2014، وهي العملية التي قابلها ردّ فعل قويّ من الحكومة الجزائرية التي استطاعت تفكيك خلية هذا التنظيم في منطقة القبائل والقضاء على زعيمه (عبد المالك قوري) في ظرفٍ وجيز . وبالتواكب، أقدمت مجموعتان صغيرتان أحرّبان؛ "أنصار الخلافة" و"سرّة الغرباء" الناشطتان في ولايتي سكيكدة وقسنطينة على التوالي، على مبايعة الدولة الإسلامية¹ . من هذا، فإنّ خطورة هذا التنظيم على الأمن الوطني الجزائري تبقى قائمة طالما استمرّ في التمدّد في ليبيا على نحوٍ يغذي استفحال الإرهاب في المنطقة؛ غير بعيد عن الحدود الجزائرية. في هذا الصدد، ثبت أنّ تنظيم داعش بدر معسكراتٍ للتدريب في مدينة هون الليبية، وهي معسكراتٍ مخصّصة بالأساس لتدريب مقاتلي التنظيم، وكذا مقاتلين لصالح تنظيمي "بوكو حرام" في نيجيريا و"المرابطون"² في موريتانيا، اللذان أعلنّا مبايعة لزعيم التنظيم أبو بكر البغدادي في 15 أيار/مايو 2015 .

إنطلاقاً من المجرى السابق لتطوّر الظاهرة الإرهابية في الساحل، يمكن الحكم بأنّ تقاطع الأمن الوطني الجزائري بالدائرة الساحلية والإفريقية وضع الجزائر وجهاً لوجه أمام تعدّد وتزايد في عدد الفاعلين الباعثين للتهديد مقابل تراجع أكبر في مكانة الدولة الوطنية في الساحل، وضعّ بنذر بتعقّد أمنيّ أكبر في المستقبل في حال استمراره . إنّ الحقيقة الماثلة الآن هي أنّ الجزائر، في الساحل وفي تخومها الشرقي-الجنوبي، لم تعد مهذّدة من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فقط،

¹ عبد الله براهيم، "التحول العسكري في الجزائر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/04/19، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63375>، (شوهد في: 2017/02/15) .

² نشأت جماعة "المرابطون" عن اندماج جماعتي "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" ومجموعة "المثمين"؛ التي يقودها الجزائري مختار بلمختار، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . وحدث انشقاق داخل هذه الجماعة على إثر مبايعة قائدها عدنان أبو الوليد الصحراوي لأبي بكر البغدادي زعيم تنظيم داعش، وهو ما رفضه مختار بلمختار الذي أكد التزامه ببيعة أمين الطواهي زعيم تنظيم القاعدة .

بل تهددها أيضاً كياناتٌ سياسيّة واجتماعية متطرّفة أخرى استغلت غياب الدولة والغياب شبه المطلق للحكومة في المنطقة الصحراوية، وأنّ هذه الكيانات، دون القومية، مترابطة على نحو متزايد فيما بينها، ونسجت شراكاتٍ عبر-إقليمية مع جماعات إرهابية تنشط ضمن الفضاء الجيوسياسي ذاته؛ وبالأخصّ جماعات "بوكو حرام" و"أنصارو" في نيجيريا، "الشباب" في الصومال و"الجنجويد" في السودان¹. هذا المعطى يؤكّد أنّ الجزائر محاطة بـ"بؤر ساخنة للإرهاب" (Hot spots of terrorism)² تميّز بكثافة في الكيانات الإرهابية شكّلت "تحالفاً مقدّساً" فيما بينها، بصيغةٍ رسميّة أحيانا، وغير رسميّة أحيانا أخرى، تمارس القتل والختف والتطرّف العنيف وتوسّع ضمن قوس من عدم الاستقرار يمتدّ من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ويتوغّل شاقوليا نحو وسط إفريقيا.

يجب القول أيضاً أنّ ديناميكيات تطوّر التهديد الإرهابي والكيانات الباعثة له في الساحل أفرزت خريطةً جديدةً لانتشار الإرهاب في المنطقتين المغاربية والساحلية، ففي مقابل تراجع الإرهاب كتهديدٍ للأمن الجزائري على المستوى القطري، نشهد انتشارا له ضمن كامل الإقليم المغاربي والساحلي. وتؤكد الأرقام حول الهجمات الإرهابية في شمال إفريقيا هذا الاستنتاج، فمن مجموع 289 هجوم وقع في شمال إفريقيا ودول الساحل سنة 2014؛ 22 منها فقط حدث على الإقليم الجزائري مقابل 201 في ليبيا، 35 في مالي و27 في تونس³. يقدم هذا الرقم دليلا عينيّا عن مسار إعادة توزيع خارطة الإرهاب وتوقع الجماعات الإرهابية في الساحل وشمال إفريقيا، وبعد أن كانت الجزائر بؤرةً للإرهاب مطلع الألفية وإلى غاية العقد الأخير، أصبحت في الراهن الدولة الأكثر استقرارا في المنطقة والدولة الأكثر عرضة للتهديد من الجهتين الشرقية والجنوبية.

¹ Walter Gam Nkwi, «Terrorism in west Africa history: a 21st century appraisal», **Brazilian Journal of strategy and international relations**, vol.04, n°08, December 2015, p.84.

² Yonah Alexander, 2015, op.cit, p.03.

³ Ibid, p.04.

لقد واکب هذا الانتشار وإعادة التموّع أيضا تغيّر في المنطق الوظيفي، وما يسمى بـ"أنواع الترويع"، التي تتبناها الجماعات الإرهابية الناشطة في الإقليم، فبعد أن ابتكرت أسلوب الاختطاف والرهن والمطالبة بالقديات لتمويل نشاطاتها وتسليحها، فإن استفادة هذه الجماعات من الدبوع غير المسبوق للأسحلة في الإقليم، بعد تفكك النظام الليبي السابق، رَفَع قدراتها الهجومية والدفاعية في مواجهة الجيوش النظامية في المنطقة. مستفيدة من الأسلحة التي استولت عليها من مخازن السلاح اللبية، تسير مخططات الجماعات الإرهابية بالمنطقة نحو "حروب هجينة" تستخدم فيها أساليب عملياتية متطورة ومعقدة تستخدم عادةً من قبل الجيوش النظامية وتعتمد على نشر القوة ومركزتها في مناطق ارتكاز تستخدم كمنطلق لاستهداف دول المنطقة في المستقبل. لقد أكّدت الأحداث الأمنية في الساحل أيضا أن الجماعات الإرهابية مرتبطة عضويا ونسجت "علاقات متينة مع شبكات المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال وكذا مع فروع القرصنة وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة"¹، وهو ما بعد مؤشرا عن تراكب تهديدى الإرهاب والجريمة المنظمة واندماج بينهما على قاعدة من المصالح المتبادلة و"التغذية العكسية" سنكرس جهدنا لتبينه وإثباته في المبحث القادم.

¹ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية؛ عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (Crans-Montana) (بلجيكا) في 2015/03/08، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في الساحل: مطلحة متعددة للتهديد

تشكل الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (Transnational crime)، أو العابرة للحدود (Crossborder crime)، إحدى التهديدات الكبرى للأمن الدولي في الراهن نظرا لتبعاتها السلبية على حياة البشر أمنيا واقتصاديا واجتماعيا. يغطي هذا المفهوم جملة النشاطات التي تعتبر بحكم الشرائع القانونية إجرامية وتتمارس من قبل فاعلين عبر-دوليين و/أو تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، وإنه بفعل هذا أخذت سميتها العابرة للحدود والأوطان. إنَّ الجريمة العابرة للأوطان هي في جوهرها نشاطاتٌ محظورةٌ، والتي من بينها تهريب الأسلحة، تجارة البشر، تجارة المخدرات، التهريب بشتى أشكاله، تبييض الأموال، القرصنة البحرية...، أصبحت تعدّ حاليا واحدةً من التحديات الكبرى بالنسبة للدول والمجتمعات على حدّ سواء، بحكم آثارها السلبية على الاستقرار، الحوكمة والتنمية. ونظرا لأسباب عديدة ترتبط عادة بالتقلبات الإستراتيجية التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينات، فإنَّ الجريمة المنظمة بكل أشكالها عرفت توسّعا عالميا غير مسبوق في العشرينات الأخيرة أدخلها في خانة "التهديدات الشاملة". وتستفيد عصابات الجريمة المنظمة من الفراغات القانونية التي تعاني منها عدّة دول، ومن دعم وتسهيلات دول أخرى لتورية نشاطاتها. وفي انتشارها وتنسيق عملياتها، تستغل تكنولوجيات الإعلام والاتصال المتطورة، فائقة السرعة ومستعصية المراقبة، التي أتاح المدّ العولمي استغلالها بكل سهولة.

أما في الجزائر، فإنّ دمج الجريمة المنظمة في الإشكاليات المرتبطة بالأمن والدفاع الوطنيين هو ظاهرة حديثة في الخطاب الأمني الجزائري نوعا ما. كان علينا الانتظار إلى غاية بدايات العقد السابق، وبالضبط منذ سنة 2003، كي نشهد أول إدراج للجريمة المنظمة في قائمة مهدّات الأمن الجزائري حينما بدأت ترسّخ علاقات التحالف بينها وبين الإرهاب في الصحراء، ثم أصبح هذا الربط منتظم التكرّر في الخطاب الأمني الجزائري إلى غاية الآن. حاليا، ترسّخ المقاربة الجزائرية تصوّرا حول الجريمة المنظمة بقرّ بأن تبعاتها أخذت أبعادا جديدة يمكنها الإضرار بأمن وسلامة الجزائر وحياة مواطنيها ويحول دون اضطلاعها بالتزاماتها الدولية. وعلى المستوى القطري

الجزائري، فإنّ تراجع العمليات الإرهابية على الإقليم الجزائري يقابله في السنوات الأخيرة تزايد في وتيرة نشاطات الجريمة العابرة للأوطان .

المطلب الأول: إملاءات الانتشار عبر-القومي للجريمة: حتمية مراعاة التقاطعات الحسنة بين الساحل، وغرب إفريقيا

إذا اعتمدنا مقارنةً جيوسياسيةً، يمكن القول أنّ إدراج الجريمة المنظمة ضمن مهدّات الأمن الوطني في الخطاب الرسمي الجزائري يوعز إلى اعتبارين أساسيين؛ الأوّل هو محاذة الجزائر المباشرة لإقليم الساحل؛ الذي أصبح منذ بداية التسعينيات ملاذا لعصابات التهريب التي تسلك أساسا المسارات المارة بشمال مالي، موريتانيا، والنيجر وليبيا نحو شمال إفريقيا ثمّ نحو أوروبا، والتي ثبتت علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية في المنطقة. أمّا الاعتبار الثاني فهو موقع الجزائر الجغرافي، إذ بعدّ الإقليم الجزائري معبرا مناسباً بالنسبة لعصابات الجريمة المنظمة لتوصيل السلع نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط. يجب القول أيضا أنّ الحزام الساحلي لم يكن تاريخياً مصدرا للجريمة المنظمة بقدر ما كان منطقة عبور، وإنّ تحوّل منطقة استقطاب مردّه الأساسي هو مقاسمته حدودا مع منطقة إفريقيا الغربية، التي تصنّف من قبل العديد من علماء السياسة والتاريخ والأثروبولوجيا، كمرّ لثلاثة أنواع كبرى من الجرائم عبر-الأطلسية: تجارة الرق، تجارة الدعارة وتجارة المخدرات¹، وهي خاصية اكتسبتها منذ القرن السابع عشر، وبالتحديد منذ سنة 1619، تاريخ وصول أوّل باخرة محمّلة بالرقيق الزنوج الأفارقة إلى مستعمرة فرجينيا الانجليزية. البيئة المنفتحة التي ميّزت عالم ما بعد الحرب الباردة، كثافة تدفّقات السلع، الحركية المتزايدة للأشخاص، والعجز عن مراقبة الحدود نتيجة هشاشة وانكشافية دول إفريقيا الغربية؛ هي عوامل أخرى ساهمت في استفحال الجريمة المنظمة وانتشارها نحو دول الحزام الساحلي، وتاليا، نحو الجزائر. حتى خاصية الميوعة الجغرافية وعدم الاعتراف بالحدود اللتان تميّزان حركية الجريمة المنظمة ساهمتا في ترسيخ العلاقة بين الإجرام ضمن محور إفريقيا الغربية-الساحل-شمال إفريقيا .

إعتمادا على هذا التحليل، فإنّنا في مسعى تحديد وقياس حجم تهديدي الجريمة المنظمة والمخدرات بالنسبة للأمن الجزائري ملزمون بمراعاة حركيات التهديد ضمن الفضاء الممتدّ من

¹ Walter Gam Nkwi, op.cit, p.81.

حدود الصحراء الجزائرية إلى غابة السواحل الغربية لإفريقيا، والذي يضمّ حيزاً جغرافياً يشمل المناطق الحدودية الممتدة من غينيا بيساو إلى كازامانس (بالسينغال)، من سيراليون إلى ليبيريا مروراً بساحل العاج، والمنطقة الممتدة من دلتا النيجر إلى دول القوس الساحلي الأربعة التي تهتمنا في دراستنا هذه (موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد). ويتمّ التركيز أكثر على هذه الفضاءات باعتبارها تحوّلت بمرور السنوات إلى بؤر عالمية للجريمة المنظّمة، أمر تأكّد بصورة أوضح منذ بداية التسعينيات، إذ استغلّت عصابات الجريمة تراكمات الأزمات السياسية وبؤر التوتر التي استحالت نزاعاتٍ مفتوحةٍ وتمرداتٍ في العديد من دول المنطقة لمدّةٍ تواجدتها ونشاطها هناك¹.

تصنيف الساحل جغرافياً، وعلى مرّ التاريخ كرواقٍ يقطع القارة الإفريقية ويصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، وفي الوقت نفسه، احتواؤه محاوراً شمال-جنوب تقطعه شاقولياً تربط إفريقيا الاستوائية بالبحر المتوسط، هي ميزات استغلّتها العصابات الناشطة على محور أمريكا اللاتينية-إفريقيا الغربية لاخترق أسواق شمال إفريقيا، أوروبا وآسيا. إلى هذا، يضاف احتواء الساحل على العديد من الطرق العابرة للصحراء والمسالك المعلمة على الخرائط، وفي الآن ذاته، عدّة مسالك سرّية ومعقدة وغير معلّمة تفلت من الرقابة ومعروفة فقط لدى السكان المحليين في المناطق الصحراوية². وليست المسالك التي يفتقنها المهربون هي نفسها دائماً، بل تختلف حسب الظروف وطبيعة النشاط، كما يحدّد بصورة كبيرة من قدرات أنظمة الأمن في المنطقة، بما فيها الجزائرية، على مراقبة التحركات والتبادلات والنشاطات التجارية غير المشروعة المارة على تخومها، لاسيما على التخوم الجزائرية-المالية، الجزائرية-الليبية والجزائرية-النيجرية³. ولا بعدّ هذا غرباً بالنسبة لإقليمي الساحل والصحراء اللذين طالما صنّفا كمنطقة رمادية لم تؤدّ الحدود فيها يوماً وزناً كبيراً، ولم تعمل أبداً كحاجز صدّ للتهديد يحوّل دون انتشاره نحو الشمال.

¹ Michel Luntumbue, «Criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest: Cadre et limites des stratégies régionales de lutte», (Bruxelles : Groupe de la recherche et d'information sur la sécurité et la paix GRIP, 09/10/2012), p.02.

² Patrice Gourdin, op.cit, p.18.

³ Frédéric Deycard, «Le Sahel: Une région à l'importance internationale croissante», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012, p.12.

المطلب الثاني: طفرة الانتشار عبر الإقليمي للأسلحة

إن انتشار الأسلحة التي مصدرها ليبيا وبؤر التوثر في الساحلي فاقم حالة التدهور الأمني الملازمة للخاصرة الجنوبية للجزائر. وقد تعاظم انعدام الأمن في الصحراء وشمالي مالي والنيجر بسبب الطفرة التي سجّلت في انتشار الأسلحة في البلدان المجاورة لليبيا، إذ سجّل ارتفاع ملحوظ في مستويات الاتجار بالأسلحة وتهريبها والسطو المسلح والأنشطة الإرهابية واستئناف حركات التمرد في بعض المناطق، كمحصّلات للنزاع الليبي. ويشكّل انتشار الأسلحة تحدياً لأمن الجزائر الداخلي وعلى الحدود، ويؤكد أيضاً مقاربتها التي أصرت على أنّ التدخّل العسكري في ليبيا سيزيد الوضع الأمني المتضعع في المنطقة تفاقماً.

1. التحوّل في المصادر التقليدية للسلاح: بروز القطب الليبي

إنّ عددا كبيرا من الأسلحة التي مصدرها مختلف النزاعات التي مسّت منطقة الساحل والمناطق المجاورة لها في الغرب والوسط الإفريقي تتمّ تداولها دون عائق داخل الإقليم. في الأساس، فإنّ عدداً من هذه الأسلحة مصدره المخزون الذي تمّ تجميعه خلال فترة الحرب الباردة، والتي تضاف إليه حالياً بعض فروع الإنتاج المحليّة؛ بما فيها فروع الإنتاج الحربي في إفريقيا الغربية. وتشير بعض التقديرات أنّ عدد الأسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يناهز 100 مليون قطعة غير شرعية، 08 إلى 10 مليون منها في إفريقيا الغربية¹. وتصنّف الأخيرة كمصدر أوّل للأسلحة المتداولة بطريقة غير شرعية في منطقة الساحل قبل بداية النزاع في ليبيا، بالإضافة إلى كل من مصر والسودان والصومال وتشاد التي كانت تعدّ المصدر الثاني للأسلحة في الساحل من جهة الشرق². وبالرغم من التحوّل الذي طرأ على مصادر الإمدادات بالأسلحة في الإقليم،

¹ Michel Luntumbue, op.cit, p.06.

² Yassine Boukhdouni, «les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du Maghreb-Sahel», 2012, in: <http://www.erta-tcrg.org/analyses/libye-armes.html>. (Seen on: 05/05/2016).

حيث أصبحت ليبيا المصدر الأوّل للأسلحة والذخيرة والسوق الأنسب لهما، إلا أنّ مالي، وبعض بلدان غرب إفريقيا، لا تزال هي الأخرى مصدرا لبعض الأسلحة المتداولة في إقليم الساحل¹.

وفق معطيات سنة 2010، فإنّ التجارة غير الشرعية للأسلحة تقدر بين 200 و300 مليون دولار أمريكي، أي ما يناهز 20% من التجارة المشروعة العالمية². ولا تزال القارة الإفريقية واحدة من الأسواق الأكثر ربحية للأسلحة والأكثر مناسبة لمهربي وتجار السلاح غير الشرعيين. ومع أنّ قسما كبيرا من هذه الأسلحة تمّ الحصول عليه في الأصل بطريقة مشروعة من قبل الدول الوطنية، إلا أنّ تداوله دخل في المحذور بعد أن وقع في يد فاعلين غير حكوميين (مدنيون، جماعات مسلحة، جماعات إجرامية) نظرا لضعف أجهزة التحكّم الوطنية أو تشوش تداير تبتم حركة الأسلحة المعتمدة من قبل الدول. وتوعز حركة الأسلحة الصغيرة بنسبة معينة أيضا إلى تدخل بعض البلدان في النزاعات التي تمسّ جيرانها. هذا ما أثبتته مجموعة خبراء من الأمم المتحدة كلّفت بالتحقيق حول الانتهاكات والمحظر على الأسلحة في ساحل العاج سنة 2010، إذ كشفت وجود عدد كبير من الأسلحة والذخيرة لدى المتمرّدين المسلّحين مصنوعة في صربيا وبنادق هجوم من صنع بولندي تمّ شراؤها بصيغة قانونية من قبل السلطات البوركينابية قبل أن تصل إلى ساحل العاج. وفي ورقة تحليلية حول الجريمة العابرة للحدود في إفريقيا الغربية صادرة عن "مجموعة البحث والإعلام حول السلم والأمن" بروكسل سنة 2012، وبمخصوص تهريب الأسلحة، تمّ ذكر معطيات وشهادات تعود إلى سنة 2009 حول عدد كبير من البنادق الهجومية تمّ مسح أرقامها المسلسلة وأرقام دفعات الإنتاج، أكّدت دور بوركينا فاسو في إمداد الجماعات المسلحة الإفوارية بالأسلحة والذخيرة³.

مثل هذه التحقيقات تؤكّد أنّ الدول الواقعة تحت العقوبات الدولية، الميليشيات غير النظامية والجماعات الإجرامية، هي من بين الجهات الفاعلة الرئيسة التي تغذي الطلب على

¹ عن: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفرقة الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن رقم 2011/1973 بشأن ليبيا، (نيويورك: آذار/مارس 2013)، منشورات الأمم المتحدة، ص 41.

² Michel Luntumbue, op.cit, p.06.

³ Ibid, p.03.

الأسلحة غير المشروعة وتعزز تنامي شبكات المتاجرة بها، وهو ما يحدث مع الجزائر والإقليم الساحلي. يضاف إلى هذا أن حركة الأسلحة غير الشرعية في إفريقيا الغربية تغذيها ديناميكية هيكلية حقيقية "الأنظمة نزاع" (Conflict systems) تشجع إعادة تدوير عملية التسلح من صراع إلى آخر وبعث اللااستقرار من منطقة تؤثر إلى منطقة أخرى خدمة لمصالح عصابات الأسلحة. ففي حالة الساحل والصحراء، فإنّ الفاعلين من غير الدول والمتمردن ومختلف المنتمين إلى الحركات المطلوبة المسلحة في دول المنطقة، اعتمدوا على المقاتلين السابقين في ليبيا، سيراليون وساحل العاج، وتجّار الأسلحة هناك، للتزود بالأسلحة والعتاد بعد انتهاء الحرب في تلك الدول.

وبالموازاة مع ما سبق، تبرز بؤر التوتر والنزاع الساخنة كأكثر العوامل تحفيزاً لانتشار الأسلحة وأكثر البيئات ملائمةً بالنسبة لمهربيّ الأسلحة. في هذا الصدد، تأتي بؤرة النزاع الليبي كقطب أول للتجارة غير الشرعية بالأسلحة في الوقت الراهن، فعلى إثر تفكك منظومتها الوطنية الداخلية أصبحت ليبيا منذ أواخر سنة 2011 المصدر الرئيس للأسلحة التي يتداولها أفراد التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وداخل الحدود الجزائرية أيضاً، ذلك أنّ تدفقات السلاح التي ولّدها النزاع الليبي منذ نشوئه سنة 2011، ثمّ التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي هناك، أدخل المنطقة في حركية غير مسبوقّة لتداول الأسلحة زادت من حالة انعدام الأمن التي كانت تسودها. وامتدّت حالات التهريب والنقل غير المشروع للأسلحة من ليبيا براً وبحراً إلى أكثر من 12 بلدٍ موزعةً على منطقة الساحل، غرب إفريقيا، شرق المتوسط، وحتى القرن الإفريقي¹.

لقد ترتّب عن النزاع في ليبيا فقدان السيطرة على العتاد العسكري للدولة وإعادة توزيع كاملةٍ لملكية الأسلحة في البلاد. إنّ توزيع الأسلحة على المدنيين والاستيلاء على محتويات مستودعات الأسلحة والذخيرة من جانب الأفراد والأوبئة، إضافةً إلى العتاد العسكري الذي دخل ليبيا من أماكن أخرى في إطار عمليات نقل السلاح التي تمّت وفقاً لما نصّت عليه الفقرة 04 من

¹ هذه الدول هي: تونس، الجزائر، تشاد، مالي، النيجر، نيجيريا، الصومال، مصر، السودان، فلسطين، سوريا، لبنان. عن: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2011/1973 بشأن ليبيا، آذار/مارس 2013، مرجع سبق ذكره، ص32.

القرار الأممي رقم 1973¹، دون تدابير مساءلةٍ لمتابعة توزيع هذه الأسلحة على الأرض، هي عوامل أدت جميعها إلى انتشار كميات كبيرة جدًا من الأسلحة والذخائر داخل الإقليم الليبي وفي جواره بلا ضبطٍ ولا رقابةٍ، أثناء الصراع وبعده، خاصةً بعد تفكك المؤسسات الأمنية الليبية وآلياتها لمراقبة الحدود. هذا، وتعدّ أيضاً الأسلحة التي تمّ إلقاؤها من قبل الطائرات الفرنسية كمساعداتٍ للثوار خلال المعارك في الغرب الليبي إحدى العوامل المحورية التي ساهمت في تأجيج إشكالية ذبوع الأسلحة في المنطقة. وإن كانت البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة قد أكدت في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤرخة في 30 حزيران/يونيو 2011 أنّ الأمر يتعلق "بأسلحةٍ للدفاع عن النفس موجّهةٍ للمدنيين [...] وذلك لانعدام وسيلةٍ عمليةٍ أخرى لحماية هؤلاء المدنيين المعرضين للخطر"²، فإنّ صحيفة لوفيغارو (Le Figaro) الفرنسية في عددها ليوم 28 حزيران/يونيو 2011 أكّدت أنّ الأسلحة الملقاة احتوت قاذفات صواريخ، بنادق قنص، رشاشات، وصواريخ مضادة للذبابات³. وتلتقى معلومات لوفيغارو مع ما أكّده مخبر السلاح التابعة للجيش الجزائري في تحقيقاتها حول الأسلحة المحجوزة بأن مصدرها ليس فقط مخزونات السلاح الليبية التي تمّ الاستيلاء عليها بل أيضاً بعض الدول الغربية ودول الخليج العربي (قطر والإمارات العربية المتحدة)، التي دعمت الثوار في تمردهم ضدّ نظام القذافي⁴، وهو ما يتطابق بدوره مع تقارير الأمم المتحدة⁵.

¹ مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا، (نيويورك: آذار/مارس 2012، منشورات الأمم المتحدة)، ص 06.

² المرجع نفسه، ص 28.

³ Adèle Smith, « Libye : l'ONU veut stopper la dispersion des armes », *Le figaro*, 28/10/2011, in: <http://www.lefigaro.fr/international/2011/10/28/01003-20111028ARTFIG00632-libye-l-onu-veut-stopper-la-dispersion-des-armes.php>. (Seen on: 06/05/2016)

⁴ Amrane Medjani, « Frontière Algéro-libyenne : le boom du trafic d'armes », 21/06/2013, in: <http://www.vilain.de/spip.php?article253>. (Seen on: 03/03/2016)

⁵ المزيد حول عمليات تسليح الثوار التي قامت بها كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، والتي عدت حرقاً لحظر التسليح الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا سنة 2011، طالع: مجلس الأمن، التقريران النهائيان لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا، آذار/مارس 2012 وآذار/مارس 2013، مرجع سبق ذكره.

بعد إسقاط النظام، أصبح المشهد الليبي الداخليّ يتميز بارتفاع معدل حيازة الأسلحة النارية بين السكان الليبيين وسيطرة الوبة الميليشيات على كميات كبيرة جداً من مخزونات الأسلحة والذخائر، أما على المستوى الإقليمي، فقد ساهمت عودة المقاتلين والمرترقة الذين قاتلوا في صفوف الزعيم الليبي السابق مسلّحين إلى بلدانهم الأصليّة، وبالأخصّ مالي والنيجر، في مفاقمة حالة الانتشار الكثيف للأسلحة على التحوّم الجزائريّة، كل هذا في ظلّ غياب قوّة وطنيّة مركزيّة للإشراف على مخزونات الأسلحة قادرة على إدارتها ومراقبتها في المرحلة الانتقالية، وفي الوقت نفسه، عدم وجود تدابير إقليمية يمكنها المساعدة في الحدّ من الانتشار.

II. أمن الجزائر وقلب الإرتدادات الأمنيّة لتهديب الأسلحة من ليبيا

هذه الظروف أثرت - لا محالة - سلبياً على ديناميكيات الأمن الداخلي للجزائر، وبلدان منطقة الساحل، بما أنّها جعلت ليبيا سوقاً مغرّبة لتجار الأسلحة والمهربين، وكانت بمثابة عوامل تمكين للفاعلين دون الدولة الموجودين في حالة نزاع مع الدول. بالنسبة للجزائر، فإنّ هجوم قنّتين، وأزمة الرهائن التي واكبته، يعدّ من الإرتدادات المباشرة للأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري بما أنّ المقاتلين الذين شاركوا في الهجوم قدموا من ليبيا هم والأسلحة التي استخدموها، كما تأكد أيضاً أنّ قائد العملية الإرهابية مختار بلمختار قضى بعض الوقت في ليبيا سنة 2011 وأنّ تجار الأسلحة استغلّوا النقطة الحدودية بالقرب من إن أمناس لتهديب الأعدّة إلى الجزائر. ويأتي أيضاً اعتراف عبد المالك درودكال الملقب بـ"أبي المصعب عبد الودود" بأنّ تنظيمه الإرهابي حصل على حوالي 01 طن من متفجّرات سيمتكس (Semtex) من الترسانات الليبية ليبرهن عن التأثير المباشر لتهديب الأسلحة من ليبيا على ديناميكيات الأمن الداخلي الجزائري، إذ استخدمت هذه المتفجّرات في تنفيذ الهجومين الاتحاريين ببحر منايل والثنية (شرق الجزائر العاصمة) في 06 و14 تموز/يوليو 2011 على التوالي. أمّا بالنسبة لمالي، والتي تدرج ضمن منطقة أمن الجزائر، فإنّ تدفق الأسلحة والمقاتلين العائدين من ليبيا في عهد ما بعد القذافي أثرا مباشرة على البيئّة الداخلية لأنها الوطني قياسا إلى عاملين: فهناك من جهة مزيج من التوارق وغيرهم من الأقليات العرقية الليبية فرّ إلى مالي ممّا رآه دولة ليبية معادية له في عهد ما بعد القذافي، وهناك

من جهة أخرى الصلات التي تربط الجماعات المسلحة الراديكالية في شرق ليبيا بالعناصر الناشطة عبر الحدود الوطنية المحسوبة على تنظيم القاعدة والتي تقوم بعملياتها في مالي.

هذه العلاقة الأكيدة بين انتشار الأسلحة واستقواء التنظيمات الإرهابية المحلية والإقليمية هي ما يشكل مصدر القلق الأول بالنسبة للجزائر وببرر إلحاحها على إدراج تجارة الأسلحة ضمن مهددات أمنها الوطني والأمن الإقليمي الأولى بالمواجهة. إن ظروف الجماعات المسلحة المتطرفة، وهي الأفضل تمويلاً بين سائر الكيانات من غير الدول، تسمح لها بشراء الأسلحة ومن ثم تقوية مراكزها في مواجهة الدول الوطنية. وفي حين يمكن للأفراد المتاجرة بكميات صغيرة من الأسلحة والذخيرة، فإن ضخامة حجم بعض الشحنات والأمور اللوجيستية التي تنطوي عليها عمليات شحنها ونقلها تتطلب إشراك الجماعات المسلحة، بما فيها الإرهابية، التي تراقب المخزونات. وقد أشار التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2011/1973 بشأن ليبيا، إلى إمكانية وجود علاقة بين زيادة نشاطات تنظيمي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"بوكو حرام" وانتشار مخزونات السلاح والأعتدة الليبية، وذكر على سبيل المثال زيادة عدد حالات الاختطاف التي قام بها "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" خلال الأشهر القليلة التي تلت انفجار الأزمة الليبية وامتداد نشاطه نحو مناطق الجنوب، ثم جاء تصريح مختار بلمختار الذي أكد أن تنظيمه حصل فعلاً على أسلحة ليبية ليؤيد هذه الاستنتاجات¹.

وإن كانت تعوزنا بيانات دقيقة وشاملة حول عدد ونماذج الأسلحة الليبية التي تم الاستيلاء عليها منذ سنة 2011²، إلا أن توالي الأحداث منذ بداية النزاع كشف تدريجياً ضخامة مخزونات الأسلحة في ليبيا، لا من حيث عددها فحسب، وإنما أيضاً من حيث التنوع الكبير في منظوماتها ونماذجها، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة وما يتصل بها من ذخائر وكذا الألغام

¹ مجلس الأمن، آذار/مارس 2012، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² تأتي المعلومات حول ترسانات القذافي منذ انفجار النزاع من تقارير الأمم المتحدة ولجانها وبعثاتها الموفدة، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مصالح استعلامات دول الإقليم والدول الغربية، قوات أمن الدول المجاورة لليبيا، المتمردون، المجلس الانتقالي لليبيا سابقاً ووكالات الأنباء، وهي في الغالب بيانات غير متطابقة. ونظراً لحساسية موضوع عصابات المتاجرة بالأسلحة، فإن دول المنطقة - بما فيها الجزائر - تبقى الكثير من البيانات المتعلقة بهذا الموضوع قيد السرية، وهو ما يشكل صعوبة بالنسبة لدراستنا لتقديم صورة دقيقة عن حجم هذا التهديد بالنسبة للجزائر.

والمفتجرات. وتؤكد هذه المصادر أن من بين الأسلحة التي فقدت توجد قاذفات القنابل، مدافع رشاشة بمناظير مضادة للطائرات، بنادق آلية، ذخائر، قنابل بدوية، متفجرات، مدفعية خفيفة مضادة للطائرات محمولة على عربات خفيفة. وذكرت مصادر إعلامية سنة 2012، بعد أشهر قليلة من انفجار النزاع في ليبيا، وجود حوالي 800000 كلاشنيكوف تتم تداوله في إقليم الساحل بأسعار تتراوح بين 200 دولار أمريكي بالنسبة للقطع المقلدة و300 دولار بالنسبة للقطع الروسية الأصلية. وليس هذا بعيدا عما أورده الأستاذ بيتر ويزمان (Pieter Wezeman)، وهو من أبرز الباحثين المختصين في تجارة الأسلحة في إفريقيا من المعهد الدولي لأبحاث السلام بستوكهولم (SIPRI)، حين ذكر أن 100.000 بندقية سلمت إلى ليبيا من طرف أوكرانيا بين سنتي 2007 و2008، و10.000 مسدس سلمت لها من شركة سلاح إيطالية سنة 2010، وهي السنة ذاتها التي تزوّدت فيها العاصمة الليبية طرابلس بصواريخ مضادة للطائرات من روسيا¹. هناك أيضا 400 صاروخ من طراز سكود (Scud) السوفيتي كانت بحوزة الجيش الليبي بقي منها 20 صاروخا فقط في حالة عملية بسبب ظروف التخزين السيئة. وفي نهاية أيلول/سبتمبر 2011، أشار حلف الأطلسي إلى اختفاء ما يناهز 10.000 صاروخ أرض-جو من ليبيا لا يعرف بالضبط من أي طراز هي. وكان المجلس الانتقالي الليبي قد ذكر سنة 2011 أن أثر حوالي 5.000 صاروخ أرض-جو من نوع SA-7 قد فُقد، في حين تحدّثت مصادر الأفريكوم عن وجود 20.000 منظومة صواريخ محمولة للدفاع الجوي (MANPADS) في ليبيا فقدت السيطرة عليها².

ونظرا أن تحوّل الجزائر من الإرهاب بعد هاجسها الأمني الأول، فإنّ انشغالها الأكبر حاليًا لم يعد مصدره انتشار الأسلحة الخفيفة فقط، بل بالأحرى تلك الأسلحة الثقيلة التي برّجّ تداولها في المنطقة؛ خاصّة داخل مثلث ليبيا-النيجر-الجزائر لصالح الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها

¹ يبدو أن هذه الصفقات جاءت في إطار برنامج إعادة التسلّح الذي انخرطت فيه ليبيا بعد رفع جزاءات الأمم المتحدة عنها في 2003، وجزاءات الاتحاد الأوروبي في 2004، إذ باشرت ليبيا برنامج تسلّح مهمّ عقدت بموجبه صفقات كبيرة بما في ذلك مع دول غربية ودول أوروبا الشرقية. عن:

Marianne Meunier, «Libye: foire aux armes», *Jeune Afrique*, 20/04/2011, In: <http://www.jeuneafrique.com/191964/politique/libye-la-foire-aux-armes/>. (Seen on: 22/05/2016).

² Ibid.

"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، القادرة على إصابة أهدافٍ بعيدة؛ بما فيها الطائرات المدنية والعسكرية المحلقة فوق المنطقة.

III. النزعة التسليحية الجديدة للجماعات الإرهابية

إنّ حيازة القوّات الجزائرية - إضافةً إلى القوّات الأمريكية والفرنسية في المنطقة - أسلحةً أكثر فأكثر تطوّرا وتعقيدا تكنولوجيا، أثّر على النزعة التسليحية للجماعات الإرهابية. فبفعل هذا، أصبحت هذه الجماعات مضطّرةً إلى البحث عن أسلحةٍ أكثر فعالية في محاولة منها لموازنة القوى، وهو ما أتاحه النزاع الدائر في ليبيا. لقد سمح الأخير للجماعات الإرهابية برفع سقف طموحاتها التسليحية نحو مضاهاة ترسانات جيوش المنطقة، فلم تعد تبحث فقط عن الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير، بل صارت تبحث أيضا عن حيازة أسلحةٍ ثقيلةٍ مثل صواريخ أرض-جو المضادة للطائرات، صواريخ ومدافع وأنغام مضادةٍ للدبابات والمصفحات والمدرعات، فضلا عن الصواريخ المضادة للسفن؛ والتي تصنّف كأسلحةٍ على درجةٍ عاليةٍ من الخطورة بمقدورها شلّ الملاحة الجوية والبحرية في المنطقة.

وتثبت أعداد ونماذج الأسلحة المهترئة من ليبيا، التي يعلنها الجيش الجزائري على إثر عمليات الحجز التي تقوم بها غالبا على الحدود مع مالي وليبيا أو داخل الولايات الجزائرية الحدودية، هذه النزعة التسليحية الجديدة للجماعات الإرهابية. في هذا الصدد، نورد الأرقام التي صرّحت بها السلطات الجزائرية إلى فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا (أنظر الجدول رقم 03 أدناه) التي تضمّنت حجز عدّة صواريخ وقذائف صاروخية. كذلك، نذكر ما أوردته وكالة رويترز في 04 نيسان/أبريل 2011، على لسان مسؤول في المصالح الأمنية الجزائرية أكد أنّ قافلةً محمّلةً بقاذفات صواريخ مضادةٍ للدبابات من طراز (RPG-7)، رشاشات كلاشنيكوف، متفجّراتٌ وذخيرة وصلت من ليبيا إلى شمال مالي¹. وفي شباط/فبراير 2014، قامت قوّات من الجيش الجزائري في مدينة إليزي بوحدةٍ من أكبر العمليات ضدّ مهربي الأسلحة من ليبيا حين حجزت 30 صاروخ كاتيوشة (Katioucha) و17 صاروخا مضادا للطائرات من

¹ Marianne Meunier, op.cit.

نوع ستريللا (Strela) مصدرها ليبيا كانت بحوزة عناصر من "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهي في طريقها إلى شمال مالي. أما أكبر عملية حجز أعلن عنها الجيش الجزائري على الإطلاق، فكانت يوم 10 آذار/مارس 2016 بمدينة قمار بولاية الوادي، على الحدود مع ليبيا، حين حجزت قوات من الجيش الجزائري ستّ منظومات صواريخ ستينغر (Stinger) مضادة للطيران وعدة أسلحة أخرى موضحة في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 03: الأسلحة والأعتدة العسكرية المنقولة من ليبيا التي صادرتها الجزائر بين نيسان/أبريل 2011 وآذار/مارس 2012¹

الكمية	الأعتدة
07	مسدسات
05	بنادق قناصة
05	بنادق هجومية من طراز FAL
103	بنادق هجومية من طراز AK
03	قذائف صاروخية من نوع RPG
59	رشاشات متعددة الاستعمالات
04	رشاشات ثقيلة عيار 14,5 ملم
غير محددة	ذخيرة للبنادق والرشاشات
489	صواريخ من طراز PG 7
21	قذائف صاروخية من نوع SNORA
غير محددة	متفجرات
غير محددة	معدات اتصالات
غير محددة	لوازم للأسلحة
غير محددة	سيارات

¹ جدول أعدّه الباحث وفق الأرقام التي قدمتها السلطات الجزائرية لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا. عن: مجلس الأمن، آذار/مارس 2013، مرجع سبق ذكره، ص36.

الجدول رقم 04: الأسلحة والأعتدة العسكرية التي احتجزها الجيش الجزائري يوم 10 آذار/مارس 2016 بقمار (ولاية الوادي)¹

الكمية	الأعتدة
60	منظومات صواريخ مضادة للطيران من طراز ستينغر (STINGER)
20	مسدسات رشاشة من نوع كلاشنيكوف
03	قاذفات صواريخ طراز (RPG)
02	بنادق رشاشة طراز (RPK)
02	بنادق قناصة
02	مسدسات آلية
16	قذائف خاصة بالقاذف الصاروخي (RPG-7)
04	قنابل يدوية
02	أحزمة ناسفة
383	طلقات من مختلف العيارات
97	مخازن ذخيرة
02	نظارات ميدان
02	أجهزة تحديد مواقع

إنّ الأرقام السابقة تثبت المنحى التصاعديّ الذي تنحوه حركة تهريب الأسلحة والطموحات التسلّحية الجديدة للجماعات الإرهابية. من هنا نفهم أيضا سبب وصف ليبيا بـ"مستودع مفتوح للأسلحة" في الخطاب الرسمي الجزائري²، وسبب إدراج تهريب الأسلحة

¹ جدول معدّ وفق الأرقام التي قدمتها السلطات الجزائرية لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2011/1973 بشأن ليبيا، عن: المرجع نفسه، ص36.

² بتعبير الوزير الجزائري عبد القادر مساهل، عن:

وانتشارها في الساحل ضمن لائحة مهددات الأمن الوطني الجزائري. إن ذلك بوعز بالأساس إلى كون النزاع في ليبيا بسهم لا محالة في مدّ أمد النزاعات وزيادة ترسانات مجموعة من الكيانات دون الدول في إقليم الساحل وما حوله. وبالرغم من جميع التدابير المتخذة من قبل الجزائر، يجد تجار وبارونات السلاح دائما وسائل جديدة لعبور الحدود. وتنظم تجارة الأسلحة في المناطق المحاذية للجزائر حول منطقتين:

1. المنطقة الأولى: تمتد من سيناون (قرب غدامس في ليبيا) نحو الجنوب التونسي ونحو منطقة قمار (في ولاية الوادي في الجزائر) وينشط فيها بالأساس رجال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وتأوي منطقة حمادة تينارت (غرب ليبيا) غالبية الممرات السرية في هذه المنطقة، كما اكتشفت ممرات أخرى قرب منطقة عين الزين أيضا.

2. المنطقة الثانية سيطر عليها بصورة مشتركة "حركة أبناء الصحراء للعدالة" ومختار بلمختار. تمتد هذه المنطقة من هضبة جدون (شمال شرق النيجر) نحو الحدود الليبية والجزائرية، ويدرج ضمنها أيضا واد تافست (عبارة عن واد جاف بقطع جنوب غرب ليبيا نحو جنوب ولاية إليزي في الجزائر يمرّ بغرب جانت ليصل إلى غاية الحدود التونسية).

وإن كانت هذه المناطق تشكل ممرات لنقل الأعتدة العسكرية الليبية إلى وجهات أبعد منها مثل مالي، فإنّ بعض الأعتدة تظلّ في هذه البلدان للاستخدام من قبل الجماعات المحلية أو لتخزينها في المناطق الصحراوية من أجل استخدامها والاتجار بها في المستقبل. وبقى التحديّ الأصعب على الدوام بالنسبة للجزائر في مواجهتها لهذا التهديد هو مراقبة المناطق الحدودية المشتركة بينها وبين ليبيا ومع جيرانها الآخرين، فأغلب هذه المناطق تمتدّ لمسافات شاسعة في مناطق نائية وصحراوية، ومعظم قدرات دول الإقليم على مراقبة الحدود محدود، وليس في طاقة الدول الرسمية تنظيم حركة المرور عبر الحدود وبالتالي تخطيطها والتجّار غير الشرعيّين وأفراد التنظيمات الإرهابية بسهولة. كما أنّ التعاون في مجال الأمن عبر الحدود بين هذه الدول يبقى محدودا جدا، ونتيجة لذلك، يستغلّ بارونات الأسلحة والمخدرات غياب سيطرة الدول لجعل تلك المناطق قواعد ونقاط عبور نحو عموم منطقة الساحل.

المطلب الثالث: الجزائر وأمنته تهديد المخدرات.. من المحقق إلى الوجودي

طالما اعتبرت المخدرات تهديدا في الخطاب الرسمي الجزائري، بيد أن المتابع للأخير يجد أن إلحاحا جزائريا ملفتا للانتباه على اعتبار المخدرات تهديدا للأمن الوطني والإقليمي صار كثير التكرار في السنوات الأخيرة، بدليل أفرادها بالذكر في تحديده للتهديدات الأمنية في الساحل وإفريقيا.

من الناحية الموضوعية، يوعز هذا أساسا إلى الطفرة غير المسبوقة التي شهدتها تدفقات المخدرات - بما فيها الصلبة - إلى الإقليم الجزائري وكامل الإقليم الساحلي. فعلى مستوى إقليمي، وبحكم عدة معطيات، أصبح الساحل نقطة التقاء ثلاثة من أكبر الطرق التي تستخدمها شبكات تهريب المخدرات العابرة للقارات: الكوكابين الآتي من أمريكا اللاتينية (أساسا من كولومبيا، البيرو وبوليفيا) عبر السواحل الغربية لإفريقيا، الهيروين (الأفيون) الآتي من آسيا (أفغانستان)، وبعض مستخلصات المخدرات المنتجة في إفريقيا الغربية¹. وبحكم الروابط الجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تجمعهما، فإن إقليم غرب إفريقيا وإقليم الساحل يشكلان كلا جيوسياسيا واحدا إذا تعلق الأمر بقياس حجم انتشار تهديد المخدرات. أما على المستوى الوطني الجزائري، فيضاف إلى المخدرات العابرة لمنطقة الساحل الكميات الضخمة من القنب (الماريخوانا) التي مصدرها المغرب الأقصى، والذي يفرض نفسه كمخدر مرجعي في الجزائر والمنطقة بما أنه أكثر أنواع المخدرات انتشارا واستهلاكا بين فئة الشباب مقارنة بالمخدرات الأخرى. وإن كان الإقليم الجزائري في الأصل ممرا لشحنات المخدرات الصلبة نحو أوروبا، فإنها أخذت في التحول في السنوات الأخيرة إلى بلد مستهلك لها، خاصة الكوكابين.

¹ للمزيد حول الطرق عبر الساحل المستخدمة من قبل عصابات الإتجار بالمخدرات طالع:

1. القنب/الحشيش

أكبر تدفقات للمخدرات على الإطلاق باتجاه الجزائر والساحل تتمثل في راتنج (صمغ) القنب. وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة لسنة 2015 فإن مصدر التدفقات هو المغرب الذي يصنف كواحد من بلدان المنشأ الرئيسة لراتنج القنب في العالم¹. وتتفق هذه التقديرات مع بيانات مضبوطات الجمارك للمنظمة العالمية للجمارك لسنة 2013 التي تؤكد أن ما يربو عن 116 طنا من راتنج القنب (ما يعادل 65% من الكمية الإجمالية التي ضبطتها السلطات الجمركية عالميا) مصدرها المغرب² وأن ثلث الإنتاج المغربي يوجه إلى إقليم الساحل الإفريقي (الجزائر، الصحراء الغربية، مالي، النيجر، ليبيا)³، فيما تعد الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا تسجل فيه أكبر كمية مضبوطات من القنب (بين 2011 و2014 تم ضبط حوالي 604 أطنان من راتنج القنب). بموجب هذا، ليس من المستغرب أن تكون منطقة شمال إفريقيا أول منطقة دون إقليمية يتم فيها ضبط أكبر كميات من راتنج القنب في إفريقيا⁴.

بالنسبة للجزائر، فإن المدخل الرئيس للقنب هي الحدود الغربية والجنوبية الغربية، أما بالنسبة للساحل، فتصل شحنات القنب إلى موريتانيا برا (عبر الجزائر أو الصحراء الغربية) أو عن طريق القوارب، ثم تسلك الطريق الشمالي للدخول إلى أقصى شمال مالي أو يتم نقلها على طريق نواكشوط-نعمة للدخول إلى مالي عبر تومبكتو. تهيمن شبكات مختلطة من المغاربة والصحراويين والموريتانيين والجزائريين على تجارة القنب إلى أن يصل إلى شمال مالي. وعبر شمال مالي والنيجر، تتم إدارة الجزء الأكبر من عمليات التهريب بواسطة شبكات من الجاليات العربية في مالي والتي تستطيع الاعتماد في كثير من الأحيان على الروابط الأسرية والقبلية في موريتانيا والنيجر لتوصيل الشحنات. ومن شمال مالي، تتداخل طرق تهريب راتنج القنب جزئيا مع تلك التي تخدم تجارة

¹ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2015، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2016)، ص 22.

² الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2013، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2014)، ص 42.

³ المرجع نفسه.

⁴ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2014، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2015)، ص 45.

الكوكايين، وتعتبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا ومن ثم يتم تمريرها إما إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر وإسرائيل¹.

II. الكوكايين

بالموازاة مع القنب، تشهد الجزائر والساحل تزايدا في تدفقات الكوكايين في السنوات الأخيرة. وتتم شحنات الكوكايين على وجه التحديد على متن رحلات من بلدان أمريكا الجنوبية إلى غرب إفريقيا ثم عبر الساحل وشمال إفريقيا في اتجاهها إلى أوروبا. وتعتمد شبكات المتاجرة بالكوكايين على الطائرات التجارية كأسلوب رئيس لنقله. ويقع الساحل على مقربة من ثلاثة أقطاب رئيسية تستخدمها عصابات المتاجرة بالكوكايين الناشطة على محور إفريقيا الغربية-أمريكا الجنوبية²:

1. جزر الرأس الأخضر التي تعتبر المركز الرئيس لتجار الكوكايين في غرب إفريقيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أبلغت السلطات في هذا البلد عن ضبط 521 كغم من الكوكايين، وأبلغ في كانون الثاني/يناير 2015 عن اعتراض البحرية الإسبانية شحنة من 1500 كغم من الكوكايين في المحيط الأطلسي، على بعد 129 كلم إلى الغرب من الرأس الأخضر.
2. توغو التي سجلت فيها كمية مضبوطات في عام 2014 قدرت بـ 268 كغم. وترتبط الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بين زيادة تدفقات الكوكايين إلى توغو وانطلاق الرحلات الجوية المباشرة من البرازيل إلى المطار الدولي في لومي في كانون الأول/ديسمبر 2013، إذ تم اكتشاف أغلب الشحنات على متن رحلات قادمة من هناك.
3. نيجيريا، بكمية محجوزات بلغت 120 كغم من الكوكايين سنة 2014 ضبطت في المطار الدولي بالقرب من لاغوس في عام 2014، وفقا لبيانات الجهاز النيجيري الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات.

¹ Wolfram Lacher, "Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region", *Carnegie papers*, September 2012, pp.07-08.

² الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2015، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ويبدو أنّ أكبر شحنات من الكوكايين تمرّ على الأغلب عبر وسائل النقل الجوي التي تستخدم لنقلها إلى إفريقيا الشمالية وأوروبا بدليل تسجيل عدة حالات لمضبوطات من الكوكايين في مطارات باماكو، واغادوغو، نيامي، وحتى مطار الجزائر العاصمة¹ في السنوات الأخيرة. وكانت موريتانيا قد صنّفت لفترة وجيزة بين سنتي 2007-2008 كبلد عبور رئيسي للكوكايين في الساحل عبر وسائل النقل الجوي، إذ سُجّلت فيها أكبر كمية مضبوطات على الإطلاق؛ 630 و830 كغ من الكوكايين في عمليتي حجز على التوالي، الأولى تمّت بمطار نواذبو في أبار/مابو 2007، والثانية بمطار نواقشوط في شهر أوت من العام نفسه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أدى التحقيق في حادث تحطم طائرة من طراز بوينغ 727 في إقليم غاو الصحراوي شمال مالي إلى اكتشاف نشاط شبكة عابرة للقارّات للمتاجرة بالمخدرات تستخدم الساحل كنقطة عبور. ووفقا للمدعى العام الذي حقق في القضية، فإنّ الطائرة كانت مشحونة بما بين 07 و11 طنا من الكوكايين من فنزويلا كان يعول تهريبها إلى المغرب عبر شبكة تضمّ أفرادا من جنسيات إسبانية، فرنسية، مغربية، مالية وسنغالية².

موازاة مع الرحلات الجوية، يصل القتب والكوكايين أيضا إلى إفريقيا الغربية عبر القوارب والسفن التجارية، ومن هناك يتم نقله إلى دول الساحل عبر طرق ومسالك تؤدي إلى شمال مالي وليبيا. "تصل السلم عن طريق القوارب إلى لاغوس (نيجيريا)، كوتونو (البنين) وأبيدجان (ساحل العاج)، وفي ظل توغل الفساد داخل المؤسسات الوطنية هناك، يتم تنزيل السلم وشحنها دون أدنى مراقبة. بعد هذا، تتجه المخدرات نحو الشمال تحت مراقبة المافيا المحلية أو المنظمات

¹ في سنة 2012، سُجّلت حالتان لتهريب الكوكايين بمطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة، في الأولى تمّ حجز حوالي 1.5 كغ من الكوكايين وفي الثانية 02 كغ، وكشفت عمليتا الحجز عن تورط 08 مضيّفين بالشركة الجوية الجزائرية وأبناء مسؤولين في الدولة في عمليات التهريب. أنظر:

«Saisie de près de 1.5 kg de Cocaïne à l'aéroport International Houari Boumediene», *El Watan*, 17/05/2012.

² Wolfram Lacher, op.cit, p.07.

الإرهابية لاسيما بوكو حرام في نيجيريا . وبمجرد أن تصل إلى منطقة الساحل، يأتي دور تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الذي ينقلها إلى مالي وليبيا ومن ثمة نحو شمال إفريقيا¹ .

وفي الوقت الذي توسّع فيه سوق الكوكايين، فإنّ الهيروين الآتي من آسيا فتح منذ بداية سنوات 2000 فرصا جديدة لتجارة المخدرات نحو المنطقة الفرعية في إفريقيا الغربية، وصار واحدا من أكثر أنواع المخدرات تعاطيا في إفريقيا . وينطلق تسويق الهيروين من الموانئ البحرية والمطارات في شرق إفريقيا قبل أن يصل إلى مناطق أخرى في القارة، بما فيها الساحل وشمال إفريقيا، التي بوجه منها نحو أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية. وتبقى نيجيريا مركزا رئيسا على التحوّل الجنوبي لإقليم الساحل بمحجوزات تفوق 200 كغم من الهيروين تم الإعلان عنها سنة 2010 . عمليات حجز أخرى تمّ تسجيلها في المنطقة الفرعية لإفريقيا الغربية منها 200 كغم من الهيروين تم اكتشافها في نيسان/أبريل 2010 في البنين داخل حاوية قادمة من باكستان² .

بهذه الكثافة من التحركات، ويفعل ما تجده في إفريقيا الغربية ودول الساحل وليبيا من ظروف مواتية لتسيير شحناتها، فإنّ شبكات الاتجار بالمخدرات تحبط نظم الأمن الجزائرية: الفوضى واللا استقرار السائدان في دول المنطقة لاسيما ليبيا، ضعف وسائل المراقبة في المناطق الحدودية، فضلا عن سهولة الفساد وتواطؤ عدّة مسؤولين حكوميين في بلدان المنطقة، كلّها عوامل تسمح للوسطاء المحليين بتخزين المخدرات قبل شحنها ونقلها عبر ممراتٍ جويةٍ وبريةٍ نحو بلدان أخرى في شمال إفريقيا وأوروبا .

III . من الفرد إلى الدولة: سلمية تهديد المخدرات

إن كان من المسلم به أنّ تهديد المخدرات يلمس في الأصل في حالات الارتهان للمخدرات على مستوى الأفراد، وأنها لا تلحق إلا ضرراً طفيفا بالمجتمع والدولة، فإنّ تمدّد حلقة الاتجار بالمخدرات وكثافة انتشارها في السنوات الأخيرة بات يحمل تبعاتٍ مدمرةً على صحّة وتلاحم المجموعات المحليّة في الجزائر ودول الساحل .

¹ Samuel Laurent, *Sahelistan. De la Libye au Mali au cœur du nouveau jihad*, (Paris: Seuil, 2013), p.71.

² Michel Lutumbu, *op.cit*, p.05.

على مستوى أمن الأفراد، فإنّ المخدّرات تصنّف كتهديد وجوديٍّ يمسّ بالبقاء البيولوجي للإنسان نظراً لما تسببه من حالات الموت الناجمة عن الإدمان أو تعاطى جرعات مفرطة (Over doses) من المخدّرات والعقاقير أو نتيجة لاستخدام إبر ملوثة. أمّا على مستوى المجتمع، فإنّ ضرر المخدّرات يلمس في الارتفاع الكبير في جرائم العنف في المدن وتزايد مشاكل الرعاية الصحيّة المرتبطة بالمخدّرات، بما في ذلك الانتشار المتسارع لحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشريّة (الإيدز) وفيروس التهاب الكبد الوبائي بين وعبر مدمني المخدّرات. ويبرز في هذا السياق ارتفاع عدد المتعاطين للمخدّرات في الجزائر إلى أكثر من ثلاثمائة ألف (300000) متعاط، أغلبيتهم شباب تتراوح أعمارهم بين 20 و39 سنة¹، كمؤشّر عن خطورة هذا التهديد على أمن الأفراد والمجموعات في الجزائر.

علاوة على هذا، فإنّ عظم حجم ما تذرّه من أرباح على المتاجرين بها، أفراداً وشبكات، أعطى بعداً أخطر لتهديد المخدّرات. فمن الحقائق المعروفة أنّ تجارة المخدّرات تدرّ أرباحاً خيالية على محترفها، قد لا تناظرها أيّ تجارة أخرى، فعلى سبيل المثال، لا يكلف الكيلوغرام الواحد من معجون الكوكا في خطّ إنتاج الكوكا بين سوى 600 دولار، في حين يباع الغرام الواحد في الشارع بنحو 60 إلى 80 دولاراً، أي زهاء 60 ألف دولاراً للكيلوغرام². هذه العائدات الضخمة أعطت شبكات الاتجار بالمخدّرات قوّة مالية ولوجيستية قادرة على اختراق أقوى أنظمة الأمن الوطنيّة، وغدت عاملاً لبعث الفساد وإضعاف الحكومات. وبما أنّ كمّيات كبيرة جدّاً من الأموال المحصّل عليها من تجارة المخدّرات (حوالي 90% من حجم السوق العالميّة للمخدّرات) تدار خارج القانون، فإنه يتعين على البارونات تبييض هذه الأموال قبل ضخّها في السوق الماليّة العالميّة³، وهنا يصبح تهديد المخدّرات باعثاً للفساد الذي يصنّف، بدوره، كتهديد لتوازن الدولة.

¹ الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات، تقرير 2013، ص 47.

² بي أس دوما، الاقتصاد السياسي للحروب الأهليّة. تحليل مقارن لحالات أنغولا وكولومبيا وسري لانكا، عبد الإله النعيمي (مترجم)، (بغداد: دراسات عراقية، 2008)، ص 136.

³ المرجع نفسه.

أكثر من أي نوع آخر من أنواع الجريمة المنظّمة، تبرز المخدرات أيضا كأكبر تهديد بنطوي على مخاطر فعلية على الحوكمة والاستقرار المؤسّساتي للدول. ففي سيورتها، تنشر شبكات المخدرات ما يعرف بـ "فساد المخدرات" (Narco-corruption) داخل الأنظمة، في كل من الدول المنتجة والمستهلكة، وهو ما يشكل تهديدا أمنيا إقليميا (وعالميا). سواء تعلق الأمر برجال الشرطة والجمارك العاديين، أو المسؤولين الحكوميين السامين في أعلى المراتب، الذين ثبتت علاقتهم بشبكات المخدرات المرجحة، فإنّ هذه الشبكات "تميل إلى إفقاد هؤلاء الأفراد إحساسهم بالكرامة والنزاهة، أمّا الحكومات فتفقد نتيجة لذلك كل شعور بالثقة والشرعية في أعين مواطنيها ونظيراتها من الأمم"¹. وتثبت استطلاعات هيئات إنفاذ مكافحة المخدرات (بما في ذلك الشرطة، وموظفو الجمارك، والسلطات القضائية) حول الأموال المشبوهة بشبهات المخدرات عن وجود تواطؤ وفساد في مستويات عليا جدا في عدّة دول منتجة ومستقبلة². والحال هذه، فإنّ هذا الفساد يسهم في بقاء المخدرات ضمن أخطر التهديدات الأمنية ويعيق الجهود الدولية لمكافحتها.

17. خصوصيات تهديد المخدرات بالنسبة للأمن الجزائري

في تهديدها للأمن الجزائري، فإنّ المخدرات تميّز بخصوصيتين أساسيتين تضيفان عليها خطورةً فوق الأخطار السابقة وتفسّر سبب إفرادها بالذكر في خطابات الأمنة الجزائرية. أولى هذه الخصوصيات ترتبط بالقوة التي تمنحها الأموال الطائلة للمخدرات للشبكات المتاجرة بها، وهنا يبرز في الأذهان كيف مولت تجارة الهيروين ثلاث عشريات متتالية من الحروب في أفغانستان. حتى الولايات المتحدة - التي تعتبر المخدرات تهديدا لأمنها الوطني منذ سنة 1986³ - في حربها سنة 2001 ضدّ طالبان والقاعدة هناك سمحت لحلفائها والمتعاونين معها في المنطقة باللجوء إلى تجارة الهيروين لتمويل الحرب إدراكا منها لضخامة المبالغ التي تدرّها هذه التجارة على محترفيها. وبما أنّ التنظيمات الإرهابية، وبالدرجة الأولى تنظيمي "بوكو حرام" و"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"

¹ John Kerry, *The new war*, (New York: Simon & Schuster, 1997), p.84.

² Robert Mandel, *Deadly transfers and the global playground*, *Transnational security threats in a disorderly world*, (London: Prager, 1999), p.60.

³ Ibid, p.57.

والكيانات الإرهابية والتقليدية المتعاونة معها في الساحل، تدرك هذه الحقيقة، نجدها أخضعت أغلب تجارة المخدرات في الساحل إلى سيطرتها.

مستفيدا من الفوضى في ليبيا، وفي سياق معطى إقليمي يتميز بالتشوش التام وتراجع محيف في مكانة الدولة الوطنية، يستغل "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" العمق الليبي وأقصى الجنوب المسمى "فزّان" باعتباره إقليما شاسعا وفارغا كليا لمدّ انتشاره خارج نطاق أيّ رقابة محلية أو إقليمية، وبالتالي، إحكام سيطرته على مختلف المعابر والمسالك نحو الشمال. وقد سمح الانفلات الأمني في ليبيا للتنظيم بفتح طرق جديدة للتهرب عبر الصحراء باتجاه طرابلس والزنتان وبنغازي وسهل عليه مهمة توصيل المخدرات نحو أوروبا بصورة أسرع وبمبالغ أكبر¹. وتضمن بعض الكتائب والميليشيات الليبية، المتعاونة مع التنظيم على قاعدة تسويات للاغتناء المتبادل، إبقاء القبضة المحكمة لهذا التنظيم على تجارة المخدرات في المنطقة مقابل غياب كلي، أو شبه كلي، لسلطات الدول على الأقاليم الصحراوية. وبرز في هذا السياق اسم "الكتيبة 315" التي أسّسها أحد قادة التوارق بدعى "الشيخ أحمد" سنة 2012 بمدينة أوباري الليبية كمثال عن هذا التعاون². ينتشر رجال هذه الكتيبة بين مالي والجزائر والنيجر وليبيا وتنشط في تهريب الأسلحة والمخدرات على محور ليبيا-مالي عبر الجزائر وسلسلة جبال أدرار إنفوغاس، ومعروف عن قائدها علاقته الجيدة بمختار بلمختار منذ كان قائدا في تنظيم القاعدة³. ومن أجل ضمان سلامة قوافله وإبقاء سيطرته على الصحراء، فإنّ التنظيم لا يتوانى أيضا عن دفع إتاوات مرور إلى القبائل في المنطقة (أولاد سليمان أو الزوايس) أو حتى توظيف بعض سكان المنطقة العارفين بتضاريسها.

سيطرته على شقّ كبير من تجارة وتهريب المخدرات، فإنّ تنظيم القاعدة أصبح يحوز مواردًا مالية ضخمة تحوّله السير قدما نحو تحقيق طموحاته في التمدّد والانتشار وفق قاعدة "مخدرات أكثر، تمويل أكبر، تجنيد أكثر". من المؤكّد أنّ هذه العلاقة أدّت دورا مباشرا في رفع

¹ Ibid.

² Samuel Laurent, op.cit, p.207.

³ Ibid.

المخدرات إلى مصفّ التهديد الوطني والإقليمي في الخطابات الرسمية الجزائرية، فقد كوّنت هذه السيورة للأحداث قناعة لدى صانع القرار الجزائري بأن الجماعات الإرهابية مرتبطة عضوياً ونسجت "علاقاتٍ متينةً مع شبكات المتاجرة بالأسلحة والمخدرات"¹، وبالتالي فإن الحدّ من انتشارها يعد شرطاً مسبقاً للجم تمويل الإرهاب، ذلك أنّ الجماعات الإرهابية تعتمد على المخدرات وما تدره من أموال عليها كمصدر تمويل معتبر يحوّلها مضاعفة قدراتها وتوسيع نطاق عملياتها. هكذا فإن استمرار نشاط تجارة المخدرات في التطور يسهم بصورة فعّلية في بقاء حالة اللا استقرار داخل المنطقة، سيما أنّ الإيرادات التي يتمّ تحصيلها من المخدرات هي أيضاً واحدة من أهمّ مصادر تمويل التمردات المسلّحة في منطقة الساحل.

أما الميزة الثانية لتهديد المخدرات بالنسبة للجزائر فمرتبطة بتوظيفها كآلية من قبل المملكة المغربية لإغراقها بالمخدرات وكأداة تأثير يوظفها للضغط عليها في إدارة خلافاته الإقليمية معها²، خاصة أنّ الفئة المستهدفة بهذا السلاح هي فئة الشباب الجزائري التي تتخبّط أصلاً في مشكلاتٍ مزمنةٍ مرتبطةٍ بالشغل والسكن. مؤشّران رئيسان يؤكدان نهج توظيف سلاح المخدرات ضدّ الجزائر من قبل المغرب: أولهما، الانتشار الكثيف لزراعة القنب والأفيون في المغرب دون جهود فعّالة للحدّ منها من قبل السلطات المركزية، إذ يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره لسنة 2014 أنّ المساحات المزروعة بالقنب في المغرب بلغت 52000 هكتاراً سنة 2012³، قبل أن تتراجع إلى 47196 هكتاراً سنة 2014⁴. وحتى في ظل هذا التراجع تبقى المساحة المزروعة بالقنب في المغرب أكبر مساحةٍ مزروعةٍ في العالم على الإطلاق. أمّا ثاني هذه المؤشّرات فهو التدفّقات المتزايدة لقوافل المخدرات القادمة من المغرب التي تحاول اختراق الحدود الجزائرية بصورة شبه يومية. وتوضح من الشكل رقم 05 الوتيرة المتصاعدة

¹ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (بلجيكا) في 08/03/2015، مرجع سبق ذكره.

² سيما مسألة فتح الحدود بين الدولتين المغلقة منذ 1994 وحق الشعب الصحراوي في تقريره.

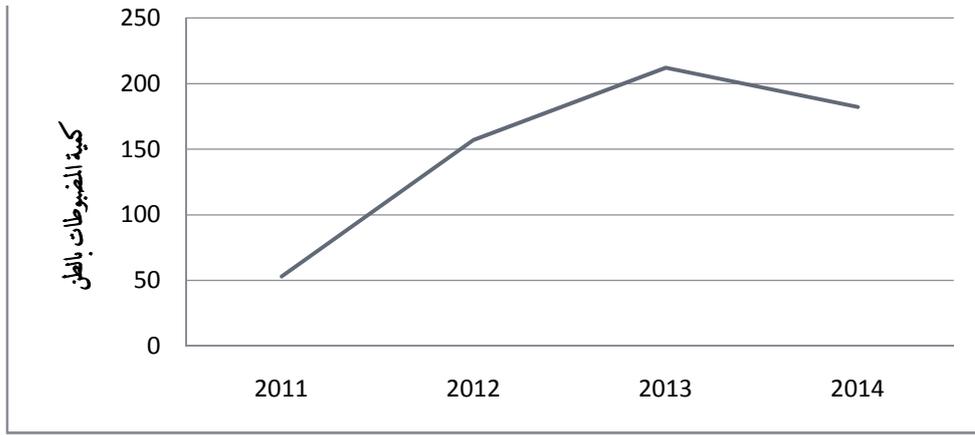
³ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي 2014، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2015)، ص 189.

⁴ United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug report 2015, (New York: United Nations publications, 2015), p.57.

للمحجوزات من القنب التي سجلتها الجزائر بين سنتي 2011 و2014 والتي ارتفعت بنسبة تفوق 300%، وإن كان رقم المحجوزات قد تراجع سنة 2015 مقارنة بـ2013 فإنه مع ذلك يبقى كبيرا جدًا ولا يلغي شبهة نهج الإغراق الذي يعتمده المغرب ضد الجزائر. كذلك، يجب ألا نهمل حقيقة أنّ عدة عمليات حجز تتم بالصدفة وأنّ المهربين يطورون تكتيكاتهم العملية بسرعة، وعليه، فإن احتمال إفلات كميات من القنب من الحجز وتخطيها الحدود الجزائرية بنجاح هو أمر مرجح أيضا.

إنّ المؤشّرين السابقين يؤكّدان أن ما كان يصور على أنه ارتيابٌ جزائريّ مفرط من المغرب يندرج في سياق التنافس الإقليمي بين الدولتين أصبح في واقع الأمر حقيقة واقعة وتهديدا ماثلا قابلا للملاحظة تثبت أرقام الهيئات الوطنية والدولية المختصة والسلوكات الفعلية للمملكة المغربية.

الشكل رقم 05: تطوّر وتيرة مضبوطات القنب في الجزائر منذ 2011¹



استنادا إلى ما سبق من تحليلات في هذا المطلب، يمكن الحكم بأن الجزائر حاليا وأكثر من أي وقت مضى أضحت تواجه تهديدا وجوديا جديدا اسمه المخدرات يضاف إلى قائمة التهديدات الوجودية المحدقة بالأمن الجزائري. الحقائق المثبتة حول أخطار المخدرات وتراكبها مع التهديد الإرهابي والإسناد الذي تمنحه إياه في إقليم الساحل، ثم توظيفها كأداة لإضعاف الجزائر في إطار منافسة محتملة على زعامة الإقليم المغربي وعلى ترسيخ الثقل القاري، هي في رأينا العوامل التفسيرية لإفراط المخدرات بالذكر في خطابات الدولة الجزائرية ونظرتها لها كافة "تهديد سكانها ومنطقتها وكذا مناطق أخرى وتزعزع استقرار الدول وتشجع الرشوة في بعض البلدان" وأنها عامل

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على تجميع للمعلومات من تقارير "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة" لسنوات 2014 و2015، وكذا تقارير "الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات" لسنوات 2013 و2014 و2015.

مغذٍ للإرهاب بما أن المتاجرة بها تشكّل "مصدر دخل هام للإرهابيين"¹. إن هذه العوامل تضيف أيضاً شرعيةً على المساعي الجزائرية نحو أمنة هذا التهديد وسعيها نحو حشد الجهود الإقليمية والدولية من أجل مواجهة أكثر حزمًا له على الصعيدين المغربي والساحلي بغرض كبح تناميهِ اللامنتقطع.

¹ بنصّ كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (بلجيكا) في 2015/03/08، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث. المقاربة الجزائرية لبواعث التهديد. العلاقات الحسنة بين التهديد و السئات المهلدة له

من المسلم به أن تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة تنتشر في الفراغات حيث لا وجود لسلطة تدرؤها، وكذلك الأمر بالنسبة للنشاطات غير المشروعة التي تتغدى من تآكل القدرات التوزيعية للدول وعجزها عن الوفاء بواجباتها السوسيو-اقتصادية تجاه المواطنين. وعليه، فإن إعاذ تمدد التهديدات السابقة في الساحل والصحراء إلى اعتبارات جغرافية فقط فيه الكثير من الاختزالية المناقضة للواقع، لأن هذا التوسم - كما تراه الجزائر - هو أيضا محصلة للفشل والضعف الملازم للدولة الوطنية في الساحل. وبالتزامن مع هذا، تؤدي حالات الاحتراب الداخلي، والنزاعات في الدول السابقة، دورا باعنا للتهديد أيضا، نظرا للمزاج العديدة التي تمنحها للفاعلين الباعثين للاستقرار. وتلتقى المقاربة الجزائرية في تأكيدها على ضرورة التركيز على التقاطعات بين التهديد ومولداته في البنى الأمنية الإقليمية مع هذا التصور مثلما سنبينه ضمن هذا المبحث. وتضيف خطابات الأمننة الجزائرية إلى عاملي الفشل الدولي وحالات النزاع عاملا ثالثا تتصوره باعنا أوليا للتهديد؛ هو التدخل العسكري الأجنبي الذي - عكس ما بروح له من قبل الفاعلين الذين يتبونه كأسلوب للحل - لا يعدو أن يكون مجرد أداة تقاوم الأوضاع الأمنية الإفريقية، المرتبكة أصلا، أو أداة لفتح جبهات جديدة من عدم الاستقرار كما سنوضحه في المطلب التالي.

المطلب الأول: التدخل الأجنبي ضمن التصور الجزائري: محرك هدم للبنيات المحلية والإقليمية للأمن

لا يعقل أن تكون أنماط احتواء التهديد هي في حد ذاتها باعثة له وفقا للمقاربة الجزائرية، فالجزائر تعتبر أن أساليب إنهاء النزاع لا تقل أهمية عن الانشاقات المفضية إليه، وبالتالي فإن أفضل التسويات هي تلك التي توخى إنهاء القتال بشكل لا يغري على نشوبه مرة ثانية، والتي يتم التفاوض عليها بين الأطراف المعنية بالنزاع مباشرة. كما يجب على هذه العملية أن تفي بمعايير العدالة على أن تضمن - في الوقت ذاته - أمن الأطراف المتصارعة ومصالحها الحيوية دون تمييز، فضلا عن الحاجة إلى مراعاة "التعويض عن حالات المعاناة التي لا يمكن إصلاحها"¹. هذه العناصر

¹ بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات. الحرب والسلام في النظام العالمي، سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور (مترجمين)، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، ص124.

المركية في أي عملية تسوية للنزاع التي تركز عليها المقاربة الأمنية الجزائرية تصلح كقاعدة تفسيرية يُنطلق منها لفهم التصور الجزائري للتدخل الأجنبي كباعثٍ للتهديد . فالأخير يتعارض في منطلقاته مع المقاربة الجزائرية لأنه يأتي في أغلب الأحوال لتحقيق هدفٍ وحيد هو إنهاء القتال ونصرة طرفٍ على حساب آخر، وفي حالات أخرى تكون أخطر، يتحول التدخل الخارجي إلى "عامل تفتتٍ للدولة والمواطنة لأنه يأتي بتصوّراتٍ استشراقيةٍ حول التقسيمات الطائفية والمذهبية والقبلية المناقضة للفعل القومي"¹. فعكس ما يكون عليه الحال لحظة اتخاذ قرار التدخل، تفلت الأمور من أيدي الطرف المتدخل بمجرد تفويض المعادلة الأمنية المحلية، ويصبح قرار الانسحاب غير متحكم فيه، وتجذ الأطراف المتنازعة نفسها أمام معطى نزاعيٍّ أعقد مما كان عليه الأمر قبل التدخل.

1. الفلسفة الجزائرية لتسوية النزاعات: رؤى مناهضة للتدخل

يمنحنا التقديم السابق فكرتين محورتين يجب الانطلاق منهما لفهم الرؤية الجزائرية المناقضة لفكرة التدخل الأجنبي:

1. إنَّ الموقف المبدئي للجزائر حيال التدخل الأجنبي مبني على تفكيرٍ يستبق مآلات التدخل والمشهد العام لمرحلة ما بعد التدخل، وهذا هو جذر رؤيتها له كحلٍ مزيفٍ باعثٍ للتهديد واللااستقرار. ففي حين تدافع الجزائر عن الحلول المستديمة والتسويات على المدى الطويل التي تضمن وقايةً فعالةً ضدَّ نشوب النزاعات مرّةً أخرى، مثلما يعبر عنه دائماً في خطاباتها الرسمية²، فإنَّ التدخل العسكري الأجنبي يميّز بالظرفية والحينية، ولا يحمل معه عادةً أجندةً لما بعده، ذلك أنَّ القوى المتدخلة "تعلم أكثر من غيرها، أنها تتحكم في قرار التدخل وتوقيته، لكنها نادراً ما تتحكم في توقيت الانسحاب، ناهيك عن عدم تحكمها في

¹ عزمي بشارة، المجتمع المدني. دراسة نقدية، الطبعة السادسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 12.

² "وزير خارجية الجزائر: التدخل العسكري لن يحل الأزمة في ليبيا"، بوابة الوسط، 2014/08/22، على الرابط: <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/32582>، (شوهدي في: 2016/10/13).

حيثيات مشهد ما بعد الانسحاب وترتيباته"¹. علاوةً على هذا، تدرك الجزائر أنّ عامل المصلحة القومية كمحدد لقرار التدخل لن يراعي أبداً مصالح الأطراف المتدخل فيها وقد يأتي مجلول مناقضة لها. هذا ما أثبتته مقترحات الحلول التفكيكية التي تتأسس على تقسيمات طائفية أو مذهبية أو قبلية للدولة، كآليات لإنهاء حالة الفوضى التي نتجت بالأساس عن التدخل (حالتا ليبيا وسوريا).

2. التعارض المبدئي بين قيمتي "التحرر" و"الاستقلالية" المركزيتين في هوية الجزائر ونظرتها لذاتها من ناحية، وانتهاك حرية الشعوب واستقلالها المتربتين عن التدخل الأجنبي في الناحية المقابلة. بتعبير آخر، فإنّ التمسك بالاستقلالية والتحرر، كقيمتين غير قابلتين للتنازل تحت أيّ ظرف من الظروف، هو المتحكم في التصورات والسلوكات الجزائرية تجاه المسائل الأمنية الإقليمية والدولية، في حين أنّ التحرك وفقاً لما تمليه المصلحة الوطنية الحيوية هو المتحكم في سلوك الأطراف المتدخلة، فالمسألة بالنسبة للأخيرة "مبنية أساساً على المصالح الحيوية وعلى مدركات التهديد، وهذه الأخيرة ليست كلها موضوعية بل ذاتية أيضاً"².

هذه الأفكار هي المحدد لمقاربة الجزائر للتدخل الأجنبي. فالجزائر لا تعتبر التدخل الأجنبيّ أبرز صورة لخرق سيادة الدول واستقلاليتها في النظام الدولي الجديد فحسب، بل تنظر إليه كمحرك هدم للبنيات الأمنية المحلية والإقليمية، بحكم دوره في إحداث التهديد ومفاقمته في منطقة الساحل وإفريقيا عموماً. ويلتقي هذا الاستنتاج مع ما أدلى به رمطان لعمامرة في تبريره لرفض الجزائر الحلول التدخلية في ليبيا: "رفضنا التدخل العسكري الأجنبي كموقف مبدئي للجزائر له ثوابته، لأنّ هذا النوع من التدخل سيؤدّي إلى حالة فوضى ودمار يمكننا الاستغناء عنها"³. أمّا مراد مدلسي، الذي خلفه لعمامرة في منصبه، فاعتبر أنّ الذين يلجؤون إلى التدخل العسكري

¹ عبد النور بن عنتر، "لجنة التدخل الأجنبي"، العربي الجديد، 2014/09/06، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/4812d18d-388b-419a-adca-e1506d2eb762>، (شاهد في: 2016/10/13).

² عبد النور بن عنتر، "لجنة التدخل الأجنبي"، مرجع سبق ذكره.

³ "الجزائر ترفض التدخل العسكري في ليبيا"، سكاي نيوز عربية، 2016/03/07، على الرابط: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/822139>، (شاهد في: 2017/01/21).

ليسوا سوى منقذين مزيفين: "كلما كانت لدينا في القارة الإفريقية دول تكافح [. . .] بوسائلها الخاصة كلما كانت أمامنا فرصة لجعل أولئك الذين تبين اليوم أمام الشعوب أنهم منقذون مزيفون بجلول مزيفة يثوبون إلى رشدهم"¹. ويبدو أن إدراك الجزائر لفكرة ترجيح الاعتبارات الإستراتيجية على الاعتبارات الأخلاقية، في حال حدث بينهما تعارض في أي حالة تدخل، يستخدم كمعيار لكشف زيف ادعاءات القوى المتدخلة، من زاوية أولى، ونواياها الحقيقية من التدخل، من زاوية ثانية. وتؤكد الحصيلة الوخيمة للتسويات الدولية عبر التدخلات العسكرية التي شهدتها العالم صواب هذه الرؤى الجزائرية. فمختلف حالات التدخل الأجنبي، سواء كان مطلوباً أو مفروضاً، أدت إلى هدم البنيات الأمنية في الدول المتدخل فيها وأفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى وحالة من العجز عن التوصل إلى إجماع، أو حتى مجرد توافق، على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد (الصومال، أفغانستان، العراق وليبيا)، هذه الفوضى تكون دائماً متعدية وعابرة للحدود، خاصة إذا وقعت في أقاليم معروفة بأوضاعها المرتبكة وتوتراتها المزمنة، مثلما هو الأمر في الساحل.

ظاهرياً، التدخل العسكري الأجنبي يأتي بذريعة واجب الإنقاذ، ويبرر عادةً بتحقيق مبادئ الديمقراطية ومكافحة الإرهاب ووقف انتهاكات الأعراف الإنسانية، لكنه واقعياً يحدث مشكلات أعقد من تلك التي جاء لحلها، لذا فإن الجزائر لا تعتبره البتة أداةً لل"إنقاذ" وإحلال السلم والأمن والرفاهية، كما تطمح إليه دول الساحل، بقدر ما تعدّه حلاًً مزيفاً باعثاً للتهديدات ومقوضاً لبنى الأمن والاستقرار. طبقاً لهذا الطرح الجزائري، تنشئ التدخلات بيئةً تستقطب الحركات الإرهابية وتشرعن نشاطها بحجة "مقاومة المحتل"؛ سواء كان المتدخل ضده نظاماً سياسياً (ك نظام القذافي) أو حركات إرهابية (ك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات المتحالفة معه في شمال مالي)، وتهيئ الظروف لاستقطاب الحركات الإرهابية التي تتخذ من بؤر التوتر وانعدام النظام معاقلاً لها. علاوةً على هذا، فإن فشل التدخل في إخماد النزاع أو بؤرة

¹ بنص كلمة لمراد مدلسي، وزير الشؤون الخارجية الجزائري، ألقاها خلال لقاء لوزراء خارجية دول الميدان في 2013/06/28. على الرابط:

http://www.djazair.com/alkhabar/34232 (شوهدي في: 2016/07/15).

التوتر في وقت قصير يُتخذ مطيةً للإبقاء على قوّات الطرف المتدخل وتأجيل انسحابها بحجة الحفاظ على الأمن¹، فنكون في مثل هذا الوضع بصدد حالة احتلال غير مباشر واختراق صريح لسيادة الدول.

زيادةً على ذلك، تشعل التدخلات بؤر توتر جديدة وتحوّل اتجاه الصراع من عمودي؛ بين النظام ومعارضيه لحظة التدخل، إلى أفقي؛ أي صراع على السلطة وقواعد النظام الجديدة بين من وحدتهم الثورة ضدّ التسلط؛ كما هو الحال في ليبيا. إنّ مردّ هذا هو تجاهل التركيبة السياسية والاجتماعية للبلد المتدخل فيه لحظة اتخاذ قرار التدخل، فيكون الأخير محيياً لنزعات التجزئة والانفصال الكامنة ومخلاً بموازن القوى السياسية والاجتماعية في البلاد. أخيراً، وبما أنّ التدخل يكون دائماً لصالح طرف على حساب آخر، فإنه يبدُر بذور الحقد والانتقام بين الجماعات داخل الدولة المستهدفة ويوفر بذلك الشروط لبعث اقتتال داخليّ جديد وحروب أهلية بتبعات أمنيةّ أعنف².

من الجليّ إذن أنّ التهديدات الناشئة عن التدخلات الدولية هي في خطورتها الأمنية أشدّ من أغلب الحالات التي تستخدم كمطيةٍ للتدخل، بما أنها تولّد تهديدات وجودية تمسّ المجال الوطني للدولة في بعده المادي والذي يعتبر العنصر القاعدي "لاستقلالها ووحدتها وهويتها"³، وهذا ما ينطبق على البلد المتدخل فيه أو البلدان المجاورة له، أخذاً بالحسبان تميّع القدرة الرقابية للدول على حدودها بفعل الطبيعة العابرة للأوطان للتهديد. لذا، يمكن الحكم بأنّ المقاربة الجزائرية في تصوّرها للتدخلات الأجنبية كحلّول مزيّفة وأدوات "لتوطين عدم الاستقرار" وبعث التهديد، بتعبير قائد أركان الجيش الجزائري⁴، هي محصّلة لالتقاء العناصر الذاتية المشكّلة للهوية الأمنية للدولة الجزائرية الراضة للاحتلال، من جهة، بالعناصر الموضوعية المشكّلة للمصلحة القومية للدولة

¹ كما هو شأن القوات الغربية لحفظ السلام المرابضة بكوسوفو والتابعة لحلف شمال الأطلسي.

² عبد النور بن عنتر، "لعنة التدخل الأجنبي"، مرجع سبق ذكره.

³ William Zartman, *La résolution des conflits en Afrique*, (Paris : L'Harmattan, 1990), p.22.

⁴ الفريق قايد صالح يؤكد خلال مشاركته في اجتماع مالي: إستراتيجيتنا أكدت قدرتنا على التكامل الذاتي باشغالاتنا الأمنية"، المساء، 2011/11/12، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/elmassa/54138>، (شاهد في: 2016/10/14).

الجزائرية وأمنها بالمفهوم الواقعي؛ أي الحفاظ على بقائها ككيان سيّد وضمان استقلالها السياسي¹، من جهة ثانية. ويمكن القول أنّ هذا التصوّر الجزائري تبلور بصورة أوضح في السنوات الأخيرة بالنظر إلى تغيّر جملة من المعطيات الإمبريقية في منطقة الأمن الوطني الجزائري، وتقصد هنا وضعيّة الجزائر كطرفٍ معانٍ من التعقّدات الأمنية التي طرأت على البيئتين الأمنية الإقليمية الساحلية والمغاربية وتحملها عبء التهديدات الأمنية المنبعثة عن حالات التداخل في ليبيا ومالي.

II. المحصّلات الأمنية للحملة الأطلسية ضدّ ليبيا: تأكيدٌ للواجب الجزائريّة

يثبت التحليل الآتي لتجربة التداخل العسكري ضدّ ليبيا فرضيّة التفكيك والتدمير للبنية الأمنية التي تولّد عن التدخل العسكري، كما يثبت في الوقت ذاته خطورة التهديدات المنبعثة عن الأخير، مثلما حذرت منه الجزائر. وإن صحّ التشبيه هنا، فإنّ ضربات حلف شمال الأطلسي ضدّ ليبيا في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011 كانت بمثابة الانفلاق الأكبر الذي حفّز الانفجارات التي تبعته لاحقاً، وفق أثر عنقودي، مخلفاً وراءه بلداً يقبع تحت وطأة اللااستقرار، مسبباً هدماً للبنية الأمنية الإقليمية الساحلية، بما أنّ القوى المتدخلة تملّصت من مسؤولية إعادة بناء النظام وبالتالي أوجدت سياقاً باعثاً لتهديداتٍ عابرة للحدود.

برّر التداخل باعتباراته إنسانيةً وبالواجب الأخلاقي الذي يملّي على المجتمع الدولي وقف مجازر نظام القذافي ضدّ المدنيين والثوار، ومع ذلك فإنّ الجزائر أصرت على رفضه معتبرة - على لسان رمطان لعمامرة - أنّ "المغامرات العسكرية ليس لها أيّ حظّ لحلّ هذا المشكل"². ويبدو أنّ الإصرار الجزائري على رفض التداخل لم تمله فقط مقاربتها لمسائل الأمن الجهوي، بل ساهم فيه أيضاً إدراكها للمزايا الاستراتيجية التي تغري القوى الغربية بالتدخل في ليبيا. ومن المسلم به أنّ الاعتبارات الأخلاقية التي استخدمت مطيّةً للتدخل في ليبيا تقاطعت مع اعتباراتٍ استراتيجيةٍ مرتبطةً بأمن ومصالحه القوى الأوروبية، لاسيما فرنسا وإيطاليا القريبتان من المنطقة. وقد لعبت

¹ Amélie Blom et Frédéric Charillon, *Théories et concepts des relations internationales*, (Paris: Hachette, 2001), p.13.

² "الجزائر تحذّر من أيّ مغامرةٍ عسكريّةٍ في ليبيا"، روسيا اليوم، 2016/03/04، على الرابط:- <https://arabic.rt.com/news/813506>، (شوهدي في: 2017/01/21).

المقدرات النفطية الهائلة لليبيا دورا في تحفيز التدخل والإسراع به، بحكم حيوية دورها في المعادلة الطاقوية العالمية وفي المخططات والخيارات الاستراتيجية للقوى الغربية في الحاضر والمستقبل، باعتبار الاحتياط النفطي الليبي أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا.

على المستوى المحلي، يبرز المشهد العام الليبي منذ ثورة 2011 تحت وطأة حالة من التشظي؛ إذ غرقت ليبيا في دوامة من الدمار امتدت ارتداداتها لتمس كامل إقليم شمال إفريقيا والساحل، وكذا الفضاء المتوسطي. سياسيًا، ضاعت ديناميات البناء الوطني الليبي بعد التدخل بين حدي النخب القديمة والحديثة التي أعادت إلى الواجهة ذلك الانقسام بين الإسلاميين والعلمانيين. وبما أن التدخل جاء لصالح القوى المعارضة لنظام القذافي فقد هباً الطرف لتجدد الصراع، وهو ما تعقد أكثر بعد إقرار "قانون العزل السياسي" في 03 أيار/مايو 2013 الذي منع كل شخصية رسمية ذات علاقة بالنظام البائد من ممارسة أي مسؤولية سياسية أو إدارية في المرحلة الجديدة لمدة عشر سنوات؛ الشيء الذي عمق الشرخ بين الأطراف المتنازعة. لقد كشف التدخل حدة الانقسام القبلي الكامن في ليبيا مفرزا عجزا عن التوافق على حكومة وطنية واحدة تكون قطبا للسلطة، وأصبح البلد معتركا تتجابه فيه حكومتان (حكومة طبرق في الشرق وحكومة طرابلس في الغرب)، ثم ثلاث حكومات؛ بعد إنشاء حكومة الوفاق الوطني، تدعم كل حكومة منها ميليشيات مسلحة متنافسة على الثروة أدخلت البلد في دوامة الحرب الأهلية.

أمينا، وإلى غاية بداية سنة 2015، خلف النزاع 30000 قتيلًا¹، كما تأججت حركات اللاجئين والنازحين داخل البلد ونحو البلدان المجاورة، ليصل الرقم في تشرين الأول/أكتوبر 2014 إلى 287 000 وفقا لأرقام وكالة الأمم المتحدة للاجئين². وبالتزامن، فإن الهجرة عبر المتوسط أخذت منحى تراجيديا مفرعا وغير مسبوق منذ انفجار الأزمة في ليبيا سنة 2011³، وصارت

¹ In: Archibald Gallet, «Les enjeux du chaos Libyen», *Politique étrangère*, vol.78, Printemps 2015, p.103.

² In: Ibid.

³ بين سنتي 2011 و2015؛ قضى 7976 شخصا غرقا في البحر الأبيض المتوسط. للمزيد، طالع الأرقام المفصلة حول الموضوع على الرابط:

http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/04/20/en-2015-un-migrant-meurt-toutes-les-deux-heures-en-moyenne-en-mediterranee_4619379_4355770.html, (Seen on: 18/10/2016).

ليبيا بلد الانطلاق والعبور الأساسي للمهاجرين الآتين من إفريقيا جنوب الصحراء¹. أما اقتصاديا، فإن إنتاج وتصدير البترول الذي يشكل تقريبا كل الصادرات الليبية فقد هوى بنسبة تفوق 80% مما كان عليه الأمر قبل التدخل²، وسيطرت مليشيات مسلحة وتنظيمات إرهابية على عدة منشآت نفطية ليبية. وشكل هذا الوضع أرضية خصبة للكيانات المهددة للسيطرة على أجزاء واسعة من الحيز الجغرافي الليبي، وتعزيز أنشطة الإرهاب والتخريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، واستغلال حركية الهجرات من الجنوب والشرق لتعزيز نشاط تجارة البشر. ولم يمض الكثير من الوقت عن التدخل حتى ترسخ الفكر الجهادي في ليبيا التي باتت تشكل القاعدة الأولى في الساحل لاستقطاب الجهاديين. وبالموازاة، كانت ليبيا موطن القدم الأول لتنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف بـ"داعش" في المنطقة؛ إذ استطاع السيطرة على مدينة سيرت رويدا رويدا وتمكن من إقامة معسكرات لتدريب مقاتليه في مدينة هون.

هكذا فإن تمدد الإرهاب ووصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى شمال إفريقيا، والذي يعدّ تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، يمكن اعتباره محصلة منطقية للخراب الأمني الذي خلفته حملة الحلف الأطلسي ضد ليبيا، دون إهمال دور البيئة السياسية والطائفية الخصبة التي سهّلت تجذره في الأصل. فبتفكيكه للمعادلة الأمنية الداخلية في ليبيا، منح الناتو معقلا جغرافيا جديدا للتنظيمات الإرهابية، لأن الأخيرة رأت في الفوضى التي سادت وذبوع الأسلحة فرصة للاستقواء لا تضيّع ولا تعوّض. كذلك، فإن خراب البنية الأمنية الليبية ومفعولها في استقواء الإرهاب ساهم لا محالة في سقوط شمال مالي في يد الجماعات المسلحة بقيادة تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2001 بعد محاولة الانفصال الفاشلة التي قادتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 06 نيسان/أبريل 2012؛ "هذا الغزو والانتشار المخيف للإرهاب كان نتيجة مباشرة للحرب في

¹ Franceinfo, « La Libye, point de départ de l'immigration clandestine », Franceinfo, 26/04/2016, in: http://www.francetvinfo.fr/monde/europe/migrants/libye-point-de-depart-de-l-immigration-clandestine_1422325.html, (Seen on: 18/10/2016)

² In: Ibid.

ليبيا، فلولا الأسلحة والمركبات والذخيرة اللبية التي تدفقت عبر الصحراء بتواطؤ من ميليشياتٍ ليبيةٍ منذ تدخل الناتو لما حدث ما حدث¹.

ناهيك عن هذا، فإن الجماعة التي قادها مختار بلمختار لتنفيذ الهجوم الإرهابي ضد المنشأة الغازية الجزائرية بتقنورين في 16 كانون الثاني/يناير 2013 كانت قد انطلقت من ليبيا، والمقاتلان التونسيان اللذان نقدا هجوم باردو في العاصمة تونس في 18 آذار/مارس 2015 تمّ تدريبهما في ليبيا أيضا. قد يعتبر بعض المحللين أن إسقاط النظام الديكتاتوري في ليبيا هو الميزة التي تجبُّ كل عيوب التدخل، بيد أن هذه الميزة، وعلى فرض صحتها، لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تغطي حقيقة أن التدخل ساهم في استقطاب وتكثيف مزيد من الجهاديين والحركات الإرهابية لأنه أنشأ مسرحا للمواجهة مع القوى الغربية ومنحها حجة جاهزة لاتهام الأنظمة الحاكمة بالتواطؤ مع هذه القوى، وهذه أحسن ذريعة يمكن أن تتوفر لهذه الحركات لشرعنة تواجدها وأفعالها. في هذا السياق، فإن التركيبة البشرية للجماعة الإرهابية التي نفذت هجوم تقنورين (32 مسلحا ينتمون إلى 07 جنسيات) هي دليل مادي وملموس عن خاصية استقطاب الإرهابيين التي أصبحت تميز الإقليم الساحلي.

تعطي المؤشرات السابقة صورةً موضوعيةً كافيةً عن حجم الارتدادات السلبية للتدخل العسكري على كامل البنية الأمنية الإقليمية الساحلية والمغربية، ويبدو أن أكثر من استفاد من تقوض الاستقرار في ليبيا هي الكيانات التي تشكل التهديد الأول للأمن الجزائري، وهي الكيانات نفسها التي يقع إجماع عالمي على محاربتها باعتبارها مصدرا للإرهاب. وكانت تلك النتيجة المنطقية للتملص الغربي من مسؤولية إعادة بناء النظام والأمن التي - ككل مرة - تتلو كل عملية تدخل. هكذا إذن فإن المقاربة الجزائرية في تصوّرها للتهديد يمكن أن تفسر بنائيا وواقعا في الوقت ذاته. فقد برهنت الوقائع مرةً أخرى على أن ارتياب ورفض الجزائر للتدخل كأسلوب للتسوية وتشكيكها في نواياها، لا تبرره فقط المواقف الذاتية المبدئية "الاستقلالية والتحررية" التي تشكل جوهر هوية الجزائر الموجهة لسلوكاتها، بل لديه أيضا اعتباراتٌ موضوعيةٌ تبرره تجلّي في

¹ Samuel Larent, op.cit, p.04.

حجم التبعات السلبية التي يخلفها وراءه على الأمن في مستوييه الإقليمي والعالمي. هذه الاعتبارات تتقاطع هي الأخرى مع اعتبارات المصلحة القومية العليا للجزائر وأمنها الوطني المعرف بمصطلحات البقاء والاستمرارية، لأنها كانت المتضرر الأول من تبعات التدخل بحكم الجوار الجغرافي، إذ وجدت حدودها الشرقية على مرمى حجر من أسلحة الجماعات الإرهابية الليبية التي سيطرت على نطاقات جغرافية شاسعة مستفيدة من حالة الفوضى المطلقة. أخيرا، فإن الإصرار على قرار التدخل، بالرغم من كل التحذيرات الجزائرية التي أثبتت التجربة صوابها لاحقا، يرجح بقوة فرضية استهداف المكانة الإقليمية للجزائر وإضعاف قوتها بهذا التدخل.

المطلب الثاني: مأزق الهشاشة والفشل الدولتي في الساحل: تبعات خلل وظيفي، متعدد الأبعاد للدهلة الكطنة

الاعتراف الجزائري بالفشل الدولتي واعتباره باعثاً لتهديدات كامنة أو مباشرة ذو حركية متنامية يلمس من الأفعال الخطابية للدولة الحاملة لشواغلها وتصوراتها الأمنية، كما يجب النظر بانتباه إلى الحقائق في البيئة الأمنية الساحلية في محاولتنا لقياس مدى مواكبة التصورات الجزائرية للمعطيات على أرض الواقع، خاصة أن انفجار أزمة سياسية-عسكرية في مالي سنة 2012 والتفكك الذي يميز المشهد السياسي والأمني الليبي منذ سنة 2011 هي عوامل تؤكد أن العجز الدولتي سائر نحو التآجج ضمن المحيط الإقليمي للأمن الجزائري مثله مثل بقية أشكال التهديد .

1. الفشل الدولتي ك باعث للتهديد في خطابات الأمننة الجزائرية: مؤشرات الاعتراف

تعبّر الجزائر عن انشغالها بصورة غير مباشرة بميوعة الحوكمة العمومية والخلل الوظيفي الملازم للدول الساحلية منذ استقلالها باعتباره باعثاً للتهديد . ويفرز الضعف في الحوكمة، أو غيابها التام، مظاهر عديدة للأمن والاستقرار على مستويات الأفراد في المناطق المهمشة والمحرومة، ثم تنتقل بالتراكم إلى المستويات المجتمعية والوطنية ومنها إلى المستوى الإقليمي . وتنظم هذه التبعات في سيرورات معروفة تفضي إلى ما يُتفق على نعتة بـ "الفشل الدولتي" . ولأن التراجع في مكانة الدولة وغيابها الوظيفي الكلي في عدة مناطق من الساحل وصل إلى مستويات جدّ مقلقة، فقد بات العديد من الدارسين يستعملون مصطلحي "الصوملة" و"الأفغنة" لتوصيف شدة الخطورة التي وصلت إليها هذه المناطق في الآونة التاريخية الأخيرة، وللتحذير من تطوّر الأوضاع نحو الأسوأ على الصعيد الاقتصادي والأمني، إذ أن فضاءات كاملة من المنطقة الساحلية-الصحراوية؛ في مالي والنيجر وليبيا، غارقة في الفقر والجفاف والتصحر، وأفلتت كلياً من سيطرة الحكومات المركزية، فأصبح الطريق معبداً أمام كيانات من غير الدولة كي تعزز تواجدتها فيها منشئةً بذلك مناطق رمادية حقيقية في تخوم الجزائر المباشرة .

إنّ وصف "دول هشّة، فاشلة أو منهارة"؛ كمؤداتٍ للتهديد، لا يردُ بصورة مباشرة في الخطابات الرسمية الجزائرية، بيد أن إشاراتٍ عديدةً تضمّنها هذه الخطابات يُفهم منها وجود إدراكٍ لدى صانع القرار الجزائري بأن ضعف وهشاشة الدول الساحلية، وانهارها المحتمل، هي

عوامل تساهم في إذكاء التهديد وتحبط جهود مكافحته ضمن إقليم الساحل والقارة الإفريقية عموماً. في هذا الصدد، تعتبر الجزائر أنّ "آفات" الإرهاب، والجريمة العابرة للأوطان والمخدرات، التي تعتبر تهديدات مباشرة لأمنها وأمن الإقليم، وجدت في التخلّف الاقتصادي والاجتماعي المزمّن الذي يمسّ بعض المناطق - على غرار الساحل - معقلاً خصباً للانتشار"¹. كما أنّ "[...] حتمية تعزيز السلم أبّن تمّ تحقيقه وتسيير الأزمات المرتبطة بانتخابات واجهتها احتجاجات وكذا التغييرات غير الدستورية" فضلاً عن "الأمن الغذائي واستمرار الفقر المدقع" كلّها عوامل تمسّ السلم والأمن الجماعيّ و"تؤثر كثيراً على الاستقرار السياسي والاجتماعي للعديد من البلدان (الإفريقية)"².

من هذا، فإنّ المقاربة الجزائرية مبنية على فكرة أنّ حالات اللاتنمية والفقر المدقع، غياب الحد الأدنى لشروط الحياة الإنسانية الكريمة، والتي تترتب بالأساس عن حالات النزاع المسلح الداخلية وعبر الحدودية، الاستدانة، التبعية، الأفعال غير الدستورية لانتقال السلطة (الانقلابات)، فضلاً عن الظلم الممارس من قبل الحكومات المركزية للدول الساحلية ضدّ التوارق، تندرج كلّها في خانة مولّدات التهديد نظراً لمساهمتها في إنشاء بيئة خصبة مواتية لتكاثره.

إلى هذا، تضاف مرافعة الجزائر الملحة وغير المنقطعة من أجل أن تستجيب دول وحكومات المنطقة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وكذا السياسية والثقافية المشروعة للتوارق، مثلما يحدث في حالات الوساطة التي انخرطت فيها منذ بداية تسعينيات القرن الفارط، لأنّ التعامل السيء مع هذه المطالب، أو العجز عن تليتها، هو تهديد كامن يولّد تهديدات مباشرة لاحقاً أو يفاقمها. إنّ عكس الاستجابة لمطالب الأقليات يعني - وفق التصرّو الجزائري - توفير بيئة

¹ في كلمة للوزير الأوّل الجزائري؛ عبد المالك سلال، ألقاها خلال "قمة باريس حول السلم والأمن في إفريقيا" المنعقدة يومي 06 و07 كانون الأوّل/ديسمبر 2013. عن: "سلال يبرز خلال قمة باريس استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب ويؤكد: إفريقيا كانت رائدة في مكافحة الظاهرة"، المساء، 2013/12/07، على الرابط: <http://www.djazairress.com/elmassa/78916>، (شوهدي في: 2017/04/23).

² بنصّ كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس موتانا (بلجيكا) في 2015/03/08، مرجع سبق ذكره.

ملائمة لنشوء التهديد، يذكي التفكك الهويتي، ويشرعن الأساليب المطلوبة العنيفة ونزعات التمرد والانفصال والتجزئة التي تتبناها بعض الحركات المسلحة والإرهابية في المنطقة.

1. الرؤية الجزائرية للفشل الدولي على ضوء المقاربات النظرية

إن تأمل هذه العوامل التي تعدّ مولدة للتهديد بموجب المقاربة الأمنية الجزائرية يكشف عن شبه تطابق بينها وبين الخصائص المميزة للدول الفاشلة طبقاً للمفهوم الذي طوره كل من مارتين فان كريفالد (Martin Van Creveld) وويليام أولسون (William Olson).¹ إنّه وفقاً لذلك المفهوم، يُفَرِّزُ عجز الدول عن مواجهة التحديات الناشئة عن النزاعات الإثنية والقبلية والدينية¹، وكذا عجزها عن رفع التحديات التنموية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حالاتٍ من اللااستقرار والفضوى الداخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان مع مرور الوقت تتراكم تدريجياً لتنتج ردود فعل عنيفة ضدّ السلطة المركزية تضعف الدولة وتجعلها متفسخةً معرضةً للتفكك. كما تؤكد دراسة لمركز كليجندايل (Cligendael) للدراسات الإستراتيجية أن إرث الحروب الأهلية، الضغوط الاجتماعية، الفساد وفشل السياسات، فضلاً عن العوامل الخارجية، تساهم بقوة في الضعف الحكومي والدولي²، وهي عوامل تتقاطع أيضاً مع العوامل التي جمعها روبرت روتبيرغ (Robert Rotberg) في عمل له حول الدولة الفاشلة في جامعة هارفارد خلص فيه إلى أن "فشل الدولة الوطنية يلتمس حين تستنزف قدراتها بفعل العنف الداخلي، وحين تكفّ عن تقديم الخدمات السياسية الإيجابية لسكانها"³.

تلتقي المفاهيم السابقة في نقطة تصوّر الفشل الدولي وفق منطق سببي-وظيفي؛ أي أن الخلل في أداء الوظائف المخولة بالدولة يفرز بدايات فشلها، وهو أيضاً التصوّر المطبق في "مؤشر الدول الفاشلة" المطور من قبل "الصندوق من أجل السلام" (FFP) ومجلة السياسة الخارجية

¹ William Olson, "The New World Disorder: Governability and Development", in: Max Manwaring (ed), **Gray Area Phenomena: Confronting New World Disorder**, (Boulder: Westview Press, 1993).

² Rem Korterweg and David Ehrhardt, **Terrorist Black Holes. A Study into Terrorist Sanctuaries and Governmental Weakness**, 2nd edition, (The Hague: Clingendael Center for Strategic Studies, 2005), p.19.

³ Robert Rorbertg (ed), **When States Fail. Causes and consequences**, (Princeton: Princeton university press, 2004), p.01.

(Foreign policy) الأمريكية الذي يصنّف دول العالم في تراتبية الفشل الدولي اعتماداً على معيار الخلل الوظيفي متعدّد الأبعاد للدولة¹. بالاستناد إلى هذا المنطق، تميّز الأدبيات حول الدول الفاشلة بين أربع أنماطٍ من الدول: القوية (Strong State)، الهشّة/الضعيفة (Weak State)، الفاشلة (Failed State)، وأخيراً الدولة المنهارة (Collapsed State)². ويعتبر روتبيرغ أن هذا التصنيف قائمٌ على قاعدة الأداء الدوليّ ومدى وفاء مؤسّسات الدولة بالتزاماتها السياسية تجاه المواطنين الموكلة بها بموجب العقد الاجتماعي المبرم بين الحكّام والمحكومين. وتقسّم هذه الالتزامات أساساً إلى ثلاثة أنماط³: ضمان الأمن والنظام في المجتمع (المجال السياسي)، تمثيل جمهور الناخبين (المجال الديمقراطي)، وضمن وحماية الثروة والرفاه (الفضاء الاقتصادي). ويضيف "مؤشّر الدول الفاشلة" الفضاء الاجتماعي الذي تضطلع فيه الدولة بمهمة تسيير الكثافة السكانية وتبعاتها، وحماية الأقليات والمجموعات ذات الخصوصية التي تعيش داخل حيزها الجغرافي. ويعتبر توفير هذه الخدمات السياسية الوظيفة الجوهرية لأيّ دولة وطنية، وفي حال عجزها عن آدائها بسلاسة واقتدار، فإن حوكمتها (The State governance) تضعف، ويقع العقد الاجتماعي تحت وطأة الضغط، وتصبح شرعية الحكومة محل مساءلة، وتتصاعد الضغوطات الاجتماعية مسببةً شروخاً في القوام المؤسّساتي والاجتماعي للدولة. كذلك، يتسبّب عجز الدولة عن ضمان الأمن أو حماية الاحتكار المشروع للعنف والقمع الفيزيولوجي؛ أو ما يسمّى بالخاصية الفيبرية

¹ Fen Olson Hampson, "Human security", in: Paul Williams (ed), op.cit, p.239.

² تقييم نظرية الفشل الدوليّ الفرق بين:

- الدولة القوية: تميّز برقابة حكومية مفروضة على كامل إقليم الدولة، مجموعة متكاملة وجودية عالية في الخدمات السياسية الموفرة واحتكار كامل للعنف والقهر الفيزيولوجي.
- الدولة الضعيفة: تأويّ مختلف مصادر التوتّر الاجتماعي التي لا تصل إلى مستوى النزاع، ويكون أمنها الداخلي والخارجي مهدداً، فضلاً عن محدودية في فرض الاحتكار المشروع للعنف.
- الدولة الفاشلة: غياب الاحتكار المشروع لاستخدام القوة، وجود انشقاق وتنافر عسكري بين الجماعات المشكلة للفضاء السكاني للدولة. في مواجهة هذا، تلجأ الحكومة إلى ردود فعل عنيفة فتصبح طرفاً في الحرب الداخلية.
- الآفة (أو المندثرة): تعطل تام لمؤسّسات الدولة، فراغ كلي في السلطة، حالة من الفوضى الداخلية نتيجة الاقتتال بين المجموعات المشكلة للدولة. وتعد هذه أقصى حالات الفشل الدوليّ. عن:

³ Rem Korterweg and David Ehrhardt, op.cit, p.19.

(Webrian characteristic) للدولة، في إفقادها أداةً جوهريةً من أدوات ممارسة سلطتها، فتظهر بالنتيجة أنماط بديلة للبحث عن الأمن، كالميليشيات والعصابات، التي يمكن أن تصطدم مع عنف الدولة مع مرور الزمن مولدةً حرباً أهليةً. هذا ما عبّر عنه "الواقعيون الإثنيون"، وعلى رأسهم باري باوزن (Barry Posen)، بـ"المعضلة الأمنية الإثنية" التي تنشأ عن سعي الإثنيات المشكّلة للدولة نحو أمنها ذاتياً، نظراً إلى عجز أو انهيار الحماية التي كانت توفرها لها الحكومة المركزية للدولة بمؤسساتها القضائية والبوليسية، مما يفضي إلى نشوء فوضى داخلية تفضي بدورها إلى تقاتل الإثنيات فيما بينها نتيجة جوّ الارتباب والشك المتبادل الذي يصبح سيد الموقف بينها.

مقارنة العوامل المفضية للضعف الدولي المقدمّة في مفهوم فان كريفيلد وأولسون ودراسة مركز كليجنداييل مع ما تضمّنه خطابات الأمنة الجزائرية من عوامل منشئةً للتهديد تثبت وجود تقارب بينهما: هذا ما يقودنا إلى استنتاج مفاده وجود إقرار جزائري غير مباشر بأن الضعف الدولي مولد للتهديد.

هذا، وتقرّ أيضاً أدبيات الفشل الدولي بأن الانتشار الواسع للفساد وتوطنه يؤدي أيضاً إلى إضعاف الدولة الوطنية¹، لأن الاقتصاد الموازي يتنامى في ظل بحث الموظفين الرسميين عن المنافع الشخصية بدل سعيهم نحو تحقيق المصلحة العامة، مما يؤدي إلى إضعاف الدولة ككيان بيروقراطي يعمل لصالح المواطنين. في الأخير، فإنّ تكون إدراك لدى السكان، أو حتى لدى جزءٍ منهم، بأنهم غير ممثلين لدى السلطة التنفيذية، أو إذا كانت الحكومة تمثل فقط جزءاً أو فئةً معينة من الشعب، "نتيجة وقوع جهاز الدولة تحت سيطرة طبقة سائدة تسيّرها وفقاً لإرادتها وتستخدمها وفقاً لمصالحها فتلغي أو تدمر أو تفسد أو تغيّر وظائف الدولة الأولى"²، بتعبير نيكوس بولاتزاس (Nicos Poulantzas)، فإنّ الدولة تدخل دورة الفشل، وتصبح مهياً أكثر للتوتّرات الداخلية.

في قراءتهما للديناميكيات الأمنية في إفريقيا، يعتبر الأستاذان باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver) أنّ إفريقيا هي "جنّة المتشائم، إنها المكان الذي تتحقق فيه بوضوح

¹ Ibid.

² نيكولاس بولاتزاس، نظرية الدولة، ميشيل كيلو (مترجماً)، الطبعة الثانية، (بيروت: التنوير، 2010)، ص 08-09.

الفرضية الهوبزية التي تعتبر أنه في ظل غياب طاغوت سياسي (Political Leviathan)، فإن حياة الأفراد ستكون سيئةً وموحشةً وقصيرةً¹. ويرفض الأستاذان القراءات القائمة على اعتبار أن المشكل الجوهري في إفريقيا هو التخلف الاقتصادي، والتي لا ترى حرجا في فصل الاقتصادي عن السياسي، ويؤكدان في المقابل أن هناك علاقاتٍ وثيقةً بين المتغيرات السياسية والاقتصادية تفضي إلى الفشل الدولي². ثم يمضيان أبعد، ضمن التصور ذاته، ليؤكدوا أن فشل الدولة "ما بعد الكولونيالية" في إفريقيا هو الباعث الأول للتهديد، وأن الإشكاليات الأمنية التي تعاني منها القارة على مرّ العقود ليست إلا تجليات لهذا الفشل³.

بالنسبة لهما، فإن القائمة الطويلة للحروب والنزاعات، المجاعات المزمنة والأوبئة، نزوح السكان، الفقر المدقع، الممارسات السياسية المدمرة والوحشية، وغيرها من مكونات المشهد الأمني الإفريقي القائم على مرّ العقود، كانت الثمن الذي دفعته - وتدفعه إلى غاية الآن - إفريقيا من أجل تحرر سريع. "إنّ الوضع في الساحل هو إرثٌ مباشرٌ للكولونيالية - ولمكافحتها أيضا - إنه ليس فقط نتيجة لفعل المحتل، بل نتيجة أيضا لما قبله وفرضه المتحررون"⁴.

بعد استقلالها، عمدت الدول الإفريقية إلى استنساخ النموذج الأوربي للدولة الوطنية وللتنمية وطبقت النموذج الوستفالي لتنظيم العلاقات بينها، فكانت النتيجة كارثية على كافة الأصعدة. وبدلا من السعي إلى تشييد دولة بيروقراطية حديثة، فإن الأفارقة منذ موجات التحرر ساروا على النقيض من ذلك لترسيخ نموذج مشخصن للدولة وإلى إقامة أنظمة وراثية جديدة دون أي اهتمام بتطوير الدولة الجديدة في حدّ ذاتها، لذا فإنه من الأصح الحديث عن "أنظمة" لا عن "دول" حين يتعلّق الأمر بإفريقيا. ثمّ غدا الضعف هو السمة الملازمة للسلطة المؤسسية، واستفادت من ذلك تشكيلة متنوّعة من الفاعلين والكيانات من غير الدولة، وبالأخصّ العائلة والعشيرة والقبيلة التي يصطلح عليها اليوم بـ"الجماعات الإثنية"، إذ حافظت هذه الكيانات على

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.219.

² Fen Olson Hampson, op.cit, p.239.

³ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.220.

⁴ Serge Sur, op.cit, p.05.

أدوارها الحيوية في النشاط الاقتصادي وكصادر للهوية وللسلطة السياسية والاجتماعية وشرعيتها. بمعنى آخر، حتى وإن كان الماضي الكولونيالي قد زال، فإن مؤسساته وسيوراته استمرت، ولم يتم التخلص منها بشكل كامل في إفريقيا ما بعد الكولونيالية¹.

أبرز الانعكاسات لأزمة بناء الدولة وضعف أدائها في إفريقيا، على الصعيد الأمني، أن أفسحت المجال أمام اللجوء إلى الترتيبات والكيانات ما قبل الدولة ومن غير الدولة لتأمين الحماية، وهي مؤسسات بدائية تقليدية قائمة على علاقات القرابة والمحسوبية استغلت التآكل المطرد في مكانة الدولة لأداء أدوار أكبر في السلطة والتجار والسيطرة على الثروة، وحتى إخضاع بعض الأقاليم إلى سيطرتها مثلما حدث في مالي وليبيا. غير معترفةً بحدود، فإن هؤلاء الفاعلين ينشطون ضمن مجالات عبر وطنية ودولية، وقد ثبت في السنوات الأخيرة تورطهم في العديد من النشاطات الإرهابية والإجرامية.

1. مشهد الفشل الدولتي في إقليم الساحل

تجتمع كل مكونات الفشل الدولتي السابقة في حالة دول الساحل بدليل تصنيفها في مقدمة الدول الأكثر عرضةً للفشل الدولتي بمستويات إنذار عالية (Very high alert) وفقا للمؤشر العالمي للدول الفاشلة لسنة 2015، وفي مؤخرة تصنيف مؤشر التنمية البشرية للسنة ذاتها (أنظر الجدول رقم 05). وليس هذا الأمر حديثاً، لأن دول الساحل وغرب إفريقيا طالما احتلت هذه المواقع. على المستوى السياسي، ظلت الأنماط غير الديمقراطية لانتقال السلطة والانقلابات الأداة الأولى للوصول إلى السلطة². كما وقعت دول الساحل منذ بدايات استقلالها أسيرة للحروب الأهلية نتيجة وجود أسباب عرقية ودينية للتنازع داخلها وعجزها عن إدارة التعدد الإثني، فضلاً عن أسلوب الإدارة في بعض الدول الذي كرس نظاماً تمييزياً يجابي إثنيات على حساب إثنيات أخرى داخل الدولة الواحدة.

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.220.

² نذكر على سبيل المثال هنا أن مالي شهدت خمس (05) انقلابات منذ استقلالها آخرها كان في آذار/مارس 2012 ضد الرئيس أمادو توماني توري. أما موريتانيا فإن محاولات الانقلابات والانقلابات الناجحة التي شهدتها قدّرت بتسع (09) حالات.

الجدول رقم 05: تصنيف دول الساحل وفقا للمؤشرين العالميين لـ"الفشل الدولي" و"التنمية البشرية" لسنة 2015¹

الدولة	التصنيف ضمن مؤشر الفشل الدولي 2015 (178 دولة)	التصنيف ضمن مؤشر التنمية البشرية 2015 (187 دولة)
تشاد	06	185
النيجر	19	188
ليبيا	25	94
موريتانيا	26	156
مالي	30	179

على مستوى إدارة الحيز الجغرافي، فإنّ الدول المستقلة حافظت على الأطر الكولونيالية في تنظيمها للإقليم، إذ ظلّ منطق مركز محيط الموروث عن العهد الكولونيالي أساسا للتقسيم. ولم يغير نظام شبكات الاتصال المستحدث بعد الاستقلال من هذا الواقع شيئا، إذ أنّ هندسة هذا النظام المستندة إلى محاور بسيطة تربط العاصمة بالمناطق الشمالية دون تنميتها جاءت متعارضة مع فكرة توحيد الدولة وأمدت في عمر الأطر الكولونيالية لإدارة الإقليم². قامت الأخيرة على فكرة تفضيل "الجنوب المفيد"³، حيث المناطق الخصبة والمنتجة، من قبل الأوروبيين على حساب بقية أجزاء الإقليم الصحراوية في الشمال والتي ظلت على الهامش مهمة من قبل السلطات

¹ من إعداد الطالب اعتمادا على:

The Fund for Peace (FFP), **Fragile States Index**, (Washington: The Fund for Peace, 2015) & United Nations Development Program, **Human development Report 2015. Work for human development**, (New York: United Nations Publications, 2015).

² Eric Bordessoule, «L'Etat nation en Afrique subsaharienne, un model en crise?», **Géocofluence**, 15/01/2006, sur le lien: <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Afsubsah/AfsubsahScient.htm> (Seen on: 25/07/2016).

³ Christian Bouquet, «Peut-on parler de "seigneurs de guerre" dans la zone sahélo-saharienne?», **Afrique contemporaine**, n° 245, 2013/1, p.89.

العمومية. عبارة "تشاد المفيد"¹ (Le Tchad utile)؛ التي تضمنتها العديد من تقارير الإدارة الكولونيالية الفرنسية، هي أحسن دليل على هذه السياسة التفضيلية-الانتقائية في التعامل مع الحيزين الجغرافي والديمقراطي للدولة. وتحيل هذه العبارة إلى المناطق التي تتميز بنسب تساقط تتجاوز 600 مم في السنة والصالحة لزراعة القطن والبقول السوداني؛ اللذين يعتبران المنتجين الأكثر مردودية في هذه المنطقة. كما انتهجت الدول المستقلة الأسلوب نفسه لإدارة حيزها الترابي، إذ أصبحت المدن، ولاسيما العواصم، بمرور العشريات أقطابا للنمو الاقتصادي تتمركز فيها كل الوظائف القرارية، السياسية، الاقتصادية والإدارية، مستفيدة أيضا من جل استثمارات الدولة في مجال البنى التحتية والتجهيزات. حتى الخدمات الموفرة للسكان في هذه المدن هي أفضل بما لا يدع أي مجال للمقارنة مع المدن الأخرى. لقد استفادت هذه المدن أيضا من التدفقات العالية للدعم الدولي الذي قدّم للاقتصادات الوطنية. فضلا عن هذا، وبسبب الاختلاسات، فإن جزءا من هذا الدعم استغل لتمويل قطاع الاستهلاك الكماي والرفاهيات (المنتجات الفاخرة)، وطالما ساهم في نمو قطاع البناء والبنائات عبر بناء إقامات فارهة².

ولا تخلو معاملة المواطنين من المنطق التفضيلي-الانتقائي، فجاءت سياسات الدول بعد الاستقلال مطابقة أيضا لتلك التي اعتمدها الدول الكولونيالية في تعاملها مع السكان، ولم تؤسس لمبدأ مواطنة يحل محل الهويات ما دون-الوطنية، وظلت مسألة الهوية الوطنية مطروحة مجدّة "وتعبّر عن التخوف الحقيقي في مالي من رؤية الجنوب الغني بالثروات يتعد أكثر فأكثر عن المناطق الشمالية تاركا إياها لمصيرها"، إذا استعدنا وصف سومابو بوباى مابقا (Soumeylou Boubey Maïga)³. ولقد أدت العوامل التاريخية دورا في إنتاج هذا السياق، فمن المعروف أنّ السكان "الجنوبيين"، غير المسلمين عموما، والذين عانوا طوال عدّة قرون من نير سكان الشمال الذين استغلّوهم كعبيد، تمّت محاباتهم من قبل السلطات الكولونيالية لأنهم كانوا أكثر انصياعا لها، ورأت فيهم قابلية توظيفهم كقوة مضادة موازنة لقوة سكان الشمال، لذا شجعتهم السلطات

¹ Ibid.

² Alain Antil et David Vigeneron, op.cit, p.52.

³ Jacques Delcroze, « Effondrement du rêve démocratique au Mali : Menaces de partition, rumeurs d'intervention », *Le Monde Diplomatique*, Septembre 2012, p.09.

الكولونيالية على ارتياد المدارس لتشكيل طبقة جديدة من السكان، سميت "المتقدمين"، تمّ تحضيرهم لاستخلاف "البيض" (المحتلين) في المستقبل¹. لهذا فإنّ النخب الحاكمة التي أفرزتها مرحلة الدولة ما بعد الكولونيالية كانت تنتمي إلى الجنوب وسخرت المؤسسات والموارد لخدمة العاصمة دون الاهتمام بالمناطق الصحراوية والشمالية.

كرسّ منطق "مركز-محيط" المتبع في إدارة الإقليم والتعامل مع المواطنين لا عدالةً توزعيّةً في ظلّ محاباة المناطق الحضرة على حساب المناطق الصحراوية، وهو الوضع الذي أفرز بدوره لا عدالة اجتماعية وأحدث مع الوقت إنقسامًا في اللحمة الاجتماعية التي ظلت هشةً منذ التقسيمات الاعتبائية التي اعتمدها الدول الكولونيالية في رسم حدود الدول دون مراعاة للخصوصيات السوسيو-ثقافية والأنثروبولوجية للمجموعات الصحراوية. يبرز التوارق كأكثر المتضررين من هذا النمط لتقسيم وإدارة الأقاليم، ففي الدول الخمس التي بتوزعون عليها؛ الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر وبوركينا فاسو، تقع المناطق الصحراوية التي يعيشون فيها وبرتادونها في المحيط على بعد المئات، وأحيانًا الآلاف، من الكيلومترات عن مراكز السلطة والعواصم مفصولةً عن المناطق الحضرة والمستقرّة. وواجهت دول الساحل صعوبةً في تغيير هذا المعطى بسبب الطبيعة الصحراوية القاسية والقاحلة والتميزة بمناخ حارّ يطغى عليه الجفاف² والتصحرّ المزمنان، وبالتالي فإنّ العوامل الإيكولوجية والمخاطر التي تشكّلها على الحياة الإنسانية في الصحراء أدّت دوراً في بقاء حالة التخلّف ملازمةً لمناطق الشمال³.

نسبياً، وإلى حدّ بعيد، توغز الأزمات في الساحل منذ التسعينيات إلى تحوّل حصل في مرحلة ما بعد الكولونيالية تميّز بفكّ ارتباطٍ نسبيّ مع دول الساحل بادرت به دول الميتروبول القديمة، وبالأخصّ فرنسا⁴. قطع الرابط الذي تمّ إقراره سنة 1994 من قبل الحكومة الفرنسية مع

¹ Christian Bouquet, op.cit, p.90.

² سيما موجات الجفاف سنوات 1967، 1973، 1984 و2010.

³ Hélène Claudot-Hawad, «Sahara et nomadisme. L'envers du décor», **Revue des mondes musulmans et de la méditerranée** (on line), Mars 2006, In: <https://remmm.revues.org/2878#quotation> (Seen on : 30/08/2016).

⁴ Serge Sur, op.cit, p.07.

"فرنك المجموعة المالية الفرنسية في إفريقيا" (Franc CFA) كتمهيد لإنشاء عملة الأورو، كان عاملاً حاسماً ألقى بظلاله على القطع الفرنكوفوني من إقليم الساحل، وبفعله، سقطت الدول التي تقود اقتصادياتها بنفسها في مراحل من العجز واقتيدت اضطرارياً إلى التضحية بالطبقات الأضعف والهشّة، وبناء الدولة - المتقلقل أصلاً - أضعف أكثر، واستثيرت التوترات الداخلية والإثنية وعادت إلى حالة النشاط، ومسامي الاندماج الوطني والتوحد أصبحت أكثر هشاشة. لقد تولد عن هذه الأوضاع الاقتصادية حالة من الارتباك الأمني، ومنذ ذلك الحين سادت المخاوف الأمنية على حساب التعاون من أجل التنمية، وصارت هذه المخاوف أكثر ما يطغى على العلاقات بين دول الإقليم ودول الميتروبول القديمة، وغدت التدخلات العسكرية الحالة الأبرز "للتعاون" فيما بينها. أما المساعدات الدولية، الأمية أو الأوربية، أو تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، التي حلت محلّ الدول، فتركزت على مسائل المؤونة والغذاء والصحة العمومية وبنائج جدّ متواضعة. لقد أصبح هدف "البقاء" هو الأولى وسبق في أوليته مطلب التنمية¹.

وقد عمق خضوع غالبية الدول الساحلية إلى وصابة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من عجزها على مواجهة الموروث الكولونيالي والمعطى الإيكولوجي الصعب. فبسبب حجم الديون التي اقترضتها وعدم قدرة ميزانياتها العامة على مواجهتها وضعت هذه الدول تحت سلطة المؤسسات النقدية الدولية (مؤسسات بروتن وودن) التي قيّدت مساعداتها المالية وقروضها للدول الساحلية بمشروطة تطبيق مشاريع التكيف الهيكلي، وبالتالي حدّت من وسائل الدول وقدراتها سواء في التكفل بالوظائف العامة أو النفقات "الاجتماعية" وذلك باسم التوازنات الماكرو-اقتصادية. ومن المعروف أن تطبيق ترتيبات التكيف الهيكلي تؤدي تدريجياً إلى إفقار محسوس للفئات الأقل دخلاً من السكان، كما تؤدي دوراً سلبياً في تعميق التفاوتات ومظاهر اللامساواة، وسببها بدأت تظهر بوادر كبت اجتماعي لدى الفقراء ولدى الشباب المحرومين من أيّ أفق وبالأخصّ في الشمال ومناطق قطن التوارق التي تعاني من التهميش وتبعات اللاعدالة التوزيعية كما سبق وأن أومأنا إليه. ولم تكن الدول الساحلية في أيّ مرحلة تاريخية قادرة على تسيير المشاريع

¹ Ibid, p.06

الكبرى للتنمية وفشلت في إدارة المعونات والتمويلات الدولية بحكامة وشفافية، ففي حالة مالي مثلاً، ألغى كل من الاتحاد الأوربي، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية¹، مساعداتهم المالية لدعم التنمية وبناء دولة القانون في مالي بسبب الحوكمة السيئة ثم الأزمة التي شهدتها البلاد في 2012.

أمام عجز الدول عن الوفاء بواجباتها السوسيو-اقتصادية بسبب غياب الإرادة السياسية للمركز، من جهة، ومحدودية إمكانية الدول الساحلية، من جهة أخرى، فرضت الكيانات اللادولتية ونشاطاتها غير المشروعة نفسها كبديل للدولة الوطنية ولدورها الاقتصادي واستحالت عاملاً يساهم في مفاجمة إنكشافية دول وسكان المنطقة الصحراوية أمام الإرهاب والجريمة بفعل ما وفّرت له للسكان المحرومين من فرص عمل ومداحيل بديلة. ففي الساحل، أغلب الفاعلين الذين نصبوا أنفسهم في عدة مناطق صحراوية شاسعة (ثلثي مساحة مالي) مكان السلطات العمومية هم جماعات مسلحة ضالعة في الجريمة المنظمة والإرهاب استغلت حالة التآزم المستديم المرتبط بالجفاف المزمّن وغياب الحد الأدنى من البنى التحتية المناسبة الذي يعاني منه سكان المناطق الصحراوية بصفة دائمة لفرض نفسها كحائز على وظائف وصلاحيات سلطة مركزية في الصحراء. أبرز مثال عن هذه الحالة هو تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي لم يكن ليعزز تواجدته وشرعيته في الجناح الجنوبي للجزائر لو لم يجد أمامه فضاءات شاسعة متروكة فارغة ومهملة من قبل الحكومتين المالية والنيجرية اللتان تفتقدان الوسائل والإرادة الحقيقية لحكومته. كذلك الأمر بالنسبة لـ "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" التي كسبت دعم سكان إقليم غاو بتوظيف نفوذها المالي وتوزيع المواد الغذائية على السكان.

إنّ الغياب شبه الكلي لسلطة الدولة وعجزها عن الاضطلاع بمسؤولياتها وتقديم الخدمات "الإيجابية" - مثلما يسميها روتبيرغ - للمواطنين أنتج حالات من الفقر المدقع، تدهورا شديدا في مستوى المعيشة وحرمانا من أبسط المواد الأولية، لاسيما الغذاء والدواء، وهي دوافع جوهرية لا يمكن التغاضي عنها إذا أردنا تفسير تجنّد فئات واسعة من شباب وسكان المنطقة في صفوف

¹ Union européenne, programme d'action annuel 2015 en faveur du Mali à financer sur le 11^e fonds européen de développement, p.03.

الجماعات الإرهابية. إنّ الانتشار الذي حققته التنظيمات الإرهابية والشرعية التي اكتسبتها وسط السكان المحليين للمناطق الصحراوية ليست لشيء سوى أنّ هؤلاء السكان وجدوا في التنظيمات الإرهابية إمكانيةً للتموّن بمختلف المنتجات والسلع المحرومين منها وللتخلّص نوعاً ما من العزلة الخائقة¹، خاصّةً في ظلّ تشديد شروط الهجرة التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة بين دول المنطقة والاتحاد الأوربي. فلأنهم وجدوا فيها بديلاً لحالة الغياب الكلي للدولة ولوظيفتها الاقتصادية، أصبح سكان القبائل الصحراوية الحدودية في موريتانيا ومالي العارفين بالتفاصيل التضاريسية للمنطقة لا يدخرون جهداً في تشجيع شبكات التهريب - وحتى التنظيمات الإرهابية - على المرور بقراهم بهدف تحصيل ضرائب المرور والحصول على المواد الأولية²، فيما تحوّل العديد من المقاتلين والمتمردين القدامى في الأقاليم الصحراوية إلى سائقين لدى المهريين ساعدونهم بخبرتهم في تضليل الدوريات العسكرية لجيوش المنطقة³. حتى الفدّيات أيضاً، التي تعدّ هاجساً بالنسبة للجزائر ودول المنطقة، فإنّ تنظيم القاعدة ومختلف التنظيمات الإرهابية التي تمارس الاختطاف لا توظفها من أجل مكافأة ودفع أجور القيادات المتواطئة معها فحسب، بل تستغلّها أيضاً لتعويض إفلاس الدول ودعم شرعيتها عبر توزيعها على الأهالي في الصحراء لضمان تضامنهم معها⁴.

يجب الإقرار بأنّ الاختراق المذهل الذي حققه الإرهاب والإسلام الراديكالي في الساحل لم يكن ليكون لولا أنّ التنظيم جلب بعض الأموال إلى جماعات معزولة في الصحراء ومحرومة من كل شيء. إنّ هذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أنّ التركيز المفرط على الأفعال الإجرامية المنسوبة إلى تنظيم القاعدة، وإلى التنظيمات الإرهابية الأخرى الناشطة في الساحل، لا يعدو أن يكون مناورةً خطابيةً وتشهيتاً ذكياً للانتباه من قبل حكومات المنطقة خوفاً من طرح الأسئلة الصعبة، ذلك أنّ اعتبار أفراد الجماعات الإرهابية مجرد مجرمين يجنّب طرح الأسئلة المزعجة للحكومات المتعلقة

¹ Olivier Vallée & Jérôme Spinoza, op.cit, p.21.

² Patrice Gourdin, op.cit, p.19.

³ Frédéric Deycard, op.cit, p.12.

⁴ في سياق بناء الشرعية، من الواجب الإشارة إلى أنّ عدة فواعل دون دولية في الساحل، ذات النهج الإسلامي الراديكالي، لا تقتصر على الوسائل المادبة فقط في كسب تأييد السكان، بل تعتمد أيضاً خطابات ذات طبيعة أيديولوجية ودينية لجذب فئات واسعة من الأهالي القاطنين بالمناطق المخضعة.

بأسباب التزامهم بنهجهم: الفقر، الظلم الاجتماعي، التوترات العرقية، الفساد... وغيرها من العوامل التي تعتبر جميعها مؤشرات عن إفلاس مؤسسات الدولة وسياساتها.

لقد شكلت العوامل السابقة أرضية مناسبة لسلوكات الفساد، المدفوع بالحاجة أحيانا وبأنانية الرجال النافذين في السلطة أحيانا أخرى، بالأخص لدى موظفي الدولة الذين يفترض أنهم موكّون بضمان احترام القانون من قبل المواطنين وتمثيل الدولة في المناطق البعيدة عن "المركز". كما أن النقص الفادح في وسائل العمل وغياب أدنى حافز إنتهى بالمحافظين وتوابعهم ورجال الشرطة والدرك والقضاة وغيرهم من رجال الدولة الموكّين بالوظائف السيادية الداخلية، إلى عدم القدرة على أداء مهامهم فغدوا منكشفين أمام إغراءات الإرهاب وشبكات الجريمة العابرة للحدود، واستحال فسادهم عاملا باعنا للتهديد مثلما تؤكد عدة أمثلة.

في موريتانيا، ترك الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (1984-2005) الحكم مخلفا بعده دولة هشة ونظاما ثبت فساد مسؤوليه الأمنيين ورجال الأعمال النافذين فيه وتورطهم في الجريمة المنظمة وبالأخص تهريب الأسلحة. لم يهتم ولد الطايع خلال سنوات حكمه العشرين بتطوير الجهاز المؤسساتي للدولة وأسس شرعيته بالاعتماد على محاباة أفراد قبائل السماسيد وأولاد بوسباع والرقبيات؛ المعروف عنها تحالفها المبني على السيطرة على أنشطة التهريب في البلاد. في النيجر أيضا، تتسم الدولة بالإفلاس الذي جعل منها منطقة عبور رئيسية لكل من المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية. وتتم عمليات التهريب علنا وتواطؤ كامل من السلطات. عمليات ضبط المخدرات والأسلحة النادرة في شمال النيجر ليست في الواقع إلا دليلا عن محدودية قدرات قوات الأمن في النيجر. كما أن حكومة نيامي كثيرا ما غضت الطرف عن عمليات تهريب المخدرات والأسلحة بغية الحفاظ على الاستقرار في الشمال ودرء المتمردين عن حمل السلاح ضدها. كان أبرز مثال عن هذه السياسة الإفراج عن زعيم المتمردين العرب أبّتا حميد الدين في 2012، والذي اعتقل في حزيران/يونيو 2011 بعد اشتباك بين الجيش النيجري وقافلة كانت محملة بمتفجرات وأسلحة من ليبيا، كانت في طريقها كي تسلم إلى تنظيم القاعدة في شمال مالي¹.

¹ Wolfram Lacher, op.cit, p.11.

وإن كان تواطؤ وفساد المسؤولين حاضرا في جميع أنحاء الإقليم الساحلي، وبدرجاتٍ متفاوتةٍ، إلا أن مؤسسات الدولة لم تكن متورطةً في الفساد وسببا في تفاقم التهديد أكثر منها في شمال مالي أين غدا تآكل مؤسسات الدولة والجيش باعثا رئيسا محرّكا لاندلاع الصراع في كانون الثاني/يناير 2012. ففي محاولةٍ منها لتوسيع تغلغلها على نحو أكبر في الشمال، غصّت القيادة السابقة في مالي النظر عن النشاطات الإجرامية لحلفائها المحليين، ولمواجهة قبيلتي الإيفوغاس والعدنان من المتمردين التوارق، تحالفت القيادة في باماكو مع المتمردين المنافسين، خاصّة القيادات من قبائل برايش ولمهر العربية، وكذلك من قبائل أمغاد من التوارق. لكن النتيجة جاءت عكس ما كانت تصبو إليه الحكومة، وانتهى الأمر بالسلطة المركزية إلى فقدان شرعيتها وخروج الصراعات التي ولدتها هذه النشاطات عن سيطرتها. جرّاء هذا، فقدت الحكومة كل صدقيّة لها في ضوء الأدلة الكثيرة عن تواطؤها مع تنظيم القاعدة وعصابات الجريمة المنظمة الذي توكّده اعترافات كثيرة لكبار المسؤولين الحكوميين الماليين السابقين الذين أقرّوا أن التواطؤ مع الإجرام قد "هيمن تماما على سياسة الحكومة في الشمال" في السنوات الأخيرة من حكم توماني توري¹.

لم يتوقّف الفساد في دولة مالي عند هذا، بل تعدّت ممارسات بعض قيادات الدولة والوجهاء المحليين إلى حدّ التواطؤ مع تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في أعمال الخطف التي قام بها من أجل الحصول على الفدية، وهذا ما يفسر نسبيا سبب استمرار التنظيم في استخدام شمال مالي كملاذٍ آمن للرهائن الذين يخطفهم². في هذا السياق، يفرض الطرح القائل بأنّ الوسطاء الناجحين استقطعوا جزءا كبيرا من مبالغ الفدية وتقاسموه مع السياسيين الذين يوفرون لهم الحماية من قادة مالي (أو بوركينا فاسو) نفسه بقوةٍ بحكم أنّ حكومة مالي طالما اعتمدت على الأشخاص ذاتهم كوسطاء في مفاوضات تحرير الرهائن. ففي سنة 2003، اعتمدت الحكومة المالية والحكومات الأوروبية على كل من إياد غالي، الزعيم التارقي المتمرد السابق والرئيس الحالي لجماعة أنصار الدين، وبابا ولد الشيخ (رئيس بلدية تركنت) كوسيطين في المفاوضات التي تلت أزمة الرهائن الأوربيين سنة 2003. ومنذ عام 2008، أصبح ظهور الشخصيتين كوسيطين في

¹ Ibid, p.15.

² Ibid.

قضايا الرهائن دائم التكرّر. كما دعمت السلطة المركزية في مالي إبراهيم أغ الصالح، وهو عضو في الجمعية الوطنية عن بوريم (مقاطعة تضم تركنت)؛ والذي أصبح لاحقا قياديا في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ومصطفى ولد الإمام شافي؛ وهو مستشار خاص لرئيس بوركينا فاسو¹. يثبت هذا النمط في اختيار ودعم وسطاء معينين مقربين من السلطة شبهة الفساد والتواطؤ بين الدولة والإرهاب، ويؤكد أيضا منطق إدارة الشأن العام وفقا للمصالح الشخصية للقيادة واستغلال السلطة كوسيلة للاغتناء والكسب المالي. وأتت حادثة الغارة التي شنها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضدّ الجيش الموريتاني في خريف 2010، والتي كبدته خسائر فادحة، لتؤكد خطورة تداعيات فشل الدول على الأمن الإقليمي ودوره في بعث التهديد، إذ ثبت أن نجاح الهجوم كان بفعل تواطؤ ضابط من الجيش المالي مع تنظيم القاعدة، وهو ما دفع موريتانيا إلى الاحتجاج لاحقا لدى مالي وتقليص كل من تعاونها الأمني وتبادل المعلومات مع جيشها.

IV. أسباب التخوّفات الجزائرية من الفشل الدولي

إنّ الأمثلة السابقة عن التواطؤ مع الإرهاب والجريمة المنظمة في كل من موريتانيا ومالي والنيجر تثبت أنّ الخطر الذي ينشأ عن الفشل الدوليّ مرتبط بما يمنحه من فرص للفاعلين غير الدوليين والجال الذي يفسحه أمام تشكيلة واسعة من الأفعال التي تشكل مصادر خوف بالنسبة للجزائر. من هذا، فإنّ الربط بين الفشل الدولي ونشوء أو تفاقم التهديد في معادلة أمنية واحدة ضمن الإقليم الساحلي؛ كإمتداد لمنطقة الأمن الوطني الجزائري، يوعز بالأحرى إلى انعكاسات الفراغ الناجم عن الخلل الوظيفي المزمّن للملازم لمؤسّسات الدول الساحلية على البيئة الأمنية المحلية والإقليمية، وحتى العالمية، وفق أثر عنقوديّ-عموديّ (من الأسفل إلى الأعلى).

في حالة الساحل، فإنّ للفراغ الذي يخلفه غياب الدولة وجهان رئيسان: الوجه الأول هو العطب المستحکم في الوظائف الاقتصادية والتوزيعية للدولة، والوجه الثاني هو تحلل مركزية سلطة الدولة وفقدانها خاصيتها "الفيدرالية" في عدة فضاءات تقع على حدود الجزائر، وضع أدى إلى عودة تدريجية إلى الفوضى "الهوبزية" داخل حدود الدولة الوطنية تلمس تداعياتها في ما واء الحدود،

¹ Ibid, p.13.

داخل إقليم الجزائر، أخذنا بالاعتبار خاصية الاعتماد المتبادل التي تميز أمن دول المنطقة. من هذا، فإنّ الواقع في الساحل يؤكد أنّ التعاضد بين عاملي الانهيار السياسي-الأمني للسلطة والإفلاس الاقتصادي هو المحرك الأول للفشل الدولي ويؤيد استنتاج الأستاذين بوزان وويفر الذين يعتبرانه الباعث الأول للتهديد ضمن المركبات الأمنية الإفريقية عموماً¹.

في حالة الأمن الجزائري، فإنّ استعراض مشهد الضعف والفشل الدولي في الساحل يميلنا إلى سببين لإدراجه ضمن بواعث التهديد في خطابات الأمنة الجزائرية. يتعلّق السبب الأول بفكرة "الطبيعة لا تقبل الفراغ"، وهو ما يمكن إسقاطه على الفراغات في الساحل. ففي بدايات ضعفها، تغدو الدولة الهشة حاضنةً للفاعلين الباعثين للتهديد الذين ينشؤون ضغارا - كورم خبيث - ثمّ يجنحون نحو التضخم، وبمجرد أن يبلغ ضعف الدولة منتهياته، يستغل هؤلاء الفاعلون الفراغ الذي تتركه الدولة خلفها ليؤسسوا كياناتٍ معادية للدولة. لقد أثبتت الوقائع في حالة مالي، وعلى نحو أكيد، أنّ التقهقر المستمر في مكانة الدولة، إلى غاية انتفاء سلطتها وشرعيتها، ثمّ الفراغ السياسي والأمني في الفضاءات الجغرافية الصحراوية الذي بنجم عن ذلك، هي أشياء تتمّ استدراكها حتماً من قبل كيانات من غير الدولة ومعادية لها قادرة بتسلّحها وقوتها المالية على مراقبة قطاعاتٍ شاسعةٍ من الحيز الجغرافي للدولة واستغلاله وممارسة أفعالها، مهما كانت طبيعتها، وهي الحقيقة نفسها التي أثبتتها مسار تفكك الدولة الليبية منذ 2011.

هكذا فإنّ منشأ التخوفات الجزائرية من عجز الدول الساحلية عن الاضطلاع بمقتضيات ممارسة السيادة الوطنية وما ترتب عنه من عدم القدرة على حوكمة حيزها الجغرافي والسيطرة عليه وحماية قاطنيه، هو إفرازه فاعلين وطرقاً بديلة للحكومة جاءت مناهضةً لفكرة الدولة وباعثةً لتهديدات وجودية تستهدف الجزائر، ذلك أنّ الفواعل التي نصّبت نفسها سيّدةً للصحراء هي تنظيماتٌ إرهابيةٌ وشبكاتٌ للجريمة المنظمة استغلّت الفراغات الجغرافية كملاذاتٍ لمدّ انتشارها وتوسيع نشاطاتها، وصارت تستخدم الفضاءات الواقعة تحت سيطرتها كقواعدٍ خلقيةٍ لاستهداف الجزائر، مثلما أثبتته تجربة الهجوم على المركب الغازي الجزائري في إن أمناس في 2013. أما

¹ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.220.

السبب الثاني للتخوف من الفشل الدولي فيرتبط بالمنحى الأخطر الذي أخذته أزمة بناء الدولة في هذا الإقليم بفعل الاستسلام أمام القوة المتصاعدة للفواعل اللادولتية الباعثة للتهديد . فقد أثبتت أزمة شمال مالي في 2012، على نحو مزيل للشكوك، أنّ النخب السياسية-العسكرية تواطأت مع الكيانات الموازية للدولة بعد أن اقتنعت بعدم قدرتها على مواجهتها، كما أنّ النجاحات التي حققتها الإرهاب والجريمة المنظمة في موريتانيا والنيجر هي محصلات موضوعية لفساد أجنحة واسعة في السلطة في هذه الدول .

أمام هذا النسق الموضوعي، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة وضع معقد في الساحل يتسم بتراجع متواصل في مكانة الدولة عوضه فاعلون معادون لها من ناحية، ونخب حاكمة متواطئة تؤدي دورا مساعدا لانتشار هذه الكيانات المعادية للجزائر من ناحية أخرى . يعقد هذا السلوك طموحات الجزائر في بناء أمن إقليمي، فبدل أن تعمل دول المنطقة ومؤسساتها كحاجز أمامي لصد واحتواء التهديد، فإنها بسبب ضعفها وإخلالها بوظائفها أصبحت تضم "بؤرا سوداء" (Black Holes)¹ يتقاعم داخلها التهديد وينقل عبر الحدود إلى مناطق الجوار وفق أثر عنقودي في سياق بيئة أمنية ساحلية هشّة . كان هذا أحد الدوافع التي عجلت بالتدخل العسكري الفرنسي في 2012 لوقف زحف الجماعات الإرهابية نحو الجنوب باتجاه العاصمة باماكو، ونحو الشرق باتجاه النيجر حيث مناجم اليورانيوم التي تحتكر استغلالها شركة أريفا (Areva) الفرنسية بصورة شبه حصرية منذ استقلال البلاد² .

¹ Rem Korteweg and David Ehrhardt, op.cit, p.23.

² Frédéric Deycard, op.cit, p15.

المطلب الثالث: حالات النزاع في الساحل منذ 1990: بؤر حاضنة وباعثة للتهديد

تشكل حالات النزاع بين الدول والشعوب والجماعات محورا أولا لدراسات الأمن والسلام في الساحل، وإفريقيا عموما، باعتبار النزاع حالة مزمنة ومستدامة تلازم القارة الإفريقية. ومن المسلم به أن النزاعات تدرج ضمن خانة التهديدات الصلبة والمباشرة للأمن في كل مستوياته بدرجات متفاوتة من الخطورة، بيد أن ما تفرزه من حالات معقدة من اللااستقرار الذي يزدهر فيه تنامي فاعلين وسلوكات مهددة للأمن قادت إلى تصنيفها أيضا ضمن مولدات التهديد.

1. التصور الجزائري للنزاعات كبواعث للتهديد

يعتبر التصور الأخير للنزاعات الأقرب لمدركات الجزائر، فالجزائر تعتبر على لسان رئيسها أن "استمرار النزاعات وبؤر التوتر يحد من قدرات القارة الإفريقية ويعوق بقدر خطير جهودها من أجل التنمية الاقتصادية وتمتع شعوبها بالرفاه"¹. ويمكن الحكم بأن منطلق الجزائر في هذه الرؤية هو عدم انخراطها في أي نزاع دولي منذ استقلالها، باستثناء "حرب الرمال" مع المغرب سنة 1963 والتي لم تدم طويلا. حتى الأحداث الداخلية التي شهدتها الجزائر طوال عشرة التسعينيات، فإن الحكومات الجزائرية المتعاقبة رفضت الطروحات التي صنفتها حربا أهلية واعتبرتها طروحات مظلمة، وشددت في المقابل على أن "المأساة الوطنية الجزائرية" كانت "حربا للإرهاب ضد المدنيين"². وجاءت موجة النزاعات التي اجتاحت منطقة الساحل منذ 2011 وارتداداتها على الأمن الجزائري والأمن الإقليمي لتشكّل دافعا رئيسا للجزائر كي تكيف تصوّرها للدناميكيات النزاعية الإقليمية، إذ صارت الجزائر تنظر للنزاعات كبواعث للإرهاب والجريمة المنظمة وشتى أشكال مهددات الأمن في الساحل والتي أصبحت تظن على شواغلها الأمنية منذ أن راجعت مفهومها للأمن والدفاع الوطنيين. وعليه، أصبحت الجزائر تعتبر أن التسوية الدائمة للنزاعات - لاسيما في ليبيا ومالي باعتبارهما ينتميان إلى منطقة أمنها الوطني - هي شرط مسبق لمكافحة

¹ بنص كلمة عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائري، ألقاها خلال "قمة إفريقيا-فرنسا حول قضايا الأمن والسلام" المتعدّد في نيس (Nice) (فرنسا) في 2016/05/30. عن: "نص كلمة الرئيس بوتفليقة حول قضايا السلم والأمن أمام قمة إفريقيا-فرنسا"، المساء، 2010/05/31، على الرابط: <http://www.djazairss.com/elmassa/34192>، (شاهد في: 2016/09/21).

² Liess Boukra, op.cit, p.130.

الأشكال الجديدة للتهديد¹. أمّا في الحالة العكسية، فترى الجزائر أنّ "استمرار النزاعات (حالة ليبيا) سيفاقم التهديدات والمخاطر على كافة المنطقة وسيفتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية منها "داعش" و"القاعدة" وارتباطها بالجريمة المنظمة وتوسيع رقعة شبكة تهريب الأسلحة والمخدرات"².

نظرة الجزائر هذه للنزاعات كبواعث للتهديد تنشأ من اعتبارها كانت دوما طرفا معانيا من تداعيات النزاعات في جناحها الجنوبي بنظر للنزاعات "من بعيد" بتأثر بها دون أن يخوض فيها. ينطبق التصور السابق على عموم منطقة الساحل في التاريخ ما بعد الكولونيالي أن وجدت (ولازالت) فضاءات شاسعة لازمها عدم الاستقرار والتوترات المزمّنة التي ما انقطعت توابك تمردات وثورات التوارق و- بدرجة أقل - التبو منذ 1963، تاريخ أول تمرد للتوارق ضدّ السلطات المركزية في باماكو. كما أنّ موقعه القرب والمحاذي في أحيان كثيرة لبؤر النزاع الساخنة في إفريقيا؛ حالة الاحتلال المغربي للصحراء الغربية، النزاعات الإثنية والقبلية في تشاد وإفريقيا الوسطى، التوترات العرقية في موريتانيا، الحرب الأهلية في السودان بين الحكومة المسلمة المهيمنة والمتمردين المسيحيين في الجنوب منذ 1983، الصراعات الإثنية في الصومال، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الحرب الأهلية الإثنية ذات الخلفيات الدينية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا بين 1967 و1970، النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة باكازي (Bakasi)³ وغيرها، طالما جعل إقليم الساحل - بما فيه الصحراء الجزائرية - منكشفاً أمام إفرازات هذه النزاعات. فبالاعتماد على مقاربة جيوسياسية؛ لا يصبح الأمن الجزائري حساساً للتهديدات الأمنية في الساحل فقط بل ولتلك الآتية من الدول المتاخمة له أيضاً،

¹ بنص كلمة عبد القادر مساهل، الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ألقاها خلال "الندوة حول الحوار المتوسطي" في روما (إيطاليا) في 2015/12/12. عن: "مساهل: الجزائر ستواصل دعمها للمسار الأممي من أجل تسوية الأزمة الليبية"، الشبكة الجزائرية للأخبار، 2013/12/13، على الرابط: <http://www.elchabaka.net/?p=3072>، (شوهدي في: 2016/07/19).

² بنص كلمة لعبد القادر مساهل، الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ألقاها خلال الاجتماع الوزاري العادي السابع لبلدان جوار ليبيا في الجزائر في 2016/12/01. على الرابط:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160502/76253.html>، (شوهدي في: 2016/09/21).

³ Charles Zorgbibe, *l'avenir de la sécurité internationale*, (Paris: presses des sciences po, 2003), p.79.

أخذًا بالاعتبار خصوصية التهديدات الأمنية في إفريقيا التي تتميز بسرعة انتشارها وتحولها من قطرية إلى إقليمية بسبب العجز عن مواجهتها ووقفها محليًا .

كل نزاع من النزاعات المذكورة أعلاه كانت له كلفته الفادحة في الأرواح (دائمًا أكثر من ربع مليون قتيل)¹ ولم يكن كارثة بالنسبة للدولة التي وقع فيها فحسب، بل طالما انطوى على محصلات تأتي في شكل اضطرابات إقليمية، موجات من اللاجئين وانتشار للأسلحة في عموم منطقة الساحل والصحراء .

II. تمردات التوارق ما قبل 2012: بؤر لتهديدات وجودية كامنة

من المؤكّد أنّ هذا الحضور اللازم للنزاعات في تاريخ إفريقيا المعاصر واكبه في المقابل حضور دائم لها ضمن الشواغل الأمنية للدولة الجزائرية ومقارنتها لمسائل السلم والأمن في القارة، بيد أنّ حالات التمرد التي تطفو دائمًا إلى السطح في شمال مالي والنيجر، منذ موجات تحرر دول المنطقة في ستينيات القرن الماضي، كان لها الأثر الأكبر في حضور النزاعات ضمن مدركات الجزائر للتهديد، ذلك أنّ التقسيم الجغرافي للصحراء الموروثة عن الاستعمار "تضمّن عدّة بؤر كامنة للتمردات ولُعمّ بنزعات انفصالية محتملة"، كما عبر عن ذلك بشكل ملائم الأستاذ وليم زارتمان (William Zartman)² . فالتوارق يشكلون جزءًا من النسيج العربي-الأمازيغي المكوّن للمجتمع الجزائري، وينتمي جزء واسع من مناطق قptonهم وتحركهم في الصحراء إلى الحيز الجغرافي للدولة الجزائرية، وبالتالي فإنّ وجود فصائل ذات نزعة انفصالية بينهم طالما اعتبر تهديدًا وجوديًا كامنًا بالنسبة للجزائر يحتمل أن يستهدف وحدتها الترابية في أيّ وقت في حال انفصالحم بأيّ شكل من الأشكال . كما أنّ إنشاء دولة أزواد في تخوم الجزائر بعدّ سيناريو كارثيًا بالنسبة لأمنها الوطني، نظرًا لما ينطوي عليه من احتمالات تفجير نزعة الانفصال لدى توارق النيجر وليبيا . هكذا فإنّ استمرار حالة اللااستقرار في علاقة التوارق بالسلطات المركزية لدول الساحل يبقى هاجسًا دائمًا

¹ Stuart J. Kaufman «Ethnic Conflict», in: Paul Williams, *Security Studies. An introduction*, op.cit, p.201.

² William Zartman, op.cit, p.22.

الحضور في ذهن صانع القرار الجزائري يثير الحذر والارتباب الدائمين لديه، بالرغم من حالة الاستقرار التي تطبع علاقتهم بالجزائر.

وتفسّر الخصوصية السكانية والجغرافية لمنطقة الساحل الصعوبات في ممارسة السيادة وفرض النظام ضمن الأقاليم الشاسعة التي ينتمي إليها التوارق، وبالتالي تمرّداتهم الدورية ضدّ السلطات المركزية. فالدول التي يتوزع عليها التوارق جميعها لا يملك الإمكانيات المالية ولا اللوجيستية لإدارة وتأمين الأقاليم الصحراوية، وعليه، كان من المنطقي أن تلجأ مجموعات إثنية محلية دون دولية (التوارق) لأخذ مراقبة الإقليم على عاتقها، وأن تمرّد على السلطات المركزية. فكل من مالي والنيجر، ومنذ استقلالهما، يوجد في حالة عجز متواصل عن تقديم بديل مقنع وفعال لتعويض التغيّرات التي طرأت على النمط المعيشي للتوارق بما يخدم استقرار المنطقة على المدى الطويل، وعلى العكس من ذلك، كثيرا ما أعطت سياساتهما تجاه ضواحيهم الشمالية الحجة للتوارق للتمرّد في كل مرة.

في النيجر مثلا، وفي فترة الحكم الديكتاتوري للجنرال سايني كوتشي (Seyni Koutché) (1974-1987)، أقصيت إثنية الـ"هاوسا" (Haoussa)؛ التي ينتمي إليها التوارق، من المشاركة في السلطة بالرغم من أنّ الأغلبية السكانية للدولة (51% من السكان) تنتمي إليها، وظلت السلطة حكرا على عرقية واحدة هي عنصر "الجرما" (Djerma)؛ التي تشكّل 15% من السكان فقط. وجاءت محاولة أحد العسكريين التوارق للانقلاب على الجنرال كوتشي لتزيد العلاقة بين السلطة والتوارق سوءا، إذ عمد الرئيس إلى تسميم آبار التوارق وممارسة الإبادة ضدّهم وتطبيق حالة الطوارئ على مناطق قطنهم. أمّا في مالي، فإنّ موجات الجفاف والقحط التي ضربت مناطق عيش التوارق منذ السبعينيات وإلى غاية نهاية الثمانينيات، بالإضافة إلى التهميش والإقصاء والقمع الذي عانوه نتيجة خضوعهم لإدارة عسكرية، كلّها عوامل حالت دون نجاح الجهود التنموية في منطقتهم، بالرغم من الدعم والمساعدات المقدمة.

أمام مثل هذه الممارسات لم يجد التوارق بديلا عن الاستراتيجية الهجومية لتحقيق مطالبهم في ظلّ التدهور المتواصل لأحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

مع مرور الوقت، ظهرت عدّة "حركات تحرّرية"¹ متمرّدة في أزواد أصبحت أعمالها ضدّ السلطات النظامية مصدرا للتهديد وباعثة للانشغال بالنسبة للجزائر. فقد قادت التمردات المتكرّرة لهذه

¹ هذه الحركات هي:

ا. في مالي:

1. "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد": تأسست سنة 1990 في مالي. توصف بأنّها الحركة الأكثر اعتدالا من بين المجموعات التارقية، وقد أدّى توقيعها على اتفاقية تمتراست بالجزائر سنة 1991 إلى انشقاقات عديدة داخلها؛
2. "الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد": تأسست في 27 حزيران/يونيو 1988 في موريتانيا؛
3. "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد": أنشئت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة السابقة (الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد). تراجت عن اتفاق تمتراست بعد فترة قصيرة من مصادقتها عليه معتبرة أنّ الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تطبق في الواقع، سواء ما تعلق بإدماج المقاتلين أو إقامة لجنة للتحقيق في المجازر التي مست التوارق؛
4. "الجيش الثوري لتحرير أزواد": أنشئ سنة 1991، رفض اتفاق تمتراست ودخل في مواجهات مع الحركات السابقة خاصة "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد"؛
5. الحركات والجبهات الموحدة لأزواد: تضم "الحركة الشعبية لتحرير أزواد"، "الجبهة الإسلامية العربية لتحرير أزواد"، "الجيش الثوري لتحرير أزواد" والتي تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992. لكن الصراع على النفوذ داخلها أضعف من موقفها التفاوضي مع حكومة مالي.
6. "حركة 23 ماي" أو "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير": تأسست سنة 2006 وقامت بعملية هجومية ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال في 23 أيار/مايو 2006. وقعت اتفاقية سلام مع الجزائر في السنة نفسها.
7. "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد": أنشئ بدعم من طرف المغرب بعد الانفراج في قضية التوارق الذي أفضت إليه اتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006.

هذا بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها:

1. "الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد": تأسست سنة 1994 تكوّنت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي وهي مناوئة للسكان الرحل من التوارق والعرب؛
2. الحركة الشعبية "غاندا كوي (Ganda Koy)": تأسست في 14 أيار/مايو 1994 وهي حركة مضادة للطوارق تحظى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية هناك.

ii. في النيجر:

1. "جبهة تحرير الأزواد والإير": تأسست في 01 تشرين الأول/أكتوبر 1991. انقسمت بعد هدنة 1993 إلى ثلاث فصائل أخرى؛
 2. "الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر": تأسس في حزيران/يونيو 1993؛
 3. "جبهة تحرير تاموست": تأسست في تموز/يوليو 1993؛
 4. "الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر": تأسست في كانون الثاني/يناير 1994.
- وبالرغم من الاختلاف بين هذه الحركات فإن "جبهة تحرير الأزواد والإير"، "الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر" و"جبهة تحرير تاموست" تجمعت في تشرين الأول/أكتوبر 1993 تحت اسم "تنسيقية المقاومة المسلحة" التي أعدت أرضية مشتركة من المطالب لتسهيل الحوار مع حكومة النيجر. لكن هذه التنسيقية سرعان ما انقسمت إلى: "الجيش الشعبي لتحرير شمال النيجر"، "حركة تحرير شمال النيجر"، "القوة المسلحة الثورية"،

التنظيمات إلى تدفقات كبيرة للاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وعلاوة على التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، إعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر، واستخدامهم لها كمناطق انكفاءٍ استراتيجي وانسحاب في حال ملاحظات من طرف القوّات النظامية، فإنّ العمليات المسلحة التي قاموا بها ضدّ بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضدّ ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال في 2006) انطلاقا من الأراضي الجزائرية، وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم، قادت إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر)¹ كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني في المنطقة.

إنّ غياب آلياتٍ فعالة للوقاية من النزاعات الداخلية أو حلّها بسبب انتشار الفساد السياسي، الخلل في الأداء المؤسّساتي وضعف نظام العدالة الجنائية وفساده في دول المنطقة، مثلما وضّحناه في المطلب السابق، علاوةً على حساسية إقليم تتركز التوارق بالنسبة للعديد من القوى الإقليمية وفوق-الإقليمية التي لا يستبعد تدخلها المباشر أو غير المباشر هناك لتأجيج النزعة الاستقلالية لدى التوارق، فرضت على الجزائر النظر إلى هذا النزاع بعين الحذر الدائم، وحثمت عليها التدخل كطرفٍ ثالث لتسوية أزمات التوارق في شمالي مالي، وبدرجة أقلّ النيجر، مثلما تدلّ عليه حالات الوساطة التي قادتها دون توقّف تقريبا منذ التسعينيات وإلى غاية سنة 2015 (طالع المبحث الثالث من الفصل الثالث).

بعكس تعامل السلطات الجزائرية مع النزاع وسلوكها التعاوني مع أطرافه بجلاء إدراك صانع القرار الجزائري للتهديدات الناشئة عن عدم الحسم في العلاقة المتضعضعة بين التوارق وحكومتها باماكو ونيامي على نحو مستقر ودائم، فالمسألة في ظل هذا المعطى تقارب بمفردات المصالح الوطنية العليا للدولة غير القابلة للتنازل. الانفصال والتفكيك الجغرافي للمنطقة، التوجّه إلى الحلول الأجنبية (التدخلية غالبا) لكبح التمردات بما يعرض المنطقة إلى خطر التفتت من الأسفل، التوتّرات المزمنة

¹ "الجبهة الديمقراطية للتجديد"، "الجبهة المسلحة الثورية للصحراء" و"جبهة التوبو". إنّ الانقسام والتكامل بين حركات أزواد خاضع لاعتبارات قبلية هوية، بالإضافة إلى دور القوى الإقليمية في المنطقة التي تدعم القوى الموالية لها وفق ما يخدم مصالحها.

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

والأثر السلبي على الشقّ التعاوني للعلاقات الإقليمية الثنائية، تعطيل جهود التنمية ومشاريع إعادة بناء الدولة في الساحل، التبعات الإنسانية وتدققات اللاجئين، واستغلال الإرهاب لهذه الأوضاع لمد انتشاره في المنطقة؛ هي تجارب ووقائع ماثلة في الأذهان عن تفصلات العلاقة بين تمردات التوارق المتكررة منذ التسعينيات من جهة، ونشوء التهديدات الأمنية الإقليمية من جهة ثانية، بما يعطينا أداة تفسيرية قوية للسلوك الجزائري تجاه هذه المسألة ولرؤيتها لحالات النزاع كبواعثٍ للتهديد . إنّ التحديّ الكبير الذي يواجه الجزائر حيال هذه التمردات هو التحوّل في طبيعة التهديد، فالحدث عن تهديدات محدّقة وكامنة أصبح محض ماضٍ منذ سنة 2012 بعد أن شهدنا تمثلاتٍ للتهديد بدّدت كل الشكوك التي كانت تعتبر التخوفات من التوارق مجرد مبالغات أمنية .

إزاء هذا الخطر، لا يجوز الاكتفاء بوصف الكامن والمخدق لدى وصف التهديد السابق، بل من الواجب التعامل معه كتهديدٍ وجوديٍّ صلبٍ ومعلنٍ يحتمّ على الجزائر مراجعة مقاربتها لتسوية النزاع، بما أنّ المقاربة السابقة لم تفشل في تسوية النزاع فحسب، بل عجزت أيضا عن إبطاء التدهور مثلما تبرهن عليه حركية التطورات الأمنية للمنطقة منذ سنة 2011 .

III. بؤر النزاع في الساحل بعد 2011: نطاقات جغرافية باعثة لأنماط التهديد الجديدة

انتقلت بؤر النزاع في الساحل من مرحلة الكمون إلى مرحلة الانفجار والتوترات الساخنة على إثر الحراك الذي شهدته منطقة شمال إفريقيا منذ بداية 2011 . الإرهاب والجريمة المنظمة (سيما تجارة المخدرات والأسلحة وتهريب البشر) وأنشطة السطو المسلح هي تهديدات شهدت طفرة وأرقاما قياسية غير مسبوقة بعد هذا التاريخ . كانت البداية في ليبيا حين تفككت المعادلة الأمنية الداخلية وتحوّل الوضع إلى حرب أهلية، وسرعان ما توطدت أواصر الإرهاب الإقليمي في ليبيا ومالي ونيجريا مع تنظيم بوكو حرام على إثر ذلك، إذ وجدت التنظيمات الإرهابية في ليبيا ملاذا للتوطن ولإنشاء معاقل للتدريب والتسلح، ثم انتقلت العدوى مباشرة إلى مالي في 2012 وانفجر الوضع هناك، فأصبحت الجزائر في ظل هذا السياق محاطة بمحيز جغرافي مثقل بمناطق نزاع باعثة لأنماط جديدة من اللاإستقرار .

أول مؤشر عن التهديدات التي تولدت عن نزاع داخلي في ليبيا هو الارتفاع غير المسبوق في عدد الهجمات الإرهابية في منطقة المغرب العربي والساحل، كما يوضحه الشكل رقم 06 أدناه، واستمرار منحنى الهجمات في التصاعد، إذ قفز العدد من 178 هجوما سنة 2010 إلى 289 هجوما سنة 2014¹، ما يعني تفاقما بنسبة تفوق 70% في ظرف أربع سنوات فقط. وتؤكد المؤشرات تلك العلاقة الوثيقة بين بؤر النزاع وتفاقم الإرهاب والجريمة المنظمة اللذين يعدان تهديدين حديثين نسبيا مقارنة بتهديد النزعة الانفصالية لأزواد الذي تعود جذوره العميقة في الأصل إلى استقلال دول المنطقة، فالدول التي شهدت أكبر عدد من الهجمات الإرهابية هي ذاتها الدول التي تأوي بؤرا للنزاع؛ أي ليبيا بالدرجة الأولى بـ352 هجوم ومالي بـ62 هجوم خلال فترة 2011-2014 (راجع الجدول رقم 02)، كما أن الهجمات التي استهدفت البلدان الأخرى في المنطقة تم التحضير لها تكتيكيا ولوجيستيا أيضا في ليبيا ومالي. وبالموازاة، فإن تقارير استخباراتية أكدت أن روابط جديدة أنشئت منذ سنة 2011 بين "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والكارتلالات اللاتينية "للمخدرات والأسلحة"² التي تنشط على محور شمال إفريقيا-أوروبا عبر الساحل³. وفيما يتعلق بتهديد انتشار الأسلحة، فنذكر بأن التحليل في المبحث السابق أوصلنا إلى التأكيد كيف أن النزاع الداخلي في ليبيا والحرب في شمال مالي ساهما في توليد وتفاقم هذا التهديد وانتقاله للتأثير مباشرة على أمن الجزائر. أما بالنسبة للاجئين والهجرة غير الشرعية، فإن تقديرات وزارة الداخلية الجزائرية أشارت إلى رقم ضخم بلغ 16000 رعية إفريقية دخلت الجزائر بطريقة غير شرعية في سنة 2015 وحدها⁴.

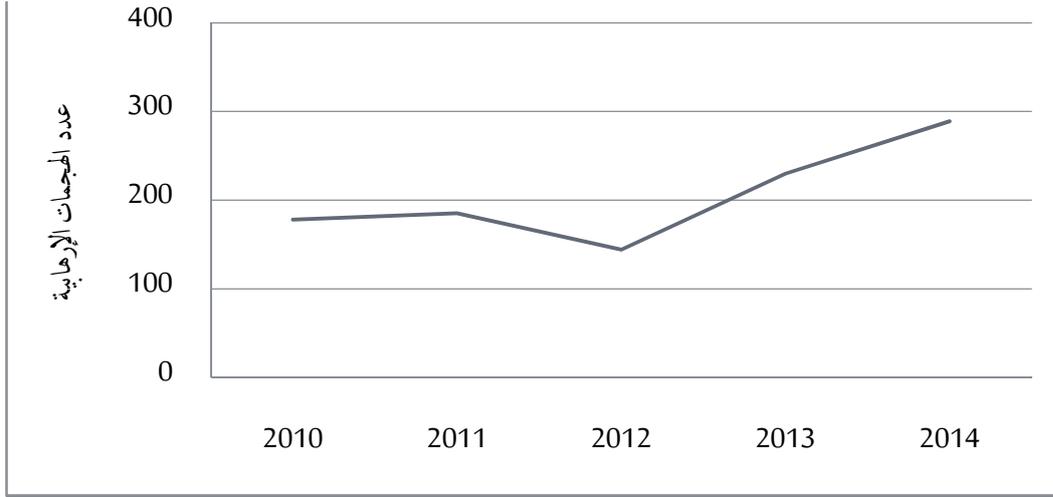
¹ Yonah Alexander, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014», op.cit, p.04.

² Yonah Alexander, "Special update report. Terrorism in north, west & central Africa: from 9/11 to Arab spring", (Arlington: Potomac institute for policy studies, January 2012), p.04.

³ Samuel Laurent, op.cit, p.71.

⁴ "هذا عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر في 2015"، أخبار اليوم، 2015/12/31، على الرابط: <http://www.djazairiss.com/akhbarelyoum/166967>، (آخر مشاهدة: 2016/10/11).

الشكل رقم 06: مؤشر الهجمات الإرهابية في الساحل منذ كانون الثاني/يناير 2010¹



إنّ المفعول السيء لبؤر النزاع في ليبيا ومالي في نشوء وتفاقم التهديدات إقليمياً يردّ بالأساس إلى تلك الفرص التي منحها هذه البؤر للكيانات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. إنها ببساطة السياق الذي يسمح لهذه الكيانات بالتحصّن وتعزيز قدراتها الهجومية الذاتية نظراً لثلاث مزايا رئيسة يمنحها لها. أولاً، تشكل البؤر التوتر "مراكز جذب"² للقوى الهدامة تغيب فيها الشفافية وتضع معرفة ما يجري داخلها، فهي بهذا تقترب إلى سياق البيئة الهوبزية أو السبينوزية حيث لا وجود لقطب للقوة يحتكر سلطة القسر ووحدها "الفوضى تسود كمبرداً ويصبح العنف والإجرام لا مفرّ منهما"³، إذا استعدنا تعبير الأستاذة لورينا نابوليوني (Loretta Napoleoni)، وإنه في سياق هذا الفراغ السلطوي وتآكل مؤسسات الدولة تشجع الكيانات دون الدولية المهذّدة في بناء شرعيتها⁴ بطريقة متضاربة - وربما "متعارضة تماماً" - مع القانون السائد داخل إقليم الدولة⁵. ثانياً، تمنح الفوضى الناشئة عن النزاعات فرصة لا تعوض للكيانات المهذّدة، لا سيما الإرهابية،

¹ عن:

Yonah Alexander, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014», op.cit, p.04.

² Rem Korteweg and David Ehrhardt, op.cit, p.23.

³ Loretta Napoleoni, **Terror Inc: tracing the money behind global terrorism**, (London: Penguin 2004), p.187.

⁴ Ibid.

⁵ Guillermo O'Donnell, "On the State. Democratization and some conceptual problems", Kellogg Institute, April 1993, at: <https://www3.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/192.pdf>, (Seen on: 11/10/2016).

لنشر ثقافة الصراع العنيف والأيدولوجيات الإرهابية في أوساط السكان المخضعين لسيطرتها، ذلك أن من أخطر ما ينجم عن بيئات الصراع هو "تغذيتها لثقافة العنف والكرهية"¹ وفقاً لتحليلات الأستاذة ماري كالدور (Mary Kaldor) التي تؤكد على أن "أهم عنصر في أي استراتيجية لا يكمن في التعامل مع الإرهاب في حد ذاته بل في مواجهة 'البؤر السوداء' الباعثة لثقافة الصراع العنيف"². ثالثاً، بما أن الفاعلين الإرهابيين والإجراميين يعتمدون في بقائهم على حزمة من النشاطات غير المشروعة، فإن السياقات الفوضوية الناتجة عن النزاعات تمنحها حرية في ممارسة نشاطاتها المحرمة وإقامة معسكرات التدريب دون تدخلٍ أو رادعٍ خارجي.

هذه المزايا التي تمنحها بؤر النزاع للكيانات والفواعل المهددة هي في الواقع الظروف التي طرأت على البيئة الأمنية الساحلية وما فتئت تتكرس منذ 2011 بفعل النزاع في ليبيا ثم في مالي، والتي وضعت الجزائر في مواجهة مباشرة مع حيز جغرافي حاض للتهديد بخصائص جديدة. وإن كانت هذه العوامل تفسر حركية التبلورات الأمنية الجديدة للإقليم فإنها، بالموازاة، تعتبر برهانا جيداً عن سبب إدراج مناطق النزاع ضمن خانة بواعث التهديد في الخطاب الأمني الجزائري. ويجب أن تؤكد في الختام على أن اعتبار بؤر النزاع الحالية في الساحل كمولداتٍ للأنماط الجديدة للتهديد لا يعني بأننا ننفي وجود الأنماط الكلاسيكية، بل على العكس من ذلك، تشهد منطقة الساحل تراكبا للتهديدات وبواعثها، ذلك أن البؤر الجديدة التي نجمت بالأساس عن التدخلات العسكرية الأجنبية وفشل الدول وانفجار النزاعات في المنطقة أتت لتزيد الوضع الأمني الإقليمي ارتباكاً، وإنه بفعل هذه الأسباب تتفاقم التهديدات دون توقف.

¹ In: Rem Korteweg and David Ehrhardt, op.cit, p.24.

² Mary Kaldor,

http://www.intlstudies.ucsd.edu/iicas_research_papers/Political%20Networks/Kaldor.pdf, (Seen on: 24/04/2017).

خلاصة الفصل الثاني:

- إن المقاربة الجزائرية للتهديد هي بنية مركبة بقع الإرهاب في نواتها وتحيط به التهديدات الأخرى وترتبط معه بروابط شبكية وعلاقات تساند متبادل. الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة والمخدرات التي مصدرها الساحل هي الهواجس التي تشغل الجزائر أمنيا. وبحكم مكانته المفصلية هوية الجزائر الأمنية، فإن الإرهاب أصبح في التصور الجزائري معيارا تقاس بالنسبة إليه شدة خطورة التهديدات الأخرى وفق علاقة تعدي. بتعبير أسط، فإن الانشغال الأمني الجزائري بتهديد معين بشد كلما اقترب من الإرهاب وبنخفض إذا ابتعد عنه. أحيانا، تبدو البنية التصورية للمقاربة الجزائرية للتهديد بنية هرمية بقع الإرهاب في قممها، إذا اضطررنا إلى ترتيبها سلمياً، لكنها تفلت من هذا القالب الجرد في الواقع نظرا لتعدد العلاقات بين التهديدات وصعوبة فصلها عن بعضها البعض لأنها متسادة تبادليا.

- تنطوي الممارسات الخطابية للجزائر على إشارات عديدة لبواعث التهديد، بما يؤكد توليفة التهديد وبواعثه في المقاربة الجزائرية للتهديد. وترتبط بواعث التهديد في التصور الجزائري أساسا بمجالات التدخل العسكري الأجنبي والنزاعات المسلحة المعقدة (الكامنة والمشتعلة)، وحالات الاضطراب السياسي المزمّن المصاحبة للضعف والفشل الدولتي الذي ترزح دول الساحل تحت وطأته. إن الوصول إلى هذا التشخيص على مستوى الإدراك الجزائري بوعز أساسا إلى الانشغال الدائم بالبحث عن جذور التهديد ومصادره، كما أن القيم التي تبني الجزائر عليها هويتها الأمنية كان له دور فيه. فتمسك الجزائر بالاستقلالية والتحرر، كقيمتين غير قابلتين للتنازل تحت أي ظرف، له مفعوله الأكد لا محالة على مقاربة الجزائر للتدخل كمحرك هادم للبنىات الأمنية المحليّة والإقليمية، وكباعث للتهديد وكمفاقم له في منطقة الساحل وإفريقيا عموما.

- إن الأولوية الحصرية المولاة للإرهاب في المقاربة الجزائرية للتهديد تفرضها عوامل موضوعية ضمن البيئة الأمنية الساحلية بدأت في التكرس منذ بداية الألفية، وهذه نتيجة حقيقية تبرهنها وقائع ماثلة لا تقبل التكران العلمي، مثلما يُستفاد من التحليل التبعي والإحصائي لمسار تطور التهديد

الإرهابي في الساحل. ومن الجلى أنّ صنّاع قرار الدولة ومحدّدي هويّتها وتصوّراتها بنزعون دوماً إلى الاستناد إلى حقائق موضوعية مثبتة على أرض الواقع في بناءهم للتعريف الجزائري للتهديد. بيد أنّ هذه النتيجة لا تنفي فكرة التوظيف السياسي للتهديد الإرهابي من قبل النظام الجزائري لإفراغ شرعية - مصدرها أمنيّ - على نفسه، وتحقيق مكاسب إقليمية ودولية يجنيها من ريادته وسبقه في مجال مكافحة الإرهاب. إنّ الشبكة السياسية التي حاكها النظام الجزائري في هذا السياق هي ببساطة الاعتماد على مصدر أمني حقيقي ومبرر وموضوعي للشرعية، لكن ليس "دائماً" لأغراض أمن الدولة والشعب، بقدر ما هو توظيف له كأداة (Instrumentalization) لأمنه وبقائه هو في حدّ ذاته.

- تفيد دراسة تطور التهديد ضمن المجال الزمني للدراسة من 1991 إلى 2015 في رسم تقسيم لمراحل تطور الأمن الوطني الجزائري. فبمرور السنوات واختلاف المتغيرات تالت التبدلات الأمنية في البيئة الأمنية الداخلية وفي جوارها الجيوسياسي؛ باحتساب الساحل ضمنه. إنّ كل دراسة لهذه الفترة ككلّ واحد دون تجزئتها وفق معايير مرتبطة بمستجدات البيئة الأمنية في كل مرحلة سيؤدي حتماً إلى قصور وأخطاء في نتائجها، كما أنّ مظهرات التهديد الإرهابي ليست ذاتها خلال المراحل كلها: لقد كان التهديد بالنسبة للجزائر داخلياً في المرحلة الأولى (1991-2003) وبلغ ذروة الخطورة خلالها، وكان ينظر للجزائر جراً هذا كبؤرة مصدرة للتهديد، أمرٌ تبدّل منذ سنة 2003 إلى غاية العام 2011، حين سار تهديد الجماعات الإرهابية الجزائرية تدريجياً نحو الانتشار في الصحراء وفي إقليم الساحل. من المؤكّد أنّ الإرهاب ظلّ تهديداً لأمن الجزائر في هذه المرحلة، لكنه صار بالأحرى تناوباً ومتقطعا، داخلياً وخارجياً المصدر. وفضلاً عن هذا، استحدثت التنظيمات الإرهابية أسلوب الاختطاف كأداة عملياتية جديدة ووطّدت علاقاتها مع جماعات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، فأصبحت الجزائر بدءاً من هذه المرحلة تواجه تراكبا بين تهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة. بحلول سنة 2011، ومع بداية الانعكاسات المرتدة للحركات الشعبية العربية والمغاربية على الجزائر، فإنّ مرحلة جديدة من مراحل تطوّر الأمن القومي الجزائري دشنت. لقد ازداد عدد الفاعلين المهددين للأمن خلال

هذه المرحلة واشتدت حركات الاندماج فيما بينهم، وارتفع سقف مطالبهم لدرجة تهديد الكيانات الجغرافية لدول المنطقة. وبعد أن كانت الجزائر بؤرة للإرهاب خلال المرحلتين السابقتين، فإنها في هذه المرحلة أصبحت الدولة الأكثر استقرارا في المنطقة والأكثر عرضة للتهديد من الجهتين الشرقية والجنوبية في الآن ذاته بعد توزع الإرهاب على دول الساحل. لقد واکب هذا الانتشار وإعادة التوقيع تطور في المنطق الوظيفي للجماعات الإرهابية الناشطة. لم يعد الاختطاف والرهن والمطالبة بالفديات أسلوبها الوحيد للعمل، ذلك أن استفادة هذه الجماعات من انتشار الأسلحة التي مصدرها مخازن السلاح الليبية المنهوبة، رفَع قدراتها القتالية في مقابل جيوش دول المنطقة.

- إن من السمات المميزة للمرحلة الأخيرة من مراحل تطوّر الأمن القومي الجزائري ذلك التآجج في بؤر التوتر سابقة الوجود وانفجار نزاعات داخلية جديدة، وضع خدم الفواعل المهذّدة ولم يجعل سلطة الدول متراجعة وعاجزة عن حماية نفسها فحسب، بل أفسح المجال أيضا لتدخل فواعل أجنبية في الديناميكيات الأمنية للإقليم. قادت هذه الوضعية إلى اندماج أكثر عمقا بين الهويات الفرعية في الساحل عبر تجميع العناصر الدينية والسياسية للخطاب ودعم مكاتها ومواقفها بممارسات إجرامية. لقد تحرّر الفاعلون الجدد من الانتماءات الهويتية الوطنية وتخطوا حدود الدول وكل قوانينها، ولم يعد الرهان بالنسبة لهم متعلقا بإنشاء دولة مستقلة، بل أصبح بالأحرى مرتبطا بفرض نموذج جديد للمجتمع. ففي مقابل مشروع تأسيس مؤسّسات "أزوادية"، طرح سنة 2012 مشروع تأسيس المؤسّسات التي يفرضها التصوّر الإسلامي الخاصّ بتلك الجماعات.

- إنّ البادي أن قادة الجماعات الإرهابية المعادية للجزائر يأخذون مصدر شرعيتهم من الدين ومن قدرتهم على القتال، ولا يستند نجاح هؤلاء الفاعلون في الواقع على قدرتهم على كسب تأييد السكان، والدليل على ذلك هي المظاهرات المناوئة لهم التي خرجت في بعض المدن المحتلة، مثل غاو، حين سيطر تنظيم القاعدة والجماعات المتحالفة معه على شمال مالي، بقدر ما يستند على قدرتهم على تعبئة الموارد المهمة للغاية. مستفيدين من امتيازات خاصة للوصول إلى

التجارات بشتى أنواعها (المخدرات، السجائر، المهاجرون) التي تشكل الصحراء الممر الرئيسي لها، نجح هؤلاء الفواعل في تزويد أنفسهم بترسانات عسكرية وقدرات مالية هائلة. الفديات التي يتم جنيتها من جرّاء تحرير الرهائن الغربيين تأتي لإغراق خزائن مال هذه الجماعات. هذه الحركة غير الشرعية تغذي حتما اللااستقرار في المنطقة وتسمح خصوصا بإدماج المنطق الإجرامي في تطوير المطالب الهوية السياسية-الدينية. لقد أصبح استخدام القوة مبررا للوجود يمر قبل عوامل الجذب المرتبطة بالنسب أو الأيديولوجيا.

الفصل الثالث:
**أحسن ومعالـم مقارنة أمنيّة جزائرية
«شاملة ومندمجة» لمجابهة
التهديد في الساحل**

المبحث الأول: النزعة الإستقلالية و "عدم التدخل": أعمدة معيارية مؤهلة للمقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد

المطلب الأول: حتمية امتثال الدولة للنزعة الاستقلالية في خياراتها الأمنية

1. النزعة الاستقلالية جذر قيم هوية الجزائر الوطنية ومبادئها الدستورية
2. من الأحادية إلى التعددية الحزبية: الثبات على "النزعة الاستقلالية" في السياسات الجزائرية

المطلب الثاني: عدم التدخل كتجسيد لاستقلالية المقاربة الأمنية الجزائرية: معيار واحد وتوظيفات متباينة

1. من 1991 إلى 2003: عدم التدخل كمعيار لتصور دور "الأخر" تجاه الجزائر
 2. من 2003 إلى 2011: عدم التدخل كمعيار لتصور الدور الجهوي للجزائر
 3. من 2011 إلى 2016: ملامح التكيف السلس لعدم التدخل
- المطلب الثالث: تفسيراتٌ بنائية لعدم التدخل الجزائري: قيم الهوية كمشروع لسلوك الدولة
1. معايير تعريف "الذات" و"الأخر" ضمن المقاربة الجزائرية
 2. مأسسة عدم التدخل في الدساتير الجزائرية
 3. العقيدة الجزائرية اللاتدخلية منتج للنسق الاجتماعي والتاريخي لـ"ما بعد التحرر"

المبحث الثاني: مبادئ معضدة للرؤى الأمنية الجزائرية اللاتدخلية

المطلب الأول: مقارنة عمل جهوية بالتعاون مع المجموعة الدولية: تكيف واستدراك الجزائر لدورها الإقليمي

1. عوامل إضفاء البعد الجهوي على المقاربة الأمنية الجزائرية
2. الجزائر وفكرة التعاون: تصورات عن دور "الذات" و"الأخر"

المطلب الثاني: أمننة دفع الفدية للإرهاب: سبق جزائري في مواكبة التمثلات المستجدة للإرهاب

1. دوافع الأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب
2. إسقاطات المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب على الساحل

III . الإلتشار الإقليمي والعالمي للأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب

المطلب الثالث: متلازمة الأمن والتنمية والرؤى الأمنية الجزائرية: الأمن كمنظومة

I . التنمية كأداة لتعزيز السلام في بيئات ما بعد النزاع

II . الأمن كفعل منظوماتي لا كفعل قطاعي

**المبحث الثالث: نشر وإنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل وإفريقيا:
الأفعال والآليات**

المطلب الأول: مؤسسة الهواجس الأمنية الجزائرية داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي

I . إتفاقية الجزائر للوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 1999)

II . خطة عمل الاتحاد الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 2002)

III . المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (الجزائر 2004)

المطلب الثاني: تكريس مؤسسة الهواجس الجزائرية في إطار "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن" 2001

(APSA)

I . ثنائية الدعم والامتناع في التعامل الجزائري مع "القوة الإفريقية المتربصة" (ASF)

II . مسار نواقشوط 2013

المطلب الثالث: آليات إنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية خارج مؤسسات الاتحاد الإفريقي

I . فوج العمل حول "بناء القدرات في الساحل" ضمن "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"

(GCTF)

II . لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات (JOGSC) (تمنراست 2010)

III . "وحدة الدمج والربط" (FLU) (الجزائر 2010)

IV . الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي أفريبول (AFRIPOL)

المطلب الرابع: تطبيقات المقاربة الأمنية الجزائرية عبر حالات الوساطة

I . الجزائر وتسوية النزاع في مالي

II . تجربة الوساطة الجزائرية في النيجر

III . تجربة الوساطة الجزائرية في ليبيا

خلاصة الفصل الثالث

تقديم:

منذ استقلالها، أسست الجزائر سياستها الخارجية ومقاربتها لمسائل الأمن العالمي والإقليمي على مبادئ غير قابلة للنقض هي جوهر تعريف الجزائر لنفسها، أو لـ"نحن" (Ego) بتعبير البنائين، القائم على تقديس للسيادة الوطنية والحساسية المفرطة تجاه أي سلوك يمكن أن يمسّ بها أو بجزية الدولة كإرث مقدّس عن ثورة التحرير الخالدة. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية الأخيرة في اختيار الأنظمة التي تراها الأنسب لشعوبها، وبالتالي الرفض المبدئي والمطلق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولو لدواع إنسانية، حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، التسوية السلمية للنزاعات ومبدأ الجوار الإيجابي هي قيم حيوية موجّهة للخيارات الأمنية والإستراتيجية للدولة الجزائرية لم تحد عنها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، على الرغم من المراجعات التي أخضعت لها والتي أملت تغييرات إمبريقية طرأت على البيئات الأمنية المحلية والدولية بظهور الإرهاب الذي تكرّس تهديدا وجوديا أول للدولة الجزائرية قبل أن يُعلن تهديدا أولاً للأمم والشعوب جميعا منذ بداية الألفية.

في هذا الفصل من أطروحتنا سنأتي أولاً إلى عرض الأسس النظرية العقائدية للمقاربة الأمنية الجزائرية ثمّ ننقل إلى فحص نقدي للتفاعل السلوكي للدولة مع المسائل الأمنية لقياس مدى التطابق بين التصورات النظرية والمحصلات الفعلية لأداء الدولة في مواجهتها للتهديد. ونكرّس اهتمامنا لإثبات أنّ القيم الجوهرية للتصور الأمني الجزائري ليست وليدة تفكير براغماتي-نفعي للمصلحة القومية، وإن كنا لا نهمل كلياً هذا التفكير كمدخل تفسيري للمقاربة الأمنية الجزائرية، بقدر ما هي بناء بيداتاني أنتجته السياقات التاريخية والمؤسّساتية والثقافية-القيمية الداخلية والخارجية لما بعد الثورة الجزائرية، وتجربة التحرر من الكولونيالية قبلها، التي تمّ فيها تحديد الخيارات الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة ومسائل الأمن القومي والدولي. وعليه فإنّ فهم المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية، التي تمّ تعريفها وحصرها في الفصل السابق، تحتم المرور بهذه السياقات التي تعدّ عوامل تفسيرية مفتاحية دونها سيكون فهم المقاربة الأمنية للجزائر وتعريفها لمصلحتها القومية محتزلاً، فإذا انطلقنا من المقولة

البنائية لكاتزنسطين (Katzenstein) التي مفادها أنّ إدراك الدولة لما هي عليه، وما هي القيم التي تشجعها، يؤثّر لا محالة على تصوّرها للتهديدات الحقيقية والمحتملة لأمنها¹، فيمكن القول من الآن بأنّ تصوّر الجزائر لهويتها ولد "نحن" سينتقل بالتعدّي للتأثير على مقاربتها وسياستها لاحتواء التهديد.

¹ Matt McDonald, «Constructivism», in: Paul Williams (ed.), op.cit, p.64.

البحث الأول: النزعة الإستقلالية " و "عدم التدخل": أعمدة معيارية مؤسّسة للمقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد

مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية هي انبثاق للمبادئ الخالدة التي تعرف بها الجزائر نفسها منذ استقلالها والتي كونت رؤية جزائرية خاصّة بهندسة المنظومة الأمنية في الساحل تكفل صون القيم الحيوية الجزائرية وقيم دول وشعوب الإقليم. وتقع النزعة الاستقلالية التي تتسم بها الهوية الأمنية والسياسية للجزائر وما انبثق عنها من واجب الاضطلاع الذاتي للدولة بوظائفها السيادية؛ وفي مقدمتها المهمة الأمنية ضمن النطاق الجغرافي المشمول بسيادتها وواجب تعاونها مع جوارها لاحتواء التهديدات العابرة للأوطان، في قلب المقاربة الأمنية الجزائرية كمعيار مركزيّ تمثل له تصوّرات وسلوكات الدولة. كما يبرز في هذا الصدد مبدأ عدم التدخل كتمثّل مجسّد لهذه النزعة جُعل هو الآخر معيارا لسياسات الجزائر وخياراتها الأمنية ولتفاعلها مع شتى المبادرات والترتيبات الإقليمية التي تمليها مواجهة مشتركة للإرهاب والجريمة العابرة للأوطان وكذا الحالات المقوّضة للاستقرار والباعثة للتهديد. الثبات الجزائري على هذه المعايير والاتجاه إليه في كل مرة لتبرير سلوكاتها تجاه المسائل الأمنية الإقليمية يمكن أن يقرأ بنائيا من منطلق تحكّم قيم ومعايير تم بناؤها بيداتانيا في مرحلة ما بعد التحرّر في سياسات الدولة ومصالحها إلى غاية الآن.

المطلب الأول: حتمية امتثال الدولة للنزعة الاستقلالية في خياراتها الأمنية

قد يكفي أن يكون التهديد عابرا للحدود وأن يكون مصدره فاعلا غير حكومي كي يتمّ اللجوء إلى مقاربات أجنبية وتدخلية لمواجهة، سيما إذا كان معقل التهديد دولا فاقدة للقدرات المادية والكفاءة العسكرية والأمنية لكبح تناميّه؛ مثلما هو الأمر عليه في الساحل منذ سنوات، فهذه العوامل متّحدة تتخذ على الأغلب مطيّة للتدخل في الدول، إلا أنّ الجزائر طالما نظرت إلى هذه التبريرات بعين الارتباب ورفضتها رفضا مبدئيا، فحتى لو كان مصدر التهديد فاعلا غير دولتي فإنّه في الأخير ينشط ضمن حيز جغرافي يقع ضمن مجال سيادة دولة وطنية أو أكثر، وبالتالي فإنّ الدول المعنية بمواجهته هي الدول ذاتها التي اتخذها الفاعل المهّدّد معقلا له، مواجهة ذاتية ومستقلة عن الحلول التي قد تملّى بالقوّة.

1. النزعة الاستقلالية جذر قيم هوية الجزائر السياسية ومبادئها الدستورية

متشجعة برصيد تجربتها الذاتية والمستقلة في مكافحة الإرهاب، فإنّ الجزائر احتفظت بالنزعة الاستقلالية كأرضية أساسية يجدر أن تنطلق منها كافة الحلول للإشكاليات الأمنية الساحلية، مع التأكيد على أن تكون الأخيرة "مفتوحة على الحوار الدائم وعلى التشاور"¹ مع المجموعة الدولية، وهو النهج ذاته الذي اعتمدته الجزائر في مواجهة التهديد الإرهابي الداخلي منذ بداية التسعينيات، ومنذ أول تفاعل لها مع تمردات التوارق سنة 1991، وبالتالي فإنّ التغيير في مصدر التهديد الذي أصبح يأتي أكثر من وراء الحدود بالنسبة للجزائر، تعدّد الفواعل المهذدة وحيازتها قوة أكبر على إلحاق الضرر بالأمن الجزائري منذ بداية العشرية الماضية، تصنيف الساحل والتخوم الجنوبية للجزائر كمناطق رمادية وبؤرة سوداء حاضنة للإرهاب منذ سنة 2001، ثمّ تكرّس هذه الوضعية منذ البوادر الأولى للأزمة الليبية العام 2011، كلّها عوامل لم تكف لجعل الجزائر تتراجع عن مثلها العليا وخياراتها الاستراتيجية الخارجية التي تمّ ضبط خطوطها الرئيسية منذ برنامج طرابلس سنة 1962 ودستور 1963 وميثاق الجزائر 1964، وتكرّست أكثر في فترة حكم الرئيس هواري بومدين²، ثمّ استمرت الاستقلالية معيارا ثابتا في الدساتير الوطنية لاحقا وخيارا لا يقبل التراجع في سياسات الأمة، بما فيها السياسة الأمنية.

يميل أغلب الباحثين والدارسين إلى اتخاذ مبدأ عدم التدخل ورفض التدخل منطلقا مباشرا لتفسير المقاربة الأمنية الجزائرية مستندين بلا شك إلى التعقيبات الرسمية للوزراء والمسؤولين الجزائريين على تفاعل الدولة الجزائرية مع الأزمات الإقليمية والعالمية، وهو تفاعل يستند بلا ريب إلى النصّ الدستوري الواضح، وهذا صحيح، إلا أننا في هذا المقام نسعى إلى إثبات أنّ هذا المعيار، على غرار معايير صميمية أخرى موجّهة للسياسات العامة الجزائرية، وليد قيمة مركزية أخرى في هوية الشعب الجزائري مستمدة من تجربة التحرر التي خاضها، فعدم التدخل

¹ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة، أمام الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) الفرنسية. عن: "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، الفجر، 2011/05/27، على الرابط: <http://www.djazair.com/alfadjr/183436>. (شاهد في: 2016/11/09).

² Jean François Daguzan, «La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'Aventure?», *Politique étrangère*, vol.80, Automne 2015, p.32.

الذي اتخذ خيارا استراتيجيا في السياسة الجزائرية ليس سوى محصلة "للنزعة الاستقلالية" التي تعدّ روح الدستور الجزائري والمعيار الجوهري الذي يجب أن تستجيب له أفعال الدولة الخارجية، بما تنطوي عليه من أفعال لحماية الأمن الوطني ولبناء السلم والأمن إقليميا ودوليا، دون إهمال شرط التعاون الدوليّ وتحبذ العمل متعدّد الأطراف المبنيّ على فكرة التشاور والتعاون الدوليين.

بتعبير آخر، نحن نسعى أن نردّ معيار وسلوك عدم التدخل الذي تبناه الجزائر إلى أصله، فإن كان هذا المعيار يكفي لقراءة أفعال الدولة التي لم تبادر بها تجاه مسائل معينة فقط، فإنّ النزعة الاستقلالية كمعيار للتقييم، وكجذر لهذا المبدأ، لا تمنحنا أرضية صالحة لقراءة هذه السلوكيات فحسب، بل تصلح أيضا لتبرير كثير من مواقف السلطة الجزائرية إزاء أفعال بادرت بها دول أخرى تجاهها أو تجاه دول وشعوبٍ أخرى¹.

من هذا المنطلق، فإنّ المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديد لا تنحرف عن الخطّ العقديّ الموجه لسياسة الأمة، وليست سوى إعادة توكيدٍ على المثل والمعايير العامة النازمة لسلوك الدولة. إستنادا إلى هذا، تصرّ الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية الجزائرية - الذي جعل الدستور من السياسة الخارجية للدولة مجالا محفوظا له² - على جعل مواجهة التهديد في الساحل وعموم القارة الإفريقية مجالا حصريا لدول القارة، لأنّه لا يُتوخى نجاح أيّ حلّ للإشكاليات الأمنية الساحلية إن لم يتأتّ من هذه الدول في حدّ ذاتها. ولكونها المعنية المباشرة وقبل غيرها بالتبعات السلبية لحركية الفواعل الباعثة للتهديد، فإنّ المواجهة المباشرة واحتواء تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والوضعيات السياسية والسوسيو-اقتصادية وحالات النزاع الباعثة لها، والمقوضة للسلم والاستقرار، هي مهمّة تقع على عاتق هذه الدول دون غيرها، ذلك أنّ الأمر بالنسبة لدول الساحل وإفريقيا، مثلما تراه الجزائر على لسان رئيسها، "يتعلّق أولّ ما يتعلّق بممارسة قيادة حقيقيّة في التكفل بمصيرها، كما يتعلّق بالتزام إفريقيا بتمكّك مسارها التنمويّ بكلّ

¹ من هذا المنطلق، يمكن أن نفسر لماذا قدرّت الجزائر لقاء السفير الأمريكي بالجزائر ببعض مسؤولي الأحزاب السياسية، وكذا ممثلين عن المجتمع المدني، في الجزائر في آذار/مارس 2008 على أنه تدخل من واشنطن في الشأن الداخلي للجزائر ومساس منها باستقلال قرارها.

² تنصّ المادة 77 من الدستور الجزائري على أنّ "رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها".

أبعاده وقبل كل شيء أبعاد السلم والأمن¹ باعتبار الأخيرين يشكلان "أولوية الأولويات للأفارقة"².

في واحدة من الحالات التي أعاد فيها الرئيس الجزائري المرافعة بطريقة مباشرة من أجل هذه المقاربة المستقلة للتكفل بمسائل السلم والأمن كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) (فرنسا) يوم 27 أيار/مايو 2011 حينما ألح على "ضرورة إيجاد البلدان الإفريقية لحلول داخلية لمشاكلها وأزماتها"³، وهي المقاربة نفسها المحثوة في مضامين خطاب وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة الذي ما فتى يرفع من أجل وضع حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية وذلك بالتعاون مع بقية المجموعة الدولية. المضامين السابقة نفسها تردّ أيضا بصفة دائمة في الخطابات الرسمية الجزائرية، بشكل صريح أو متوار، كبرهان ماثل عن الحرص الجزائري على ضرورة مراعاة شرط الاستقلالية في تصميم الاستراتيجيات الإفريقية للسلم والأمن. حتى حينما تطالب الجزائر القوى الكبرى بجمدية إفساح المجال لمواجهة إفريقية وساحلية مستقلة للتهديدات الأمنية، فإنّ هذه المطالبة يمكن أن تقرّأ في وجهها الآخر على أنّها رفض من الجزائر للأنماط التدخلية لمواجهة التهديد التي عادةً ما تلجأ إليها هذه القوى. إنّ هذا ما يمكن أن نسميه دفاعا ومرافعة جزائرية من أجل "حلول ذاتية المنشأ" (Endogenous Solutions) للإشكاليات الأمنية الإفريقية عموما والساحلية خصوصا، كانعكاس للمقاربة المستقلة للأمن الوطني التي تبنتها الجزائر حتى في أوج أزماتها الداخلية في التسعينيات. ولأنّ مراعاة الاستقلالية والذاتية في تصميم برامج وميكانيزمات التكفل بإشكاليات السلم والأمن في إفريقيا والساحل هي لازمة غير قابلة للتنازل تحت أيّ ظرف، فإنّ الخطاب الرسمي الجزائري يُبقي على حصريّة المهمة الأمنية بالنسبة

¹ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، أمام الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) الفرنسية. عن: "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، مرجع سبق ذكره.

² في الرسالة التي بعث بها رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، إلى مجلس الأمن الدولي بمناسبة إنعقاد الاجتماع حول العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، عن: "الشراكة بين مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي"، المساء، 2008/04/18، على الرابط: <http://www.djazair.com/elmassa/5670>، (شوهدي في: 2017/02/12).

³ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، أمام الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) الفرنسية. عن: "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، مرجع سبق ذكره.

للدول الإفريقية، حتى في ظل ضعف وفقر الكثير منها . ويثبت تحليل مضامين الخطابات الجزائرية خلوها من أي إشارة إلى أن الضعف أو الفقر يمكن أن يستخدم كمبررين من قبل الدول الإفريقية للتملص من مسؤولياتها الوطنية والتزاماتها الثنائية ومتعددة الأطراف، أو أن يكونا مدعاةً للجوء إلى قوى أجنبية عن الإقليم لمواجهة تهديدات أمنية محلية، سببان كثيرا ما تستخدمهما الدول الإفريقية مطية لتبرير تبعيتها الأمنية والعسكرية للقوى فوق الإقليمية (الغربية بالأساس) .

II . من الأحادية إلى التعددية الحزبية: الثبات على "النزعة الاستقلالية" والسياسات الجزائرية

يثبت نهج ومضمون المقاربة الأمنية الجزائرية عدم حيادها عن الخط العقائدي الموجه للسياسة الدولية للجزائر الذي حددت معالمه الكبرى في فترة حكم الرئيس هواري بومدين، وقت كانت الأسس الاشتراكية تقيّد سياسات الدولة. كان انشغال الأخير مركزا على إستكمال متطلبات الاسترجاع التام للسيادة الوطنية وخوض غمار التخلص مما تبقى من ارتهان إلى سلطة المحتل السابق، والذي تجسّد في المزايا الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي مُنحت لفرنسا بموجب اتفاقية إيفيان سنة 1962. في خضمّ هذا المسعى، بدا وكأن سياسات بومدين تعكف على تخليص الدولة من التبعية والوصاية الأجنبية وفق منطق عمل يستهدف التحكم الذاتي في قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيما المحروقات التي أمّمت في 24 شباط/فبراير 1971، عبر التعبئة الذاتية والمثلى للموارد القومية، لأنّ هذا كان - بالنسبة لبومدين - الأسلوب الوحيد الذي يخوّل الجزائر تعزيز استقلاليتها ويشطّ تبات خرق سيادتها في الوقت ذاته: "يجب أن نملك القدرة على مقاومة كل القوى الخارجية - مهما كان موقعها - من التأثير في سياستنا وقراراتنا . بالنسبة لنا، الاستقلال الوطني يعني رفض التدخل في شؤوننا الداخلية، وأي محاولة للتأثير على سياساتنا وعلى القرارات مهما كانت داخلية أو خارجية، الاستقلال الوطني يمثل لدولتنا وشعبنا وثورتنا أحد المثل العليا التي يجب أن نحفظها ونعززها"¹. ويمكن أن ندرج تصوّر بومدين هذا ضمن "الخطاب النقدي"

¹ في خطاب للرئيس الجزائري السابق هواري بومدين . عن:

الذي تكرّس في الواقع منذ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم في عهد الرئيس أحمد بلة، واستمر إلى حقبة الشاذلي بن جديد¹.

استمرت السياسة الخارجية الجزائرية محافظة على هذا النهج ذي النزعة الاستقلالية المتواصلة، على الرغم من أنّ تلاشي الأيديولوجية الاشتراكية الذي تالت بوادره منذ فترة حكم الرئيس بن جديد قد أدّى في منتهياته إلى تكريس تسلسليّ لنمط أكثر براغماتية وأكثر واقعية في السياسة الخارجية للجزائر تجلّت أبرز معالمه في التخلي عن مواقف المواجهة الأيديولوجية مع الغرب والتحوّل من الخطاب التغييرية؛ الذي كانت تبناه الدولة خلال فترة الاشتراكية، إلى خطاب محافظٍ-تعديليّ يسعى أكثر إلى الاندماج في المنظومة الليبرالية الدولية². صحيح أنّ هذا التحوّل في خطاب ونمط السياسة الخارجية جعل الجزائر أقرب إلى الفواعل الغربية للمنظومة الدولية، كنتيجة منطقية للتراجع عن البعد الأيديولوجي الاشتراكي والاقتراب من الليبرالية في الهوية السياسية للدولة، وهو النهج الذي تكرّس بوصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم وأفضى بالجزائر إلى الاندماج أكثر في المنظومة العولمية³، بيد أنّه لم يفرز تراخياً عن النزعة الاستقلالية والاعتماد على الذات كمحدّدين لسلوك الدولة الخارجي يمليهما مبدأ السيادة التي تتمتع بها.

¹ Robert A. Mortimer, «Global economy and African foreign policy: The Algerian model», *African Studies Review*, vol. 27, no.1, March 1984, p.20.

² أمينة بوعرور، صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية (1979-1992)، مذكرة ماستر، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013)، ص12.

³ كانت بدايات التقارب الجزائري-الغربي مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية بعد 1989 التي كانت ترفضها سابقاً لاسيما اتفاقيات حقوق الإنسان. أول اتفاقية انضمت إليها الجزائر كانت تلك المتعلقة بالحريات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي وقعت عليها في 12 أيلول/سبتمبر 1989 وصادقت عليها في 12 كانون الأول/ديسمبر من السنة عينها. علاوة على هذا، التمس التقارب أيضاً في إبرام اتفاقيات دولية من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية في إطار اتفاقيات مع مؤسسات بروتن وودز، إحضان الجزائر للإجتماع الثاني لمندى "5+5" في تشرين الأول/أكتوبر 1991 بعد أن كانت قد انضمت إليه في إجتماع روما سنة 1990، مشاركتها في الحوار المتوسطي لـ"اتحاد أوربا الغربية" (WEU) الذي أطلق سنة 1993، إنضمامها إلى مسار الشراكة الأورو-متوسطية عبر المشاركة في إجتماعه التأسيسي في برشلونة سنة 1995، إحضانها المؤتمر الرابع للمندى المتوسطي سنة 1997، ثم في الأخير، الانضمام إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 2000 وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2002. هذه الأمثلة جميعها تعتبر مؤشرات واضحة عن هذا التقارب الجزائري-الغربي والنزعة الاندماجية في المنظومة الدولية التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية منذ فترة حكم الرئيس زروال وتعززت أكثر في فترة حكم بوتفليقة.

شكلت فترة حكم المجلس الأعلى للدولة في بداية التسعينيات، ثم فترة حكم الرئيس اليامين زروال منذ كانون الثاني/يناير 1994 الفترتان الأكثر حساسية لاختبار استقلالية القرار الأمني للدولة نجحت الجزائر في تخطيه دونما تنازل عن الاستقلالية. عكفت الدبلوماسية الجزائرية، المتراجعة والمتقهرة في تلك الحقبة، على تبرير الوضع الجزائري الداخلي وطمأنة الشركاء الإقليميين حوله، ومواكبة لهذا، أبقى صانع القرار على استقلالية المقاربة الأمنية الجزائرية ضمن أولوياته عبر رفض كل تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، سيما أن التخوف الجزائري في عمرة الأزمة الأمنية الداخلية كان من ذلك الاحتمال، في ظل تعالي أصوات كثيرة نادت باستخدام "حق التدخل الإنساني" لوقف أعمال العنف الوحشية ضد المدنيين، ولمواجهة الأفعال المنتهجة من السلطات العمومية الجزائرية في حربها الداخلية ضد الإرهاب¹. لقد شكّل الموقف الجزائري من النشاط العسكري لـ"اتحاد أوربا الغربية" (WEU) في المتوسط غداة الإعلان الرسمي عن إنشاء القوتين العمليتين الأوربيتين الأوروفور (Eurofor) والأورومارفور (Euromarfor) في تشرين الثاني/نوفمبر 1996 أبرز المؤشرات عن حساسية الجزائر تجاه السلوكيات التي من شأنها تهديد استقلالية سياستها الأمنية، على الرغم من أن الظرف الأمني الاستثنائي الذي كانت تعيشه أضعفها كثيرا على الساحة الدولية. ففي موقفها الذي عبّرت عنه على إثر الإعلان الرسمي عن إنشاء القوتين المذكورتين، ندّدت الجزائر بذلك القرار الأوربي الانفرادي المتخذ دون استشارة الشركاء المتوسطيين ورأت أنه يستهدفها، وكرّرت انشغالها، أو بالأحرى رفضها، لعسكرة المتوسط سواء من طرف أوربا (اتحاد أوربا الغربية) أو من طرف الولايات المتحدة (الحلف الأطلسي)² (NATO)، وهو الموقف الذي صنّف كمقاومة جزائرية إستباقية لمختلف المبادرات والطرّوحات التي لحت إلى احتمال اللجوء إلى تدخل إنساني لمواجهة الأزمة الداخلية الجزائرية³.

¹ Walid Laggoune, «La régulation juridique de la lutte contre le terrorisme: l'expérience algérienne», in: Dieter Ose and Laure Borgomano-Loup (eds.), op.cit, p.173.

² حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012)، ص 157.

³ جاء إنشاء القوتين في سياق إستراتيجي تميّز على الصعيد الداخلي الجزائري بتدّ في الوضع الأمني وبصاعد في حدة العنف، وقد اتضح لاحقا أن السياق الأمني الجزائري الداخلي كان من بين الدوافع الجوهرية للتأهب والتمركز العسكريين لاتحاد أوربا الغربية في المتوسط بواسطة "الأوروفور" و"الأورومارفور"، كما تبين أن العديد من السيناريوهات العسكرية للمناورات الغربية في المتوسط (بما فيها مناورات اتحاد أوربا الغربية)، تقرب

النهج نفسه تمّ التعامل به مع الحملة الأمريكية التي شنت ضدّ الإرهاب غداة أحداث 09/11، فمقاربة واستراتيجية محاربة الإرهاب، مثلما حدّدها الأمريكيون وبعض حلفائهم الغربيين، شرّعت إمكانية التدخّل تقريبًا في أيّ مكان في العالم بموجب هذه الذريعة، ولأنّ هذا الطرح مفعم بنزعة تدخّلية قويّة، فإنّ الجزائر نظرت إليه كسلوك يهدّد بإفقادها ما تسعى إلى الحفاظ عليه من استقلاليّة في مقاربتها الوطنية للأمن. من الواضح أنّ الجزائر أيقنت أنّ الاندفاع غير المحسوب نحو دعم غير مشروطٍ للحملة الأمريكية ضدّ الإرهاب سيقودها لا محالة إلى تبني التصرّو الغربي للظاهرة الإرهابية، وبالتالي يفقدنا ما تبقى من استقلاليّة في مقاربتها الأمنيّة وتغيّر فيها قد يؤدي بها مع الوقت إلى اعتبار المقاومة "إرهابًا"، لذا اشترطت منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001 ألا تكون الحملة الدوليّة ضدّ الإرهاب موجهةً "ضدّ أيّ بلدٍ، أيّ دينٍ، أيّ شعبٍ، أيّ ثقافةٍ أو أيّ حضارةٍ" مقابل انخراطها فيها¹.

لاحقًا، فإنّ التحوّلات البنيوية التي شهدتها الإقليمان الساحلي والمغاربيّ طيلة العقد الذي أعقب أحداث 09/11، والتي أخذت شكل تحوّل في تركيبة الفواعل الإرهابية المهذّدة وإعادة تركيزها إقليميًا، لوحظت مسيرته على مستوى المقاربة والسلوك الأمني للجزائر في سيطرة مكافحة التهديد الإرهابي على أجندتها الأمنيّة مع الحفاظ دوماً على شرط الاستقلالية كمرتكز لكلّ آليّة مواجهةٍ مقترحةٍ، حتى وإن كان التهديد قد شهد عدّة تحوّلاتٍ كما أشرنا، في مصدره، في انتشاره، في تكتيكه العملي وفي حجم خطورته. وجاءت الزوبعة الأمنيّة التي شهدها الجوار الإقليمي للجزائر على إثر الثورات العربية منذ أواخر 2010 التي سجّلت ارتداداتها المباشرة على الأمن الجزائري دون أثر تغييريّ على المقاربة الأمنيّة الجزائرية، رغم الطروحات العديدة التي تنبأت

كثيرًا، أو بنيت في الأساس اعتمادًا على احتمالات تطوّر الظرف الأمنيّ في الجزائر. ويحد هذا الطرح تعضيدًا له إذا عرفنا أنّ السياق الاستراتيجيّ في مطلع التسعينيات تميّز ببحثٍ غربيّ محموم عن تعويض التهديد الشيوعيّ الزائل، الذي سرعان ما استبدل بالتهديد الآتي من الجنوب، وقد رأت أوروبا في الجزائر، بسبب ما كانت تشهده آنذاك، مصدر تهديدٍ جنوبيّ لأمنها وأمن الإقليم المتوسّطيّ. وبالتالي، فإنّ القراءة الجزائرية للوضع واستباقها الموقف الأوربيّ كان موقفًا في هذا الشأن.

¹ Yahia Zoubir and Karima Benabdallah-Gambier, «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», **Mediterranean Politics**, vol.10, no.02, July 2005, p.191.

بأنّ ما أسفرت عنه الحركات الشعبية على مرمى حجر من حدود الجزائر هي فرصة "للسياسة الخارجية الجزائرية للمغامرة بمخياراتٍ جديدة"¹، وأنّ الظرف الذي أوجده هذه الحركات ينذر بـ"مجيئة الوقت لإعادة مساءلة النزعة اللاتدخّلية الجزائرية"².

بيد أن الجزائر، وعضو اللجوء إلى القوّة من أجل كبح التهديد الخارجي، رافعت من أجل إفساح المجال للدول التي شهدت ثوراتٍ للتصرّف في شأنها الداخلي دونما تدخّل من الغير، وارتكز موقفها من الأزمات التي كانت تدور رحاها على أبوابها الجنوبية والشرقية؛ في تونس وليبيا ومالي، على الإلحاح على ضرورة احترام استقلالية الدول التي تمرّ بمراحل حرجة والذي يفرض على الدول الأخرى عدم التدخّل في شؤونها الداخلية واحترام إرادة شعوبها في تقرير مصيرها. وإن كانت الحالة التونسية قد شهدت الاستبقاء على الحد الأدنى من الكيان المؤسّساتي للدولة الذي تمكّن من تسيير مخاض ما بعد الثورة، فاتّه، على الخلاف من ذلك، لاحت بوادر انهيار السلطات المركزية باكراً في ليبيا ومالي، وطرحَت التساؤلات عن جدوى تمسك الجزائر بعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول أمام وضع يتسم أصلاً بـ"غياب الدولة" (كبنيان مؤسّساتي).

¹ Jean François Daguzan, op.cit, pp.31-42.

² Geoff Porter, op.cit, pp.43-55.

المطلب الثاني: عدم التدخل كتجسيد لاستقلالية المقاربة الأمنية الجزائرية: معيار واحد وتوظيفات متباينة

مثلما أشرنا في المطلب أعلاه، وقعت المقاربة الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديد منذ سنة 2011 تحت وطأة انتقادات عديدة لم تطلها من قبل، ذلك أن السياق الإقليمي المستجد الذي أوجده بيئة ما بعد الحركات المغاربية وضع مبادئ السياسة الخارجية والأمنية الجزائرية في موضع طارئ للمساءلة والمراجعة، فوجدت الجزائر نفسها أمام إرغامات بيئية غير مسبقة بظغوطات عالية على صانع القرار فرضها القرب الجغرافي من جهة، وشدة الوطأة الأمنية من جهة ثانية. ويعتبر المتغيران الأخيران مستجدان في المسائل الأمنية المعروضة على صانع القرار الجزائري إذا قارناها بالأوضاع الأمنية الإقليمية التي كان يتعامل معها من قبل، والتي تميّزت بمستويات منخفضة من التوتّر والتهديد، على الرغم من أنها كانت تحمل تهديدات وجودية كامنّة كما سبق وأبنا عنه في الفصل السابق.

قاد العاملان السابقان إلى احتدام النقاش، الذي أصبح مزمنًا بمرور الوقت، حول سؤال هل سيبقي الجزائر المقاربة نفسها التي تعاملت بها مع التهديدات الناشئة عن التمرد في إقليم أزواد في تفاعلها مع التصاعد القويّ للأنماط الجديدة للتهديد؛ المختلفة في تركيبها ومنطقها العملي، أم أن مستجدات البيئة الأمنية ستفرز مقاربة تكيفية جديدة مستوحاة من هذه المستجدات؟ وجاءت إجابة الجزائر محافظة ومسايرة للمنوال المعتاد الذي تمّ اعتماده في مجابهة التهديد، ومثلما تمّ التمسك بالاستقلالية كمعيار محدد لرؤية الجزائر للذات" وللتفاعل مع "الأخر"، إستمرت الجزائر على نهج رفض التدخل والامتناع "عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها"، وعلى بذل "جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"¹ طبقاً لنصّ المادة 26 من دستورها. ولأنّ الضغوطات على صانع القرار منذ انفجار الأزمة الليبية كانت أقوى من النسق المعتاد كما أشرنا، وتعدّدت أكثر تحت وطأة تجربة انفصال أزواد في مالي في 2012، فإنّ الجزائر حرصت على التأكيد على أنّ "عدم التدخل في شؤون الغير لا يعني

¹ عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. دستور 1986"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (شوهدي في: 2016/11/03).

اللامبالاة¹ أو "التخلي عن واجب مساعدة الدول في حال تعرّضها لخطر أو تحدّيات أمنيّة كبرى"²، وهو الردّ الذي استحدث في الخطاب الدبلوماسي الجزائري منذ بداية الأزمة الليبية والذي يعبر في واقع الأمر عن تكيف أملاء عاملان: النسق الأمني المستجد، والظرف غير المسبوق الذي وجدت الجزائر نفسها فيه بسبب التمسك بالنزعة اللاتدخلية أمام وضع رأت أوساط سياسيّة وأكاديمية عديدة أنه يحتم على الجزائر الانخراط فيه بصورة أكبر.

ما يسترعي الاهتمام ونحن بصدد تحليل النزعة اللاتدخلية، كجوهر للمقاربة الجزائرية لمجابهة التهديد على مرّ العشريتين المنصرمتين، هو ضرورة الربط - ضمن بنية تصوّرية واحدة - بين سيرورة تطوّر التهديد والاستجابة العملية لهذا التطوّر، أي كينيات توظيف مبدأ عدم التدخل في السياسة الأمنية للدولة في تكيفها مع الأنماط والمظهرات الجديدة للتهديد. وبما أنّ نتائج الفصل السابق أثبتت أنّ الأمن القوميّ الجزائريّ شهد ثلاث تحولاتٍ كبرى، فإنّه من المنطقي أن تكون لهذه التحولات آثارٌ على تطبيق مبدأ عدم التدخل في المواقف والقرارات والسياسات الجزائرية تجاه مسائل الأمن الإقليمية، ذلك ما سندرسه وفق السيرورة الخطية التالية للأمن القوميّ الجزائريّ:

1. من 1991 إلى 2003: عدم التدخل كميّار لتصور دور "الأخر" تجاه الجزائر

شهدت هذه الفترة التحوّل الأول للأمن القوميّ الجزائريّ. كانت حادثة الهجوم ضدّ الثكنة العسكرية بقمار (ولاية الوادي) من طرف جماعة "التكفير والهجرة" في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1991 فارقة في التأسيس لهذه المرحلة، ثم جاء إلغاء النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1991 لترسيخ هذا التحوّل. نجم عن هذا الإلغاء وتعطيل المسار الدستوري وضعٌ أمنيّ مستجدّ بأنماط مختلفة للتهديد لم يتعامل معها صانع القرار الجزائري من قبل تجسّدت في الإرهاب الداخلي الذي اشتدّت خطورته تصاعديا لتصل إلى حدّ التهديد الوجودي للدولة والأفراد. أبرز معالم التحوّل في هذه الفترة كانت نشأة أخطر الكيانات غير الدولية المهذّدة للأمن

¹ بتعبير وزير الشؤون الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة. عن: وكالة الأنباء الكويتية (كوّنا)، "وزير . الجزائر لا تقبل التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، 2013/12/26، على الرابط:

<http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2352591&language=ar>، (شوهدي في: 2016/12/16).

² المرجع نفسه.

القومي الجزائري¹ التي جعلت الدولة ومؤسساتها هدفاً لها في بداية الأمر، ثم سرعان ما انتقلت إلى استهداف المدنيين، وأصبح الوضع الداخلي في الجزائر يقارب "كحرب أهلية" وصارت عاصمتها تشبه "بيروت في سنوات الثمانينات" كما وصفها الأستاذ ويليام كوانت (William Quandt) من جامعة فيرجينيا².

شهدت هذه الفترة انطلاق المفاوضات الأولى بين الحكومة وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1994، كما شهدت اجتماع قادة المعارضة الجزائرية في 13 جانفي 1995 التي عرفت بـ"منصة روما" أو "منصة سانت إيجيديو" (Sant'Egidio) التي شارك فيها قادة من 08 أحزاب وجمعيات وطنية معترف بها بغية إيجاد مخرج سلمي وديمقراطي للأزمة الداخلية المستعرة. لكن تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ ثم إعلان "الجماعة الإسلامية المسلحة" الحرب على الطرفين (الحكومة والجيش الإسلامي للإنقاذ) وأد المفاوضات بين السلطة والإسلاميين التي رُسم فشلها سنة 1995، ورفض التيار الاستصالي داخل السلطة لكل مقاربة قائمة على الحوار للخروج من الأزمة هي عوامل أثرت على إدراك السلطة للتهديد الذي تجسده هذه الجماعات.

إقليمياً، ظلّ الحوار الجزائري مؤمناً من جميع الجهات باستثناء التوتّر في الجهة الغربية الذي بلغ أقصى مستوياته سنة 1994 على إثر تفجيرات فندق "آسني" التي تبعها اتهام المغرب الأقصى للمخابرات الجزائرية بتدبير الهجوم، وقراره بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين، وهو الإجراء الذي ردّت عليه الجزائر بغلق الحدود مع المغرب من جانب واحد. أمّا في التحوّم الجنوبي للجزائر، فإنّ النزاع الناجم عن حالات التوتّر المزمّنة بين المتمرّدين التوارق وحكومة باماكو منذ 1990 ظلّ قيد السيطرة الجزائرية ولم يخرج عن نطاق تحكّمها الأمني.

¹ الحركة الإسلامية المسلحة (1991-1992)، الجيش الإسلامي للإنقاذ (1993-2000)، الحركة من أجل الدولة الإسلامية (1992-1993)، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (1993-1997)، الجماعة الإسلامية المسلحة (1992-1999)، الجماعة السلفية للدعوة والقتال (1998-2002)، الحركة الإسلامية للدعوة والجهاد (1996)، الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد (1997-2000).

² William B. Quandt, «Algeria: how pivotal is it? And why?», University of Virginia, August 1997, in: <http://people.virginia.edu/~wbq8f/pivotal.html>, (Seen on: 23/06/2017).

قطعا، فإنّ الديناميكيات الأمنية الداخلية كان لها أثرٌ على استخدام مبدأ عدم التدخل في السياستين الأمنية والخارجية للجزائر، وبسبب حالة انحدار القوة التي عاشتها والعزلة الخارجية التي فرضت عليها، فقد ظلت منكفئةً على ذاتها ووظفت عقيدة رفض التدخل في هذه الأثناء للتأكيد على أنّ الوضع الذي كان يعيشه البلد -ولو كان استثنائياً - يبقى شأنًا داخليًا لا يمكن أن يوظف بأيّ حال من الأحوال كذريعةٍ لاستخدام مقاربات التدخل الإنسانيّ ضدّ الجزائر؛ ذلك أنّ تورط الحكومة الجزائرية في أعمال وحشيّة والإجراءات الملعونة للعديد من الحقوق المدنية للمواطنين التي طبقتها كانت محط أنظار المجموعة الدولية، وبدأ التأهب في الضفة الشمالية للمتوسّط لمواجهة السيناريوهات الكارثية لانهايار الدولة.

هكذا إذن، ووسط ظرفٍ كان يُنظر فيه إلى الجزائر كمصدر للتهديد، وظف معيار رفض التدخل في الشؤون الداخلية للغير لأغراض دفاعيّة صرفة في هذه المرحلة في مسعى الحفاظ على استقلال الدولة ومقاومة أيّ طرح يمكن أن يمسّ به، فلم يكن هذا المعيار محدّدًا لسلوك الدولة الخارجي الذاتي بقدر ما وظف لتصوّر أدوار دول وقوى المجموعة الدولية وسلوكاتها تجاه الجزائر.

II. من 2003 إلى 2011: عدم التدخل كمعيار لتصوّر الدور الجهوي للجزائر

شهدت أواخر التسعينيات بروز الملامح الأولى لانفراج الأزمة الجزائرية. إعتبرت الانشقاقات الأولى في الجماعة الإسلامية المسلّحة منذ 1998¹، والنجاحات التي حققتها أجهزة الأمن الجزائرية في القضاء على المسلحين وتقليص عددهم من "27.000 ألف في منتصف التسعينيات إلى ما لا يزيد عن بضع مئات في العام 1998"²، ثم إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ وضعه للسلاح³ بوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم بوادرا أولى للانفراج، وضع عزّزه إقرار قانون الوثام المدني بعد الاستفتاء الشعبي عليه في أيلول/سبتمبر 1999. أدّى الأخير إلى تفكّك تدريجيّ

¹ نذكر بأنّ الحدث الأبرز الذي أسّس لمرحلة التفكّك في الجماعة الإسلامية المسلّحة كان تأسيس "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" سنة 1998 على يد حسّان حطّاب التي انطلقت نشاطاتها من المناطق الجبلية في منطقة القبائل.

² أنوار بوخرص، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ حلّ الجيش الإسلامي للإنقاذ رسميا في 05 حزيران/يونيو 1999 أي بعد أقل من شهرين من وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في الجزائر.

للجماعات المسلحة بما أنه أعطى الفرصة للمقاتلين المنضوين تحت لوائها للعودة إلى حياتهم الطبيعية دون ملاحظات. على الصعيد العسكري، بدأت قوة الدولة في التعافي تدريجيًا، وهو ما جسّدته النجاحات الأمنية التي حققتها القوات الجزائرية منذ العام 2002¹، وتضييقها الخناق على "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" (GSPC) في شمال الإقليم الجزائري مما اضطرّها إلى انتهاج خريطة تموقع جديدة تقوم على نقل ساحة العمليات إلى الصحراء وإنشاء أول قاعدة لها في شمال مالي في العام 2003 مع الإبقاء على القيادة في الشمال. وجاء اختطاف السياح الأوربيين على يد "البارا" سنة 2003 ليكون حدثًا فارقًا في التأسيس لتحوّل جديد في نمط التهديد ولحقة جديدة للأمن القومي الجزائري، ذلك أن هذا الحدث عزز تدرجية التحوّل في النمط الإرهابي المعتاد التي بدأت بوادرها سنة 1999 حينما انشقّ مختار بلمختار عن الجماعة الإسلامية المسلحة في الصحراء وانضمّ إلى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال".

على نحو عام، يمكن الحكم بأنّ الإرهاب في هذه المرحلة استمرّ كتهديد وجودي بالنسبة للدولة، بيد أنه خرج من دائرة التهديد الداخلي بالنسبة للجزائر وغدا بالأحرى تهديدًا عابرًا للحدود تناوبيا ومتفرقًا. ويمكن تحديد ثلاث تطوّراتٍ وسمت هذه المرحلة وكان لها أثرٌ مباشرٌ على توظيف مبدأ عدم التدخل من قبل الجزائر:

1. الجزم في أوامر التحالف التي حيكت بين الإرهاب والجريمة المنظمة. قيادة مختار بلمختار²، المعروف بـ "Mister Marlboro" كونه أكبر زعماء تهريب السجائر في المنطقة (ثم المخدرات في فترة لاحقة)، للعمليات الإرهابية "للجماعة السلفية للدعوة والقتال" في الصحراء مثلت في حدّ ذاتها قرينة واضحة عن الأوامر الجديدة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل. كان هذا التحالف بالأساس ردّة فعل من الجماعة في خضمّ مجتها عن مصادر تمويل جديدة بعد التضييق عليها في شمال الجزائر، وهو السبب نفسه الذي دفع بها - جزئيًا - إلى انتهاج تكتيك الاختطاف والرهن، مع أنّ الأخير وظّف أيضا لتجنّب

¹ Clement M. Henry, op.cit, p.298.

² منذ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، صنف مختار بلمختار ضمن قائمة المنظمات والأشخاص الذين تعتبرهم الأمم المتحدة على علاقة بالقاعدة أو طالبان، وهي القائمة التي اعتمدت في إطار القرار الأممي رقم 1267 لسنة 1999 في إطار مكافحة الإرهاب.

الخطوات المتهورة التي قد تغامر بها الدول الوطنية ضدها . بالنسبة للجزائر، فإن هذا الأسلوب شكل بلا ريب تحديا جديدا بالنسبة لخطها المعياري اللاتدخلي الذي تبني عليه مقاربتها بحكم تأجيجه للانشغال الأجنبي بالمنطقة .

2. المعطى الاستراتيجي الجديد الذي أوجده توقع الجماعات الإرهابية وراء الحدود الجزائرية، في مالي بالدرجة الأولى، حيث الفراغات السلطوية الكاملة . نشأت عن هذا المعطى الحاجة إلى تكييف المقاربة الأمنية الجزائرية مع التوزيع المناطقي الجديد للإرهاب ومنطقه العملياتي المستحدث، بما أن ملاحقة التهديد وراء الحدود تصطدم بعقيدة عدم التدخل التي تحكم السلوك الجزائري الخارجي .

3. بوادر الانشغال الأمريكي بمنطقة الساحل بعد تصنيفها كـ"منطقة رمادية" قابلة لاستقطاب المقاتلين منذ هجمات 2001/09/11 . لاحت بعض ملامح النزعة التدخلية الأمريكية في المنطقة بعد إطلاق "مبادرة عموم الساحل" (PSI) و"المبادرة عبر-الصحراوية لمكافحة الإرهاب" (TCI) سنتي 2002 و2005 على التوالي، بيد أن اقتراح إنشاء قاعدة "للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا" (AFRICOM) على أراض جزائرية¹، ثم إفريقية، بعد شروعها في النشاط سنة 2008، فُراً من قبل الجزائر على أنه نية أمريكية للتدخل في تخومها تستدعي التحرك سريعا .

لا شك في أن هذه التطورات كانت مفصلية في مسار تطوّر الأمن القومي الجزائري، ولا شك أيضا أنها انعكست على توظيف مبدأ عدم التدخل الذي اسُدعي مرّة أخرى من قبل صناع القرار، لكن وفق منطق جديد؛ ذلك أن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة أثبتت نزعة انتشار التهديد الآخذ في التمّد في صحراء الجزائر وخلف حدودها، فوجدت الأخيرة نفسها أمام حتمية ملاحقة التهديد من جهة، وعدم القدرة على تحطّي الحدود من جهة أخرى . ولفت التموّج الجديد للتهديد انتباه الجزائر، وكذا دول الساحل، إلى حالة الفراغ السلطوي في الصحراء وغياب الكفاءة العسكرية والأمنية على مراقبة الحدود التي سمحت للكيفانات الباعثة للتهديد بالهيمينة على

¹ كانت تمارست من أول المناطق التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة هذه القاعدة عليها .

نطاقاتٍ مكانيةٍ شاسعةٍ على حدود الجزائر، وضعّ دفع الأخيرة إلى تكييف مقاربتها بإعطائها بعداً جهويًا/إقليميًا يستند إلى فكرة الشراكة على قاعدةٍ من تقاسم الأعباء الأمنية بين دول الميدان.

في رأينا، يعتبر إنشاء "لجنة قيادة أركان مشتركةٍ مكلفةٍ بالعمليات" (JOGSC) في نيسان/أبريل 2010 في تلمسان، بمبادرةٍ جزائريةٍ ومشاركةٍ كلٍّ من مالي والنيجر وليبيا، حدثاً بارزاً في هذه المرحلة من مسار تطور الأمن القومي الجزائري، وأحسن سلوكٍ عبّر عن التمازج بين النزعة الاستقلالية الراضية للتدخل في المقاربة الأمنية الجزائرية والطابع الجهوي عبر-الوطني الذي أضفي عليها كتنكيفٍ مع المعطى الأمني الذي أوجدته الخريطة الجديدة لانتشار التهديد، وكردّ فعلٍ عن إنشاء الأفرىكوم. فمن ناحيةٍ أولى، جاءت المبادرة بإنشاء اللجنة السابقة كعبيرٍ عن رفض الجزائر للتدخل والتواجد الأمريكي العسكري على أراضيها، أو على أراضٍ إفريقيةٍ، باعتباره فعلاً يتعارض مع نزعتها الاستقلالية ويكرّس لتبعيةٍ عسكريةٍ إفريقيةٍ نحو دولة أجنبية، وضعّ لطلما أبدت الجزائر رفضها له. ومن ناحيةٍ ثانية، كانت النية من إنشاء اللجنة السابقة إثبات تقيّد الجزائر بالنصّ الدستوري الذي يحصر مجال عمل جيشها في حدودها الترابية، وحصر مهمةٍ مجابهة التهديد في إطار إقليميٍ جهويٍّ على قاعدةٍ من التعاون بدل التدخل؛ نوع من الالتزام الذاتيٍ قيّدت الجزائر سلوكها به طامحةً إلى دفع الدول الأخرى إلى الاقتداء بها.

تلك هي السلوكات التي تثبت أنّ توظيف عدم التدخل كمحدّد للسلوك الجزائري كان مختلفاً هذه المرة؛ إذ لم يستخدم فقط من أجل تصوّر أدوار وقوى المجموعة الدولية وسلوكاتها تجاه الساحل والجزائر، بل وظّف أيضاً على مستوى السلوك الذاتي للدولة؛ أي كقاعدةٍ تمّت مراعاتها حرفياً في تحديد نمط ردّ الفعل الجزائري تجاه مستجدّات البنية الأمنية الساحلية من جهة، وفي طبيعة الترتيبات والنصوص التي اقترحتها لمجابهتها من جهةٍ أخرى. وبما أنّ هذه المرحلة عرفت تعافياً تدريجياً لأمن وقوة الجزائر وعودة دورها إقليمياً ودولياً، فإننا نجد أنها شرعت في المرافعة - بالحاح أكبر - لصالح مقاربتها لمجابهة التهديد المرتكزة على عدم التدخل مستفيدةً في ذلك من رصيد تجربتها الذاتية ومطلّعة إلى نشرها وتذويتها إقليمياً وقارياً.

III. من 2011 إلى 2015: ملامح التكييف السلس لعدم التدخل

شكلت سنة 2010 بداية التراجع في مؤشر العمليات الإرهابية في الجزائر بعد أن بلغت ذروتها سنة 2009 (أنظر الجدول رقم 01). في المقابل، بدأت هذه المرحلة بداية حرجة في الداخل الجزائري على إثر ما عُرف بـ"أزمة الزيت والسكر" في كانون الأول/ديسمبر 2010 والوفقات الاحتجاجية الأسبوعية التي كانت تنظم في العاصمة منذ آب/أغسطس 2010. مع مطلع سنة 2011، توالى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في تونس ثم ليبيا، ثم أعقبها التدخلان العسكريان في ليبيا في 2011، ثم مالي في 2012، تدخلان أفضيا إلى ارتدادات قوية جدا على الأمن الجزائري وتستمر تداعياتهما عليه إلى حد الآن. ومثلما أتتا عنه في الفصل السابق، فقد حقزت هذه الأحداث حركية تنامي سرعة في عدد الفواعل الإرهابية ووتيرة نشاطاتها في ثلاث دول مجاورة للجزائر؛ ليبيا، مالي وتونس، وللمرة الأولى منذ استقلالها وجدت الجزائر حدودها الشرقية والجنوبية منكشفة لذلك الحد أمام تهديدات عبر حدودية جدية وعالية الخطورة.

أدخل هذا التحول الأمن الجزائري في مرحلة جديدة من مسار تطوره؛ فضلا عن استقواء التهديد الإرهابي والجريمة العابرة للأوطان، اللذين كانا موجودين في المرحلتين السابقتين، فإن المستجد في هذه المرحلة هو تأجيج بؤر تؤثر سابقة وانفجار نزاعات داخلية جديدة، وضع جاء لصالح الفواعل المهددة ولم يجعل سلطة الدول متراجعة وعاجزة عن حماية نفسها فقط، بل جعل من أقاليمها بيئات حاضنة للتهديد وباعثة له، وهو ما حصل في الحالتين الليبية والمالية على التوالي. شكل هذا الظرف وضعيَّة قرارية غير مسبوقه بالنسبة لصانم القرار الجزائري لسببين: أولهما؛ أن الجزائر وجدت نفسها مدعوة للتدخل عسكريا وللحلول محل السلطات المترهلة في جوارها من أجل دحر تهديد الإرهاب، مطلب تحكمت فيه بالأساس اعتبارات ثقل الجزائر في ميزان القوى الإقليمي، موقعها الجغرافي وريادتها في مكافحة الإرهاب، علاوة على التزاماتها المعيارية و"الأخلاقية" تجاه شعوب ليبيا ومالي التي تقاسمها الانتماء إلى الأمة نفسها. ووجد صانم القرار الجزائري أمام عبء أثقل مصدره البيئة الخارجية، لأن الأطراف التي دعت الجزائر إلى التدخل أو إلى دعمه وتركيبته - على الأقل - كانت أطرافا معروفة ثقلها في ميزان القوى العالمي، على رأسها

الولايات المتحدة الأمريكية¹. ثانيهما؛ أنّ حالات التدخل التي تعاطت معها الجزائر في الماضي كانت في بيئات بعيدة عنها ودون ارتدادات تذكر على أمنها ومصحتها الوطنيين، وبالتالي منحت لصانع القرار أريحية في التعبير عن تصورات الرافضة للتدخل، أما هذه المرة فإنّ الوضع اختلف؛ الحرب الحقيقية ضدّ الجزائر - غير المعلنة - على الحدود مع مالي وتشابكها مع عوامل ضيق الوقت والنطاق الجغرافي الشاسع للتهديد الذي وضع الأمن الوطني الجزائري على المحكّ، ناهيك عن ضغط الرأي العام الداخلي الذي لم يستسغ مواقف السلطة، كلها عوامل زادت من شدّة الضغط على صانع القرار وأضفت خصوصيّة على الوضعية التي فرضت نفسها عليه.

لكن، وعلى الرغم من هذه الملاحظات التي عقدت الوضع القراريّ ودفعت إلى التنبؤ باحتمال نزوع السياسة الجزائرية نحو التكيّف الذي قد يخرج عن النسق المألوف لديها، إلا أنّ ما حدث هو أنّ الجزائر قاومت الضغوطات وحافظت على نمط ردّ فعلها المكرّس في دبلوماسيتها المبني على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمراهنة في الوقت عينه على تعبئة كلّ الجهود من أجل إيجاد حلول سلمية لكلّ من الأزمتين الليبية والمالية، لكنّ القرار الجزائريّ، في المقابل، تميّز بجدّ من المرونة في التعامل مع التدخل العسكريّ الأجنبيّ في الأزمتين.

في ليبيا، ومنذ بدايات الأزمة في شباط/فبراير 2011، فإنّ التقيّد التام بالعقيدة اللاتدخلية أفضى بالمسؤولين الجزائريين إلى رفض مجرد إبداء الرأي حول ما كان يحدث. ومع تعقّن الأوضاع وجنوح نظام القذافي نحو الأساليب القسوى للقمع في رد فعله عن مطالب الثوار، رجّحت كفة الخيار العسكريّ الأجنبيّ الذي يبدو أنّ القوى الغربية فصلت فيه منذ البداية من أجل حسم الموقف لصالح الثائرين. وجاء موقف الجزائر مرّة أخرى متناغما مع مبادئ مقاربتها الأمنية، إذ أكّدت أنّ حلّ الأزمات بالتدخل العسكريّ أو عبر تسليح الشعوب وتثويرها لن يحقق الأمن والاستقرار بل سيؤدّي إلى تعقيد الوضع الأمنيّ أكثر، في ليبيا وفي المنطقة. وبالفعل، سرعان ما بدأت الدولة الليبية تتشظى وعمّت الفوضى وانتقلت إلى مالي حيث سيطرت التنظيمات

¹ محمد بن أحمد، "خفايا الدور الجزائري في حرب فرنسا بشمال مالي"، الخبر، 2014/06/19، على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/48498/#sthash.A35H1cyK.dpbs>، (شوهدي: 2017/01/03).

الإرهابية بقيادة تنظيم القاعدة على أقاليم الشمال وشرعت في الزحف نحو الجنوب، ومرةً أخرى استندت الجزائر إلى اعتبارات معيارية من أجل منع التدخل العسكري أو إبطائه، لكن، ولشدة وطأة التهديد وسرعة تمدده والمدى الذي أخذه، فإن كفة الاعتبارات الاستراتيجية هي التي رُجِّحت وحدث التدخل الفرنسي تحت غطاء واجب الحماية التي طالبت بها مالي¹.

أخذاً بالحسبان هذه الحثيات، يمكن الحكم بأن هذه المرحلة شكّلت الاختبار الفعلي لمبدأ عدم التدخل الجزائري الذي وُظف مرةً أخرى من قبل القيادة الجزائرية كمحدد ذاتي لسلوك الدولة وكسندٍ لمقاربتها لحل الأزمات الإقليمية رافعت من أجله أمام القوى الدولية. لكن، يبدو جلياً أن التقيد الصارم للجزائر بعدم التدخل في سلوكها واكمه فشل في إقناع القوى الدولية بالتمسك به في مقاربتها لحل الأزمته اللبببة والمالية، وبدلاً عنه، استندت هذه القوى إلى مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي لا بعبير مبدأ عدم التدخل اهتماماً إذا تعلق الأمر بتهديد الأمن الدولي، أو بوقوع انتهاكٍ صارخ لحقوق الإنسان داخل دولة عضو في الأمم المتحدة².

في خضم هذا السياق، يبدو أن صانع القرار الجزائري وجد نفسه في قلب معضلة حقيقية تمتت في التعارض بين الاعتبارات الإستراتيجية المتحكمة في خيارات ومصالح القوى الدولية، ومصالح الدولة الجزائرية أيضاً، والاعتبارات المعيارية-القيمية المحددة لسلوك الدولة واستجابتها للتهديد. فأمام سيطرة التنظيمات الإرهابية على إقليم أزواد لمدة 10 أشهر، شنت خلالها عملية حربية متكاملة ضدّ الجزائر في تيقنتورين وشروعها في التوسّع نحو أقاليم مالي الجنوبية، وفي ظلّ إخفاق الجزائر في كبح التهديد باللجوء إلى الوسائل السلمية، إنتهى الأمر بها في عام 2013 إلى القبول المرن بمجهد دولي لإعادة السلطة الشرعية إلى مالي جسده فتح أجوائها أمام الطيران الحربي

¹ أكدت فرنسا أن إرسالها لقوة عسكرية خاصة إلى مالي في بداية الأمر كان استجابة لطلب مالي. واستندت فرنسا في قرارها إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الناصّة على "الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن النفس في حال تعرّض أحد أعضاء الأمم المتحدة لاعتداء مسلح"، وفي هذه الحالة تعتبر غير ملزمة بالحصول على إذن من مجلس الأمن، إلا أنها تحيطه علماً بتحركها.

² وفق ما أقره مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات عام 2005، عن: محمد علوان، "مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني"، سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص 20-37.

الفرنسي الذي نفذ ضرباتٍ ضدّ معاقل القاعدة في شمال مالي¹. لقد كان هذا بالنسبة لصانع القرار الجزائري البديل الأكثر عقلانية والخيار الأقلّ تكلفة بالنظر إلى عوامل عدّة: أنّه يبقى الجزائر وقيةً لخطها المعياري اللاتدخلي وبعيدة عن المستنقع المالي الذي حاولت أطراف عدّة توريطها فيه بغية استنزافها، أنه يحقّق للجزائر كسر شوكة التنظيمات الإرهابية التي استنزفتها أكثر من مرّة سنة 2012 لجرّها إلى التدخّل²، وأخيراً، بضمن للجزائر تكيّفًا سلسًا مع الضغوطات الدولية التي تزايدت عليها في خريف عام 2012 لدفعها إلى التدخّل.

قد يكون أحسن استنتاجٍ يسترعى الانتباه إزاء توظيف عدم التدخّل في هذه المرحلة من تطوّر الأمن القومي الجزائري هو هذا الأخير، أي التكيّف السلس للمقاربة الجزائرية مع الظرف الحرج الذي خيم على الأمن الوطني والإقليمي، والذي جسّده التعامل بمرونة مع القرارات واللوائح الدولية التي لا تعترف بعقبة عدم التدخّل وتسهّل تنفيذها، نهج مكنّ الجزائر من نوال مكسبين بضربة واحدة: تحقيق مصلحتها القومية وحماية أمنها الوطني عبر ضرب معاقل التنظيمات الإرهابية المعادية لها دونما تفرطٍ في الثوابت العقديّة التي تطبع هوية الدولة. ونذكر في هذا الصدد تصريحًا للوزير الأول الجزائري أورده تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي جاء فيه "أنّ عملية سرفال كانت

¹ كانت التسهيلات المطلوبة من الفرنسيين موضوع مفاوضات ومشاورات طويلة بين عسكريين جزائريين وفرنسيين طيلة فترة لا تقل عن شهرين في خريف 2012. انعقدت عدة اجتماعات في الجزائر وفرنسا، وانتهت بإنشاء ثلاث هيئات تنسيق جزائرية-فرنسية: الأولى تتعلق بالعمليات العسكرية على الأرض أثناء الاشتباك مع الفصائل المسلحة في شمال مالي، وكان الهدف من إنشاء هذه الهيئة التنسيق بين القوات الفرنسية في شمال مالي والجيش الجزائري على الحدود الجنوبية. أما الثانية فكانت لوجيستية، تتعلق بالتسهيلات التي منحت للفرنسيين في مجال استغلال مرّ جوي آمن فوق الأجواء الجزائرية. أما الهيئة الثالثة، فكانت أمنية لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الجماعات المسلحة في إقليم أزواد. وكانت المعلومات التي قدّمها الجزائريون للفرنسيين على غاية من الأهمية حولت حسم العديد من المعارك لصالح الفرنسيين والجيش المالي في النهاية. عن: محمد بن أحمد، مرجع سبق ذكره.

ويؤكد تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي صادر في تموز/يوليو 2013 أن الجزائر قدمت لفرنسا التسهيلات السابقة، ويضيف إلى ذلك أنها ساعدتها أيضًا في أمرين آخرين: أولهما هو التعرّف على جثة الإرهابي أبو زيد، وثانيهما هو إغلاقها حدودها البرية الجنوبية الشاسعة مع شمالي مالي. عن:

Jean-Pierre Chevènement et Gérard Larcher, «Sahel: pour une approche globale», SENAT (France), 03/07/2013, in: <http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72013.html>, (Seen on: 24/06/2017).

² حافظ المسؤولون في الجزائر على هدوء أعصابهم أمام استفزازات حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" طيلة عام 2012. ونذكر بأن الهجمات التي شنتها التوحيد والجهاد ضد الجزائر تمثلت في تفجير مقرات الدرك الوطني في تلمسان وورقلة، ثم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين من القنصلية الجزائرية في غاو.

ضرورة بشكل جوهري ومفيدة¹، مما يدل على حجم المرونة والبراغماتية التي قاربت بها الحكومة الجزائرية التدخل الفرنسي في مالي.

أما النتيجة العامة التي تستفاد من مضمون هذا المطلب فيمكن أن تلخص في الجزم بأنّ الثابت في المقاربة الأمنية الجزائرية منذ التسعينيات هو إلحاحها على عدم التدخل في شؤونها وفي شؤون الغير، كموقف مبدئي لم يحدث أن تمّ التنازل عنه مطلقاً في سياسة الدولة، فلم تغزّ الجزائر جيرانها أبداً ولم ترسل قواتها لتنفيذ عملية عسكرية خارج حدودها ولو توافق على أي عملية حرية ضدّ دولة أخرى ولم تدعمها²، غير أنّ العارض في هذا السلوك الجزائري هو المرونة في التعامل مع التدخلات الأجنبية التي تحظى بتزكية المجموعة الدولية والشرعية الأمية؛ مرونة قد تصل حدّ "التعاون المشروط" من أجل تسهيل مهمة التدخل إذا تقاطعت أهدافه مع المصالح الحيوية للجزائر. إنّه نوع من المزج المتوازن بين مكونات الهوية المحددة لسلوك الدولة ومصالحها القومية التي قد يتعارض تحقيقها مع هذه المحددات.

¹ In: Jean-Pierre Chevènement et Gérard Larcher, op.cit.

² باستثناء الحروب العربية الإسرائيلية التي حدثت في فترات غير مشمولة بالنطاق الزمني لدراستنا لم يتدخل الجيش الجزائري خارج حدوده أبداً ولم يشارك في أي عملية سلام التابعة للأمم المتحدة.

المطلب الثالث: تفسيرات بناءية لعدم التدخل الجزائري: قيم الهوية كمشروع لسلوك الدولة

الاستعراض السابق للنزعة الاستقلالية للدولة وما أفرزته من تقيّد بعدم التدخل، كميّار جوهريّ في مقاربتها لمجابهة التهديد، يفضي بنا لا محالة إلى البحث عن محاولات تفسيرية ملائمة.

في الواقع، فإنّ أسباب التمسك الجزائري الصارم بعدم التدخل هي في الواقع تقاطع لعناصر استراتيجية مادية، وكذا ثقافية أيديولوجية، ميّزت البيئة الجزائرية منذ الاستقلال وتكرّست في سياق عملية بناء اجتماعي كميّار تحدّد المصالح والقيم التي يتمّ الدفاع عنها باعتبارها من اختصاص وصلاحيّة السياستين الخارجية والأمنيّة للدولة. من المحتمّ لفت الانتباه إلى أنّنا لن نستثني القراءات الواقعية (الوضعية) التي تعتبر سياسة الدولة الخارجية نتاجا لخيارات نفعية-عقلانية تستشرف المكسب والخسارة المحتملين من جراء كلّ خيار قبل اتخاذ القرار، وتتاثر لا محالة بنمط المساعدة الذاتية (The self help) المفروض على الدولة في سياق منظومة دولية فوضوية وغير ممركرة، وهي قطعا قراءات على قدر كبير من الصلاحيّة لتفسير عدّة قرارات أمنيّة جزائرية. بيد أنّنا في هذا المقام سنولي اهتمامنا أكثر إلى العناصر الثقافية؛ بما تشمله من معايير وقواعد وأفكار، التي يراها البنائيون أفضل في فهم وتفسير سلوك الدول، وذلك بغية الوصول إلى تعمق "محتمل" وجديد في تفسير عدم التدخل كميّار جوهريّ للمقاربة الأمنية الجزائرية.

1. معايير تعريف "الذات" و"الأخر" ضمن المقاربة الجزائرية

أول ما يوضع قيد التساؤل هو - بلا شك - عدم التراخي في تطبيق العقيدة اللاتدخلية، كخيار استراتيجيّ للجزائر المستقلّة، من قبل الحكومات المتعاقبة منذ التسعينيات وقبلها، على الرغم من الهزّات البنيوية التي شهدتها الجوار الإقليمي الجزائريّ بصفة متواترة ومتصاعدة. من مقاربة بنائية، فإنّ نموذج الدولة السيّدة والمتحرّرة الملتزمة بـ"سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال ومناهضة للاستعمار"¹، الذي تكرّس في تعريف الجزائر لنفسها، وفي صورة الذات التي تبثها نحو فواعل النظام الدوليّ منذ الميثاق الوطنيّ الأوّل لسنة 1963، وكدولة ثوريّة حتى "في

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (شوهدي في: 2016/10/31).

سياستها الخارجية¹، بنصّ ميثاق الجزائر لسنة 1964، ترفض جميع أنماط انتهاك حرية الشعوب أو الانتقاص منها ضمن تفاعلات النظام الدولي، ساهم في تكريس قيم تقديس السيادة الوطنية واحترام سيادة الدول الأخرى؛ وبالتالي شرعن أفعال الدولة عند تفاعلها مع حالات التهديد العابرة للحدود، وكذا حالات النزاع الباعثة له خارج إقليمها، على الرغم من التداخل الذي كثيرا ما حصل ويحصل بين أمنها الوطني وأمن دول أخرى نتيجةً لهذه الظواهر العابرة للحدود.

في الأصل، توغز هذه المقاربة إلى الرؤية الجزائرية للذات التي تمّ بناؤها اجتماعيا غداة الاستقلال؛ إذ ترى الجزائر نفسها ذات سلطةٍ مطلقةٍ في إدارة شأنها الداخلي والخارجي من منطلق أنّها فاعل مساو، سياديّ وحصريّ، يرفض أيّ هرميةٍ في النظام الدولي، يقدّس وحدة التراب الإقليمي وصلابة الحدود، ويعتقد يقينا بمبدأ السيادة المتساوية للدول². هذه المقاربة للذات والسيادة أفرزت تصوّرا مطابقا عن الـ"آخر"، إذ تعتبر أن الجزائر كلّ الدول سيّدة، ومتساوية في سيادتها، وهي تتعامل مع المنظومة الإقليمية والدولية، ومع الدول الأخرى، وفقا لهذا المنطق. وثبتت المقارنة بين الخطاب الرسمي الجزائري لثلاث حقبة تاريخيةٍ مختلفةٍ تمسكا ثابتا بهذا التعريف للسيادة؛ فالرئيس هواري بومدين رأى أنّ السيادة دائمة وغير قابلةٍ للتفاوض أو المقايضة، وأنّ الدفاع الجزائري عن السيادة أمرٌ شرعيّ لا بدّ من المطالبة به. كما أكدّ الرئيس الشاذلي بن جديد أنّ "الجزائر تتطوّر في المحيط الخارجي كفاعل سياديّ يحرص على توفير الضمانات اللازمة للاستراتيجية الاقتصادية في إطار إرادةٍ سياسيةٍ مطلقة"³، وهي المقاربة ذاتها التي أكدّ عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مقابلةٍ له على هامش منتدى كرانس موتانا المنعقد في 27 حزيران/يونيو 1999، عندما صرّح بأنّ "الجزائر ليست تحت وصاية أيّ دولة أخرى ونحن نرفض مصطلح السيادة المحدودة"⁴.

¹ بنصّ ميثاق الجزائر 1964. عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة، ميثاق الجزائر"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (شوهدي في: 2016/11/03).

² أمينة بوعرعور، مرجع سبق ذكره، ص26.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

ضمن هذا الإطار التصوري عن الذات والآخر، وعن السيادة، ومن منطلق "غيرتها على سيادتها"¹ وتعريفها لنفسها كدولة محورية في الفضاء الجيوسياسي المغربي والساحلي-الإفريقي، تدافع الجزائر من مختلف المنابر الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف عن ضرورة احترام سيادة واستقلال الدول الساحلية والإفريقية عموما، وما يقتضيه هذا الحق من عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي سلطة قرارها، ناهيك عن احترام سلامتها الترابية وعدم المساس بمحدودها. وعليه، فإن احترام التعامل مع الدول الساحلية كدول سيّدة يقتضي - ممّا يقتضيه - ضرورة إفساح المجال أمامها لإيجاد ميكانزمات ذاتية كفيلة بالتصدي لأشكال التهديد التي تنشأ وتنشط داخل وعبر حدودها، بكلّ استقلالية ودون تدخل، باعتبار ذلك جزءا من حقوقها (وواجباتها أيضا)، وكلّ سلوك يتعارض مع هذا هو مصادرة لسيادة وحرية قرار هذه الدول. وتصلح هذه المرجعية في السلوك كسند تفسيري للرفض الجزائري المتواصل لتدخل - وخاصة تواجد - قوى فوق إقليمية (Extra regional powers) أجنبية أو بعيدة عن الإقليم الساحلي، وهي الحجّة التي وظّفت لتبرير رفض إقامة مقر "القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا" في إفريقيا ولاستبعاد دولة المغرب الأقصى أيضا من مختلف الترتيبات الإقليمية ذات الصلة بالأمن في الساحل الإفريقي باعتبارها دولة لا تنتمي إلى هذا الإقليم ولا امتداد لها عليه؛ وفقا لتبرير السلطات الجزائرية.

II. مأسسة عدم التدخل في الدساتير الجزائرية

هذه المعايير المتحكمة في الرؤية الجزائرية للوقائع الاستراتيجية قد تمت دسترتها فاستحالت منظومة معيارية مستقرة وثابتة تستخدم لشرعنة أفعال السلطة لدى تعاطيها مع المسائل الخارجية والأمنية. ويُنذر إيجاد دولة مثل الجزائر تُسم سياستها الخارجية بهذا القدر من الثبات والاستقرار الدستوري²، فمنذ استقلالها سنة 1962، فرضت الجزائر مبدأ عدم التدخل كركيزة صميمية لسلوكها الخارجي، وقيدت مجال عمل جيشها حصريًا بحماية مجال سيادتها. ونصّت المادة 89 من دستور 1976 على أن "تمتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة

¹ Cherif Dris, "Rethinking Maghrebi security. The challenge of multilateralism", in: Yahia Zoubir and Haizam Amirah-Fernández (eds.), *North Africa. Politics, region, and limits of transformation*, (New York: Routledge, 2008), p.252.

² Geoff Porter, op.cit, p.43.

الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لحلّ النزاعات بالطرق السلمية¹. وتمّ ذكر عدم التدخّل كركيزة للسياسة الخارجية الجزائرية في المادة 93 التي نصّت على أن "يشكّل دعم التعاون الدوليّ وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"². ونصّت المادة 26 من دساتير 1989 و1996 على أن "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها. وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"³، كما نصّت المادة 28 من الدستورين أيضا على أن "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدوليّ وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"، وهو النصّ المعمول به إلى غاية الآن. وتتطابق هذه المواد تماما مع نصّ الميثاق الأمميّ، لدرجة أننا يمكن أن نتحدث عن نسخ، وليس استلهام، للمبادئ الأممية في الدساتير الجزائرية المتواترة. سواء تعلّق الأمر بالمادة 26 أو 28 من الدستور الجزائري، فيمكن الجزم بأنها ليست سوى اشتقاقا وتمثلا لمبادئ الميثاق الأمميّ، وبدقة أكبر، المادة الثانية من الفصل الأوّل منه. حرصُ الجزائر هذا على التطابق بين المبادئ الأممية ومبادئ سياستها الخارجية في دساتيرها منذ استقلالها جعل من ميثاق الأمم المتحدة، بما يتضمّنه من سعي لإرساء قيم إنسانية عالمية تبدي الجزائر إنحيازها إليها، مصدرا من مصادر هوية الدولة السياسية ومرجعية لأفعالها لا ينبغي إهماله لدى كل طموح تفسيري لسياساتها والقيم التي تبني عليها. إننا هنا بصدد "تنشئة عبر-قومية" للدولة الجزائرية، لأنّ هذه المعايير السابقة هي معايير تم ترسيخها دوليا وأصبحت مقياسا بالنسبة للجزائر تعتمد لاختيار سلوكياتها الملائمة.

¹ عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. دستور 1976"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm> (شوهدي في: 2016/11/03).

² المرجع نفسه.

³ عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. دستور 1986"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm> (شوهدي في: 2016/11/03).

في الجمل، فإن السياسة الخارجية الجزائرية لم تشهد أيّ تراخ في تطبيق مبدأ عدم التدخل، ولم يوضع هذا المبدأ قيد المساءلة على الرغم من التعديلات التي شهدتها النصوص الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية منذ دستور 1986 الذي أسّس لمرحلة التخلي عن عدّة خياراتٍ أيديولوجية استراتيجية كانت تشكل لبّ توجه السياسات العامة الجزائرية منذ الاستقلال.

وتندرج المرافعة الجزائرية من أجل الاستبقاء على حركة عدم الانحياز، على الرغم من ضعف علة وجودها منذ اندثار القطبية الثنائية، ضمن مؤشرات التزام الجزائر بخياراتها الأولى الاستراتيجية التي تتوافق مع المبادئ التي تأسست عليها الحركة والموجهة لعملها، لاسيما مبادئ "الامتناع عن أيّ تدخل في الشؤون الداخلية لدولةٍ أخرى" و"الامتناع عن القيام بأفعال الاعتداء بالقوة أو مجرد التهديد باستخدامها، أو اللجوء إلى القوة ضدّ الوحدة الترابية أو الاستقلال السياسي لبلدٍ ما"، و"تسوية الخلافات الدولية عبر الوسائل السلمية بما يتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة". على خلاف دول أخرى تراخت نسبيا في الالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز بعد زوال القطبية الثنائية، فإنّ الجزائر من جهتها ظلت وقية إلى هذه المبادئ بدليل احتضانها وتروّسها لمؤتمر الحركة السابع عشر (17) في أيار/مايو 2014، والذي كرّر فيه وزير الشؤون الخارجية الجزائري؛ رمضان لعامرة، التزام الجزائر الثابت تجاه الحركة و"على الطابع الأساسي المتعلق بالممارسة الكاملة للحقوق غير القابلة للتصرف المنبثقة عن المبادئ المؤسسة للحركة، سواء تعلق الأمر بالمساواة السيادية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتسوية السلمية للخلافات أو حق تقرير مصير الشعوب"¹.

عكس كثير من الدول التي تحدّد سلوكها تجاه التهديدات والحالات الباعثة لها خارج إقليمها، وفقا لظروفٍ معينة ووفق مصفوفة خياراتٍ نفعية-عقلانية، بالدلالة الميكانيكية للمصطلح، فإنّ السلوكات والمواقف الجزائرية نحو الخارج تميّزت بالاستقرار والثبات لأنها مقيدة قانونيا ومؤسّساتيا بالامتناع عن اللجوء إلى التدخل، تحت أيّ ظرف، خارج حدودها. ومثلما

¹ في الكلمة التي ألقاها وزير الشؤون الخارجية الجزائري؛ رمضان لعامرة، في ختام الاجتماع الوزاري السابع عشر (17) لحركة عدم الانحياز. عن: "لعامرة يشيد بنجاح المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز"، المصرون، 2014/05/30، على الرابط: <https://www.masress.com/almesryoon/593511>، (شوهدي في: 2017/01/07).

رأينا، فإنه على الرغم من الإرباك الأمني الذي تعانیه الجزائر جراء الاضطرابات متعدّدة الأبعاد في جوارها، فإنها ظلت وقية إلى معيار احترام سيادة الدول دون الإخلال بواجب التعاون الذي تفرضه عوامل الانتماء إلى الحيز الجغرافي نفسه وفكرة الأمة العربية والقوة السياسية للإسلام، وهي عوامل أدت دورا جوهريا في تعريف الجزائر لنفسها ولأعدائها منذ بيان أول نوفمبر 1954 .

III . العقيدة الجزائرية اللاتدخلية منتج للنسق الاجتماعي والتاريخي "ما بعد التحرر"

إنّ فهم البيئة الجزائرية، بعناصرها الثقافية والمؤسسية والمعايير التي تسودها، والظرف التاريخي الذي تمّ فيه بناء هذه المعايير اجتماعيا يعدّ مفصليا لتفسير العقيدة اللاتدخلية الجزائرية، ذلك أنّ الدول حين ترسم سياساتها وتحدّد خياراتها الأيديولوجية فإنّها تؤسّسها بالاعتماد على ذاكرتها وميراث تجربتها التاريخية، وتطلّعاتها إلى المستقبل في الآن ذاته، على قاعدة "أنّ السياسة تلد من التقاء الذاكرة بالرغبة"¹، وإته ضمن هذا الاقتران بالتحديد تتجذر العقيدة الجزائرية لعدم التدخّل² . إتّها تقريبا الدعوة نفسها التي دعا إليها الأستاذ كاتزنستين حينما ربط فهم السياسات والخيارات الأمنية للدول بضرورة التقيّد بالعوامل المعنوية (المعايير، القواعد والمبادئ) التي تتكشف من خلال موضوعة السياسة الأمنية في سياقها الاجتماعي³ .

بإسقاط هذا التصور على الحالة الجزائرية، يمكن القول أنّ الإدراك الحاضر للوقائع الأمنية مقولب بالإدراك الماضي لها، ذلك أنّ التمثيلات والصور المعنوية عن الذات وعن الآخرين وعن المصالح القومية، والمعايير والقيم والمبادئ المحددة لسلوك الدولة، أغلبها، بما فيها معيار الاستقلالية ومبدأ عدم التدخّل، صيغت في بيئة جزائرية تميّزت بالتأثير الطاعني لمفعول الميراث الكولينيالي لأكثر من 100 سنة ولمفعول التجربة التحررية المريرة والفريدة من نوعها في التاريخ الإنساني التي تخلّلتها إبادة متوحّشة وممنهجة شتّى الحتل ضد أشكال الحياة على أرض الجزائر . في المحصّلة، فإنّ العبء والمعاناة اللذين لحقا بالشعب الجزائري هي، في مخياله الجمعي وتاريخيا، مقترنة بالاحتلال،

¹ Geoff Porter, op.cit, p.44.

² Ibid.

³ Peter Katzenstein, "Introduction: Alternative Perspectives on National Security", in: Peter Katzenstein (ed.), **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**, (New York: Columbia University Press, 1996), p.53.

أي بـ"التدخل"؛ بالتوصيف الراهن للظاهرة، وفرضت عليه هذا النمط الإدراكي للأشياء باعتراف من المشرع الجزائري نفسه الذي أقرّ غداة الاستقلال بأنّ "الناس يتصرفون تحت تأثير مختلف الظروف الموروثة عن الماضي التي تفرض عليهم السبل (الخيارات) بقسوة"¹. هذا ما يُعدُّ، بتعبيرٍ بنايٍ، نسقا معياريا عالقا في التصوّرات الجزائرية، بكلّ تفاصيله المادية والثقافية، ويؤثر بقوة على الهوية الجمعية للمجتمع وتُبنى على أساسه سلوكاته وإدراكاته. وإذا سلّمنا بأنّ الهوية، ناهيك عن العوامل الفكرية والثقافية، هي - بالنسبة للبناءيين - القاعدة التي تتحكّم في تصنيف الأعداء والأصدقاء بالنسبة للدولة²، فيمكن الإقرار بأنّ الجزائر أصبحت ترى في كل تدخل اعتداءً، وتبدي عداً مبدئياً تجاه أيّ فاعل يقوم به، اعتماداً على هويتها التي انطبعت بتجربتها التحررية. الخطاب الرسمي الجزائري الحالي فيه إدلاءات ترجّح هذا التفسير البناي، فبالنسبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإنّ خيارات الجزائر الحالية هي استمرارٌ للنهج التحرري الذي حدّدته مواثيق الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وتجربة كفاحها الثوري من قبلها التي تعدّ مصدر "المبادئ والأهداف التي تشكّل الأرضية الثابتة للجزائر المستقلة"³، ممّا يؤكّد سيرورة البناء لمبادئ الدولة بما فيها مبدأ عدم التدخل.

أخيراً، يجب القول أنّ الأفعال الخطابية لتلك المرحلة ساهمت في عملية ترسيخ عدم التدخل كمبدأ وكمعيار ضمن الهوية السياسية الجزائرية. ومن الواضح أنّ القيادات الجزائرية، التي هي في الأصل من طلائع الشعب، من "الفلاحين والجماهير الكادحة والمثقفين الثوريين"⁴، إستثمرت في النفسية العامّة للشعب الجزائري المنتشية بالنصر على "الكولون"، والثقافة العامّة المشبّعة بالأفكار الثورية في تلك المرحلة، لبناء المجال الأيديولوجي الجمعي عبر اقتراح أسس سياسة دولية

¹ بنص الفصل الأول من ميثاق الجزائر لسنة 1964، عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. ميثاق الجزائر 1964"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (شوهدي في: 2017/01/09).

² Peter Katzenstein, op.cit, pp.26-27.

³ في رسالة من رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، نشرتها مجلة إفريقيا-آسيا (Afrique-Asie) بمناسبة الذكرى 62 لثورة تشرين الثاني/نوفمبر، 2016/11/02، على الرابط: <http://m.elbilad.net/Article/detail?id=62556>، (شوهدي في: 2016/11/10).

⁴ بنص ديباجة الدستور الجزائري لسنة 1963، عن: رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. دستور 1963"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbole.htm>، (شوهدي في: 2017/01/10).

تناهض الاحتلال بكل أشكاله وتوّازر الحركات النضالية من أجل التحرير والاستقلال أينما كانت، موقف مازال يسيطر على الرؤى الجزائرية لحلّ المسألة الصحراوية إلى غاية الآن. والواقع أنّ الخطابات لم تفعل شيئاً سوى أنّها صاغت لغويا المعايير المحتواة مسبقا في النفسية الجمعية للجماهير ممّا سهل قبولها ومنحها شرعيةً قصوى، على قاعدة أنّ الخطاب ينجح "كلما كان مريحا للمعتقدات التي يتمسك بها الشخص المعنيّ بشكل خاصّ [..]"¹، وهذا ما يفسّر القبول الشعبيّ لمضامين المقاربة الجزائرية للمسائل الدولية.

نصل في ختام هذا المبحث، إلى استنتاج أنّ المسلمات والفرضيات البنائية تكسي قيمةً ساميةً في تفسير التثبيت بالنزعة الاستقلالية وعدم التدخل في المقاربة الجزائرية للأمن، هذا لأنّ ربط تصوّرات وأفعال الجزائر بالهوية والسمعة التي تريد الجزائر بثّهما في النظام الدولي، كدولةٍ تحرّرية ترفض تسليم الذات للغير أو الامتثال دون تحفظ إلى إرادات أجنبية، يشكل أرضية جيّدة لقراءة سببية لخياراتها التي كثيرا ما تفلت من التفسيرات التي تكيّفها عمداً مع الحسابات المنفعية-العقلانية للدور والمصلحة، والتي تفترض سلوكا أكثر براغماتية للدولة في تفاعلها مع مسألة التدخل، وحتى التفسيرات القانونية الصرفة التي توّعز هذا السلوك إلى الالتزامات القانونية المتحكمة في سلوكات الجزائر، باعتبارها عضوا في العديد من المنظمات الدولية المناهضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومع ذلك، فإنّ تتبع التطوّرات التي طرأت على الأمن القومي الجزائري بين 1992 و2012 يدفع إلى الحكم، على نحو مزيل للشكّ، بأنّ المرونة في التفاعل مع التدخل الأجنبيّ المباشر هي احتمال قائم بالنسبة للجزائر، ذلك أنّ شدة وطأة الوضعيات القرارية "المفاجئة"، التي أوجدتها الهزّات التي تعرّضت لها البنيات الأمنية المغاربية والساحلية منذ 2011، أربكت التمسك الجزائري بالرفض المبدئي للتدخل إلى حدّ بعيد، وشهدنا تكييفات - على مضمّن - للموقف الجزائري على وقع إملاءاتٍ بنوية مستجدةٍ فرضت نفسها بقوة على صانع القرار. فحتى لو كان مشروطا، فإنّ القبول الجزائريّ بالتدخل الفرنسي في إقليم أزواد برهن على أنّ الامتثال الحرقى لمعايير رفض التدخل في حال تعارض "القيمي-المعياري" مع "الاستراتيجي-الأمني" أمرٌ

¹ فيليب برو، علم الاجتماعي السياسي، محمد عرب صاصيلا (مترجما)، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1998)، ص513.

صعب، سيما إذا كان التدخّل مطلوبًا ومشرعنا أمميًا، وبالتالي فإنّ احتمال التنازل "الجزئيّ"
والاستثنائيّ " عن رفض التدخّل ممكن بالنسبة للجزائر في حال كان موضوع وغرض التدخّل
يتماشى موضوعيًا مع المصلحة العليا للدولة وأمنها الصلب.

المبحث الثاني: مبادئ معضدة للرؤية الأمنية الجزائرية الاتدخلية

تسعى الجزائر إلى إقناع المجموعة الدولية بأنّ تعلقها بإرث الانتماء لهوية تحريرية وتقديسها معيار عدم التدخل، بما يقتضيه من حتمية إفساح المجال كلياً لدول الساحل (وأفريقيا) لإيجاد ميكانيزمات ذاتية ومستقلة لمجابهة التهديد، لا يعني بأيّ شكل من الأشكال الركون إلى الستاتيكية أو نبذ المسؤولية وواجب المساعدة الذي تحتمه الطبيعة المتشابكة للتهديد. لذا، وفي إطار نظرة شاملة ومندجة للأمن الإقليمي، تعزّز الجزائر تصوّراتها عن مجابهة التهديد في الساحل برؤى تقوم على فكرة المجابهة المنسّقة في إطار جهويّ نواتها المركزية هي حصريّة المهمة الأمنية في الساحل بالنسبة لدول المنطقة دون غيرها، ولا تستثني من ذلك دور الفواعل الدولية الأخرى، دولاً ومنظّمات، قاصرة دورها في حدود المرافقة المادية واللوجيستية والمساندة الملموسة للجهود الذاتية لدول المنطقة. ولإعطاء بعد أشمل وأكثر اندماج لمقاربتها الأمنية، تعضد الجزائر تصوّراتها الاستقلالية عن الأمن بشرطين يقعان في حدي معادلة أمنية: الأول، هو إضعاف الإرهاب ووكلائه في المنطقة بقطع مصادر تمويله؛ وعلى رأسها الفديات التي أصبحت المورد المبتكر الذي يمدّ في عمره ومداه في الساحل، والثاني هو تعزيز دور الدولة وبنائها المؤسساتي عبر مسار تنمية حقيقية تلمس آثاره في استعادة الدولة لوظيفتها الأمنية وقطع الصلة بالحلول التدخلية.

المطلب الأول: مقارنة عمل جهوية بالتعاون مع المجموعة الدولية: تكييف واستدراك الجزائر لدورها الإقليمي

أكد أساتذة في الدراسات الأمنية، بنائيو التوجّه، على غرار كاتزنستين (Katzenstein)، أدلر (Adler) وبارنات (Barnett) إمكانية ظهور حاجة ماسّة للاندماج في المجال الأمني، على مستوى جهويّ، لمواجهة التحدّيات الأمنيّة المتصاعدة والعابرة لأكثر من دولة¹. ووفقاً لتصوّرهم، يكفي أن تكون القيم المهدّدة في إقليم معيّن متقاسمةً من طرف دوله حتى يظهر اعتماداً أمنيّ متبادل فيما بينها تتظافر بسببه جهود تلك الدول لحماية قيمها المشتركة. ويبدو أنّ هذه الحاجة تأكّدت بالنسبة للجزائر خلال العشرية الماضية، فقد حتمّ مسار تطوّر التهديد في الساحل - دون توقّف

¹ Alex Macleod, «Les études de sécurité: du constructivisme dominant au constructivisme critique», *Cultures & Conflits*, n°54, été 2004, in: <http://conflits.revues.org/index1526.html>, (Seen on: 10/02/2017).

منذ عقدين تقريبا - مراجعة ميكانزمات عمل المقاربة الأمنية الجزائرية بغية تكييفها لمسايرة وتيرة التغيير، وكان أول تكييف لها أن أُفرغ عليها - بشكل أكبر - طابعٌ جهويّ يبني على فكرة تقسيم مسؤولية بناء الأمن ومجابهة التهديد بين الدول المعنية التي تطلق عليها الجزائر تسمية دول الميدان (موريتانيا، مالي والنيجر).

أما في التطبيق، فإنّ البعد الجهويّ للمقاربة الأمنية الجزائرية يعني تبني خيارات تعضيد التنسيق والتعاون الأمنيّ بين دول الميدان والإعلاء من شأن الترتيبات البينية - الثنائية ومتعددة الأطراف - فيما بينها، بهدف احتواء أكثر جدوى للتهديد. إجتماعات وزراء خارجية دول الميدان الدورية لبحث مسائل الاهتمام الأمنيّ المشترك منذ النصف الثاني من العقد الماضي تقريبا، ثم ما أفضت إليه هذه الاجتماعات من إنشاء لـ"لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات" و"وحدة الدمج والربط" الملحقة بها واحتضانها مقرّيهما في كل من تلمسان والجزائر العاصمة على التوالي، علاوة على مبادرة وزارة الخارجية الجزائرية بتنظيم ملتقيات رفيعة المستوى حول السلم والأمن في القارة الإفريقية (أربع ملتقيات إلى غاية سنة 2016)، ثم انضمام الجزائر إلى "مسار نواقشوط"، هي براهين ماثلة عن تعزيز العمل الجهويّ للجزائر ذي الصلة بالأمن في الساحل والصحراء. هذه الترتيبات التنسيقية التشاورية التي بادرت بها الجزائر أو انضمت إليها بغية تكريس أكبر لمعيار "التشاور" لإحلاله - مع الوقت - محل النزعة الفردية لدول المنطقة والوصول إلى هندسة ذاتية ومشاركة للأمن الإقليمي وصدّ النزعات التدخلية، تعبر عن الفعالية التي توصلت إليها الجزائر مجتمعة مجابهة منسقة للتهديد، والإرهاب في مقام أول، وتعبّر فعلا عن توسيع التصوّر الأمنيّ الجزائري لآفاق التفكير بمنطق جهويّ. إلى هذا، يعتبر المسؤولون الرسميون الجزائريون أنّ السعي الجزائريّ أيضا إلى استكمال الطريق العابر للصحراء "لاغوس-الجزائر"¹، ومشاريع إنشاء أنبوب الغاز وروابط الألياف البصرية بين الجزائر ونيجيريا وتطوير النقل الجويّ بين البلدين، والتي يتم تكرارها في مضامين الخطابات الرسمية الجزائرية، هي مؤشرات ملموسة عن تحييد الجزائر للعمل الجهويّ مع جوارها الإفريقي وتشجيعها له كميكانيزم لتحقيق الأمن والتنمية الجهويين.

¹ يربط هذا الطريق بين ست (06) دول هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد، ونيجيريا ويمتدّ على طول 9400 كلم.

ويتضمن الخطاب الرسمي الجزائري إشاراتٍ أخرى كثيرةً تعبّر عن هذا الإدراك لدى صنّاع القرار الجزائريين، إذ يرى قائد أركان الجيش الجزائري، الفريق قايد صالح، أن "تنسيق الجهود مع الدول الأعضاء (دول الميدان) يعتبر الحلّ الأمثل للقضاء على هذه الآفة (الإرهاب)"، مع تأكيده على "أنّ المسائل الأمنية للدول الأعضاء لا يمكن التكفّل بها إلا من طرف الدول المعنية نفسها"، وهو المنحى نفسه الذي ترد ضمنه كثيرٌ من خطابات الوزير الجزائري عبد القادر مساهل، الذي أكّد بدوره أنّ "الجزائر متضامنة مع دول المنطقة (الساحل وإفريقيا الغربية) القائم على الالتزام المتقاسم من أجل اندماج إقليمي وقاري¹، وعلى التوافق بين مساعي الجزائر حول الأمن والتنمية في الساحل ومقاربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا². ويبدو جلياً من هذه الخطابات حرص الجزائر على المناغمة بين معياري "الاستقلالية" كأرضية ثابتة لمقاربتها الأمنية، وفكرة التعاون الجهوي التي تملئها التمثلات الحديثة للتهديد.

1. عوامل إضفاء البعد الجهوي على المقاربة الأمنية الجزائرية

إنّ تكيف المقاربة الأمنية الجزائرية عبر التأكيد على البعد الجهوي لعملها وانتشارها مردّه في تقديرنا اقتران عوامل رئيسةٍ إلتقت في الفضاء الساحليّ منذ النصف الثاني من العقد المنصرم. والواضح أنّ أول عامل قاد إلى هذا التكيف هو ماديّ بالأساس ذو صلةٍ بجغرافية الساحل وطبيعة الحدود الصحراوية. في الأصل، طالما انمحت هذه الحدود أمام حقيقة العجز عن السيطرة عليها وليد العجز عن المراقبة الفعلية للتوارق الذين هم في حالة حركةٍ عبر حدودية دائمة، وطالما عجزت السلطات المالية والبيجيرية في فرض قانونها بطريقةٍ ثابتةٍ ومانعٍ في إقليم أزواد، فإنّ حدودها الشمالية ظلت تعيّن كمنطقةٍ متنازع عليها و"مسامية"³. أمام هذه الحقيقة، وفي ظلّ أواصر التواصل الجغرافي (Geographic continuum) المباشر بينها وبين دول الميدان، وبين

¹ في مداخلة الوزير الجزائري، عبد القادر مساهل، خلال أشغال الاجتماع التشاوريّ حول إستراتيجية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الخاصة بمنطقة الساحل، 2014/05/27-26، عن: "مساهل يؤكد تقديم الجزائر مساهمات لجهود تحقيق الاستقرار والتنمية في الساحل"، المشوار السياسي، 2014/05/27، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/alseyassi/25090>، (شوهدي في: 2017/02/05).

² المرجع نفسه.

³ "الحدود المسامية" وصف يطلق في الجغرافيا على الحدود المخترقة بصورة كبيرة. عن: فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الأخيرة وبين دول المنطقة الفرعية لغرب إفريقيا ووسطها، وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية اعتماد مقاربة جيوسياسية في تفاعلها مع المسائل الأمنية العابرة للحدود، لأن هذا الواقع الجغرافي وضع الجزائر في حالة تبعية أمنية أشد لدول الساحل التي تشكل في الأصل منطقة العمق الاستراتيجي للجزائر والبطن الرخوة لأمنها ومنظومتها الدفاعية.

قطعا، فإن هذه الحتمية الجغرافية تجعل أي اضطراب يحدث ضمن هذا الفضاء محل انشغال بالنسبة للجزائر، ويفرض بالتالي عليها، وعلى مجموع الدول المنتمية إليه، تعاوننا فيما بينها لمجابهته مجابهة ناجعة وذات فعالية. ربما هذا هو أحسن تفسير لما أقرته مجلة الجيش - لسان حال الجيش الجزائري - في إحدى قراءتها لحدث إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: "أخذا بالاعتبار المساحة الكبيرة وطبيعة تضاريس المنطقة، كان من الضروري تنسيق الجهود على المستوى المحلي وتبني تصور مشترك يترجم في أفعال عملياتية ناجعة"¹.

عامل ثان أوجب تكيف مقاربة الجزائر الأمنية، وهو على صلة وثيقة بسابقه، يتعلق بطبيعة التهديدات التي صارت تنحو لأن تكون بالأحرى لا تناظرية، لا قطرية، ومبعثرة في الصحراء، فضلا عن ميزة سرعة الانتشار التي انطبعت بها؛ إذ سرعان ما تتحول هذه التهديدات من قطرية إلى إقليمية بسبب العجز عن مواجهتها محليا نظرا لضعف مقدرات دول الحزام الساحلي جميعها، وكذا دول المنطقة الفرعية لغرب إفريقيا. هذا، وإن نزوع التهديدات إلى الطابع المتعدّي عبر القومي لم يضيف ضبابية على الحدود فحسب، بل جعل منها متحركة أيضا²، وفي المحصلة، فإن احتمال تصادم دول المنطقة أو تنازع سيادتها أصبح مرجحا في حال سعت كل واحدة منها إلى مجابهة هذه التهديدات انفراديا. مما لا شك فيه أن هذه الوضعية عمقت إدراك الجزائر لتبعيتها الأمنية تجاه تحومها الجنوبي وعجزها عن تصميم أمنها باستقلالية عن جيرانها، وأيقنت أن نجاحاتها الأمنية الداخلية التي بدأت تتكسر منذ بدايات الألفية، والتي تصبو جاهدة إلى حمايتها

¹ Le matin d'Algérie, «Le CEMOC sur papier, l'AQMI sur le terrain», 21/11/2011, In: <http://www.lematindz.net/news/6319-le-cemoc-sur-papier-laqmi-sur-le-terrain.html>, (Seen on: 05/02/2017).

² نعود هنا لنذكر بفكرة الحدود المتحركة إذا ارتبطت بالهوية وحركة الأشخاص. وبالتالي، وأخذا بالحسبان هذا المعيار، يمكن الحكم بأن الحدود الجنوبية للجزائر، إذا ربطناها بالعنصر التاريخي-الأمازيغي كعناصر تكوينية للهوية الجزائرية، طالما كانت متحركة بتحرك التوارق عبر الحدود.

وتقويتها، سبقت منكشفة طالما لم تواكبها خطة إقليمية لكبح تمدد التهديد، فكانت هذه الوضعية سببا في تعزيز البعد الجهوي للمقاربة الأمنية الجزائرية والنظر إلى البنية الأمنية الساحلية كبنية مندوجة ومتراصة. من المحتم القول في هذا السياق أيضا أنه بعد التمرد المسلح في مالي وتجربة انفصال إقليم أزواد في العام 2012، فإن نمطية التهديد الجديدة وشبكات التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة لفتت انتباه الجزائر أيضا، وجميع القوى المهتمة بالساحل، إلى أن الأمر أخطر من مجرد حالات "عبور للقوة"¹، بل أن قوة مناهضة للدول تنتشر وتنامي باضطراد في المنطقة مستغلة حالات اللاحوكمة وتهميش الأقاليم الصحراوية.

أخيرا فإن العامل الثالث الذي أوجب على الجزائر التفكير بمنطق جهوي في مقاربتها الأمنية مرتبط بدورها الإقليمي. فإلى غاية منتصف العقد الماضي، عانى الساحل - من الناحية الاستراتيجية - من غياب فاعل محوري قادر على قيادة قاطرة مجابهة التهديد؛ التفهقر الذي لحق بالدور الإقليمي للجزائر جراء الأزمة الداخلية، والشعور بالتهديد الذي كان يطبع نظرة القوى الغربية إلى سلوكات ليبيا القذافي تجاه جيرانها الجنوبيين²، وحالة العجز الوظيفي التي طالما رزحت أسفلها دول الحزام الساحلي، جعلت المشهد الاستراتيجي في الساحل يعاني من حالة فراغ في "القوة الشرعية" للدولة غدى تنامي التهديد والكيانات من غير الدولة الباعثة له دون عائق. ولأن الأمور أخذت في التعقد على نحو جعل الساحل على شفا الانزلاق المفاجئ في ظل اقتران جميع عوامل الانفجار، فإن القوى العالمية باتت تنظر إلى أوضاع الإقليم كتهديد كامن بأرجحية تحقق عالية³. والحال هذه، فإن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية؛ الحساسة للتهديد الإرهابي منذ أيلول/سبتمبر 2001، والاتحاد الأوروبي؛ المهجوس بالهجرة غير الشرعية، بالإقليم الساحلي تنامي بصورة غير مسبقة وتكرس في مبادرات وبرامج موجهة خصيصا للدول المنتمية إليه. كما أن

¹ بتعبير جوزيف ناي. عن: جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟ محمد إبراهيم العبد الله (مترجما)، (الرياض: العبيكان، 2016)، ص 80.

² Miguel Hernando de Larramendi, «Intra Maghrebi-Relations: Unitary myth and national interests», in: Yahia Zoubir et HaizamAmirah-Fernàndez (eds.), op.cit, p.180.

³ Frédéric Deycard, op.cit, p.11.

حاجياتها المتزايدة للطاقة، باعتبارها قوةً صاعدةً في المنظومة الدولية، زجت بالعين إلى حلبة المنافسة على الموارد الطبيعية في الساحل¹.

استجابةً لهذا، فإنّ الجزائر التي شهدت تعافيا تدريجيًا لقوتها العسكرية والاقتصادية منذ الطفرة التي شهدتها أسعار النفط ورفع الحظر العسكري عنها بداية الألفية، سيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية²، استفاقت على هذا المشهد لميزان القوى الإقليمي الذي لا يتماشى بكل تأكيد مع طموحاتها الإقليمية والقارية، وسعت تبعًا لذلك إلى استعادة زمام المبادرة الأمنية والانخراط أكثر فأكثر في مسارات تصحيح الوضع الإقليمي ومواجهة المدّ الأجنبي؛ الأمريكي والأوروبي بالدرجة الأولى، ضمن منظور استعادة مكانتها الإقليمية المحورية ونفوذها في المنظمات الإفريقية كفاعل لديه ثقله الإقليمي والقاري. ويبدو هذا التصور واضحًا في المبادرات والمشاريع الجهوية ذات البعد الأمني والتنموي التي اقترحتها الجزائر، ومن حضورها القوي في المؤسسات الإقليمية والقارية، إذ تعبّر هذه السلوكات عن الأولوية التي باتت توليها الجزائر أكثر للبعد الجهوي لأفعالها بما يضمن هندسة أمنية إقليمية بحضورها و/أو بإشرافها تتناغم مع طروحاتها الاستقلالية وتخدم أجندة ومصالح دول الإقليم، لا مصالح الدول الأجنبية عنه، التي تعتقد الجزائر، على لسان قائد أركان جيشها، أنّ "نواياها الحقيقية تتعارض مع مطمح الأمن والاستقرار الذي يحدو دول المنطقة". هكذا، فإنّ سعي الجزائر إلى استعادة دورها الجهوي هو في شقّ كبير منه سعيٌّ إلى تدارك التراجع الذي نجم عن فترات التقهقر زمن أزمته الداخلية، ومجثٌ منها عن إحلال دورها ضمن إطار إقليمي مشترك محلّ الأدوار الأجنبية في الهندسة الإقليمية للأمن، في التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم، مع الإقرار بالحاجة إلى دعم هذه القوى في الجوانب المادية واللوجيستية الذي ترى الجزائر أنه يبقى فارقًا من أجل تحقيق أيّ نجاح مرجو.

¹ Ibid, p.16.

² تلقت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس أسلحة وأجهزة خاصة بالاستطلاع والمراقبة والاستعلام في الفترة بين 2002 وماي 2006. عن:

II. الجزائر وفكرة التعاون: تصوّرات عن دور "الذات" و"الآخر"

يتسق الدور الجهوي للجزائر تمام الاتساق مع تصوّراتها عن التعاون الدولي، إذ يستند هذا الدور إلى الالتزام "بالتعاون الدولي وترقية العلاقات الودية بين الدول" المنصوص عليه في المادة 28 من الدستور الجزائري من ناحية، ورفضها للحلول المبنية على الإملاء والنزعة التدخلية الأنانية غير القائمة على فكرة الاستدامة من ناحية ثانية. إنّ الالتزام المبدئي بمعايير عدم التدخل واحترام حرية الشعوب وإراداتها في تقرير مصائرهما موصول في التصوّرات الأمنية الجزائرية بواجب التعاون والمساعدة في جميع الحالات، ولا يعني بأي شكل من الأشكال "اللامبالاة"¹، لاسيما تجاه الدول والشعوب التي تعاني من فترات حرجية في تاريخها أو تعاني من أزمات وتهديدات أمنية جدية تهدد وجودها.

ومثلما سبق وأن أومأنا، فإن إعادة إحياء الدور الجزائري، الذي خبا طيلة "العشرية السوداء"، جاءت ملتزمة بالمبادئ الثابتة في هوية الدولة. فعلى الرغم من الانقطاع، فإن تحركات الجزائر الحثيئة لدورها الإقليمي جاءت محافظة على النزعة الاستقلالية للدولة والتزامها بمبدأ عدم التدخل كمعيار لسلوكها الدولي واللدان طالما "أفرغا شرعية على الدور الذي اختارت الجزائر تأديته في رقعة الشطرنج العالمية"². ويبدو هذا القول معقولا، فالالتزام التاريخي بالمعايير السابقة كرس تصوّرا خاصا لدى الجزائر عن التعاون الدولي ودورها في تعزيزه إقليميا ودوليا. فالجزائر كانت - ولاتزال - تنظر لذاتها كطرف محايد غير منحاز إلا للشرعية والقضايا الدولية العادلة، والوسيط الذي تعالی عن الوقوع في الخصومة أو التدخل، والذي لا يهدف سوى إلى إذاعة السلم والاستقرار في العالم، وهو الدور الذي يقرّ الأستاذان بوزان وويفر أنها طالما التزمت به في السياسات العربية³.

ويعتبر نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في العام 1980 نجاحا تاريخيا ذا صدى عالمي يحسب لها، مثلما يتصوّره محمد الصالح دمبيري، الأمين العام لوزارة الشؤون

¹ عن: وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مرجع سبق ذكره.

² Geoff Porter, op.cit, p.45.

³ Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.193.

الخارجية الجزائرية زمن الأزمة. بالنسبة لدمبري، فإنّ "الجزائر نجحت في إيجاد مخرج سلمي لتلك الأزمة في فترة حرجة وحاسمة من تاريخ العلاقات الدولية"¹، وظلت أصدقاء حلقة النجاح الدبلوماسية هذه مثلاً أعلى و"نموذجاً مثالياً"² عن الدور الذي ترى الجزائر أنها تضطلع به في المنظومة الدولية. وبحكم ثباتها واستقرارها على مواقفها، فإنّ الجزائر نالت بتعاقب تجاربها الدبلوماسية³ حظوةً (Prestige)⁴ خاصة لدى الأطراف المتنازعة وغدت الوسيط الموثوق فيه في عدد من القضايا الجهوية المعقدة، لاسيما في أزمت التوارق المتواترة إذا أتينا إلى الحديث عن إقليم الساحل.

إنّ هذه الخطوة لم تأت من فراغ بل هي ثمرة التزام مبدئيّ بقيم ومعايير مرسخة في هويتها. فالجزائر ترى أنّ التعاون مع الآخرين، إذا تعلق الأمر بمجالات نزاع أو تهديد عابر للأوطان، مقيد بلازمة احترام خياراتهم الحرة ولا يعني أخذ مكانهم أو فرض حلول جاهزة عليهم، إنّما يعني بالأحرى مساعدة الدولة على استعادة قوتها المؤسساتية والمادية وتقديم العون المادي لها وتيسير التواصل بين الأطراف المتنازعة لإيجاد حلول سلمية متفاوض عليها بينها، وهو الأسلوب الذي تتبناه الجزائر وتنادي به كلما تعلق الأمر بمجالات نزاع أو تهديد مشابهة. فبدل التدخل الذي يستبطن نظرةً دونيةً تحقّر الطرف المتدخل فيه⁵، فإنّ الجزائر ترى أنّ القوى غير الساحلية وغير الإفريقية، ذات المصلحة في الإقليم، مدعوةٌ لتصوّر دورها كمرافق يتعهد بتقديم الدعامات اللازمة لإنجاح الهندسة الإفريقية الذاتية للأمن وميكانيزماتها لاحتواء التهديد، لا أن تفكّر بدلا عنها وتملي عليها تصوّراتها. تلك هي الرؤية التي تجعل الجزائر تنظر للتعاون والتدخل نظرة تضادّ، فهي تعتبر أنّ أدوار القوى فوق-الإقليمية في المسائل الأمنية الإفريقية يجب أن تتمّ في إطار مساندة الأدوار

¹ In: Geoff Porter, op.cit, p.45.

² Ibid.

³ حول هذه الفكرة، وعن دور الدبلوماسية الجزائرية ومواقفها من النزاعات العربية-العربية، طالع:

Salih Benkobb, op.cit, pp.28-29.

⁴ Abdennour Benantar, «Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve», *Questions internationales*, n°81, septembre-octobre 2016, p.92.

⁵ محمد علوان، مرجع سبق ذكره، ص21.

الإقليمية ولا يمكن أن تعوضها. ويفيدنا هنا الاقتباس عن الرئيس الجزائري الذي عبّر بجلاء عن هذه المقاربة الجزائرية خلال قمة إفريقيا-فرنسا حول قضايا السلم والأمن الإفريقية بنيس (Nice) (فرنسا) في العام 2010، أين طالب بوتفليقة شركاء القارة الإفريقية صراحةً بـ"تحمل قسطهم من المسؤولية في محاربة الظواهر العابرة للأوطان من خلال مساندة الجهود التي تبذلها البلدان الإفريقية لمواجهة سعيها لتعزيز الاستقرار وإعادة السلم وإيجاد أفضل الظروف للتنمية المستدامة"¹، ثم عاد بعد شهر ليؤكد أمام قمة مجموعة الثماني بموسكوكا (Muskoka) (كندا) أن "إفريقيا تتولى بشكل متنام القيادة في حالات التأزم في القارة فلا يدعى الشركاء خارج إفريقيا إلا لمساندة جهود إفريقيا بحجة"².

إن من العناصر المهمة التي يمكن استخلاصها من تحليل الخطاب الرئاسي الجزائري بخصوص المقاربة الجزائرية للتعاون تلك الإشارات التي تؤكد تصوّر الجزائر عن أدوار الدول غير الإفريقية، لاسيما الأمم المتحدة والأعضاء في مجموعة الثمانية، ضمن إطار حركة مزدوجة:

- أولاً؛ وعلى المدى القصير والمستعجل، على حدّ وصف الرئيس الجزائري في خطابه أمام قمة مجموعة الثماني بدوفيل (Deauville) (فرنسا) سنة 2011، فإنّ تعاون القوى الأجنبية مع إفريقيا في القضايا المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة محصور في المجال "المالي واللوجستيكي والاستخباراتي"³ بما يحولها النجاح في التكفل الذاتي بمشاكلها وتسويتها. وبمزيد من التفصيل، يشرح بوتفليقة أن تعاوناً وشراكة حقيقيين مع إفريقيا لجابهة التهديد ينبغي أن يستجيباً لحاجاتها في مجال الاستعلام عبر "مواصلة ومنهجية تبادل تدفق

¹ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، حول قضايا السلم والأمن أمام قمة إفريقيا-فرنسا. عن: وكالة الأنباء الجزائرية، "كلمة الرئيس بوتفليقة حول قضايا السلم والأمن أمام قمة إفريقيا-فرنسا"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2010/05/31، على الرابط: <http://www.djazair.com/elmassa/34192>، (شاهد في: 2017/02/12).

² بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، أمام قمة مجموعة الثماني سنة 2010 التي عقدت لـ"تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية وإفريقيا" في موسكوكا (كندا). عن: وكالة الأنباء الجزائرية، "كلمة الرئيس بوتفليقة عن تقويم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية وإفريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2010/06/26، على الرابط: <http://www.djazair.com/aps/81340>، (شاهد في: 2017/02/12).

³ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، أمام الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) الفرنسية. عن: "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، مرجع سبق ذكره.

المعلومات العملية، مع تسهيل إنشاء بنوك المعطيات وتحديثها في إفريقيا¹، وفيما يخصّ الدعم اللوجستيكي وتطوير القدرات، فإنّ حاجة المؤسسات الإفريقية تكمن في تمكينها من التجهيزات الخاصّة للوقاية والمحاربة والتي حصرها الرئيس الجزائري بصورة أدقّ في "تجهيزات مراقبة الحدود والتجهيزات المكيفة لتعزيز القدرات العملية لوحدة التدخل والتصدي"².

- ثانياً؛ وعلى المدى المتوسط والبعيد، دعم المسارات المعززة لقدرات الدول والمؤسسات الجهوية الإفريقية على نحو يحوّلها التكلّف الذاتي بمسائل التهديد والنزاع. فكما أنّ ضعف وهشاشة الدول باعثن للتهديد، فإنّ "الدولة القادرة" محلياً هي لازمة محتومة للحكامة الأمنية والاقتصادية تضمن نجاعة الحلول على نحو مستدام، مثلما ذهب إليه الوزير الجزائري عبد القادر مساهل³. وعليه، فإنّ المجموعة الدولية، والأمم المتحدة على وجه التحديد، "مدعوّة إلى تقديم الدعم المباشر والآني للبلدان الخارجة لتوها من النزاع، بل وحتى للبلدان التي تحتاج مسارات السلام الهشّة فيها إلى مساندة والإسناد بأعمال ملموسة"⁴. ومن جهة ثانية، فإنّ الآليات الإقليمية وشبه الإقليمية القارية المبتكرة من قبل الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن في الأقاليم الإفريقية ذات الأوضاع المتضعضعة، بما فيها إقليم الساحل الإفريقي، وكذا بعثات السلام الأممية، ينبغي أن تحظى بالدعم الكامل والمواكبة من قبل الأمم المتحدة. ويؤكد هذا الطرح مرّة أخرى حصر الجزائر التعاون مع المجموعة الدولية، دولاً ومنظمات، في الجانب المادي فقط من أجل تقديم الدعامات اللازمة التي

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية؛ عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (Crans-Montana) (بلجيكا) في 2015/03/08. عن: "الإرهاب يستمر في جماعات التهريب وتجار الأسلحة. مساهل يحذر من استهداف إفريقيا"، مرجع سبق ذكره.

⁴ بنص كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة ندوة الاتحاد الإفريقي الخاصة بفحص النزاعات في إفريقيا وتسويتها. عن: "كلمة الرئيس بوتفليقة خلال ندوة الاتحاد الإفريقي الخاصة بفحص النزاعات في القارة"، المساء، 2009/09/01، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/24623>، (شوهدي في: 2017/02/12).

تحتاجها الدول المنهكة بالنزاعات في الساحل وإفريقيا لتثبيت السلام الذي عادةً ما يتسم في بداياته بثباتٍ هشّ. وبحكم تعدّد النواقص بالنسبة للدول التي مرّت بفترات نزاع، فإنّ الجزائر تربط أيضاً في مقاربتها بين تنمية الدول الساحلية وشرط استدامة الاستقرار بحكم الدور الذي تؤديه التنمية في استعادة الدولة لقوتها وشرعيتها.

إنّ المضامين السابقة تثبت حرص الجزائر على المناغمة بين مقاربتها للتعاون الأمني الجهويّ مع رؤاها للتعاون الدولي بما يكفل إتساقاً بين الأدوار الإقليمية؛ الذاتية والمستقلة، والأدوار الدولية؛ المواكبة والمساندة، مع السعي إلى إقناع المجموعة الدولية بضرورة إفساح المجال للعمل الأمني الإقليمي، في التصرّ والتنفيد والتقويم والمتابعة، وحصص الأدوار الأجنبية في الدعامات المادية (المالية واللوجيستية) والتكوين بما يكفل تطوير قدرات وجاهزية المؤسسات والقوّات الإفريقية وتفعيل آلياتها لمواجهة التهديد. بالموازاة، تثبت المضامين ذاتها حرص الجزائر على المطابقة بين قيم ومعايير هويّتها الاستقلالية ودورها ومسؤولياتها الأمنية الجهويّة؛ سواء تعلق الأمر بمجابهة تهديدات مشتركة (الإرهاب في الأساس) أو الوساطة بغية تسوية نزاعاتٍ داخلية، أو ما يسمّى كذلك في الخطاب الرسمي الجزائري بـ"الأزمات السياسية الداخلية"¹.

ويمكننا الحكم بأنّ إضفاء الجزائر بعداً جهويّاً على مقاربتها الأمنية يخدمها من ناحيتين: أولاً؛ ضمان عدم انبثاق سياسات إقليميةٍ مضرّةٍ بأمنها ومصالحها الوطنيين أو تبني مقاربات متضاربة مع مقاربتها الاستقلالية، وثانياً؛ الدفاع عن تصوّراتها الخاصة وضمن أقصى انتشار إقليمي وقاري لها بما يعزّز مكانة الجزائر ومواقفها الدولية. وإذا تحدثنا بدقّة أكبر، وأخذنا في الحسبان ثقلها المستدرك في ميزان القوى الإقليمي وتطلّعها إلى تعزيزه، فبالإمكان القول أنّ البعد الجهويّ للمقاربة الأمنية الجزائرية فيه - حسب زعمنا - إضمار لتطلّعها إلى توحيد الجهود الإقليمية تحت إشرافها وانتزاع الاعتراف الدوليّ بريادتها إقليمياً وإفريقيّاً وثني الدول الغربية عن التدخّل بصورة أكبر في مسائل الساحل وقضية الصحراء الغربية. لكن، يبدو أنّ اعتقاد الجزائر في

¹ في تصريح لرمطان لعامرة؛ الوزير الجزائري للشؤون الخارجية والتعاون الدولي. عن: الوسط، "وزير خارجية الجزائر: التدخل العسكري لن يحل الأزمة في ليبيا"، مرجع سبق ذكره.

إمكانية نجاح مواجهة جهوية مشتركة للتهديدات الأمنية، لاسيما الإرهاب، مع التمسك بنزعة التقيّد الصارم بالجمال الوطني لعمل جيشها لم يرق لدول الساحل التي ترى أنّ عدم الاشتراك في قوة عملياتية موحدة للتصدي للمجموعات الإرهابية في المنطقة لن يقدم الإضافة المتوخاة لأنها ذاتي وللأمن الإقليمي، لذا باتت ترجح فرضية عدم فائدة الآليات المبتكرة بقيادة جزائرية إلا في خدمة الجزائر في الوصول إلى الزعامة التي تصبو إليها. يفسّر لنا هذا نسبياً سبب إنشاء "مجموعة 5 ساحل (G5S)" في شباط/فبراير 2014 التي ضمت كلاً من مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، في حين استثنت الجزائر من هذا الترتيب الأمني المبتكر. كما أنّ "نية هذه المجموعة فتح مدرسة للتدريب العسكري في نواكشوط، وتشكيل قوة تدخل سريع، وتكثيف الدوريات الحدودية المشتركة"¹، هي أدلة عن عزمها تجاوز النواقص التي لم تغطها لجنة الأركان العملياتية المشتركة، ومن ورائها الجزائر، التي لم تتجاوب مع الطلبات التي رفعتها إليها مالي لتقديم المساعدة العسكرية عندما تقدّم المسلّحون نحو باماكو في كانون الثاني/يناير 2012، وحين عزفت عن مساعدة النيجر لوقف الهجمات الإرهابية في أغاديز وأرليت في أيار/مايو 2013². تتمحور معظم إحباطات دول الساحل حول انتشار تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي"، فقد رفضت الجزائر توجيه قدراتها الهجومية ضدّ تنظيم القاعدة خارج حدودها على مستوى جهوي، وهي تبرّر قراراتها هذه كما هو معروف بتقديس سيادة الدولة وسياسة عدم التدخل. غير أنّ حجة الجزائر هذه لا تقنع تماماً جيرانها الجنوبيين، كما أنّ معارضي ومنتقدي موقف الجزائر هذا يعتبرونها قادرة على إضعاف تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" جهويًا إذا وظفت إمكاناتها المادية والعسكرية ونسّقت جهودها أكثر مع القوى الغربية، لكن ما توظفه الجزائر من قوة بالنسبة لهؤلاء أقل مما تحوزه من قدرات؛ نهج مكن الجماعة من توطيد تواجدتها في أماكن غير مستقرة من الساحل على غرار شمال مالي.

¹ عبد الله براهيم، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

المطلب الثاني: أمثلة دفع الفدية للإرهاب: سبق جزائري في مواكبة التمثلات المستجدة للإرهاب

من المسلم به أن الإرهاب كفعل وكظاهرة يسيطر على الأجندة الأمنية والعسكرية للجزائر قريبا وإقليميا، وعلى خطابها الأمني مثلما أبنا عنه، بالنظر إلى أوليته في سلمية الانشغال الأمني الجزائري منذ أكثر من ثلاثة عقود. والواقع أن هذه المكانة هي وليدة تجربة الجزائر الذاتية المبررة مع هذا التهديد بشتى تجلياته، والمعاناة اللا منقطعة من تداعياته إلى غاية الآن. هذه الاستمرارية في حضور الظاهرة الإرهابية على مستوى التصورات والسياسات الجزائرية هي في الواقع حاصل الخوف الاستراتيجي المزمّن من الإرهاب في المخيال الجمعي الجزائري، سلطة ومجتمعاً، والخشية من تكرّر المساة الوطنية. لقد كوّن هذا الاهتمام بالتواكب صورةً بانوراميةً دقيقةً ومندمجةً إلى حدّ بعيدٍ عن الظاهرة الإرهابية وأبعادها، والتي تبدو معالمها جليةً في مضامين المقاربة الجزائرية للإرهاب التي سبق وأن استعرضناها في الفصل الأول من دراستنا هذه. من الضروري إذن أن نكرّر القول - من باب الجزم - بأن المكانة الراهنة للظاهرة الإرهابية في مدركات الجزائر الأمنية مقولبة بصور التجربة العصبية في التسعينيات، وكما أن هذه التجربة شكّلت تمثيلاتٍ وصورا معنويةً دقيقةً عن الظاهرة لدى الجزائر، فقد كوّنت لديها كذلك مقاربةً شاملةً ومعتمّةً عن كيفيات مواجهة هذه الظاهرة واستئصالها.

1. إسقاطات المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب على الساحل

تشرح الورقة التي قدّمها الجزائر إلى "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" في أيلول/سبتمبر 2015 (طالع الملحق رقم 01) على نحو مستوفٍ وضافٍ معالم المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب، وهي في ذلك تصلح لأن تستخدم كشعاعٍ موجّهٍ لنا لفهم أفكار المقاربة الجزائرية على المستوى الإقليمي. في التصور العام للظاهرة الإرهابية، ترى الجزائر أن كل محاولة تشخيصية لها يجب أن تذهب أبعد من مجرد تعامل بسيطٍ وسطحيٍّ مع تجلياتها العملية، وأنّ قطع شأفة الإرهاب لا يتحقّق بهزيمته أمنياً فقط، بل ينبغي أن تواكب الإجراءات الأمنية إجراءاتٍ أخرى أشمل تدمج الجوانب السياسية-المؤسسية، القضائية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية-الشعائرية في الآن ذاته، أن تُعبأ لها كافة المؤسسات وأن يشارك فيها جميع المواطنين. على نحو

أكثر تفصيلا، تعتبر الوثيقة أنه فضلا عن الإجراءات الأمنية التي تقتضي الحفاظ على مستوى عال من التعبئة واليقظة الأمنية والعسكرية، فإن مكافحة فعالة للإرهاب ينبغي أن تستند إلى إجراءات تعزيز الديمقراطية التشاركية ودولة القانون والعدالة الاجتماعية على نحو مستمر، علاوة على تعزيز التنمية الاقتصادية التي تتيح فرصا وحظوظا متساوية لكل المواطنين، مع إيلاء أهمية قصوى لتكوين المواطنين على قيم وأفكار التسامح والعتف والتضامن. تعكس هذه الطروحات طموح المقاربة الجزائرية إلى تقديم تصوّر شامل ومندمج للقضاء على الإرهاب والراديكالية العنيفة ينأى عن اختزال المكافحة في المواجهة المباشرة لأعمال العنف ويتعداه إلى محاولة موضعة الظاهرة في سياقاتها المختلفة بغرض اكتشاف علاقات التوالد بين هذه السياقات والفعل الإرهابي، ومن ثمة اقتراح إجراءات ناجعة تحدّ من تجليات الظاهرة، تفكّك السياقات والظروف الباعثة لها، تقضي على العوامل التي تمدّها بشروط الاستقواء والتمدّد، وأخيرا، نقرّ إجراءات وقائيّة بعدية تستهدف إيجاد مناخ فكري وثقافي يستنكر العنف والإرهاب ويضعف تأثير ونفوذ الدعاية الإرهابية على الأفراد.

في الساحل، تحافظ المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب على النمط نفسه في التصوّر واقتراح الحلول، إذ ترى أن مكافحة ناجعة لتهديد الإرهاب المخيم على المنطقة تقتضي إستراتيجية شاملة، متناسقة وطويلة الأمد، وحركيات بين الدول الملتزمة بمكافحة هذا التهديد¹. ويوضّح الوزير الجزائري، رمطان لعامرة، أن الردّ الشامل يعني التصديّ الأمني للأعمال الإرهابية من جهة، واجتثاث الأسباب العميقة لهذه الأعمال من جهة أخرى، لاسيما مصادر تمويلها ودعمها². إنّ المقاربة الجزائرية في هذا السياق تضمّر نزوعاً إلى رؤية أكثر واقعية وأكثر عمقا للسببية الفاعلة المفضية إلى العمل الإرهابي، وتقضي التفكير بعبارات العلاقات البنوية؛ فالأفعال الإرهابية وانتشارها، ليست فعلا معزولا مستقلا بذاته بل هي - على العكس وكما أثبتناه في الفصل السابق - وليدة إقتران مجموعة

¹ في تصريح لرمطان لعامرة؛ الوزير الجزائري للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، أدلى به ليومية لوپينيون (l'opinion) الفرنسية في 2015/12/02. عن: سفارة الجزائر بأبوظبي، "الردّ الشامل والإستراتيجية المتناسقة ضروريان لمكافحة الإرهاب"، على الرابط: /الرد-الشامل-و-الإستراتيجية-المتناسق/http://www.embassy-algeria-uae.com، 2015/12/05، (شوهدي في: 2017/02/27).

² المرجع نفسه.

من العوامل التي تتبادل التأثير فيما بينها: حالات الفقر المدقع والبطالة في أوساط الشباب، العجز الوظيفي الدولي، مطالب السكان الاجتماعية والاقتصادية غير الملبّاة، الإنكشافية الفكرية للأفراد، قوة الجماعات الإرهابية المتأتمية من الدعم والتمويل...، وغيرها من العلل المتضافرة، كلها تندمج لتولد الظاهرة الإرهابية. إن العلة المحركة وفق هذا الاستدلال الجزائري تصبح منظومة عوامل، تماما كما هو الأمر بالنسبة لرؤيتها للإرهاب الداخلي. بالنتيجة، لا ينبغي النظر إلى الأثر الذي تنتجه هذه البنية السببية كحدثٍ معزول لأنه - في الواقع - حاصل سلسلة معقدة من الأسباب تجسّد في تماثلاتها الأخيرة فيما يعرف بتكتيكات إثارة الترويع والفرع.

ضمن هذا التصرّو للظاهرة الإرهابية؛ كمنتوج بنوي، تلحّ الجزائر في مقاربتها لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء على حتمية إستصّال دوافعه والأسباب التي توفر له شروط الإستمرار والإستفحال في مقام أول، بدل محاربة تجلّيات الظاهرة في حدّ ذاتها، ذلك أن التوسّع الهائل لحجم الضرر والترويع الذي اكتساه الإرهاب في الساحل، على كافّة المستويات، لم يكن ليكون لولا وجود ما يغذيه. إنّ هذا التصرّو الجزائري، الذي هو في الواقع إسقاط إقليمي للمقاربة الجزائرية لمكافحة "الإرهاب الدولي"، يستهدف القضاء على جذور الظاهرة ومسبّباتها وما يوفر لها شروط البقاء والاستمرار بدل الاقتصار على مواجهة تماثلاتها فقط.

يتميّز التصرّو الجزائري في هذا الشأن بالشمولية والإندماج، بيد أنّه يميل بعض الشيء إلى المثالية، وإن قدر له التحقق فإنّ ذلك لن يكون إلا على المدى الطويل في حالة الساحل، فالوصول إليه يعني معالجة بواعث الإرهاب والبيئات المولدة له، وهو أمرٌ مستبعدٌ وفقا لمؤشّرات البيئة الساحلية الراهنة. تّما لا شكّ فيه أنّ صانع القرار الجزائريّ موقنٌ بهذه الحقيقة، لذا تجري المرافعة في الخطابات الأمنية الجزائرية، بشكل أكبر وأكثر إلحاحًا، من أجل تخفيف منابع تمويل الإرهاب كمدخل سريع لاحتوائه وإفشاله على المدى القصير، وعلى الرغم من نزعتها إلى تقديم تصوّر كليّ للأسباب الباعثة له، فإنّ الاستقرار على اعتبار التمويل العلة الجوهرية المحركة للإرهاب هو اللافت الأكبر للانتباه في مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديد في الساحل.

II . دوافع الأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب

سواءً تأتى من عائدات تجاراتٍ متنوّعةٍ غير مشروعةٍ، أو كان مصدره تبييض للأموال، أو جاء من جرّاء استخدام كياناتٍ وجمعياتٍ، هي في الأصل مشروعة، لجمع تبرّعات تستخدم لاحقا لتمويل الجماعات الإرهابية، أو كان مصدره تحويلات مالية مباشرة (طالع الملحق رقم 02)، فإنّ التمويل يبقى عاملا حاسما ومباشرا في بناء قوّة الإرهاب ورفع قدراته على مواجهة قوات الأمن النظامية، وبالتالي "يتعيّن لزاما على المجموعة الدولية برمتها أن تتجنّد بشكل ملموس [. . .] بالسعيّ أولا وبالتضامن إلى تخفيف منابع التمويل"¹. ولئن اتفقت الجزائر مع المجموعة الدولية في تجريمها لهذه الأنماط التمويلية للإرهاب، باعتبارها صادقت على "اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب"، فإنّ خصوصية مقاربتها في هذا الإطار تكمن في مرافعتها من أجل تجريم الفديات التي تدفعها الحكومات والأفراد إلى التنظيمات الإرهابية لقاء تحرير الرهائن الذين تحتفظهم، انطلاقا من تقديرها لهذه الفديات ك"دعم مباشر" للإرهاب و"مظهرا فضيحا من مظاهر تطوّر تمويل الإرهاب وأكثرها مدعاة للشجب والإدانة تتعيّن مكافحته بثبات ودون تنازل"، مثلما دعا إلى ذلك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة². وكانت الجزائر سباقةً إلى اقتراح تجريم دفع الفدية لقاء تحرير الرهائن واقتراح إدراجه ضمن الأجندات الأمنية الدولية من منطلق مقاربتها له ك"ممارسة كريمة للغاية"³ مهما كانت نوايا دافعها فإنها تزيد "مكافحة الظاهرة الإرهابية تعقيدا وتعزّي الظروف المسببة للأمن"⁴. هذه الأولوية المطلقة التي يجب أن تأخذها مسألة دفع الفديات للإرهابيين لقاء تحرير الرهينة، مثلما تراه الجزائر، تعطينا مبرّرا قويا للحديث عن أمننة جزائرية لهذه القضية.

¹ بنصّ كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة ندوة الاتحاد الإفريقي الخاصة بفحص النزاعات في إفريقيا وتسويتها. عن: المساء، 2009/09/01، مرجع سبق ذكره.

² عماد محمد أمين، "بوتفليقة يضع دولة مالي أمام الخيار الصعب"، المواطن، 2010/06/27، على الرابط: <http://www.djazair.com/elmouwatan/6886>، (شوهدي في: 2017/02/28).

³ عن: المرجع نفسه.

⁴ بنصّ كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة ندوة الاتحاد الإفريقي الخاصة بفحص النزاعات في إفريقيا وتسويتها. عن: المساء، 2009/09/01، مرجع سبق ذكره.

تفسّر لنا معاناة الجزائر المباشرة من الارتدادات السلبية التي مبعثها دفع الفديات بغرض تحرير الرهائن، و/أو استرجاع الممتلكات، سبب هيمنة هذه القضية على الخطاب الأمني الجزائري جهويًا ودوليًا. فبابتكارها هذه الصيغة الجديدة لابتزاز الحكومات والأفراد، صارت الجماعات الإرهابية في الساحل تحصل مداخيلًا ضخمةً تحوّلها القيام بعملياتٍ نوعيّة، تمدّ في وجودها لفتراتٍ أطول وتقوي مكاتها في الساحل في مقابل القوّة الشرعية للدولة. نستدلّ هنا بتصريح كمال رزاق بارة، مستشار سابق برئاسة الجمهورية الجزائرية مكلف بمكافحة الإرهاب، الذي أورد أنّ التنظيمات الإرهابية في إفريقيا حصلت على أكثر من 150 مليون أورو بين سنتي 2003 و2012 لقاء تحرير رهائن أجنب¹، وتشير مصادر أخرى إلى مبلغ 70 مليون دولار الذي يشكل حاصل ما جناه تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منفردًا من الحكومات الأوروبية بين سنتي 2006 و2011 مقابل تحرير رهائن أوروبيين². وبات من المعروف أنّ حكومات غربيّة كثيرة لا تتوانى عن دفع الفديات لصالح الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها "تنظيم القاعدة"، في حال تعرّضت لابتزاز بالرهائن، بالرغم من تصريحاتها الدبلوماسية التي تزعم فيها رفضها ومعارضتها لهذه الممارسة ممّا يضيف مصداقية أكبر على الأرقام السابقة. هذه هي الأرقام والسلوكات التي تستند إليها الجزائر في أمنّتها لدفع الفديات، وهي تثبت على نحو مزيل لأيّ شكّ كيف تشكلّ دعائم حيويّة للإرهاب في الساحل لا يمكنه العمل دونها، وكيف تشرعن السعي الجزائري إلى رفع هذا السلوك إلى مصفّ التهديد والتحذير منه لما يشكّله من مساس بأمنها وأمن دول الساحل.

¹ الشروق أون لاين، "بارة: إقرارات خطاب تأكيد حقيقة مقتل رهبان تجيين"، الشروق، 2013/05/15، على الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/164762.html?u=5001&output_type=rss، (شوهدي في: 2017/03/07).

² فريدم سي أونوا وجيرالد إي إزريم الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/07/25، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/7/24/20137249713268580west%20Africa.1.pdf>

(شوهدي في: 2018/04/23).

III. الإلتشار الإقليمي والعالمي للأمننة الجزائرية لتمويل الإرهاب

كُون هذا الإدراك فعلا خطابيا جزائريا يسعى إلى إضفاء الطابع الأمني على دفع الفديات ضمن منظور التأثير على تصوّرات وإدراك الفاعلين الدوليين؛ دولا ومنظمات، وبناء معايير إقليمية ودولية خاصّة تتعامل معه كتهديد. في هذا الصدد، ثوّجت الجهود الدبلوماسية المكثفة للجزائر ومرافعتها الخطابية الدفاعية عن مقاربتها لتجريم دفع الفدية منذ سنة 2006 بتكريسها في صكوك إقليمية ودولية خاصّة بمكافحة الإرهاب. كانت البداية سنة 2009 حين سجّل أول تقدم معياري في هذا الصدد بعد أن اعتمد الاتحاد الإفريقي في دورته 13 المنعقدة بسرت (ليبيا) قرارا يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية لقاء إخلاء سبيل الرهينة المختطفة، وهو القرار الذي أيده مجلس الأمن لاحقا في دورات متعدّدة، إذ أدرجه في قراره رقم 1904 (2009)، ثم في قراره رقم 1989 (2011)، ثم في قراره رقم 2083 (2012)، وأخيرا في قراره 2133 (2014) والتي تضمّنت جميعها تدابير تخصّ التجريم القانوني لهذه الممارسة. وفي أصله، فإنّ هذا التقدم تحقّق نزولا عند طلب الجزائر بعد أن قامت بجهد كبير لإقناع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكذا بريطانيا التي كان دورها حاسما في استصدار القرار 1904؛ وهي التي رفضت دفع فدية لعناصر من "تنظيم القاعدة" اختطفت أحد رعاياها يدعى إدوين داير (Edwin Dyer) في كانون الثاني/يناير 2009 ممّا كلفها اغتيال الرهينة في يونيو/حزيران من السنة ذاتها. ولئن لم تجرّم قرارات المجلس، سألقة الذكر، دفع الفدية صراحةً مثلما تطمح إليه الجزائر "وقرّرت إبقاءها قيد النظر"¹، فإنّ نصوصها أتت متساوقةً مع مضمون مقاربتها في هذا الشأن وحققت خطوات متقدّمة في مجال التشريعات الدولية للقضاء على ظاهرة دفع الفدية في انتظار قرار دولي خاصّ، أكثر إلزامية، يجرم هذا الفعل بشكل صريح. لقد حقّز هذا التقدّم الجزائر على مواصلة جهودها نحو سدّ الفراغ في نصوص الأمم المتحدة المتعلّقة بالإرهاب، فاقترحت بروتوكولا تكميليّا لمشروع "الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب" يتضمّن تجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهينة.

¹ بنص قرار مجلس الأمن رقم 2133 (2014). (طالع الملحق رقم 03).

تعبّر هذه المقاربة عن الحساسية المفرطة التي تبديها الجزائر تجاه السلوكات الداعمة للإرهاب عن قصد أو عن غيره، وما مطالبتها "بمركباتٍ" دولية فعلية، بعيدا عن رطانة الخطابات الدبلوماسية، إلا رسالة للأطراف التي تعلن مساندتها للجهد الجزائري لمحاربة دفع الفدية، في حين لا تتوانى عن دفعها أمام أول اختبار ميداني حقيقي¹. إندرج خطاب الرئيس الجزائري أماما اجتماع مجموعة الثمانية بموسكو (كندا) في جوان 2010 - والذي وصف فيه إطلاق سراح الإرهابيين ودفع الفديات والتفاوض مع الخاطفين بـ"الممارسات المقيتة"² - ضمن هذا السياق، وعُدّ انتقادا صريحا وعلنيا لدولة مالي، ومن ورائها فرنسا التي مارست ضغطا عليها للإفراج عن أربعة (04) معتقلين من "تنظيم القاعدة" (بينهما مطلوبان لدى العدالة الجزائرية) كشرطٍ للإفراج عن الرهينة الفرنسي بيار كامات (Pierre Camatte)، واستجابت حكومة باماكو لذلك فعلا، وأطلق سراح الرهينة في 23 شباط/فبراير 2010. تسبّب سلوك مالي هذا في أزمة دبلوماسية بينها وبين الجزائر، واستدعت الأخيرة سفيرها لدى باماكو احتجاجا على سلوكها الذي يعدّ خرقا سافرا لاتفاقيات تبادل المطلوبين قضائيا التي وقعتها (ودول المنطقة الأخرى) مع الجزائر³.

قد يصلح في ختام هذا المطلب تلخيص التصرّو الجزائري بالقول أنّ "كلّ دعامة مباشرة أو غير مباشرة للتهديد للإرهابي هي في حدّ ذاتها تهديد"، وبالتالي فإنّ مبعث الأمانة التي تطمح إليها الجزائر من وراء تجريم الفدية هو ارتدادات هذا السلوك على أمنها وأمن المنطقة. إنّه ليس سبيلا لخرق المنظومات الأمنية والقضائية-الجنائية لدول المنطقة فحسب، بل يحبط جهودها الذاتية والجهود الإقليمية والقارية للقضاء على الإرهاب ويضع مصداقية نوايا وجهود الدول التي تمارسه على

¹ Abdennour Benantar, op.cit, p.92.

² بتعبير رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة. عن: وكالة الأنباء الجزائرية، كلمة الرئيس بوتفليقة عن تقييم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية وإفريقيا، وكالة الأنباء الجزائرية، 26/06/2010، مرجع سبق ذكره.

³ Salem Ferdi, «L'après-raïd Franco-mauritanien au nord du Mali», *Le Quotidien d'Oran*, op.cit, p.03.

ولم يكن التدخّل الفرنسي لدى مالي الوحيد في المنطقة، ففي سبيل تحرير رهينة فرنسي آخر لدى تنظيم القاعدة (ميشال جيرمانو Michel Germaneau) أقدمت فرنسا في جويلية 2010 بالتنسيق مع الجيش الموريتاني على التدخّل عسكريا في منطقة كيدال شمال مالي بواسطة وحدات من قواتها الخاصة لملاحقة محتطفي الرهينة. وقد عبّرت الجزائر عن استيائها الشديد من سلوك موريتانيا التي خرقت الاتفاق الموقع في أبريل 2010 بسماحها لقوات أجنبية بالتدخّل في المنطقة.

المحك، بما أنه يسهم في الإطالة من عمر تهديد وجودي يحصل الإجماع دولياً على أنه الأخطر على الأمن الدولي في الوقت الحالي. هذه الحال إن استمرت فستوجد بلا ريب حالة من الاحتراز المزمّن بين الدول تحبط مع الوقت جهود التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. من هذا المنطلق، تعتبر الجزائر أنّ حركاتٍ فعليّةٍ وصادقةٍ لمساعدة دول الساحل والصحراء على دحر الإرهاب تقتضي في مقام أول الكفّ عن دفع الفديات، سواء للإرهابيين أو القراصنة أو الجماعات المتمرّدة، لأنّه من غير المنطقي أن تدّعي الدول الأوربية مكافحة الإرهاب وهي تغذيه - بطريقة أو بأخرى - في الوقت ذاته. هذا هو الإدراك الذي تسعى الجزائر إلى إيصاله للدول الغربية، والأوربية على وجه التحديد، والتي يبدو أنها تتقبّله على مضمض، أو لم تستسغنه أصلاً، بما أنها تمارسه ولم تستطع إلى غاية الآن مقارنة دفع الفدية كتهديد مثلما تسعى الجزائر جاهدةً إلى الترويج له.

المطلب الثالث: متلازمة الأمن والتنمية في الرؤى الأمنية الجزائرية: حتمية التصدي لبواعث التهديد

إنّ الأمن والتنمية رهانان متضامان يتقوّيان تبادلياً، مثلما تبرهن عليه الأطر النظرية القائمة على ما يعرف بـ"رابطة أمن-تنمية" (Security-development nexus)، والتي من أبرزها مقارنة "الأمن الإنساني" المبتكرة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والتي تعتبر أنّ الأمن ليس مجرد تحرّر من التهديد بل هو أيضاً تحرّر من الحاجة. وقد تعزّزت الأطر النظرية القائمة على فكرة الأمن المقترن بالتنمية منذ وقع الجزم بعدم انحصار القضايا الأمنية في القطاع العسكري فقط بل تعدّاه إلى قطاعاتٍ أخرى.

فتحت هذه الأعمدة التصورية الجديدة الطريق لاستحداث تصاميم جديدة للاستراتيجيات الأمنية، فبعد أن كان التركيز في الماضي منصباً حصرياً على سلامة إقليم الدولة وسيادتها الوطنية، اللتان يتعدّر ضمانهما إلا بوجود جيش قويّ قادر على مواجهة محاولات الهجوم والاحتياح الخارجي، فإنّ التركيز أصبح - بعد التوسيع - ينصبّ بالأحرى على أمن ورفاه السكان وضمان الحد الأدنى من السلام والقوة المستقرّان لتحقيق تنمية مستدامة. في المحصلة، فإنه علاوة على توسيع نطاق تصوّر مفهوم الأمن ليشمل أمن الأفراد، كثمرة لهذه المقاربات الجديدة، فإنّ التوسّع امتدّ ليشمل كذلك "النقاش حول أنظمة الأمن وطبيعة الفواعل في القطاع الأمني"¹.

1. التنمية كأداة لتعزيز السلام في بيئات ما بعد النزاع

ما يحرّك النقاش حول علاقة الأمن بالتنمية هو الجدال المزمّن الدائر حول ما هو المتغيّر المسبّب المُحدّث للتأثير اللاحق ضمن علاقة سببية، أي هل متغيّر الأمن هو المفضي إلى التنمية أم أنّ متغيّر التنمية هو المفضي إلى الأمن؟ ولأنّ المقام هنا ليس مناسباً للاستفاضة في هذا النقاش، سنكتفي بالإشارة مباشرة إلى أنّ الخطاب الأمني الجزائري يحمل تصوّراً يقرّ فصلاً واضحاً وصريحاً في هذا الجدال فحواه أنّ الشرط الأوّل في هذه التراتبية هو الأمن. نستدلّ على هذا بتعبير رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة الذي أقرّ بأنّ "إعادة السلم والأمن تبقى الشرط

¹ Ed. de l'OCDE, «Le développement en tant que facteur de sécurité», Revue de l'OCDE sur le développement, n° 02, 2001/3, p.138.

الأساسيّ لنجاح أيّ مسار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف معيشة الساكنة¹، وأنّ تنمية إفريقيا تتطلّب رفع العديد من التحدّيات لاسيما في مجال السلم والأمن². إنّ دور التنمية في المسار الخطيّ للأمن من مقاربة جزائريّة هو دورٌ بعديّ المراد منه بالأساس هو إحباط بواعث التهديد، أو بصيغة أكثر حصرية، الوقاية من اشتعال بؤر النزاع والتغلّب على هشاشة الدولة القوميّة وفشلها في الساحل. فالهدف من التنمية - ضمن هذا المنظور- هو تهيئة الظروف لاستعادة دور الهياكل الدوليّة الحيويّة على المنوال الذي يجعلها قادرةً على إدارة التغيير وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والاضطلاع بواجباتها تجاه المواطنين، وبالتالي المساهمة في تكريس السلم والأمن على نحو مستقر ودائم.

تقع هذه الرؤية للتنمية كعامل محقّق للأمن في أصل الدمج الجزائري بين مبعثي تعزيز وإنفاذ السلام وشرط تحقيق التنمية، وبصفةٍ أخصّ، في وضعيات ما بعد النزاع. كان هذا المضمون بادياً في حديث الرئيس بوتفليقة عن حالات النزاع ومسارات تسويتها في عدّة بلدان إفريقية حين أعقب كلامه حول هذا الموضوع بمطلب "إيلاء عنايةٍ خاصّةٍ بالبلدان التي تمرّ بمرحلةٍ انتقاليّةٍ لوقايتها من معاودة الوقوع في النزاعات، فمن الأهميّة بمكان أن نرافقها وندعمها في تنفيذ خطط إعادة بنائها وتميئتها في مرحلة ما بعد النزاع تعزيزاً للسلم المستعاد"³. ومع الوزير رمطان لعمامرة، نلغي التصرّو نفسه للعلاقة بين السلم والتنمية، مع تحديدٍ أكثر للعلاقة بينهما، وذلك في سياق تأكّيده على ضرورة تصوّر عمليات تسوية النزاع كسيروراتٍ لا تتوقّف بمجرد وقف إطلاق النار، بل تستمرّ إلى مرحلة ما بعد استعادة السلم، وإنه خلال هذه الأخيرة يأتي الدور الملحّ للتنمية وإعادة البناء: "إنّ

¹ بنصّ كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، أمام قمة مجموعة الثماني التي عقدت سنة 2010 لـ"تقويم تنفيذ تعهّات مجموعة الثمانية وإفريقيا" في موسكو (كندا). عن: وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سبق ذكره.

² بنصّ رسالة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، إلى قمة أوجا (نيجيريا) حول "الأمن الإنساني والسلام والتنمية: رزمة من أجل إفريقيا القرن الواحد والعشرين (21)". عن: الشعب، "الرئيس بوتفليقة: تنمية إفريقيا تتطلّب رفع تحديات السلم والأمن"، الشعب، 2014/02/28، على الرابط: <http://www.djazairss.com/echchaab/33497>، (شوهدي: 2017/03/21).

³ بنصّ كلمة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، حول قضايا السلم والأمن في إفريقيا خلال أشغال القمة الرابعة عشر (14) للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 2010/01/31. عن: المساء، "النصّ الكامل لمداخلة رئيس الجمهورية حول قضايا السلم والأمن في إفريقيا: موقفا من الانحرافات السياسية سيظل حازما لا تنازل فيه"، المساء، على الرابط: <http://www.djazairss.com/elmasa/29774>، (شوهدي: 2017/03/20).

المساعي الحميدة والوساطة التي تسعى دولنا ومنظمتنا القارية ومجموعتنا الجهوية إلى ترقيتها نحو الأفضل من الأساس، ومن خلال دعم كل من مكونات البنية الإفريقية للسلم والأمن، وكذا الأمم المتحدة، تحمل في طياتها [. . .] تدعيم السلم، بعد استتبابه، من خلال إعادة البناء والتنمية"¹.

إنّ الحاجة النظرية الملحة هنا تستدعي عرض صورة الرؤية الجزائرية للتنمية بغية فهم العلاقة التعااضدية بينها وبين الأمن ضمن هذا المنظور. ينبغي التنويه هنا بأنّ نزعة الجزائر إلى إعطاء بعدٍ شامل ومندمج لمقاربتها لمجابهة ذلك التعقّد في مظاهر التهديد، والمقترن بوضعياتٍ متعدّدة الأبعاد تسهّل انبعاثها مثلما رأيناه في صدد عرضنا لمقاربة الجزائر لمكافحة تهديد الإرهاب، كرّست إدراكا جزائريا مخالفا لنماذج الحلول أحادية البعد (الأمّنيّ أو العسكريّ فقط) التي تودّي في أغلب الحالات إلى استحالة معالجة الأوضاع متعدّدة الأبعاد الباعثة للتهديد. يتضح هذا بجلاءٍ في مضمون رسالة الرئيس الجزائري إلى قمة "الأمن الإنساني والسلام والتنمية: رزنامة من أجل إفريقيا القرن الواحد والعشرين (21)" بأبوجا (نيجيريا)، أين ربط تحقيق سلم وأمن مستدامين بلزمة رفع تحديات "الأمن الغذائي وتقليص نسبة الفقر واستحداث مناصب الشغل وديمومة وشمولية النمو وكذا التأقلم مع التغيّرات المناخية"²، وهو المنحى نفسه الذي تؤول إليه قناعة وزير الشؤون الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، الذي أقر صراحةً بأنّ "أصل النزاعات في إفريقيا (وما ارتبط بها من مظاهر انعدام الأمن والاستقرار) هو اقتصادي واجتماعي بجت بالدرجة الأولى"³.

¹ بنصّ مداخلة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري؛ رمطان لعمامرة، خلال "منتدى دأكار" (السنغال) حول السلم والأمن في إفريقيا في 2015/11/09. عن: "منتدى دأكار حول السلم والأمن في إفريقيا: مداخلة السيد رمطان لعمامرة"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2015/11/09، على الرابط: <http://www.djazair.com/aps/421933>، (شوهده في: 2017/03/20).

² بنصّ رسالة رئيس الجمهورية الجزائرية؛ عبد العزيز بوتفليقة، إلى قمة أبوجا (نيجيريا) حول "الأمن الإنساني والسلام والتنمية: رزنامة من أجل إفريقيا القرن الواحد والعشرين (21)". عن: "الرئيس بوتفليقة: تنمية إفريقيا تتطلب رفع تحديات السلم والأمن"، الشعب، مرجع سبق ذكره.

³ عن: مليكة خلاف، "مبادرات الجزائر تجاه إفريقيا سيدة وبعيدة عن الحسابات"، المساء، 2016/12/04، على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/index.php/الحدث/الوطن/مبادرات-الجزائر-تجاه-إفريقيا-سيدة-وبعيدة-عن-الحسابات>، (شوهده في: 2017/06/30).

تضم هذه المضامين رؤيةً جزائريةً للاستقرار والاضطرابات المزمّنة في إفريقيا كحصلة للفشل في رفع تحديات التنمية، ولا مرأى هنا في أنّ العوامل التكوينية للتهديدات في إفريقيا - والساحل منطقيًا - تشمل على نحوٍ مثبتٍ ظاهراً ذات طابع اقتصادي واجتماعي تتصافر بشكل وثيق فيما بينها منذ المستوى الاجتماعي الجزئي لتنتج في سيروراتها مظاهر التهديد والنزاع، مثلما سبقت الإبانة عنه في صدد عرض بواعث التهديد في الفصل الأول من هذه الدراسة. أنشأت هذه الرؤية - إستبعا - مقارنةً أشمل لنمط المجابهة المقترحة من قبل الجزائر تعتبر أنّ "مكافحة فعالة للإرهاب والجريمة المنظمة تستلزم معالجة الأوضاع الاقتصادية المزرية والتهميش السياسي والاجتماعي"¹ وتلحّ على "عدم إمكانية تكّلك أيّ مسار للسلم بالنجاح إذا لم يرافقه بجهدٍ مواز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكرسه وضع البلدان المعنية استراتيجياتٍ حقيقيةً لمكافحة الفقر وللتنمية المستدامة"². وحده إذن مسار تنموي متكامل قادر على تجاوز قصور الحلول الأمنية أحادية البعد ورفع التحديات السابقة باعتبار التنمية تدمج أبعاد الحياة الإنسانية مجتمعةً في مسار حركتها.

يحمل هذا المنظور الجزائري تصوّراً للتنمية على أنّها منظومة أفعالٍ شاملةٍ ومنتجةٍ تنطوي على عدّة إجراءاتٍ اقتصادية واجتماعية لصالح الأفراد وتعبئ فواعل في قطاعاتٍ متنوّعة، وهو تصوّر ينبغي أن لا يفصل عن تمسك الجزائر بمبدأ سيادة الدولة الوطنية؛ التي تبقى عليها الجزائر فاعلاً محورياً ومستقلاً ضمن هذه الحركية. إنّ التنمية على هذا النحو هي أداةٌ تستخدم على إثر استرجاع السلم لمواكبة الترتيبات الأمنية والدفاعية، بغية استدراك الخلل في وظائف الدولة وتعزيز صورتها، لا كمجرد حامٍ للنظام الاجتماعي وإثماً كسلطةٍ تمنح الإعانات والفرص الاقتصادية، ويتعلّق الأمر في حالة الساحل بالإعانات من الخيرات المادية ذات الطابع المالي والمادي بصفةٍ

¹ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، التي ألقاها خلال أشغال منتدى كرانس مونتانا (بلجيكا) في 2015/03/08، مرجع سبق ذكره.

² بنص كلمة لرمطان لعمامرة؛ الوزير الجزائري للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ألقاها خلال افتتاح "الملتقى الثاني رفيع المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا" في 2014/12/08 في وهران. عن: "لعمامرة يرافغ من أجل إضفاء بعد عالمي على دفع الفدية"، المساء، 2014/12/09، على الرابط: الحدث/الوطن/لعمامرة-يرافغ-من-أجل-إضفاء-بعد-عالمي-على-منع-الفدية/dz/el-massa.com/http://، (شاهد في: 2017/03/22).

جوهرية. وفي حال نجاح هذا المسعى، فإن التنمية تصبح عامل شرعنة واستقرار داخلي يمنح المواطنين ثقةً في حكومتهم ويخفف مع الوقت نزعات الاحتجاج والتمرد.

II. الأمن كفعل منظوماتي لا كفعل قطاعي

إجمالاً، فإن الربط بين المتغيرين ضمن معادلةٍ واحدةٍ يخولنا الحكم بأنّ التصوّر الجزائري يقارب الأمن كفعل "منظوماتي" لا كفعل "قطاعي". فبربطه بالتنمية، يُخرج الأمن من إطار الفعل أحادي الجانب إلى الفعل متعدّد الأبعاد والفواعل، ويصبح الحديث عن "الأمن كنظام" لا عن "الأمن كقطاع". يتضمّن نصّ الوثيقة التي قدمتها الجزائر إلى "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" في أيلول/سبتمبر 2015 (طالع الملحق رقم 01) مؤشرات عن هذه الفناعة الجزائرية بما لا يدع مجالاً للشكّ، فإذ تقرّ الوثيقة بأنّ الأمن شرط قاعديّ وأوّل لكل حوكمة للشأن العام، فإنها تعتبر التنمية فعلاً موازياً ومكمّلاً للمهمّة الأمنية للدولة يشمل جميع القطاعات وينبغي أن تجنّد له جميع الفواعل؛ حكوميّة كانت أو غير حكوميّة.

تنقل الجزائر تصوّرها الذاتي هذا إلى مستوى إقليميّ. متمسّكةً بـ "رفض التدخل" وقداسة سيادة الدولة كمواقفٍ مبدئيّةٍ تؤسّس عليها مقاربتها الأمنية، تحافظ المقاربة الجزائرية على الدولة القوميّة كفعل محوريّ تقع على عاتقه عملية التنمية، تماماً كما هو الحال بالنسبة للمهمّة الأمنية. فالدول الساحلية والإفريقية عموماً هي المدعوّة الأولى إلى تصميم استراتيجياتها التنموية الخاصّة؛ ذاتياً وباستقلالية، وفقاً لما تمليه عليها أوضاعها الداخلية، وهي في هذا مدعوّة إلى بذل الجهد الضروريّ لتعبئة مواردها وطاقاتها الكامنة على نحوٍ يكرّس عملياً مقاربة تعزز الأمن بالتنمية عبر إعطاء الأولويّة لتقليص الفقر والبطالة وتحقيق نموّ شامل. إنّ الأمر بالنسبة لإفريقيا - كما يشير إلى ذلك الرئيس الجزائري بشكل مباشر - "يتعلّق أوّل ما يتعلّق بممارسة قيادةٍ حقيقيّةٍ في التكفّل

بمصيورها، كما يتعلّق بالتزام إفريقيا بتملك مسارها التنمويّ بكلّ أبعاده وقبل كلّ شيء أبعاد السلم والأمن"¹.

على خطّ مواز، فإنّ النظرة الجزائرية للأمن كمنظومة بكرّسه أيضا تصوّرها لدور الفواعل الأجنبية وفوق الإقليمية في مرافقة الجهد الذاتيّ للدول الإفريقيّة والساحلية، وبالأخصّ الدول الأكثر غنى وتطوّرا. إنّ الدور المتوخّى من هذه الفواعل وفقا للمقاربة الجزائرية مقترن بلازمة احترام سيادة الدول الإفريقية والساحلية وتشجيع مساعيها وتقديم المساعدة الضرورية الكفيلة بإعطاء فعالية لبرامجها الوطنية للتنمية. ويقتضى مفهوم المرافقة في تصوّر الجزائريّ نقلا فعليّا للتكنولوجيا من القوى العالمية، مساندة الاستراتيجيات الإفريقية الوطنية والإقليمية بالاستثمارات المنتجة وبالتحويلات اللازمة (من الدول أو المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية)، ودعما ماديا ولوجيستيا، فضلا عن مساعدة الأفرقة على تعبئة واستغلال إمكانياتهم ومواردهم الكامنة، كلّ ذلك بغرض تنمية القارة الإفريقية إنسانيا بما يحقق تدريجيا تجاوز بواعث التهديد ويجعل الدول الإفريقية قادرة على التكفل بمسؤولياتها في بناء ثمّ حماية السلم والأمن الإقليميين.

في مرافعتها هذه، تدعو الجزائر القوى الأغنى والأكثر تطوّرا في العالم المهتمّة بالقارة الإفريقية، وبدول إفريقيا ما وراء الصحراء على وجه الخصوص، إلى عدم النظر إلى التحويلات والاستثمارات التي تقدّمها للقارة ودولها كمساعدات، بل كمساهمات فعّالة يحتاجها نمو الاقتصاد العالميّ من ناحية، ونموّ وبقاء شركاتها الكبرى من ناحية أخرى، وذلك بالنظر إلى نسبة النموّ التي تحقّقها الدول الإفريقية (من 5% إلى 10% سنويا). إنّ "الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل" فرصة بتعيّن على أوروبا وإفريقيا اقتناصها من أجل إقامة علاقة تكون إسهاما فعليّا في مقتضيات النهوض الاقتصادي لأوروبا [..]" و"في هذا المنظور، نرى أنّ رهان الاستثمار الأوربي في إفريقيا يتجاوز بكثير الجانب الاقتصادي وحده، فهو يعكس أيضا مطلب

¹ بنصّ كلمة لعبد العزيز بوتفليقة؛ رئيس الجمهورية الجزائري، أمام الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد بمدينة دوفيل (Deauville) الفرنسية. عن: "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، الفجر، 2011/05/27، على الرابط:

إقامة فضاءٍ للازدهار المشترك سيصبح الأسيسة التي يقوم عليها الاستقرار والرقىّ في كلتا المنطقتين¹.

تصبو مراهنة الجزائر على متلازمة الأمن والتنمية إلى التغلب على بواعث التهديد عبر استدراك مكانة الدولة القومية التي تعدّ الوحدة المرجعية في تصوّراتها الأمنية. إنّ تعليق الأمن بالتنمية - بموجب هذه التصوّرات - يندرج ضمن البحث أولاً عن استعادة وتعزيز "قوة الدولة" للاضطلاع أساساً بمهمة ضمان الأمن والنظام في المجتمع (المجال السياسي) وضمان عدالة توزيع الثروة والرفاه (المجال الاقتصادي)، إذا عدنا إلى تقسيم روتبيرغ لوظائف الدولة على قاعدة الأداء. فمن جهةٍ، تعدّ تنمية إفريقية وساحلية ذاتية ومستقلة شرطاً أولياً لتحقيق المسعى الجزائري في بناء واستعادة قوّة الدولة الوطنية و"خصيصتها الفيربة" وقوّة حكمتها الأمنية على المستوى المركزي والإقليمي، وبالتالي، استبعاد التداخلات الأجنبية المباشرة وارتداداتها الأمنية السلبية، وقلل من اعتماد بعض دول المنطقة على هذه الحلول ومراهنتها عليها في مواجهة مهدّات الأمن الإقليمي. ومن جهةٍ ثانيةٍ، وعلى مستوى المجتمعات والأفراد، فإنّ استراتيجية تنمية تلمس نتائجها الإيجابية على مستوى الشعوب وتحقق التزام الدولة بواجباتها السوسيو-اقتصادية وتقديم الخدمات "الإيجابية" - مثلما سميها روتبيرغ - تجاه مواطنيها تكبح تنامي النشاطات غير المشروعة ونشاطات الإجرام وتقلّص الحرمان الذي يعدّ الدافع لتجدّد فئاتٍ واسعةٍ من سكان المناطق الصحراوية في صفوف الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة.

¹ من الكلمة التي ألقاها عبد العزيز بوتفليقة؛ رئيس الجمهورية الجزائرية، في القمة الثالثة لإفريقيا والاتحاد الأوروبي حول موضوع "الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل" المنعقدة في 2010/11/28 في طرابلس (ليبيا). عن: "نص كلمة الرئيس بوتفليقة حول الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل"، المساء، 2010/11/29، على الرابط: <http://www.djazairss.com/elmassa/40689>. (شوهدي: 2017/04/19).

المبحث الثالث: نشر وإنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل وإفريقيا: الأفعال والآليات

تعبّر المبادئ السابقة متحدة عن التمسك الجزائري بالمعايير المبدئية التي تمّ تبنيها غداة الاستقلال، كما ترسم بوضوح حدود الإطار التصوري الذي تبني عليه الجزائر سلوكاتها الأمنية، والتي تعمل على ضمان انتشاره وإنفاذه على مستوى إفريقي، ليس فقط من خلال الخطابات، ولكن أيضا عبر مجموعة من المبادرات الفعلية والرسمية. من هنا، نصل في هذا الجزء من أطروحتنا إلى مبحثٍ مهمّ لا تكتمل دون الصورة لدينا عن المقاربة الأمنية الجزائرية. إنّه الجزء المتعلق بالبعد الجسّد لسلوكات الدولة في التطبيق الفعليّ للتصورات والتمثيلات عن مجابهة التهديد وبناء الأمن التي تمّ استعراضها فيما سبق من مباحث. سنعكف فيما يلي على قياس مدى التطابق بين "فعل القول" و"التصرف الفعليّ" للجزائر إزاء مسائل الأمن والتهديد عبر استعراض الآليات التي توظّفها من أجل نشر وإنفاذ مقاربتها إقليميا وقاريا وبمركنا في ذلك طموح الإجابة عن تساولين: كيف تسعى الجزائر إلى نشر وإنفاذ مقاربتها لمجابهة التهديد إقليميا وقاريا؟ وما هي وسائل التي تعتمد عليها لهذا الغرض؟

المطلب الأول: مأسسة الهواجس الأمنية الجزائرية داخل الإتحاد الإفريقي

ما فتت مكانة التهديدات الأمنية في الساحل وإفريقيا تتعزّز في أجندات السياسة الأمنية للجزائر. في الأصل، فإنّ حضور هذا الفضاء في السياسات الجزائرية كان مرده اعتبارات سياسية وأيديولوجية في فترات السبعينيات والثمانينيات (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرر في إفريقيا). فغداة الاستقلال، وبفعل المكانة التي وجدت الجزائر نفسها عليها كقائدة لحركات التحرر الأفريقية¹، ونظرا لموقعها الجغرافي المهمّ وثقلها الاقتصاديّ، وحتى العسكري، الذي ما فتى يتصاعد في القارة الإفريقية، وبعد إقرارها بعدها الإفريقي في دستوري 1976 و1989²، عملت الجزائر على تكريس المبادئ التي ورثتها عن تجربتها التحررية إفريقيا، وكانت لها مساهمات في المشهد الاستراتيجي الإفريقي بمختلف تجلياته تلمس من نشاطها المكثف والفاعل قاريا، إلى حدّ

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² راجع المواد 86، 88، 92 من الميثاق الوطني لسنة 1976، ص 35-36، بالإضافة إلى ديباجة دستور 1989، ص 04.

دفع بعض الدبلوماسيين في إفريقيا، وكذا بعض الصحفيين والمثقفين، إلى نعت الجزائر بـ"دولة إمبريالية من نوع خاص"¹ نظرا للدور الذي كانت تريد أن تؤديه كحلقة وصل بين الدول المتقدمة في الشمال والدول المتخلفة في الجنوب².

حاليا، ومنذ التسعينيات، فإنّ الاعتبارات السياسية والأيدولوجية للاهتمام الجزائريّ بالفضاء الإفريقيّ أضحت مضمورةً باعتباراتٍ أمنية-استراتيجيةّ متعلّقة أساسًا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكد هذا من الانشغال الأوّليّ الذي تكرّسه السياسة الأمنية للحكومات الجزائرية وأفعالها الخطابية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) والفعالية، إذ تعبّر هذه السلوكات جميعها، على نحو لا لبس فيه، تلك الأهمية التي توليها الجزائر لمسائل الأمن في منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموماً، ونزوعها نحو المساهمة في إعادة تشكيل الواقع الأمني الإفريقي وفق قيم ومعايير ذاتية. على العموم، فإنّ حضور المسائل الأمنية في أجندة السلطة الجزائرية هو في الواقع نتيجة مباشرة لتجربتها مع الإرهاب الداخلي خلال عشرية التسعينيات، بدليل أنّ الإرهاب أصبح محور السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإرهاصات الأولى لانفراج الأزمة الداخلية سنة 1999. عكفت جهود الجزائر في تلك الفترة أساساً على تبرير الوضع الجزائريّ الداخليّ وإقناع العالم بالتهديد الذي يشكّله الإرهاب على أمن الدول والشعوب، ثمّ بدأت الجهود الدبلوماسية تتعاظم دواليك لنشر التصرّو الجزائري عن الظاهرة الإرهابية.

1. إتفاقية الجزائر للوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 1999)

لم تنتظر الحكومة الجزائرية - تحت سلطة الرئيس بونفليقة - طويلاً لتحريك النفوذ الجزائري إفريقيا من أجل هذا الغرض، إذا باشرت عملية نشر مقاربتها وشرحها بغية استعادة دورها الإقليمي وشرعنة ممارسات النظام. كانت البداية مع احتضان الجزائر العاصمة الدورة الخامسة والثلاثين (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية في تموز/يوليو 1999 والتي أقرت "اتفاقية منظمة الوحدة

¹ محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² المرجع نفسه.

الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته"¹ (OAU's CPCT) والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2002. كانت الجزائر أول مبادر باقتراح هذه الاتفاقية، ويحيل مضمون الاتفاقية إلى نجاح الجزائر في نشر هواجسها الأمنية قارياً وإلى بداية تكريس مقاربتها للتهديد الإرهابي، فإذا عدنا لملاحظة المشهد الأمني والاستراتيجي القاري في تلك الفترة سنجد أنّ الجزائر كانت أكثر الدول تضرراً من التهديد الإرهابي، وبالتالي، فإنّ ما نصّت عليه الاتفاقية على ضرورة أن تجرم الدول الأطراف الأعمال الإرهابية بموجب قوانينها الوطنية، وتأسيسها إطاراً قانونياً لتسليم المجرمين وللتحقيقات خارج الأقاليم والمساعدة القانونية المتبادلة، وتحديدتها أيضاً مجالات التعاون بين الدول والولاية القضائية للدولة على الأعمال الإرهابية (طالع الملحق رقم 03)، هي جميعها إجراءات تعبّر عن نجاح الجزائر في رفع التهديد الإرهابي إلى مصفّ أعلى في سلمية الانشغال الأمني الإفريقي بصفة عامّة.

واعتمدت الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة للاتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا في تموز/يوليو 2004، بروتوكولاً إضافياً لاتفاقية عام 1999، وهو البروتوكول الذي كان للجزائر مرّة ثانية دوراً بارزاً في إقراره. إجرائياً، فإنّ اقتراح اعتماد البروتوكول قدّمه 28 رئيس إفريقيّ خلال اجتماعهم بداكار (السنغال) في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2001 أين خرجوا بـ"إعلان دكاكر لمكافحة الإرهاب". ويهدف البروتوكول إلى تنفيذ المادة 03 (د) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، والتي نصّت على أنّ من أهداف المجلس "تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال منع الإرهاب الدولي ومكافحته بشئى صورته"². إلى غاية الآن، صادقت 12 دولة على البروتوكول، وقد كانت الجزائر من أولى الدول المصادقة عليه، ومن المزمع الشروع في تطبيقه بعد إيداع صكّ التصديق الخامس عشر (15).

في مضمونه، أقرّ البروتوكول السالف بتزايد خطر الإرهاب في إفريقيا والروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والانتشار غير

¹ صادقت 40 دولة إفريقية على هذه الاتفاقية لحدّ الآن.

² African Union, «The African Union counter terrorism framework», 23/11/2015, in: <http://www.peaceau.org/en/page/64-counter-terrorism-ct>, (Seen on: 07/05/2017).

المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وهو التكييف الذي يعدّ متناسقا تمام التناسق مع مقاربة الجزائر الأمنية وهواجسها، بما أنه جاء في الفترة نفسها التي شهدت تعديل الجزائر لمفهومها للتهديد وإدراجها الجريمة المنظمة كتهديدٍ قوميٍّ أولى بالمواجهة مواكبة للتطوّر في المشهد الأمني في الساحل.

II. خطة عمل الاتحاد الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته (الجزائر 2002)

واصلت الجزائر جهودها لنشر وإنفاذ تصوّراتها عن الإرهاب فاحتضنت الجزائر العاصمة في أيلول/سبتمبر 2002 الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي المعني بمنع الإرهاب ومكافحته في إفريقيا والذي أقرّ "خطة عمل الاتحاد الإفريقي للوقاية من الإرهاب ومكافحته" (AU's PAPCT) كان الهدف من هذا الاجتماع تجذير الالتزام الفعلي للدول الإفريقية المصادقة على اتفاقية 1999 بمكافحة الإرهاب.

في السيرة الإفريقية لمكافحة الإرهاب، يمكن القول أنّ هذا الاجتماع أسّس لمرحلة التطبيق العمليّ وتفعيل القرارات التي اتخذها القادة الأفارقة في مجال مكافحة الإرهاب منذ اتفاقية الجزائر سنة 1999، إذ اعتمدت الخطة التي أقرّها تداييراً عمليّة في مجال مكافحة الإرهاب توخّت التصديّ بشكل أكبر للتهديدات الأمنية في إفريقيا وشملت مجالات عدّة؛ مثل الشرطة ومراقبة الحدود، تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات والتدابير التشريعية والقضائية.

III. المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (الجزائر 2004)

يعتبر احتضان الجزائر "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" (ACSRT) في عاصمتها واحدا من السلوكات التي تثبت أيضا ميل الجزائر نحو تكريس مقاربتها للإرهاب وبناء التصوّرات القارية عنه والتهديدات الحقيقية والكامنة الناجمة عنه. أسّس المركز في العام 2004 كجزء من تنفيذ لخطة العمل التي تمّ إقرارها العام 2002، وأنيط به ملء الفراغ في مجال الدراسة، البحث، التكوين والإنذار على مستوى إفريقيّ، وتقديم اقتراحاتٍ من أجل تدعيم الترسانات القانونية الوطنية في القارة الإفريقية بنصوص تساهم في مكافحة ووقاية أكثر فعالية من الإرهاب وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي. ويعتبر المركز حاليا هيكلا مركزيا للمعلومات والدراسات والتحليلات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية وقطبا لتطوير برامج بناء القدرات

في مجال مكافحتها. كما يعدّ مخبرا لإنضاج الأفكار وفضاءً للتفاعل والتعاون فيما بين الدول الأعضاء والآليات الإقليمية في نطاق الحوار والتشاور، وهو بهذا يضطلع بدور مهمّ في بناء التصورات حول الإرهاب وفي توجيه جهود الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحته، كما يعمل بالتعاون مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين على ضمان تنسيق جهود التعاون التقني لمكافحة الإرهاب في القارة.

في تشرين الأول/أكتوبر 2010، عيّن رئيسُ مفوضية الاتحاد الإفريقي مديرَ المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب كـ "ممثل خاصّ للاتحاد الإفريقي للتعاون ضدّ الإرهاب". ومنذ تعيينه في هذا المنصب، قام الممثل الخاصّ بعدد من الأعمال المهمة لتعبئة جهود القارة لمكافحة التهديد الإرهابي، تقييم الوضع في عدد من الدول الأعضاء، وتحديد المسائل الأمنية ذات الأولوية التي ينبغي معالجتها مع السلطات الوطنية المعنية في كلّ دولة.

تعكس هذه الأفعال الجزائرية حجم المكانة التي يحتلها الإرهاب ضمن مدركات الجزائر الأمنية. وتدرج هذه الأفعال المتمحورة حول التهديد الإرهابي ضمن سيرورة مأسسة الهواجس الأمنية الجزائرية على مستوى قاريّ بداية بضمن أقصى انتشار ممكن لها، من منطلق أن إنفاذ المقاربة الجزائرية المرجو برتكز دون شكّ، وفي مرحلة أولى، على مدى انتشارها واستيطانها من قبل الدول الإفريقية، وهذا ما تضمن الآليات السابقة تحقيقه. كذلك، يكفل الانتشار شرعنة هواجس الجزائر داخل المؤسسات الإفريقية مثلما شرعن دورها الإقليمي وكرائدة في مكافحة الإرهاب، فالنصوص وخطط العمل والدراسات حول الإرهاب، كلما انبثقت عن عددٍ أكبر من الدول كلما كان مجال تطبيقها أوسع، وهو ما بعدّ شرطا أوليا لإنفاذ المقاربة الجزائرية. لهذا فإنّ السلوك الأول الذي عمدت إليه الجزائر لتحقيق هذا الغرض هو استخدام مؤسسات منظمة الوحدة الإفريقية (ثم الاتحاد الإفريقي) لنشر هواجسها على المستويين الجهوي والقاري ولاقتراح نصوص وصكوكٍ تشكل أرضيات للعمل متعدد الأطراف ضمّنتها أفكارها وتصوراتها. فبعملها في إطارها، وقرت الجزائر لنفسها فضاءاتٍ تسمح بتنشيط الحوارات حول مواضيع إنشغالها الأمني، وبالأخصّ الإرهاب، من أجل إقناع الآخرين بمقاربتها ودفع الإرهاب إلى مركز اهتمامهم، تمامًا كما

هو الأمر بالنسبة لها . ومن خلال استعراض جهود الجزائر منذ سنة 1999، لن تكون هناك أيّ مبالغة في القول بأنّ الفضل في هيمنة الإرهاب على الأجندة الأمنية الإفريقية يعود إلى الدور الذي أدته الجزائر على مستوى الدائرة الإفريقية، وإن لم تكن جهودها في هذا الصدد هي السبب الوحيد في الوصول إلى هذه النتيجة .

إنّ استخدام الفعل الخطابى المتكرّر داخل هذه الفضاءات للإلحاح على خطورة التهديد الإرهابي يحقق مع الوقت هدف إنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية، ذلك أنّ "مفتاح إضفاء الصبغة المؤسسية هو تكرار الفعل الخطابى المؤمن إلى أن تصبح العملية رسميةً من حيث المضمون والهيكلي وحتى التردّد"¹ . إنّ اقتراح النصوص والقوانين وخطط العمل والدراسات بعمل بمرور الوقت على بناء الأفكار وقولبة التصوّرات الإفريقيّة حول الظاهرة الإرهابية، وبما أنّ الجزائر تتفوّق في خبرتها في التعامل مع الإرهاب وتمثلاته، ومقاربتها في هذا الصدد هي من المقاربات الرائدة في العالم، فإنّ ذلك أعطاهما تفوّقاً على البلدان الإفريقية الأخرى داخل هذه الآليات، وسمح لها بتضمين تصوّراتها داخل هذه الصكوك القارية، فأفق الرؤية واضح بالنسبة للجزائر ومسار الأمنة الذي ترمي إليه محدّد المعالم .

ينبغي أن نذكر هنا أنّ "القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب" يعدّ واحداً من التجسيّدات الأكثر تمثلاً لهذا الجهد الجزائريّ، إذ يعدّ توجيهاً لسيرورة تعزيز مكانة الإرهاب في الأجندة الأمنية الإفريقية منذ اتفاقية 1999 . إقترح القانون من طرف المفوضية الإفريقية² واعتمده الدورة العادية السابعة عشرة (17) لجمعية الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مالابو (غينيا الاستوائية) في تموز/يوليو 2011، وهدفَ بالأساس إلى مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ

¹ Constantinos Adamides, **Institutionalized, horizontal and bottom-up securitization in ethnic conflict environments: the case of Cyprus**, Phd thesis, (Birmingham: The university of Birmingham, September 2012), p.61.

² تمّ اقتراح "القانون الإفريقي النموذجي لمكافحة الإرهاب" تنفيذاً لأحكام خطة عمل الاتحاد الإفريقي لعام 2002 بشأن منع الإرهاب ومكافحته، التي أنطت بالمفوضية، من بين ما أنطتها به، تقديم المشورة بشأن المسائل المتصلة بالإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بما تنطوي عليه من إعداد تشريعات نموذجية ومبادئ توجيهية ووضع قانون نموذجي لمساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة منه لتعزيز تشريعاتها الوطنية و/أو تحديثها .

الأحكام الواردة في مختلف الصكوك القارية والدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1999 لمنع الإرهاب ومكافحته وبروتوكول 2004 المتصل بها . وعليه، فإننا إذا جئنا إلى موضوعة القانون النموذجي، فإننا سنضعها في المسار نفسه الذي كرّسه الجزائر منذ اقتراحها لاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته سنة 1999 . حتى قرارات مجلس الأمن أرقام 1904 (2009)، 1989 (2011)، 2083 (2012)، وأخيرا 2133 (2014) (طالع الملحق رقم 04)، ذات الصلة جميعها بموضوع الفدية، من المححف فصلها عن ذلك المسار الذي أسسته الجزائر منذ الندوات والمؤتمرات الأولى التي عقدها عددٌ من الخبراء في إطار "الندوات عالية المستوى حول السلم والأمن في إفريقيا" وندوات "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" . إنه داخل هذه الندوات بلورت طروحات الجزائر ومقاربتها، ثم طُورت تدريجياً إلى أن تم تبنيها أول مرة من قبل الاتحاد الإفريقي في تموز/يوليو 2009 في مؤتمر سرت، ثم من قبل مجلس الأمن، وبالتالي فإن أمننة هذه القضية عالميا هي أيضا ثمرةً للمسار المتسلسل والخطاب المتكرر الذي دأبت الجزائر عليه .

إن مضامين هذه القرارات تثبت هي الأخرى على نحو مزبل للشكوك بصمة الأمننة الجزائرية، إذ تتسق مع مضامين مقاربة الجزائر الأمنية وطروحاتها، بما أن كلاهما تقرنان تحقيق مطمح القضاء على الإرهاب بلازمة تفكيك السياقات والظروف التي توفر له شروط البقاء وعلى رأسها التمويل المتأتي من دفع الفديات .

المطلب الثاني: تكريس مأسمة الهواجس الجزائرية في إطار "الهندسة الافريقية للسلام والأمن" (APSA)

علاوةً على الآليات المذكورة - المنتجة للأفكار - التي تستخدمها الجزائر للتأثير على التصوّرات القاريّة حول الإرهاب بما يخدم مقاربتها الذاتية له، والتي مكّنتها من مأسسة مكافحته على المستوى الإفريقي - كما رأينا - بما يتماشى مع أهداف أجندتها الأمنية، فإنّه ضمن السلوكات التي تعكس سعى الجزائر إلى نشر وإنفاذ مقاربتها الأمنية نفى حضورها ومشاركتها عالية المستوى في مختلف المؤسّسات والترتيبات الأمنية المقرّرة في إطار "الهندسة الإفريقية للسلام والأمن"، والتي تمّ اعتمادها من قبل الاتحاد الإفريقي منذ خلافته منظمة الوحدة الإفريقية سنة 2001. ومعلوم أنّ هذه الهندسة تأسّست على خمس أعمدة رئيسية:

1. مجلس السلم والأمن الإفريقي.
2. نظام الإنذار المبكر.
3. لجنة الحكماء.
4. صندوق السلام الإفريقي.
5. القوة الإفريقية المتربّصة.

وتتوخّى "الهندسة الإفريقية للسلام والأمن" أساساً تدارك الضعف الرهيب في القدرات الإفريقية على إدارة النزاعات وتسويتها الذي ظلّ نقطةً سوداءً في تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية. في تعاملها مع المبادرات العملية للاتحاد الإفريقي، تدعم الجزائر كلّ خيار يتوافق مع مقاربتها في انتزاع استقلاليةً أمنيةً للقارة الإفريقية ويحقّق تكفّل الأفرقة بتسوية النزاعات داخل قارتهم بمعزل عن الحلول الأجنبية ودون تدخّل. إنطلاقاً من هذا الموقف المبدئيّ، دعمت (وتدعم) الجزائر الترتيبات المنبثقة عن الهندسة الإفريقية للسلام والأمن وتشارك فيها مشاركةً فعليّة. في مقدّمة الأمثلة عن هذا السلوك، برز واضحاً استحواذ الجزائر على منصب "مفوض السلم والأمن الإفريقي" منذ إنشائه، إذ تداول عليه ثلاثة سفراء جزائريين هم سعيد جانيط،

رمطان لعامة وإسماعيل شرقي لمدة خمس عهديات متتالية¹. وبعد منصب مفوض السلم والأمن الأكثر حيوية إذا ما قورن بالمفوضين السبعة الباقين للاتحاد الإفريقي بحكم الدور الذي يؤديه في تحديد الأجندة الأمنية للمنظمة. وتولى المفوض صلاحيات نافذة؛ مثل تمثيل دائرة السلم والأمن في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقويم النزاعات والأزمات الإفريقية. خلال فترة تقلده للمنصب (2008-2013) كان لعامة بلقب "سيد إفريقيا" وكان الشخصية الأبرز بعد الرئيس في الاتحاد الإفريقي، وقبله، كان سعيد جانيط، أول مفوض لدائرة السلم والأمن (2002-2008) قد تولى قيادة آليات السلام الإفريقية، وبينما كان يعمل في منظمة الوحدة الإفريقية ساعد على تصميم "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن" (APSA) التي تبناها لاحقا الاتحاد الإفريقي².

على غرار هذا، ترأست الجزائر "لجنة الحكماء" (Panel of the Wise) بعد تأسيسها مباشرة، ولعهدتين متتاليتين (2007-2010 و 2010-2013)، ممثلة في شخص رئيسها السابق أحمد بن بلة الذي كان الممثل الوحيد لدول شمال إفريقيا داخل هذه اللجنة. وتتألف "لجنة الحكماء" من خمس شخصيات إفريقية مرموقة تحظى بالاحترام الكبير قاربا، وتمثل مناطق القارة الخمس تقدم المشورة لرئيس الاتحاد الإفريقي وبدور عملها حول محورين يقعان في مركز شواغل الجزائر الأمنية ومفهومها للتهديد: تعلق الأول بالمشكلات الأمنية التي تشكل تهديدا فعليا للسلام والاستقرار في القارة الإفريقية؛ وبالأخص الخلافات الحدودية والإرهاب والأنماط غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة، في حين تعلق الثاني بالأزمات والنزاعات السائدة في إفريقيا، إذ تقوم المجموعة في هذا السياق بتحقيقات على أرض الواقع، تقدم خيارات سياسية وسلمية للأطراف المتنازعة وتسعى إلى إبرام اتفاقات تسوية فيما بينها.

¹ آخر تصويت على منصب المفوض الإفريقي للسلم والأمن جرى في 2017/01/30 وتم بموجبه انتخاب السفير الجزائري إسماعيل شرقي لشغله للمرة الثانية على التوالي.

² Benjamin Nickels, «Algeria's role in African security», **Carnegie**, 03/04/2014, in: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55239>, (Seen on: 16/05/2017).

III. ثنائية الدعم والامتياز والتعامل الجزائري مع "القوة الإفريقية المتربّصة" (ASF)

على خطّ مواز، دعمت الجزائر منذ البداية مشروع "القوة الإفريقية المتربّصة" (ASF) التي أُعلن تأسيسها بموجب البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي الموقع عليه في دوربان (جنوب إفريقيا) في تموز/يوليو 2002، باعتبارها من أكثر الأدوات ملاءمةً لتحقيق مطمح تحرير القارة الإفريقية من الاعتماد على المجموعة الدولية في حلّ أزماتها الداخلية، وهو المطمح الذي يتفق مع مبادئ وأهداف المقاربة الأمنية الجزائرية. سعى الاتحاد الإفريقي من خلال إنشاء القوة المتربّصة إلى تمكين مؤسساته من الاضطلاع بمسؤولية أكبر في حفظ السلم والأمن في القارة عبر تزويدها بقدرة فعلية على نشر قوة عسكرية في أيّ مكان بالقارة، وفي الوقت المناسب، للمساعدة في إحلال السلام والاستقرار ومواجهة التحديات الأمنية بفعالية أكبر، وهو الدور الذي تقوم به في إفريقيا قوات أممية وأجنبية في أكثر الحالات.

مثلما هو الأمر بالنسبة لمفوضية السلم والأمن ولجنة الحكماء، فإنّ دعم الجزائر لهذه الآلية لم يتوقّف عند حدّ السلوك اللفظي للحكومة بل تعدّاه إلى سلوكياتها الفعلية، إذ كانت الجزائر أول بلد في إقليم شمال إفريقيا استكمل المرحلة الأولى في سيرورة إنشاء القوة الإفريقية المتربّصة باحتضانها مقرّ "الأمانة التنفيذية للواء الجهويّ الاحتياطي لشمال إفريقيا" (NASBRIG) في مدينة جيجل (شرق العاصمة الجزائر)، والتي تعدّ واحدة من بين خمس فرق تتبع القوة المتربّصة موزعة على نواحي القارة المتبقية (الشرق والغرب والوسط والجنوب)¹. وواصلت الجزائر دعمها لهذه المبادرة الإفريقية بالرغم من التعطل الذي صادف إنشاءها بسبب عدّة معوّقات مرتبطة أساساً بضعف التمويل وقلة الإمكانيات أجّلت تأسيسها الفعليّ منذ تمّ إطلاقها، فكانت الجزائر من بين المؤيدين لإنشاء "القدرة الإفريقية للاستجابة السريعة للأزمات" (ACIRC) المنشأة في ماي 2013

¹ إلى جانب إقليم شمال إفريقيا، فإنّ التنظيم العسكري والمؤسساتي للقوة الإفريقية المتربّصة قضى باحتضان كل منطقة من مناطق القارة الإفريقية فرقة من هذه القوة ويتعلّق الأمر بـ:

- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)؛
- مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)؛
- الهيئة ما بين الحكوماتية للتنمية (القرن الإفريقي) (IGAD)؛
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC).

كاستعاضة مؤقتة عن مشروع "القوة الإفريقية المتربصة" ريثما تصل الأخيرة إلى قدراتها العملية المرمعة.

يجب القول أن القوتين المنشأتين من قبل الاتحاد الإفريقي، وإن كانتا تلتقيان في أهدافهما مع تطلعات المقاربة الأمنية الجزائرية، فإن تعارضا جسيما نشأ مع الأخيرة بسبب عدم التوافق معها في نمط العمل. فإنشاء القوتين جاء على إثر تبدل عميق جرى في القعيدة الأمنية للاتحاد الإفريقي الذي تحلّى عن قاعدة عدم التدخل في الهندسة الأمنية الجديدة التي أقرّها، وأعطى لنفسه الحق في التدخل في الحالات الأشدّ خطورة داخل القارة، وبالأخصّ حالات النزاع التي تتخللها جرائم حرب أو جرائم إبادة أو جرائم ضدّ الإنسانية¹، ما نشأ عنه تعارض مع نزعة الجزائر الاستقلالية ومعيار عدم التدخل الذي تلزم نفسها به في تعاملها مع المسائل الأمنية الجهوية والقارية. كدليل عن عدم تنازل الجزائر عن هذه المعايير في تصرفاتها الأمنية، تمتع الجزائر عن المشاركة في مهمّات السلام والأمن التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي على مستوى القارة؛ في كل من السودان، جنوب السودان، الصومال، إفريقيا الوسطى وبورندي، بالرغم من أنّها طرفٌ نافذ ومؤثّر في مجلس السلم والأمن الإفريقي. وبالموازاة، لم ترسل الجزائر قوّاتها لتنفيذ عملية عسكرية خارج حدودها وترفض تسخيرها في كل من "القوة الإفريقية المتربصة" و"القدرة الإفريقية للاستجابة السريعة للأزمات"، وهي تحصر دعمها لهذه القوات في الجوانب اللوجيستية والتمويل والتكوين.

في تبريرها لسلوكاتها هذه، تلجّ الجزائر على أنّ المشاركة في مهمّات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي، أو في القوّات التابعة له، لا تعني بالضرورة أن تسخر قوّاتها المسلحة تحت إمرته، وتعتبر في المقابل أنّ الدعم المالي واللوجيستي، الذي تعهّدت بتقديمه للمساهمة في وصول هذه القوّات إلى قدراتها العملية، بعد حاسما وعلى القدر نفسه من الأهمية، ذلك أنّ المعوّقات التي حالت دون تفعيل هذه المبادرات الإفريقية دائما ما ارتبطت بهذه الجوانب.

¹ African Union, Protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union, (Durban: 09/07/2002), p.06.

يجب القول في هذا السياق أنّ هذا السلوك الجزائي لديه ما يعضده موضوعياً . فإذا أتينا إلى حالة الهندسة الإفريقية للسلم والأمن على سبيل المثال، سنجد أنّ الهدف الذي سَطَّر لحظة إقرارها كان بلوغ رقم 15000 و20000 عسكريّ من اختصاصات مختلفة، يعملون في مختلف آلياتها، وبالأخصّ، القوّة الإفريقيّة المتربّصة (ASF). بيد أنّ هذه القوّة ظلت معطّلة ولم تصل إلى قوَّاتها العمليّاتية كاملةً إلى غاية الآن بسبب ضعف الإمكانيات المالية واللوجيستية للأفارقة. حتى "مهمّة الاتحاد الإفريقي في الصومال" (AMISOM)، التي تعدّ عمليّة إفريقيّة خالصةً تعبئ وحداتٍ متعدّدة الاختصاصات، لم تكن لتستمرّ لولا الدعم الدوليّ لها، وبالأخصّ، دعم الاتحاد الأوربي عبر آليّة "مرفق السلام الإفريقي" (APF)¹. كذلك، وفيما يتعلّق بغرب إفريقيا، فإنّ الإمكانيات التي سخّرتها قيادة أركان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لمواجهة المدّ الإرهابي في مالي سنة 2012 كانت ضعيفةً جدّاً وغير كافيةٍ، ويجب الاعتراف بأنّ الفضل يعود إلى الإمكانيات والقدرات الفرنسية - ثمّ تلك المسخّرة في إطار "القيادة الإفريقيّة لمهمّة الدعم في مالي" (AFISMA) - في درأ التهديد واستعادة الاستقرار النسبيّ في مالي، إذ مكّنت هذه القدرات من نشر ستّة آلاف (6000) جنديّ على الأراضي المالية وجنّبت المنطقة سيطرة الجماعات الإرهابية على كامل البلد.

IV. مسار نواقشوط

الحركات المتنامية للإرهاب والجريمة المنظّمة في الساحل التي استحكمت بفعل الأزمتين المالية والليبية وتدهور أوضاعه الأمنية نحو الانفلات الأقصى لفتت انتباه الاتحاد الإفريقي إلى ضرورة زيادة جهده الأمني المكرّس في هذه المنطقة. وكرّد فعل على ذلك، أطلق الاتحاد "مسار نواقشوط حول تعزيز التعاون الأمني وتفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن (APSA) في إقليم الساحل الصحراوي" المعروف باختصار بـ "مسار نواقشوط" في آذار/مارس 2013. وكما هو واضحٌ من اسم المسار، فإنّ الاتحاد الإفريقي سعى من خلاله إلى رفع التحديات الأمنية التي تفرض

¹ أنشئ "مرفق السلام الإفريقي" (APF) في العام 2004 استجابة لطلب عدد من القادة الأفارقة. يمولّ هذا المرفق من خلال صندوق التنمية الأوروبي ويشكّل المصدر الرئيسيّ للتمويل لدعم جهود الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية في مجال السلم والأمن بقيمة تمويل إجمالية تفوق 1.9 بليون أورو منذ 2004.

نفسها على دول الاتحاد ضمن هذا الفضاء . وقد شاركت الجزائر في إطلاق "مسار نواقشوط" وعدته مسارا واعدا "لوضع نظام حكمة أمنية"¹ في الساحل وفي إفريقيا عموما، وتبنت أهدافه وميكانيزمات عمله منذ البداية. وجاء المسار شاملا في تشكيله لكل دول الحزام الساحلي، إذ ضمّ في تكوينه - إلى جانب الجزائر - كلا من بوركينا فاسو، ساحل العاج، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال وتشاد، علاوة على الأمم المتحدة (UN)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الإتحاد الأوروبي (EU)، لجنة قيادة أركان العمليات المشتركة (JOGSC)، وحدة الدمج والاتصال (FLU)، وكذا المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) ولجنة أجهزة الأمن والمخابرات في إفريقيا (CISSA) التابعين للاتحاد الإفريقي (AU). كما أعطيت صفة عضو ملاحظ للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، روسيا وفرنسا).

إضافة إلى هدف تفعيل أسس "الهندسة الإفريقية للسلم والأمن" في الحزام الساحلي، فإنّ الإتحاد الإفريقي عوّل على هذا المسار لشحذ التعاون الاستعلاماتي وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات المشاركة فيه ولإرساء قواعد لتعاون أفضل في مجال أمن الحدود وإرسال بعثات تقييم إلى بلدان الساحل بغية قياس مستوى قدراتها وإمكانياتها في مكافحة الإرهاب². قياسا إلى هذا، فإنّ الهدف الأسمى لهذا الترتيب الأمنيّ هو استدراك الضعف في التنسيق والتعاون الاستعلاماتي والتأخر الحاصل في ميدان الاتصال فيما بين دول الشريط الساحلي، وهو بهذا يلتقي مع مطلب ملحّ تبني عليه الجزائر مطلبها لتحرير الاستراتيجيات الأمنية الإفريقية من التبعية للقوى الأجنبيةّ هو توفير المعلومات الاستراتيجية في الوقت المناسب وتبادل أسرع وأكثر نجاعة لها. ويبدو أنّ الحاجة الملحة إلى الإمكانيات والأدوات التقنية الأكثر تطورا ودقة تكنولوجية التي يستدعيها تحقيق هذا المطمح، أدى بالدول الإفريقية المنتمية إلى هذا المسار، وبالإتحاد الإفريقي، إلى إشراك الإتحاد الأوروبي والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في عضويته بغية كسب

¹ في كلمة لعبد المالك سلال، الوزير الأول الجزائري، ألقاها في "قمة باريس حول السلم والأمن في إفريقيا" المنعقدة يومي 06 و07 كانون الأول/ديسمبر 2013، مرجع سبق ذكره.

² Jean-Pierre Chevènement et Gérard Larcher, op.cit.

مساعدتها في هذا المجال. إنه بهذا أيضا يتفق مع تطلّع الجزائر إلى إستراتيجيات أمنية في الساحل وفي إفريقيا؛ مستقلة وبالتعاون مع الفواعل فوق الإقليمية المهمة به.

على العموم، فإنّ ذكر هذه الأمثلة عن الترتيبات الأمنية في إطار هندسة الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن، ومسار نواقشوط المعضد لها، تمنحنا أسسا كافية لقراءة السلوك الجزائري المتأرجح بين الدعم والامتناع في إطار العمل الإفريقي المشترك. نحن بصدد حل وسط ابتكره صانع القرار الجزائري من أجل الوفاء بالتزاماته تجاه المنظمة الإفريقية التي ينتمى إليها ويؤدّي أدوارا فاعلة داخلها، دون أن يتنازل عن هوية الدولة أو أن يمسر بالخطّ العقائدي الذي وضعه لنفسه ويرفض التخلّي عنه تحت أيّ طائل. وبالتالي، فإنّ تصرفات الجزائر هذه تحقق التوافق مع المعيار الأصليّ لمقاربتها الأمنية والنزعة الاستقلالية التي تسعى دوما إلى الارتكان إليها، فبرفضها تسخير جنودها ضمن هذه القوى مقابل حضورها فيها وحصر دورها في الإسناد المالي واللوجيستي، تبقى الجزائر على صلاحية معيار عدم التدخل في سياستها الأمنية والخارجية، وتستمرّ سائرة في مسار فك ارتباط إفريقيا الأمتني بالقوى الأجنبية، ذلك أنّ ما يبقى على حالة الارتهان الإفريقي لهذه القوى هو ضعف الأفارقة المادي والمالي، وإنّ التحدي بالنسبة لهم هو التغلب على هذا الضعف إذا أرادوا تمكّك زمام أمرهم الأمني في المستقبل.

حتى السيطرة على منصب المفوض الإفريقي للسلم والأمن تعدّ آية أخرى ناجعة لإنفاذ الجزائر لمقاربتها لا يبدو أنّها مستعدة للتنازل عن توظيفها خدمة لمصلحتها، بما أنّها تكفل لها تحصيل عدّة مزايا ومكاسب. فالحضور الدائم داخل مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وفي أعلى الهرم، يمنح الجزائر وضعية سيطرة مؤسّساتيا تكفل لها التأثير على أفكار النخب الإفريقية الحاكمة وترسيخ معايير وقيم مقاربتها التي ترفع من أجلها. كما أنّ حضور الجزائر في ترتيبات الهندسة الإفريقية للسلم والأمن وفي مسار نواقشوط يحافظ على ديمومة تواجد انشغالاتها الأمنية - لاسيما الإرهاب وارتباطاته المتعددة بأشكال التهديد الأخرى في منطقة أمنها القومي - في الأجندة الأمنية الإفريقية، ويمنحها أفضل الحظوظ لأن تستبطن من قبل الحكومات الإفريقية، قياسا إلى الدور الموكل للمفوض والمؤسّسات الأخرى في رسم واتخاذ القرار الأمني الإفريقي. إنّ المكسب الآخر

الذي تجنيه الجزائر من خلال هذه الآلية على المدى الطويل هو الاستبقاء على ريادةها الإقليمية والقارية في مجال مكافحة الإرهاب، مع تخفيف العبء عليها في إطار هذه الاستراتيجية، ذلك أن نجاحها في مأسسة الإرهاب كهاجس أمني قاري وإدراجه في الخطاب الأمني الروتيني داخل المؤسسات الإفريقية سيؤدي إلى استبطان أكبر لتصوراتها، واستتباعا، إلى تجدد أكبر لمكافحته، وكلما كان التجدد الإفريقي ضد الإرهاب أكبر فإن الفائدة بالنسبة للجزائر ستلمس على مستوى انخفاض الأعباء التي تتحملها في سياق هذه المواجهة.

المطلب الثالث: آليات إنفاذ المقاربة الأمنية الجزائرية خارج مؤسسات الاتحاد الإفريقي

أوجدت الجزائر لنفسها آليات أخرى خارج مؤسسات الاتحاد الإفريقي تعمل ضمنها أيضا من أجل نشر وإنفاذ مقاربتها الأمنية. وبالمقارنة مع ما سبق من آليات، فإن ما سيجري عرضه ضمن هذا المطلب هي آليات أكثر تركيزا واختصاصا بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي الذي أُفرد بترتيبات أمنية متعددة الأطراف يقتصر مدى عملها وصلحياتها على الحيز الجغرافي المشمول بمحدوده.

1. فوج العمل حول "بناء القدرات في الساحل" ضمن "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" (GCTF)

كسلوك آخر يعكس هيمنة التهديد الإرهابي على سلوكها الدبلوماسي والأمني، تشارك الجزائر في "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" (GCTF) منذ أطلق خلال اجتماع وزاري علني عقد في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2011. ويعتبر المنتدى منصة غير رسمية ومتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب أتت لتعزيز الهندسة العالمية لمكافحة الإرهاب في القرن 21. وتتمحور مهمته حول تعزيز نهج استراتيجي طويل المدى لمكافحة الإرهاب والأيدولوجيات العنيفة والمتطرفة التي تسنده. ومنتدى محدد المهمة (Action-oriented forum)، فإنه يعقد لقاءات منتظمة تعمل على إعداد وثائق إطارية (الممارسات الجيدة والمذكرات) والأدوات والوسائل الضرورية لصنّاع السياسة والممارسين لتطوير قدراتهم والاستراتيجيات الوطنية ومخططات العمل ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. بالموازاة، فإن دعم وتشجيع تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بعدان من أهداف المنتدى ذات الأولوية. ووفقا للموقع الرسمي للمنتدى، فإن الاستراتيجية المقصودة هنا هي تلك التي تمت مراجعتها في يونيو/حزيران 2016، وكذا إطار عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ضمن نطاق أوسع، بما في ذلك خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية من التطرف العنيف التي عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 2016¹. وسعيا إلى تحقيق هذا، يعمل المنتدى بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة

¹ GCTF, «Background and mission», in: <https://www.thegctf.org/About-us/Background-and-Mission>, (Seen on: 28/06/2017).

والمنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا الشأن من أجل "تعزيز وتعضيد وتكامل الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف"¹.

وتشكل المنتديات الدورية التي ينظمها المنتدى حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف آلية عمله. ويُدعى لهذه المنتديات المسؤولون الرسميون والممارسون فيسمح لهم ذلك بلقاء نظرائهم من الدول الرئيسة في مختلف المناطق بغرض التحوار حول مواضيع الانشغال المشترك وتبادل الخبرات والاستراتيجيات والأدوات وبرامج بناء القدرات. ويعطى المنتدى الأولوية لبناء القدرات المدنية في مجالاتٍ مثل: سيادة القانون وإدارة الحدود ومكافحة التطرف العنيف. وعلى خطٍ مواز، يعمل المنتدى مع شركائه عبر العالم لتحديد الاحتياجات المدنية الحرجة والطارئة التي تتطلبها مكافحة فعّالة للإرهاب، فيعمل على تعبئة الخبرات والموارد اللازمة لمعالجة مثل هذه الاحتياجات وتعزيز التعاون العالمي في مكافحة الإرهاب.

في بنيته، تتشكل المنتدى من ستة (06) أفواج عمل²؛ أربعة (04) موضوعاتية واثنان (02) جغرافيتان تركزان جهودهما على المساهمة في بناء القدرات في كل من الساحل والقرن الإفريقي. وتعمل الجزائر تحت مظلة المنتدى وتتناسم مع كندا رئاسة "فوج العمل حول الساحل" الذي عقد أول اجتماع له في 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. ويهدف الفوج إلى ترقية التعاون الإقليمي والدولي خدمةً لاستقرار إقليم الساحل، وبوقر فضاءً للخبراء لمناقشة الثغرات في بناء القدرات الخاصة بمنطقة الساحل وتحديد الحلول. وقد حدّدت الجزائر وكندا - بالتعاون مع أعضاء المنتدى - مجالات عمل الفوج فيما يلي³:

1. إعطاء الأولوية لخمسة مجالات عمل: تعزيز أمن الحدود، بناء العدالة الجنائية والتعاون القانوني والقضائي، التعاون الشرطي، مكافحة تمويل الإرهاب، مشاركة المجتمع المحلي.

¹ Ibid.

² هذه الأفواج هي: "العدالة الجنائية وسيادة القانون"، "مكافحة التطرف العنيف"، "المقاتلون الإرهابيون الأجانب"، "الإحتجاز وإعادة الإدماج"، "بناء القدرات في القرن الإفريقي" و"بناء القدرات في الساحل". وتمّ مراجعة تشكيل ووجود هذه الأفواج بشكل دوري من قبل لجنة التنسيق لضمان استجابة "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" (GCTF) للاحتياجات الملحة والعاجلة لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات، وهما الغايتان الرئيستان اللتان أنشئ المنتدى من أجلهما.

³ GCTF, op.cit .

2. تشجيع تنفيذ "مذكرة الرباط"¹ بشأن الممارسات الجيدة لممارسات مكافحة الإرهاب الفعّالة في قطاع العدالة الجنائية؛ وتحديدًا تلك الممارسات الجيدة ذات الصلة بتجريم الأنشطة الإرهابية واستخدام الأطر القانونية لتعزيز الاستجابة المتوافقة مع سيادة القانون في التعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل.

3. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتوفير سبل لتنسيق بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب.

4. توفير منتدى للتواصل والتعاون بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لتعزيز الحوار والتفاهم وتبادل التحليل والدروس المستفادة وإقامة الشراكات.

وواضحٌ بعد استعراض تكوين ووظيفة وأهداف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تقاطع انشغالاته مع انشغالات الجزائر الأمنية، وتقصد هنا مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف، والإسهام في إثراء الاستراتيجيات العالمية والإقليمية في هذا المجال، بما فيها تلك الخاصة بمنطقة الساحل، وهي مسالك تملك الجزائر خبرةً فيها ولديها مقاربتها الخاصة لمجابهتها مثلما تمّ عرضه، والأرجح أنّ هذه هي العلة التي جعلت خبراء المنتدى يضعون الجزائر على رأس فوج العمل حول "بناء القدرات في الساحل" بالشراكة مع كندا. ومرةً أخرى، فإنّ انتماء الجزائر إلى هذا المنتدى يعكس حرصها على التواجد ضمن مختلف آليات مكافحة الإرهاب، وبالأخصّ تلك التي تعنى بالساحل، وقد يكون المكسب الأكثر احتمالاً الذي استشرفه صانع القرار الجزائري من العضوية في هذا المنتدى، على خلاف الآليات المستعرضة سابقاً، مرتبط بالبحر الأوسع لفضاء الحوار داخله وبالطابع الأشمل لمجالات بحثه واهتمامه، وهي خصائصٌ مستمدّة من البعد العالمي للمنتدى، ومن البديهي أنّ هكذا خصائص ستجعل "الملتقين" لخطاب الجزائر الأمني ولضامين مقاربتها أكثر وأوسع.

¹ عنوانها الكامل هو "مذكرة الرباط حول الممارسات الجيدة والأفعال الناجعة في مكافحة الإرهاب في مجال العدالة الجنائية". صادرة عن فوج العمل حول "العدالة الجنائية وسيادة القانون" الناشط تحت مظلة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومذكرة الرباط هي خلاصة لأعمال المنتدى الذي اجتمع في الرباط في 07 و08 فيفري 2012.

لقد استغلت الجزائر هذه الخصائص والميزات التي تمنحها إياها عضويتها ضمن "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" (GCTF) في سياق نضالها من أجل أمنة دفع الفدية، واستطاعت تحقيق نجاحات تحسب لها في مسعاها هذا. ففي قراره رقم 2133 الذي اتخذته في 27 كانون الثاني/يناير 2014، أشار مجلس الأمن إلى "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها" (طالع الملحق رقم 03) الصادرة عن "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب" (GCTF)، كما نوه بالدور الذي يقوم به المنتدى في "نشر الوثائق الإطارية والممارسات الجيدة في مجالات تتعلق بمسائل منها عمليات الاختطاف طلبا للفدية" (طالع الملحق رقم 03). وأخذا بالحسبان سببها في المطالبة بتجريم دفع الفدية ومسار أمنته الذي قرّرت خوضه منذ العقد الماضي، فيمكن حساب هذه النجاحات لصالح الجزائر بطريقة غير مباشرة، بما أنّ هذا الطرح خاصٌّ بها وناضت من أجل إدراجه ضمن أجندة المنتدى منذ أول اجتماع لفوج العمل حول الساحل العام 2011. ولا يقتصر الأمر على أموال الفديات، فالجزائر توظف تواجهها أيضا ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لطرح مقاربتها لمجابهة تهديد المخدرات معتبرة أنّ المشكل الذي تطرحه المتاجرة بها يجب أن يحظى "باهتمام متزايد" من قبل المنتدى بالنظر إلى الأبعاد المقلقة التي تتخذها هذه الظاهرة والعلاقة المثبتة بين إستقواء الإرهاب والصعود المتنامي لتجارة المخدرات¹.

II. لجنة قيادة الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات (تمنراست 2010)

تأتي على رأس الترتيبات الأمنية-العسكرية الخاصة بدول الميدان التي بادرت بها الجزائر ورعتها "لجنة قيادة أركان مشتركة مكلفة بالعمليات" (JOGSC) المنشأة في نيسان/أبريل 2010 بتمنراست (في أقصى جنوب الجزائر). وقد وظفت الجزائر ثقلها الإقليمي ومبادرة دول الميدان من أجل إنشاء هذا الهيكل العسكري المؤلف من أركان القوات المسلحة لكل من الجزائر وموريتانيا

¹ بنص كلمة الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية: عبد القادر مساهل، ألقاها خلال الاجتماع الخامس للمنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب، نيويورك 2014/09/22. عن: "الجزائر مستعدة لتنسيق جهودها مع شركائها لمكافحة الإرهاب"، النهار الجديد، 2014/09/23، على الرابط: <http://www.djazair.com/ennahar/222572>، (شوهدي في: 2017/06/30).

ومالي والنيجر، ووضع له هدف تنفيذ خطة أمنية إقليمية جديدة وإنشاء وحدات قتالية تضم في صفوفها 75000 جندي¹ بحلول سنة 2012، وهو ما لم يتحقق.

وإذ يكرّس هذا البناء، من حيث هو، مأسسة البعد الجهوي الذي أُسبغت به المقاربة الأمنية الجزائرية منذ استحكام العلائق عبر الحدودية بين الكيانات الإرهابية في الساحل، والحاجة المتزايدة لمواجهة نشاطات تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة المتحالفة والمتعاونة معه منذ 2007 ضدّ الرعايا الأجانب وجيوش دول المنطقة، فإنّه بالموازاة يكرّس حرص الجزائر على الالتزام بنزعتها الاستقلالية في رؤيتها لمسائل الأمن الإقليمي والتزامها بالتعاون كبديل للتدخل، فتأسس هذه اللجنة هو في جزء منه ردٌّ على الدعاوي المتكررة لعدّة قوى غربية بضرورة التصدي المشترك لتنظيم القاعدة حتى لا تتحوّل الصحراء الكبرى إلى ملاذٍ له، وبالتالي فإنّ الرسالة التي بعثت بها الجزائر من خلال هذه المبادرة هي قدرة دول الميدان على تولي حماية أمنها بنفسها ودون الحاجة إلى إقامة مقرّ الأفريكوم (AFRICOM) على أراضيها.

III. "وحدة الدمج والربط" (الجزائر 2010)

كذلك، تبرز سيطرة الإرهاب والجريمة المنظمة على مضامين المقاربة الجزائرية لمواجهة التهديد في سلوكات الجزائر إلى بناءات أخرى تعمل على تكريس العمل الجهوي والمشارك في مجال الاستعلام والاستخبارات كيميكانيزم آخر يكفل مواجهة ناجعة وذات فعالية للإرهاب والجريمة المنظمة. على رأس هذه البناءات، وتنفيذا لتوصيات وزراء الخارجية دول الساحل السبع المعنية بتهديدي الإرهاب والجريمة المنظمة في اجتماعهم المنعقد في آذار/مارس 2010، بادرت الجزائر إلى إنشاء "وحدة الدمج والربط" (FLU) في تشرين الثاني/أكتوبر من السنة ذاتها، واختيرت الجزائر العاصمة لاحتضان مقرّها. و"وحدة الدمج والربط" هي إئتلافٌ لأجهزة المخابرات والاستعلامات للدول السبع المنشئة لها (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا، بوركينا فاسو وتشاد)، انضمت إليه لاحقا نيجيريا في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2011 كردّ فعل منها على تنامي تهديد تنظيم

¹ Centre de recherche "le terrorisme depuis le 11 Septembre 2001", « L'Algérie et la lutte contre le terrorisme dans le Sahel », Décembre 2011, in: <http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Documentsterrorisme/lutte-anti-terrorisme-sahel-cemoc-algerie.html>, (Seen on: 24/06/2017).

بوكو حرام في المناطق الشمالية من إقليمها وارتباطاته العضوية بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. تنظم الوحدة اجتماعاتها بصورة منتظمة وتعمل كمنصةٍ لـ"تجميع، تحليل ومشاركة"¹ المعلومات الاستخباراتية حول حركيات الإرهاب والجريمة المنظمة في إقليم الساحل بغية تنسيق استراتيجيات مواجهتها، فضلا عن "الدعاية ضد آثار الإرهاب السلبية على الدول والشعوب"².

IV. الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي أفريبول (AFRIPOL)

في مبادرة أكثر تركيزا على تهديد الجريمة المنظمة والمخدرات في الساحل وإفريقيا، جاء اقتراح الجزائر لإنشاء "الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي/الأفريبول" (AFRIPOL) بنية تنسيق الجهود الإقليمية والإفريقية لتحسين فعالية أجهزة الشرطة الإفريقية عبر تقوية آدائها وقدراتها التقنية والتنظيمية والعملية للتصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، باعتبار التنسيق والتعاون عبر-القومي أنجع استجابة لتطبيق واحتواء هذا التهديد.

واقترحت الجزائر فكرة إنشاء هذه الآلية خلال الندوة الإقليمية الإفريقية الثانية والعشرين (22) للأنتربول (INTERPOL) المنعقدة بوهران (الجزائر) من 10 إلى 12 أيلول/سبتمبر 2013، وهو الاقتراح الذي تم تبنيه بالإجماع خلال الندوة نفسها من قبل قادة الشرطة المشاركين الممثلين لـ41 دولة إفريقية. وواصلت الجزائر جهودها لإنشاء "الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي" خلال الندوة الإفريقية للمديرين والمفتشين العامين للشرطة في الجزائر في 10 و11 شباط/فبراير 2014 والتي تمخض عنها "إعلان الجزائر". عدّ هذا الإعلان ورقة الطريق التي تُرجم بموجبها قادة أجهزة الشرطة الأفارقة³ تطلعاتهم إلى الإنشاء الفعلي لهذه الآلية التي أطلقوا عليها اسم "أفريبول"، على أن يتم تفعيل هذا الجهاز رسمياً بدءاً من سنة 2016 وأن تحتضن الجزائر مقره. وخلال مؤتمر القمة

¹ Jean-Pierre Chevènement et Gérard Larcher, op.cit.

² Saturnin N. Coulibaly, «Afrique de l'Ouest: Unité de fusion et de liaison – Un rempart contre le terrorisme dans le Sahel», *Sidwaya quotidien*, 12/04/2012, in: <http://fr.allafrica.com/stories/201204130875.html>, (Seen on: 24/06/2017).

³ هذه الدول هي: الجزائر، جنوب إفريقيا، أنغولا، البنين، بسوانا، بوكينا فاسو، البورندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، كينيا، لوزوطو، مالي، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، الجمهورية العربية الصحراوية، رواندا، سيشل، سيراليون، الصومال، السودان، جنوب السودان، تنزانيا، التشاد، التوغو، تونس، زامبيا، زيمبابوي.

الثالث والعشرين (23) للاتحاد الإفريقي المنعقد في مالابو (غينيا الاستوائية) في الفترة بين 27 و20 يونيو/حزيران عام 2014، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة الرؤية المشتركة التي أُسفر عنها "إعلان الجزائر".

بموجب الأخير، فإنّ الأفريبول هو انعكاسٌ صادق لرغبة أجهزة الشرطة في إفريقيا وقادتها في المساهمة في "بعث قارةٍ ومجتمع إفريقيايين متحررين من التهديدات"¹ من منطلق إدراكهم "للتحديات المشتركة التي تواجه الدول الإفريقية بسبب الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبالأخصّ التجارة المحظورة بالمخدرات والأسلحة والذخائر، المتاجرة بالمهاجرين وبالبشر، القرصنة البحرية، الجرائم السيبرانية، تقليد الأدوية والمنتجات الصيدلانية والجرائم ضدّ البيئة، فضلا عن الأضرار الجسيمة التي تُلحق بالأمن العام والنظام الاجتماعي بفعل البشر"². وانطوى الإعلان تعبير قادة الشرطة الأفارقة عن "انشغالهم الشديد بالتحالف بين التنظيمات الإجرامية - لا سيما في بعض المناطق من القارة الإفريقية - وتعدّد أفعالها وأنماطها العملية على نحو وسّع مجال نشاطها إلى المستوى القاريّ والدوليّ مستغلّةً في ذلك الظروف السوسيو-اقتصادية الصعبة لبعض الساكنة، إنكشافية الحدود، العولمة والإمكانية السهلة للحصول على تكنولوجيات الاتصال"³، وضعّ يمي ضرورة "تنسيق مقاربات أجهزة الشرطة الإفريقية وتعميق التعاون فيما بينها على المستويات الاستراتيجية، العملية والتكتيكية عبر تقييم التهديدات، تحليل المعلومات والبيانات الإجرامية، وفي التخطيط والتنفيذ"، فضلا عن "تعميم أفضل الممارسات في مجال التكوين وتقنيات التحري وإعداد الخبرات"⁴.

وفي تصوّر الجزائر، الذي عبّر عنه المدير العام للأمن الوطني في الجزائر؛ عبد الغاني هامل، في الاجتماع الثالث (03) للجنة الخاصة بإنشاء الأفريبول، فإنّ الأخيرة هي "أداةٌ لا غنى عنها

¹ Conférence Africaine des directeurs et inspecteurs généraux de police sur AFRIPOL, «déclaration d'Alger relative à la création du mécanisme africain de coopération policière AFRIPOL», Alger : 10-11 février 2014, in: <http://www.peaceau.org/uploads/algers-declaration-afripol-french.pdf>, (Seen on: 28/06/2017).

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

للتعاون الدوليّ تقتضيها الاستجابة الجماعية للتهديدات الجديدة للسلام والأمن التي تواجه البلدان الإفريقية¹، وبالتالي فإنّ انخراط الجزائر فيها هو تكريسٌ لمضامين المقاربة الأمنية الجزائرية التي تقيد سلوك الدولة بواجب التعاون الجهويّ والدوليّ لمواجهة التهديدات المشتركة في سياق التنسيق بين الأدوار الإقليمية والأدوار الدولية.

والواقع أنّ النتيجة الأخيرة تنطبق أيضا على تعامل الجزائر مع عموم الترتيبات الأمنية التي سبق عرضها، وتأتي لتؤكد أنّ توظيف العمل الجهويّ ومتعدّد الأطراف، كآليةٍ لنشر المقاربة الأمنية الجزائرية وإنفاذها، لا غبار عليه في سياسة الجزائر الأمنية طالما عُنيَت المبادرة بمنطقة أمنها القومي (الساحل) ولم تعارض مع ثوابت مقاربتها الوطنية (الاستقلالية وعدم التدخل). وتنطبق هذه الفكرة على الأطر التي بادرت بها الجزائر (JOGSC, FLU, AFRIPOL) أو قبلت بالانضمام إليها (GCTF). إنّ الفائدة الأخرى التي تستفاد من التجزيء الوارد في هذا المطلب، والتي تضاف إلى ما تمّ استنتاجه فيما سبق من مطالب، تتعلق بجرص الجزائر على توجيه تعاملها صوب النخب العسكرية والأمنية في دول الساحل. ومن الأرجح أنّ منبع هذا السلوك هو الدراية بثقل هذه النخب في الأنظمة السياسية الإفريقية ودورها المحوريّ في اتخاذ القرار الأمنيّ داخل بلدانها، وبالتالي فإنّ النجاح في إقناع هذه النخب وحملها على استبطان القيم التي تدافع عنها الجزائر يحقّق هدف نشر وتطبيق الأخيرة لتصوراتها على مستوى إقليميّ.

¹ Rédaction HuffPost Algérie, «Début des travaux de la réunion des chefs de l'Afripol à Alger», HuffPost Algeria, 13/12/2015, in: http://www.huffpostmaghreb.com/2015/12/13/afripol-reunion-alger_n_8798064.html, (Seen on : 28/06/2017).

المطلب الرابع: تطبيقات المقاربة الأمنية الجزائرية عبر حالات الهياكل

يندرج ما تم استعراضه فيما سبق من مطالب ضمن الآليات متعدّدة الأطراف التي اختارتها الجزائر لتطبيق مقاربتها لمجابهة التهديد وبواعثه. في المقابل، تعمل الجزائر على مستوى ثنائي، وباسمها الخاص، من أجل تسوية النزاعات الواقعة في جوارها واستعادة الاستقرار في الأوضاع الأكثر إرباكا التي ما انقطعت تطفو إلى سطح الأحداث في الساحل منذ التسعينيات. ولئن عدتّ الأزمات المتواترة في إقليم أزواد من أشدّ الأزمات وطأةً على الأمن الوطني الجزائري بحكم وقوعها في الحاصرة الجنوبية للبلاد، فإنّ الجزائر حافظت على ثبات مواقفها إزاءها، ولم تتورّط بغزو أحد جيرانها بسببها أو في الانحياز لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر، وعملت بدلا من ذلك على فتح قنواتٍ للحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، وطالما أدت دور الوسيط الذي يعمل على إيجاد خطوطٍ للسلام موازية لمسارات النزاع.

1. الجزائر وتسوية النزاع في مالي

إنّ العودة للوراء لتتبع الجهود الجزائرية في هذا المضمار تتوقّف بنا سنة 1991 حينما أدت الجزائر دور الوسيط في مفاوضات جمعت السلطات المالية يومي 05 و06 كانون الثاني/يناير في تمراست مع وفدٍ ضمّ ممثلي الحركتين المتمردتين آنذاك؛ "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية لأزواد"، وتوجت هذه الوساطة باتفاقية بين الطرفين نصّت على وقف عملياتهم العسكرية وإطلاق سراح الرهائن المدنيين الموجودين في حوزتهما مع منح المنطقة حكما ذاتيا. لكنّ الانقلاب في باماكو في 26 آذار/مارس 1991 ضدّ الجنرال موسى تراوري (Moussa Traori) (1968-1991) أسقط الاتفاق واستأنفت القوّات المالية عملياتها ضدّ إقليم أزواد مما دفع التوارق إلى إنشاء تنظيمين جديدين هما "الجيش الثوري لتحرير أزواد" و"الجبهة الشعبية لتحرير أزواد". عادت المواجهات بين التنظيمين والقوّات المالية النظامية، وتسببت في نزوح لاجئين جدّ نحو الجزائر التي تدخلت من جديدٍ واحتضنت عدّة لقاءاتٍ تنسيقية¹ توجت في الأخير بالإعلان

¹ لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 كانون الثاني/يناير 1992، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 آذار/مارس 1992، لقاء تمراست من 16 إلى 20 نيسان/أبريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 أيار/مايو 1994، لقاء تمراست من 27 إلى 30 كانون الثاني/يناير 1994.

الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 آذار/مارس 1996 نظمت الحكومة المالية على إثره حفل "شعلة السلام" بإقليم تمبكتو اجتمع فيه أطراف النزاع وأحرقت خلاله كل الأسلحة التي تمّ تجميعها خلال النزاع.

وإن كان أمر "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (MNLA) قد انتهى بالتفكك، فإنّ التوارق عادوا إلى استراتيجية الهجوم المسلّح سنة 2006 وكان على الجزائر أن تعود إلى دورها كوسيطٍ مرّةً أخرى بإشراف شخصيّ من الرئيس الجزائري بوتفليقة بغية استعادة السلام والاستقرار الذي توجّه بالتوقيع على اتفاق الجزائر الثاني في 04 تموز/يوليو 2006 بمسمّى "تحالف 23 أيار/مايو من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً عليه، بما أنه تبنى مقاربة تعاضدية بين الأمن والتنمية. فلتجسيد الاتفاق، أنشئ مجلسٌ جهويٌّ مؤقتٌ للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها يتولّى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، نصّ الاتفاق على:

1. تنظيم منتدى كيدال للتنمية خلال 03 أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوقٍ خاصٍ للاستثمار.
2. تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية.
3. منح قروض للأهالي في الشمال لإقامة مشاريع تنموية.
4. تحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار.
5. وضع نظام صحيّ يلائم طبيعة الأهالي الرحّل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة¹.

بيد أنّ تطبيق البنود السابقة شهد خلافاتٍ أخرى بين الطرفين تطلّبت الدخول في مفاوضاتٍ جديدةٍ بوساطةٍ جزائريةٍ دائماً انتهت بالتوقيع على بروتوكول مكمل لاتفاقيات 2006¹

¹ نبيل بوبية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

في 20 شباط/فبراير 2007 في الجزائر. ولم يحل هذا الاتفاق دون اشتداد الاقتتال مجددًا بين الطرفين في آذار/مارس 2008 قامت الجزائر بسببه بجمع الفرقاء مرةً أخرى في اجتماعات تفاوضيّة بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى 27 تموز/يوليو 2008) توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيتته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشرّدة التي وصلت إلى الحدود. وحرصًا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكوّن من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي.

يجب التنويه إلى أن مضامين الاتفاقيات السابقة قد حالت عمليا - على الصعيد الأمني - دون تحرك الجيش المالي خارج مدن تومبوكتو وغاو وكيدال، وحذر البعض وقتها من خطر تفتت التواجد الإداري والعسكري للدولة بسبب هذا الشرط الذي أسس في الواقع مناطقًا خارج القانون في شمال مالي، بما أنها أسست على انسحاب الجيش المالي نحو الجنوب. ويرى أصحاب هذا الطرح² أن اتفاقية 2006 كانت نقطة البداية في الأوضاع التي آلت إليها مالي في 2012 على إثر تجربة الانفصال التي قادتها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" (NMLA) والتي شكلت الأزمة الأكثر تجسيدا للتهديد الوجودي للأمن الجزائري الذي يشكّله الاضطراب المزمن في علاقات التوارق بالسلطات المركزية في مالي.

على خلاف كل الأزمات السابقة، فإن أزمة 2012 وتجربة انفصال إقليم أزواد بتحالف مع الكيانات الإرهابية الناشطة في المنطقة كانت الأخطر على الأمن الجزائري منذ الاستقلال وأفلتت من السيطرة الجزائرية. وبالرغم من هذا، فإنّ تعامل الجزائر مع هذه الأزمة لم يجد عن تقاليدھا الرافضة للحلول المبنية على الإملاء والنزعة التدخلية الأثانية غير القائمة على فكرة الاستدامة. وفاءً لهذا، رفضت الجزائر الحلول المستندة إلى التدخل العسكري التي اقترحت لمواجهة المدّ

¹ احتوى هذا البروتوكول ثلاث وثائق: الأولى تخصّ الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق تموز/يوليو؛ الثانية عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط مندى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تومبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 آذار/مارس 2008.

² Olivier Vallée & Jérôme Spinoza, op.cit, p.28.

الانفصالي في مالي، بيد أنها أمام انتشار المدّ سريعاً وزحف الجماعات الإرهابية نحو الجنوب باتجاه العاصمة باماكو، وجدت الجزائر نفسها معزولةً دولياً بموقفها الراض لمقترحات للتدخل، ووقفت عاجزةً عن الحيلولة دون التدخل العسكري الفرنسي الذي تمّ في الأخير بموجب القرار الأممي رقم (2071/2012)، وانتهى بها الأمر إلى الرضوخ للإرادة الأمية والسماح للطيران الحربي الفرنسي باستخدام أجوائها لتنفيذ عمليات القصف ضدّ مواقع التنظيمات الإرهابية في شمال مالي وتسهيل مهمته؛ كما تمّ استعراضه سابقاً .

يثبت التّقصّي في مسار إدارة الأزمة في مرحلة ما بعد التدخل أنّ تسويةً ضمنيّةً تمّت بين الجزائر وفرنسا تقضي بإسناد دور الوساطة إلى الجزائر بعد انتهاء العمليات العسكريّة الكبرى، وهو ما تمّ فعلاً؛ إذ عادت الجزائر بعد التدخل إلى دورها كقائدٍ لخطّ الوساطة بين حكومة باماكو و"مجموعات الشمال"¹ لإقناعهم بالانخراط في "مسار الجزائر"، وهو عبارةٌ عن مفاوضاتٍ مباشرةٍ ومعمّقةٍ استندت إلى أعمدة المقاربة الجزائرية للأمن؛ وهي سلامة ووحدة أراضي الدولة المالية وتوخي حل سلمي وشامل ونهائي للأزمة قائم على فكرة إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية بالنزاع ومراعاة مواقف وتفضيلات كل طرف مفاوض. تناغما مع هذا، استدعت الجزائر إلى المفاوضات سبع (07) حكومات تعنى جميعها بالمسائل الأمنية في الساحل (بوركيينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وخمس منظّمات دوليّة متعدّدة الأطراف (الأمم المتحدة (UN)، الإتحاد الإفريقي (AU)، الإتحاد الأوروبي (EU)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC)) فضلاً عن عدة فعاليات وكيانات أزوادية دون دوليّة، وقد أسندت رئاسة الوساطة الدولية لوزير الدولة الجزائري وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛ رمطان لعامرة. بوشرت المفاوضات بين الأطراف

¹ يقصد بها: "الحركة الوطنية لتحرير أزواد (NMLA)"، "الجلس الأعلى من أجل وحدة أزواد (HCUA)"، "الحركة العربية لأزواد (AMA)"، "تنسيقية الشعب الأزوادي (APC)" و"تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة (CNMFR)".

السابقة في كانون الثاني/يناير 2014¹، وبعد عدة جلسات أفضى "مسار الجزائر" إلى التوقيع على "اتفاق السلم والمصالحة في مالي" يوم 20 حزيران/يونيو 2015.

II. تجربة الوساطة الجزائرية في النيجر

في النيجر، التي يتكوّن إقليمها من ثلاثة أقطاب؛ في الغرب أين توجد قبائل الجرمة والسونغهاي (22% من السكان)، في الوسط والشرق حيث توجد قبائل الهاوسا (56% من السكان)، وفي الشمال أين نجد حوالي 10% من السكان من قبائل التوارق تطالب بثلاثة أرباع الإقليم، فاتّه مثل مالي، تحمل التمردات الدائمة للتوارق ضدّ الجيش النظامي والسلطات المركزية تهديدات وجودية للأمن الجزائري. وقد تحمّلت الجزائر عبء الهجرات المكثفة للنيجريين نحو صحرائها، سواء بسبب الجفاف أو بسبب الصدمات بين الجيش والمتمردين التي بدأت في نهاية الثمانينيات واشتدّت في مطلع عقد التسعينيات إلى أن تم التوقيع بمدينة غرداية بالجزائر على هدنة مدّة 15 يومًا في أيار/مايو 1992، انعقد خلالها لقاءً بين وفدٍ عن حكومة النيجر ووفدٍ من ممثلي التوارق في 27 من الشهر عينه، ولكن هذه المرّة في باريس عوضاً عن الجزائر. ولم تفلح الهدنة الأولى في تحقيق السلام وتوجّب انتظار حزيران/يونيو 1993 لعقد هدنةٍ أخرى ورفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد والشروع في مفاوضات بين الطرفين سمحت لهما بالتوصّل إلى اتفاق سلام في نيسان/أبريل 1995². وقد ساهمت الجزائر في إنجاح المفاوضات بين الطرفين لتوقيع هذا الاتفاق الذي تضمّن منحهم نوعاً من التسيير اللامركزيّ، نزع تسلّح قوات الأزواد وجمعها في الجيش النظامي وخطة لإعادة إدماج اللاجئين. لكنّ الاضطرابات المتجدّدة حالت دون احترامه وسمحت الوساطة الجزائرية مرّة أخرى بالتوصّل إلى اتفاق سلام في أواخر 1997. وفي سنة 2000، تمّ الاحتفال رسمياً بنهاية الحرب³.

¹ في شهر يناير 2014 طلب الرئيس المالي إبراهيم بوكري كايّا من الرئيس بوتفليقة مساعدة الجزائر من أجل إنهاء الأزمة في مالي، وتم إثر هذا تنصيب اللجنة الثنائية الاستراتيجية الجزائرية-المالية حول شمال مالي.

² Pierre Boilley, «Aux origines des conflits dans les zones Touarègues et Maures», *Relations internationales et stratégiques*, n°23, automne 1996, p.106.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، ص 57.

III. تجربة الوساطة الجزائرية في ليبيا

في ليبيا أيضا، أين عمّ (ولا يزال) العنف والفوضى كامل البلاد، إلى حدّ التهديد بتفكيك الدولة الليبية بسبب عجز السلطات الانتقالية عن فرض النظام وإخضاع عشرات الميليشيات المسلحة لسلطتها منذ سقوط نظام العقيد القذافي في 2011، وبالرغم من اشتداد وطأة التهديد على الأمن الجزائري بفعل استمرار الانفلات الأمني في ليبيا الذي أصبح منشأ ومبعثا للتهديد الإرهابي، فإنّ المقاربة التي اعتمدها الجزائر منذ بداية النزاع الداخلي كانت نفسها التي تبنتها تجاه النزاع في مالي، إذ التزمت الجزائر بالحياد وعدم التدخل وطالبت بتسوية النزاع سلميا دون تدخل أجنبي، لاسيما وأنّ الأمر يتعلق ببلد جارٍ يعكس الاضطراب فيه مباشرة على أمنها وأمن حدودها. وحتى بعد انتهاء الحظر الجوي الذي طبّق على ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973، والحملة الأطلسية التي تخلّلتها، واستحكام حالة الاحتراب الداخلي، وبعد مطالبة البرلمان الليبي يوم 13 آب/أغسطس 2014 بضرورة تدخل دولي لحماية المدنيين من عنف الميليشيات وانتشار السلاح، ثمّ تعالي أصوات تنادي بتدخل الجزائر لإنهاء حالة الفوضى في ليبيا؛ باعتبارها القوة الإقليمية الوحيدة التي تتمتع بمقدرات عسكرية ومالية تحوّنها القيام بتلك المهمة، حافظت الجزائر على موقفها المبدئي القائم على عدم التدخل، ورفضت "أن تقرّر مكان الليبيين" وعارضت كلّ دعوة لها إلى لعب دور عسكري في ليبيا، ورفضت تزويد حكومة عبد الله الثني بالسلاح والذخيرة تجنبا للتورط في الأعمال العسكرية هناك.

وبحكم واجب المساعدة الذي تملّيه عوامل الانتماء المشترك والمجاورة الجغرافية، التزمت الجزائر بمبدأ الحياد الإيجابي مطالبةً مجلّ سلمي قائم على الحوار بين مختلف الفرقاء المؤثرين في المشهد السياسي الليبي دون استثناء، مع مراعاة مواقف كل الأطراف ذات المصلحة المباشرة أو غير المباشرة في ليبيا، شرط أن يتأسس الحوار على القبول بالوحدة الترابية للدولة الليبية ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من أجل تحقيق المطالب. وبالفعل، فقد شكّل شروع الحوار¹ بين الفرقاء

¹ يجري الحديث عن أن نجاح الجزائر في إطلاق الحوار بين الفرقاء الليبيين هو ثمرة لعدة أشهر من الجهود المتواصلة للسلطات الجزائرية التي التقت خلالها ما لا يقل عن 200 شخصية ليبية. عن:

الليبيين في الجزائر العاصمة في 10 آذار/مارس 2015 تحت إشراف "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" (UNSMIL) تطبيقا عمليا للمقاربة الجزائرية لإيقاف الحرب الأهلية في ليبيا، ولقد زادت حساسية الجزائر إزاء الحلول التدخلية بعد هذا النجاح، لأن التدخل إن حدث سيعصف بكل الجهود والطموحات الجزائرية لإيجاد مخرج سلمي ومتفاوض عليه للأزمة.

ضمّ هذا الحوار مختلف الفواعل الليبية، بما فيهم بعض المقربين من النظام الليبي السابق، وبعض أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وهي جماعة مصنّفة على أنها تنظيم إرهابي انضمت لاحقا إلى تنظيم القاعدة. ضمنت الجزائر التزام ومشاركة عشر (10) حكومات أخرى في هذا المسار، وعلى الرغم من التعقيد في الوضع الأمني بسبب الانقسام بين الحكومات الثلاث والمليشيات الداعمة لها وتمدد تنظيم داعش في الداخل الليبي في شرق ووسط البلاد، تواصل الجزائر جهودها لتعزيز الحوار الليبي مبدية في الوقت نفسه معارضتها المطلقة لتدخل عسكري أجنبي ثان على الأراضي الليبية. ينبغي أن ننوه أيضا بأن الجزائر، وقبل الشروع في هذا الحوار، كانت قد بادرت إلى إنشاء "مجموعة حوار ليبيا"¹ سنة 2014 والتي انبثقت عنها لجانتان؛ تتكفل الأولى بالشؤون الأمنية برئاسة الجزائر، في حين تتكفل الثانية بالشؤون السياسية وترأسها مصر، كل هذا تحقيقا لمسعى تجنّب تكرار سيناريو التدخل العسكري. بيد أن طموحات هذه المجموعة، وطموح الجزائر معها، أجهضت بسبب عدم التزام مصر بهذا التنسيق، وقد ثبت أن الأخيرة تدخلت، في غير مرة وبشكل مباشر، في الدعم العسكري لأحد أطراف الصراع الليبي.

على كل، ففي السرد السابق لسيرورات ومآلات النزاع في أزواد والنيجر وليبيا بغرض مدنا بالوضوح والفهم لمقاربة الجزائر للتعامل مع حالات النزاع في تخومها. فمن خلال الأحداث المستعرضة، نسعى إلى بلوغ إضاءات جديدة تعيننا في قياس مستوى التطابق بين فعلي "القول"

Laurence Aïda Ammour, «Dialogue inter-libyen: une délicate mission pour Alger», **Middle East Eye**, 16/03/2015, in: <http://www.middleeasteye.net/fr/analyses/dialogue-inter-libyen-une-d-licate-mission-pour-alger-211014076>, (Seen on: 12/07/2017).

¹ تضم بالإضافة إلى الجزائر كلا من ليبيا ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر.

و"الاعتقاد" و"التصرف الفعلي" للدولة الجزائرية، وفي تحديد كفاءات تطبيق وإنفاذ المقاربة الأمنية التي تبناها. ويمكن الاحتفاظ بنتيجتين رئيسيتين من العرض السابق:

1. إن التعامل الجزائري مع النزاعات برهن على التضاد بين الطرح الجزائري لاستعادة السلم مع أساليب التسوية بالتدخل. ويؤكد سلوك الجزائر إزاء الحالتين المالية والليبية تمسكها بتطبيق تصوراتها عن كفاءات استعادة السلام التي تعتبر أن التسوية الأنجع والأدوم هي تلك التي تتوخى إنهاء القتال بشكل لا يغري على نشوبه مرة أخرى، ولا يتحقق هذا إلا إذا تمّ التفاوض على هذه الحلول بين الأطراف المعنية بالنزاع بشكل مباشر.

2. إن جعل الاستدامة غاية أولى للطروحات الجزائرية للتسوية جعل الرهان بالنسبة للجزائر متعلقا باسترجاع مكانة الدولة وخصيبتها الفيربية قبل كل شيء، فمتى تمّ تعافي دور الدولة الأمني وأداء مؤسساتها وقوتها على مستوى قطري فإنّ المفعول الإيجابي لذلك سيتمّ عبر الإقليم وستلمس نتائجه في عودة الاستقرار الإقليمي أيضا.

والحال هذه، فإنّ "فعل القول" و"التصرف الفعلي" متطابقان بالنسبة للجزائر، وبقي الاستثناء الوحيد الذي سبق وأنّ أشرنا إليه هو تعاون الجزائر مع فرنسا من أجل الحدّ من تمدّد الإرهاب في مالي. وبوعز هذا - كما ذكرنا - إلى التقاء الاعتبارات الإستراتيجية المتحكّمة في خيارات ومصالح الدولة الجزائرية وقيمة العداء للإرهاب المحورية في هويتها الأمنية، مع الاعتبارات الاستراتيجية المتحكّمة في مصالح القوى المهتمة بإقليم الساحل. لقد تعلق الأمر بالإرهاب، التهديد الأشدّ خطرا في المدرجات الجزائرية، وكان يطلب من حكومة باماكو وتمّ بترخيص من الأمم المتحدة. كما أنّ الإنصاف الموضوعي والعلمي يحتمّ علينا القول أنّ تعاون الجزائر مع فرنسا لم يكن على ورقة بيضاء، بل كان مشروطا، إذ نصّ الاتفاق الجزائري-الفرنسي السابق لعملية "سرفال" (Serval) على عدم إعطاء الفرنسيين إذنا مفتوحا باستغلال ممرّ جويّ طيلة العملية، مثلما طلبوا، بل إذنا مؤقتا لكل طلعة جوية. ورفضت الجزائر طلبا فرنسيا بوضع قاعدة جويّة في خدمة الطلعات الفرنسية في الجزائر من أجل التزوّد بالوقود، وعوضا عن هذا، سمحت الجزائر للفرنسيين باستخدام بعض المطارات للهبوط في الحالات الاضطرارية فقط. كما نصّ الاتفاق على منع مرور

أي طائرة فرنسيّة عبر الأجواء الجزائريّة إلا بعد الحصول على إذن مسبق، وقد كلفت غرفة العمليات المركزية لقيادة الدفاع الجوي الجزائري عن الإقليم بإعطاء أذونات المرور للطائرات الفرنسية. ويأتي الإذن لكل رحلة جويّة بعد أن تقدّم قيادة القوّات الجوية الفرنسية نشرةً خاصّةً للجزائر، تتضمّن عدد الطائرات ونوعها وحمولتها، بالإضافة إلى معلوماتٍ دقيقةٍ حول المطار الذي انطلقت منه. وعملت مراكز الكشف والمتابعة التابعة لقيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم على متابعة الطلعات الجوية بدقة، من ساعة اختراقها للمجال الجوي البحري للجزائر إلى غاية مغادرتها للأجواء الجزائرية في أقصى الجنوب. وفُرضَ على الطائرات الفرنسية التحليق على ارتفاعات عالية جدًا على نحو لا يمكن رؤيتها من قبل المواطنين¹.

ويجب القول أنّ التعاون الجزائريّ مع فرنسا في حالة التدخّل في مالي سنة 2013 المفروض بإرغامات البيّة المحدّدة آفًا، وإن كان قد أدّى إلى تكييف سلس للمقاربة الأمنية الجزائرية وأسفر عن خروج ظرقيّ واستثنائيّ عن قاعدة عدم التدخّل، فإنّ الحقيقة المستقاة من تصرّفات الجزائر بعد هذه التجربة تؤكد أنّ الجزائر ظلت تنزع للحفاظ على الاستقلالية في قررها الأمنيّ وبالتسويات السياسية السلمية المتفاوض عليها كمخارج من فترات التآزم وبناء السلام، لذا نجد أنها عارضت بشدّة تدخّلًا آخر في ليبيا، حتى بعد قبولها بالتدخل في مالي، على الرغم من الدعوات المتكرّرة التي طالبتها بالتنازل عن موقفها هذا. ولا يزال الأخير يقف عقبه لحدّ الآن في وجه الأطراف المؤيّدّة لـ"مغامرة" جديدة في ليبيا، بل أنّ أطرافًا ودولًا كثيرةً أصبحت مقتنعة بالمقاربة الجزائرية للتسوية وهي تدعمها في طرحها هذا.

أمّا ما تعلق بالآليات تطبيق وإنفاذ المقاربة الجزائرية التي يمكن الاحتفاظ بها بعد استعراض الاستجابة الجزائرية لحالات التآزم والنزاع في جوارها، فهي لا تختلف عن آليات العمل الموظفة من قبل الجزائر في إطار العمل الإفريقيّ المشترك؛ فالجهود الجزائرية ومقاربتها لتسوية النزاعات في ليبيا ومالي أثبتت مرّةً أخرى تمسك الجزائر بالبعد الجهويّ ومتعدّد الأطراف في مقاربتها الأمنية. وتثبت طبيعة الفواعل المُشركة في "مسار الجزائر" ثمّ في الحوار الليبي الذي أطلقته الجزائر، أنّ العمل

¹ عن: محمد بن أحمد، مرجع سبق ذكره. طالع أيضا:

الجهوي ومتعدّد الأطراف أصبح لازمةً في سلوك الجزائر، لاسيما إذا قورن هذا الأخير بحالات الوساطة في التسعينيات التي قادتها الجزائر منفردةً وبين أطراف النزاع حصريًا .

في الجمل، يمكن الحكم بأن النتيجة المشتركة التي تتقاطع فيها مضامين هذا المبحث هي أنّ تجزئ التصرفات والأفعال الجزائرية على مستوى الساحل وإفريقيا بثبت كثافة الجهود الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية التي تعمل جميعها على إنفاذ ونشر مقاربة الجزائر للأمن . وما فتئت هذه السلوكات تعزز منذ بداية العقد الماضي . يجب أن نقول أيضا أنّ تحركات الجزائر جميعها ذات الصلة بالأمن ومواجهة التهديد تعكس جميعها طموح الجزائر إلى استدراك عجز القارة الإفريقية والنقص الذي تعانيه على مستوى الصكوك القانونية وآليات العمل الأمني المستقل والمشارك، مع إلحاحها على معيار الاستقلالية في كلّ ما تقترحه من تصوّرات أمنية، إذ تراهن الجزائر على تقوية وتحرير المؤسسات الإفريقية على المدى الطويل وترافع من مختلف المنابر - كما رأنا - من أجل تزويدها بالآليات والمقدّرات اللازمة التي تحوّنها لمواجهة رهانات السلم والأمن في القارة الإفريقية بصورة ذاتية ومستقلة بالتعاون مع المجموعة الدولية ودون اللجوء إلى الحلول الأجنبية والطروحات المستندة إلى النزعة التدخلية .

خلاصة الفصل الثالث:

- تبني الجزائر مقاربتها الأمنية على معيار الثبات على النزعة الاستقلالية التي تشكل عمادا لنموذج الدولة الوطنية السيّدة والمتحرّرة الذي تمّ بناؤه بعد الاستقلال. ويعدّ هذا المعيار تاجا اجتماعيًا للنسق الجزائري لما قبل التحرّر وما بعده، وبموجبه، تتناقض مقاربة الجزائر الأمنية مع الحلول المبنية على نزعات التدخل والإملاء، ومع أنماط انتهاك حرية الشعوب والانتقاص من سيادة الدول، مهما كانت الذرائع الموظفة من أجل ذلك. وفي المقابل، تلجّ الجزائر على احترام استقلالية الدول وسيادتها في اختيار مقارباتها وسياساتها للأمن القومي؛ حتى لو تعلّق الأمر بتهديداتٍ مشتركةٍ وعبر-قوميّة، كما هي الحال في الساحل، وترافع من أجل حلول ذاتية (Endogenous solutions) تُبنى وفقا لمدرجات الدول المعنية بالتهديد وبما يراعي مصالحها القومية.

- يشكلّ الالتجاء إلى النزعة الاستقلالية كمعيار لسلوك الجزائر الأمنيّ - والخارجي أيضا - منصّةً صلبة لتفسير التمسك الجزائري بمعيار عدم التدخل الذي يعدّ حجر الزاوية في سلوكيات الجزائر الأمنية ومواقفها التي عادةً ما تفلت و/أو تتناقض مع القراءات العقلانية-النفعية، أو تلك التي تقاربها بالارتكاز على منصات قانونية محضّة. إنّ عدم التدخل هو تبلورٌ مجسّدٌ لهوية الجزائر الوطنية المستقلّة، كدولةٍ ترفض الامتثال لإراداتٍ أجنبيةٍ وتعامل الدول الأخرى وفق هذا المبدأ، وتخضع أدوارها الإقليمية، وفي المنظومة الدولية، له. من هذه الزاوية، فإنّ عدم التدخل الذي تمسّك به الجزائر بـ"عنادٍ"، من مقاربةٍ بنائيةٍ، ليس سوى انسجاما مع قيم وهوية المجتمع الداخلي الجزائري التي تمّ بناؤها بيداوتانيا خلال حقبة المقاومة، ثمّ في السياق الاجتماعي الجزائري لما بعد التحرّر. وينطوي تمسك الجزائر بعدم التدخل على سعيها نحو الحفاظ على سمعتها كعضو شرعيّ في المنظومة الدولية يحترم دولها والقواعد الذي تنظم العلاقات فيما بينها.

- إنّ تتبّع التطوّرات التي طرأت على الأمن القومي الجزائري بين 1992 و2012 والتكيفات التي طرأت على مدرجات الجزائر الأمنية ومفهومها للأمن القومي مواكبةً لهذه التطوّرات، تدفع إلى الحكم بأنّ معيار النزوع إلى الاستقلالية السياسية، وفي اتخاذ القرار الأمني، وما انبثق عنها من تمسكٍ راسخٍ بمعيار عدم التدخل، تشكل جوهرًا ثابتًا للمقاربة الأمنية الجزائرية لم يحدث أن تخلت عنه

الجزائر في تاريخها؛ أمرٌ يصدق على الفترة المشمولة بدراستنا هذه وعلى الحقب التي سبقتها منذ استقلال الجزائر. تبقى حالة القبول الجزائري بالتدخل الفرنسي في إقليم أزواد سنة 2013 لحدّ الآن الحالة الاستثنائية الوحيدة للتنازل "الجزئي" للسلطة الجزائرية عن التمسك الحرقى بمبدأ عدم التدخل؛ تنازل تحكمت فيه حالة التضاد بين "القيمي-المعياري" و"الاستراتيجي-الأمني" في الوضعية القرارية الطارئة التي فرضت نفسها على صانع القرار الجزائري.

- إن صفتي الشمولية والاندماج اللتين تميّزان مقارنة الجزائر لمجابهة التهديد في الساحل تلتسان في ربط التصورات الاستقلالية الجزائرية بلازمة التنسيق الجهوي مع جميع الفاعلين المؤثرين في المنظومة الأمنية الساحلية؛ إقليميين كانوا أو فوق إقليميين، دولتين أو فوق-دولتين، مع الإلحاح على ضرورة فسح المجال كلياً لدول الساحل (وأفريقيا) للعمل الأمني الإقليمي الذاتي والمستقل، في التصور والتنفيذ والتقييم والمتابعة، في مقابل حصر دور الفاعلين الآخرين في الدعامات المادية (المالية واللوجيستكية) والعون الاستعلاماتي بما يكفل تطوير قدرات وجاهزية المؤسسات والقوات الإفريقية وتفعيل آلياتها لمجابهة التهديد. إن الجزائر بهذا تدعو الفاعلين الأجانب عن الإقليم؛ دولاً ومنظمات، إلى إعادة تصور أدوارهم وفق مفهوم "التعاون" بدل "التدخل"؛ سواء تعلق الأمر بمجابهة تهديداتٍ مشتركة (الإرهاب في الأساس) أو الوساطة بغية تسوية نزاعاتٍ داخلية، أو ما يسمّى كذلك في الخطاب الرسمي الجزائري بـ"الأزمات السياسية الداخلية". لقد كرّس هذا التصور مقارنة جزائرية تعارض مع نماذج الحلول أحادية البعد (الأمني أو العسكري فقط) التي تؤدي في أغلب الحالات إلى استحالة معالجة الأوضاع متعدّدة الأبعاد الباعثة للتهديد.

- من المتفق عليه أنّ العوامل التكوينية للتهديدات في الساحل تشمل على نحو مثبتٍ ظواهر ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي تتصافر بشكل وثيق منذ المستوى الاجتماعي الجزئي لتنتج في منتهياتها مظاهر التهديد والنزاع. بالاستناد إلى هذه الحقيقة، تحمل المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب نزوعاً إلى رؤية أكثر واقعية وأكثر عمقا للسببية الفاعلة المفضية إلى العمل الإرهابي، وهي تقتضي التفكير بعبارات العلاقات البنوية؛ فالأفعال الإرهابية وانتشارها، ليست أفعالاً معزولة مستقلة بذاتها بل هي وليدة اقتران مجموعة من العوامل التي تتبادل التأثير فيما بينها.

بالنتيجة، لا ينبغي النظر إلى الأثر النهائي لهذه البنية السببية كحدثٍ معزولٍ لأنه - في الواقع - حاصل سلسلة معقدة من الأسباب تجسّد في تمثّلاتها الأخيرة في أعمال إرهابية. ويعدّ التمويل - بالنسبة للجزائر - عاملا حاسما ومباشرا في استقواء الإرهاب ووكلائه، وبالأخصّ التمويل الذي مصدره الفديات والاتجار بالمخدرات، لذا فإننا نلغي سعيا جزائريا حثيثا من أجل أمننة التمويل.

- يتمّ تصوّر دور التنمية في المسار الخطي للأمن من مقاربة جزائرية كدورٍ عديٍّ لإحباط بواعث التهديد، أو بصيغة أكثر دقة، الوقاية من اشتعال بؤر النزاع والتغلب على هشاشة الدولة القومية وفشلها في الساحل. تقع هذه الرؤية للتنمية كعاملٍ محققٍ للأمن في أصل الدمج الجزائري بين مبعثي تعزيز وإنفاذ السلام وشرط تحقيق التنمية، وبصفةٍ أخصّ، في وضعيات ما بعد النزاع. فالهدف من التنمية هو تهيئة الظروف لاستعادة دور الهياكل الدولية الحيوية على المنوال الذي يجعلها قادرةً على إدارة التغيير وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والاضطلاع بواجباتها تجاه المواطنين، وبالتالي المساهمة في تكريس السلم والأمن على نحوٍ مستقرٍّ ودائم.

- يؤكّد استعراض التعامل الجزائري مع مختلف المبادرات الأمنية في القارة الإفريقية مستوى التطابق بين المكوّن اللفظي والمكوّن العملي-السلوكي لمقاربة الجزائر الأمنية، إذ لم يحدث أن تعارض هذان المكوّنان في حالة الجزائر إلا في حالة مالي مثلما تمّ شرحه سابقا. وبالموازاة، تعمل الجزائر على تكثيف جهودها القارية والإقليمية لضمان أقصى انتشار واستبطانٍ ممكنين لمعايير وقيم مقاربتها الأمنية من قبل النخب الأمنية والعسكرية والسياسية ذات التأثير في الدول والمنظمات الإقليمية الإفريقية، مع الحفاظ أيضا على ديمومة تواجد انشغالاتها الأمنية - لاسيما الإرهاب وارتباطاته المتعدّدة بأشكال التهديد الأخرى في منطقة أمنها القومي - في الأجندة الأمنية الإفريقية. وفي خضم هذا، تلح الجزائر دائما على ضرورة فكّ الرابط مع الحلول الأجنبية والتدخلية وضرورة هندسة السلم والأمن في الساحل وإفريقيا بالارتكاز على الأدوار والجهود الذاتية المستقلة عن كلّ تيّبة تدخلية أو فعلٍ إملاءٍ أجنبيّ. لذا، فإنّ مرافعة الجزائر هي مرافعة من أجل إعادة تصور الدور الأمني الإفريقي الذاتي بالارتكاز على هذه التصورات.

- أخيرا، فإنه لدى الحديث عن سلوكات الدولة الجزائرية فيجب الحديث عن نزعات نحو تحقيق الأهداف وليست أهدافا تحققت. على سبيل المثال، فإنّ الحديث عن الاستقلالية في زمن العولمة والاختراقات "اللينة" من الأسفل والأعلى وفي زمن ترابط الأمن وانكشافية الحدود ومساميتها يبدو أمرا مبالغاً فيه يناقض الواقع وخال من الموضوعية. تنطبق هذه النتيجة أيضا على البعد الجهوي للمقاربة الجزائرية، ذلك أن الطموح الجزائري نحو بناء إقليميٍّ موحدٍ الهوية الأمنية في الساحل، تغيب عنه العداءات بين الدول ببقى مجرد طموح ولم يتحقق بعد. وعليه، فإنّ الفكرة البنائية التي تتحدث عن مجتمعات أمن هي لحدّ الآن مجرد هدف تعبر بعض السلوكات للدول الإفريقية عن نية الوصول إليها لكنها في أرض الواقع بعيدة عن التحقق. إنّ الفائدة الأخرى التي تستفاد من التجزيء الوارد في هذا المطلب، والتي تضاف إلى ما تمّ استنتاجه فيما سبق من مطالب، تعلق بجرص الجزائر على توجيه تعاملها صوب النخب العسكرية والأمنية في دول الساحل. ومن الأرجح أنّ منبع هذا السلوك هو الدراية بثقل هذه النخب في الأنظمة السياسية الإفريقية ودورها المحوريّ في اتخاذ القرار الأمني داخل بلدانها، وبالتالي فإنّ النجاح في إقناع هذه النخب وحملها على استبطان القيم التي تدافع عنها الجزائر يحقق هدف نشر وتطبيق الأخيرة لتصوراتها على مستوى إقليميٍّ.

خاتمة

لم تكن الجزائر - منذ استقلالها - أقلّ أمنا في محيطها الإقليميّ مما هي عليه الآن ومنذ حوالي عقدٍ تقريبا . هذه الحال بدأت مع انتشار الإرهاب في الصحراء والساحل في بداية القرن، ثمّ تکرّست أكثر بفعل الحركات التي شهدتها بعض البلدان العربية والمغربية وأفضت لاحقا إلى حالاتٍ غير مسبوقَةٍ من اللا أمن واللا استقرار في تخومات الجزائر الجنوبية والشرقية منذ بداية العام 2011. لقد واكبت هذه الحال من التآجج الأمنيّ وتصاعد التهديد في محيط الجزائر حالة من توطد أمنها واستقرارها الداخليين منذ بداية الألفية وتخصّص تدريجيّ من ميراث الأمانة الأمنية الجزائرية خلال التسعينيات جسده التراجع المحسوس في نشاط الإرهاب داخل إقليمها واختفاء النزاع الداخليّ ومؤثراته. لقد تمكنا في دراستنا من تحديد معالم التشخيص السابق على المستويين الداخلي والإقليمي، واستطعنا قياس انعكاساته على المقاربة الأمنية الجزائرية، ذلك أنّ إشكالية دراستنا تسعى إلى استكشاف وتحديد مدى مواكبة المقاربة الأمنية الجزائرية للتبدلات التي طرأت على البيئتين السابقتين وهو ما يقتضي استعراض المسار التاريخي الخطي لتطورهما .

إنّ النتيجة الأولى المستفادة من هذا التتبع هي أنّ مظهرات التهديد وتمثلاته تعيّرت في غضون العقود الثلاث الأخيرة: بدأ التهديد بالنسبة للجزائر داخليا بين سنتي (1991-2003) بالغا ذروة الخطر، وصار ينظر للجزائر بفعلة كبؤرةٍ مشتعلةٍ باعثةٍ للتهديد . منذ سنة 2003، وإلى غاية العام 2011، تغيّر المعطيان الاستراتيجيان الداخلي والإقليمي بالنسبة للجزائر بفعل سيرورة انتقال الكيانات الإرهابية الجزائرية تدريجيا نحو الصحراء والساحل الإفريقي وجوئها إلى أساليب الاختطاف كأداةٍ عملياتيةٍ مستحدثةٍ معضّدةٍ في الآن عينه علاقاتها بجماعات الجريمة المنظمة، وهنا صار التهديد بالنسبة للجزائر مزدوجًا ومتراكبًا . ومجول سنة 2011، بدأت التبعات الأمنية السلبية للحركات الشعبية العربية والمغربية تصل الجزائر، وهنا، تأسست مرحلة تاريخية جديدةٍ من مراحل تطوّر الأمن القومي الجزائري . لقد استقادت الفواعل المهذّدة للجزائر والمعادية لها من تقاوم بؤر التوتّر في الساحل وامتدادها خلال هذه المرحلة وازداد عددها وتعززت قوتها الاستراتيجية وتسارعت حركات الاندماج فيما بينها، وارتفع سقف مطالبها إلى حدّ تهديد

الكيانات الجغرافية لدول المنطقة وتخطى حدود الدول الوطنية وقوانينها . وفي ظل هذا الوضع، تراجعت سلطة الدول أكثر وأُفسحَ المجال لتدخل فاعلين أجانب في الديناميكيات الأمنية للإقليم .

بالنسبة للجزائر، فإنها استفادت في هذه المرحلة من حالة انحدار القوة التي شهدتها دول جوارها، لاسيما في الساحل، لكي تبرز بصورة أوضح كدولة محورية في إقليم المغرب العربي والساحل مستقرة الوضع الأمني داخليا بعدما كانت بؤرة للإرهاب خلال المرحلتين السابقتين . وعلى صعيد مواز، فإن هذا المعطى الاستراتيجي الإقليمي الجانح تدريجيا، ودونما توقف، نحو الارتباك والتضعف جعل الجزائر عرضة للتهديد من الجهتين الشرقية والجنوبية بصورة أشد . والحال هذه، عملت الجزائر على مراجعة مفهومها للأمن القومي وتكييفها له لمجاعة التغيير في أنماط التهديد وخريطة انتشاره في الساحل، وعلى أداء أدوار تتناسب مع هذا المعطى المستجد بالتعاون مع دول الإقليم بعد أن أصبحت فكرة المواجهة الفردية للتهديد متعذرة التطبيق . إن دراسة مقارنة الجزائر للتهديد وأفعالها لمجابهته أثبتت أن ما يحرّكها هو قناعتها بلزوم التعاون والمشاركة في المسؤولية الأمنية في الساحل ومواجهة المدّ الأجنبي ضمن منظور استعادة مكائنها الإقليمية .

وأثبتت دراسة تصوّرات الجزائر عن التهديد أن إدراكها للإرهاب، وعلى مرّ العقود الثلاث المنصرمة، تطوّر إلى حدّ تصوّره تهديداً وجودياً . وإن كان الإرهاب قد خرج من خانة التهديد الداخلي بالنسبة للجزائر وغدا بالأحرى تهديداً عابرا للحدود تناوبياً ومتفرّقا منذ سنة 2003، إلا أن الجزائر حافظت على مقاربتها له كتهديد وجودي، وهو التصوّر الذي سحّب على مقاربتها له ضمن سياق إقليمي . فبحكم مكائنها المفصلية في هويتها الأمنية التي كوّنتها - بصورة شبه حصريّة - تجربتها الذاتية في المعاناة من الإرهاب في غضون عقد التسعينيات وآثاره المدمّرة على أمنها بكافة مستوياته (أفراد، مجتمع ودولة)، تنظر الجزائر للإرهاب على أنه التهديد الأول للأمن في إقليم الساحل الإفريقي، وهي نتيجة استقيناها من مضامين الخطابات الأمنية الجزائرية التي يعاد تكرار هذه الرؤية فيها دائما . لقد انبثقت المقاربة الجزائرية للتهديد عن هذا التصوّر وتأسست على محورية مكانة التهديد الإرهابي على نحو يؤكّد صدق الفرضية الأولى من دراستنا، فقد يكفي أن يكون التهديد حاملا لخطر على أمن الجزائر القومي كي يصبح محلّ انشغال بالنسبة لها،

لكن الاقتراب أو الابتعاد عن الإرهاب يعدّ معيارا حاسما تقاس به شدة خطورة التهديدات الأخرى وفق علاقات تعدّ. سواء تعلق الأمر بالجريمة العابرة للأوطان أو بتهديد المخدرات أو بتجارة الأسلحة والبشر في الساحل، فإنّ سحب الانشغال الأمنيّ الجزائريّ بهذه التهديدات وتأججه كان رهين الروابط الشبكية التي تحكم علاقتها بالإرهاب وعلاقات التساند المتبادل بينهما، ولم يتنام حضور هذه التهديدات في الخطاب الأمنيّ للجزائر، ولم يتكرّس إنشغالها بها، إلا حين ثبت مفعولها في مفاجمة الإرهاب وانتشاره على نطاق أوسع. لذا، بعدّ صحيحا القول بأنّ اشتداد الخوف الاستراتيجيّ للجزائر من تهديد معيّن يتنامى كلما اقترب من الإرهاب وينخفض إذا ابتعد عنه.

يصلح الاستنتاج السابق لقراءة المقاربة الجزائرية للتهديد، إذ يصحّ القول بأنّ هذه المقاربة هي محصلة لجملة من الإرغامات الموضوعية ضمن البيئة الأمنية الساحلية تکرّست منذ تغيّرت خارطة انتشار الإرهاب من الشمال الجزائريّ نحو الصحراء والساحل، وهذا واقع تبرهنه حقائق ماثلة غير قابلة للنكران، مثلما يُستفاد من التحليل التبعيّ والإحصائيّ لسيرورة تطوّر الإرهاب في الساحل منذ بداية الألفية وإلى غاية سنة 2015. ومن الجلي أنّ صنّاع قرار الدولة والمعبرين عن هويتها وتصوّراتها ينزعون دوما إلى الاستناد إلى هذه حقائق لشرعنة تعريفهم للإرهاب وانشغالهم به. وينبغي ألاّ يلغى التشخيص السابق حقيقة مواجهة الجزائر لتهديداتٍ أخرى علاوةً على الإرهاب، إذ تثبت الوقائع أنّ تهديداتٍ كامنّة ووجوديّة تتقاطع أحيين وتتراكب أحيين أخرى فيما بينها، تضع أمن الجزائر على المحكّ. فمحاولة انفصال أزواد عن مالي في 2012 والتدخل العسكري لوقفها، وتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا قبله، كلّها وقائعٌ أمنيّة، من بين أخرى، تبقي الجزائر مهجوسةً بمسائل الأمن الإقليمي في الساحل.

إنّ الخوف الاستراتيجي من الإرهاب المصبوغ برواسب تجربة الأزمة الجزائرية الداخلية وُلد مقاربةً جزائريةً للتهديد تنحو إلى رؤيته رؤيةً شاملةً وتسعى إلى البحث عن الظواهر الأصلية التي توجد دوما من قبل وتؤدي إلى توليد الإرهاب أو تفاقمه أو تطيل أمده أو تساعد على انتشاره. هذا المنظور للأصل المحدّد بعلاقات التوالد السببية متضمّن في السلوكات الخطابية للجزائر، إذ

تتطوي الأخيرة على تصوّراتٍ تأسّست على هذا المنطق الاستدلالي انبثقت عنها لاحقا فكرة بواعث التهديد في المقاربة الأمنية الجزائرية. وتحدّد الأخيرة باختصار في الوضعيات الموجودة لظروف موائمة لنشأة التهديد وتناميه. وبثبت تحليل مضمون خطابات الأمانة الجزائرية أنّ رؤاها لبواعث التهديد تحيل أساسا إلى حالات التدخل العسكريّ الأجنبيّ والنزاعات المسلّحة المعقّدة (الكامنة والمشتعلة)، وحالات الاضطراب السياسيّ والتنمويّ المزمّن المصاحبة للضعف والفشل الدوليّ الرازحة أسفله دول الساحل. إنّ الوصول إلى هذه التوليفة (تهديد-بواعث التهديد) المشكلة لبنية التصوّر الجزائريّ للتهديد بوعز أساسا إلى شدة الانشغال بالتهديد وجذوره، ذلك أنّ مجابهة ذات جدوى له تقتضي في الأصل مجابهة بواعثه وفق تصوّر جزائريّ. هذه هي الفكرة التي تعمل الجزائر على صياغتها ضمن علاقاتٍ تركيبية تتمّ التعبير عنها في خطابات وسلوكاتها الأمنية. وإذ تؤكد على هذا الاستنتاج لفهم المقاربة الجزائرية للتهديد ومولداته، فإننا لا نستثني دور القيم المؤسّسة لهوية الجزائر الأمنية في بلورة مقاربتها، ذلك أنّ تشبّث الجزائر بالاستقلالية والتحرّر، كقيمتين غير قابلتين للتنازل، كان له مفعول جزئيّ في صياغة الرؤية الجزائرية لبواعث التهديد، وهنا يبرز تصنيف التدخل العسكريّ الأجنبيّ كباعثٍ أوّل للتهديد، وكمحرك هادم للبنى الأمنية المحليّة والإقليمية في منطقة الساحل وإفريقيا عموما، كتمثّل للتمسك الجزائريّ بالقيمتين السابقتين.

إنّ ثبات تمسك الجزائر بمعيار الاستقلالية ونزعة الحفاظ عليها بما يتوافق مع نموذج الدولة الوطنية السيدة والمتحررة الذي تمّ بناؤه اجتماعيا بعد الاستقلال قد تمّ التأكيد منه عبر المقارنة بين أنماط تفاعل الجزائر مع التهديد خلال المراحل الثلاث لتطور أمنها القوميّ، وذلك ما استندنا عليه لإثبات صحّة فرضيتنا الثانية. إنّ تمسك الجزائر بهذا النموذج، والقيم المشكلة له، وضع مقاربتها لمجابهة التهديد في حالة تضادّ مع المقاربات المبنية على قيم انتهاك حرية الشعوب والانتقاص من سيادة الدول، كائنةً ما كانت المطابا المتردّع بها لأجل ذلك. ضمن هذا التصوّر، تنطلق الجزائر من رؤيتها لذاتها كفاعل سيّدٍ وحرّ ضمن المنظومة الدولية كي ترفع من أجل حلول "ذاتية المنشأ" (Endogenous solutions) تُبنى وفقاً لمدرّكات الدول المعنية بالتهديد وبما يراعي مصالحها

القومية، حتى لو تعلق الأمر بتهديداتٍ مشتركةٍ وعابرةٍ للأوطان، مثلما هو الأمر في الساحل. على نحو مواز، فإنّ تتبّع التطوّرات التي طرأت على الأمن القومي الجزائري بين سنتي 1991 و2015 والتكيفات التي طرأت على مقاربتها الأمنية ومفهومها للأمن القومي مواكبةً لهذه التطوّرات، يدفع إلى الحكم بأنّ معيار النزوع إلى الاستقلالية في السلوك الذاتي، وفي تصوّر أدوار الآخرين، وما انبثق عنه من تمسّكٍ راسخٍ بمعيار عدم التدخّل، يشكل جوهر الرؤى والتصورات الأمنية للجزائر لم تتنازل عنه قط منذ استقلالها، عدا في حالة التدخّل الفرنسي في إقليم أزواد سنة 2013. لقد شكّلت الحالة الأخيرة إستثناءً بالنسبة للجزائر في مسار تمسّكها الحرقى بمبدأ عدم التدخّل نظراً لاستحالة الفصل في التعارض الذي حصل بين "القيمي-المعياري" و"الاستراتيجي-الأمني" في الوضعية القرارية الطارئة التي طرحت على صانع القرار الجزائري في غضون أزمة الانفصال واندماج حركات التمرد بـ"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

من هذا، نلحّ على أنّ النزعة الاستقلالية للجزائر هي أسبق وأكثر تفسيريةً لمقاربة الجزائر الأمنية إذا ما قورنت بمبدأ عدم التدخّل، وإنّ الارتكاز على النزعة الاستقلالية كمعيار يقاس به مستوى ملاءمة سلوك الجزائر الأمني يمنحنا منصّةً صلبةً لتفسير التمسّك الجزائري الصارم بمعيار عدم التدخّل، ونحن ندعو إلى توظيفها لقراءة المقاربة الأمنية الجزائرية في المستقبل بدل الإلحاح الحالي من كل تبيّن على معيار عدم التدخّل. فمن مقاربة بنائية، ليس عدم التدخّل سوى تمثلاً مجسّداً لهوية الجزائر الوطنية، كدولةٍ "غيرورة" على استقلالها ترفض الامتثال لإراداتٍ أجنبيةٍ وتعامل الآخرين وفق المنطق ذاته، وتخضع أدوارها الإقليمية - وضمن المنظومة الدولية - إليه. ضمن هذه القراءة البنائية، يعدّ التمسّك الجزائري بمعيار عدم التدخّل إنسجاماً مع قيم وهوية المجتمع الداخلي الجزائري التي تمّ بناؤها بيداتانيا خلال حقبة المقاومة، ثمّ في السياق الاجتماعي الجزائري لما بعد التحرر. وينطوي تمسّك الجزائر بعدم التدخّل على سعيها نحو الحفاظ على سمعتها كعضو شرعيّ في المنظومة الدولية يحترم دولها والقواعد الذي تنظم العلاقات فيما بينها.

إنه بالإضافة إلى النتائج السالفة، تبيّن من دراستنا أنّ اختزال المقاربة الأمنية الجزائرية في عدم التدخّل قاصرٌ لسببين:

- أولاً: لأنّ توظيف هذا المبدأ أخضع لاعتبارات وخصوصيات كل مرحلة من مراحل تطوّر الأمن القوميّ الجزائري خلال العشريّات الثلاث المنصرمة. في غضون الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و2003، بيّنا كيف أنّ التمسك بعدم التدخّل وُظف لأغراضٍ دفاعيّةٍ صرفةٍ بغية تحصين ما تبقى من أمن صلب للدولة ومقاومة أيّ طرح تدخليّ يمكن أن ينتهكه وينتهك استقلاليتها، وبذلك لم تستخدم الجزائر هذا المبدأ كمحدّدٍ لسلوكها الخارجي بقدر ما وظفته لتصوّر أدوار "الآخرين" تجاهها. وهنا يبرز مرّةً أخرى نزوع الجزائر نحو تحصين استقلاليتها كمنصّة تفسيرية أكثر صلاحيةً لقراءة سلوكياتها خلال هذه المرحلة إذا ما قورن بالمجال التفسيري الذي يمنحنا إياه مبدأ عدم التدخّل. أمّا منذ سنة 2003، وإلى غاية العام 2011، فإنّ نزوع التهديد الإرهابي نحو الانتشار في الصحراء والساحل واقترانه المثبت بتهديد الجريمة العابرة للأوطان دفع الجزائر إلى تكييف تصوّرها وتوظيفها لمعيار عدم التدخّل في تعاطيها مع المسائل الأمنية، فلم يقتصر توظيفها له لتصوّر أدوار "الآخرين" تجاهها وتجاه إقليم الساحل فحسب، بل وظف كمحدّدٍ لسلوكها الأمنيّ الذاتيّ أيضاً؛ أي كمعيار تمّ الامتثال له حرفياً لتحديد نمط ردّ الفعل الجزائريّ تجاه التهديدات الأمنية وتمثالاتها الجديدة، وطبيعة الترتيبات والتصورات التي اقترحتها لمجابهتها من جهةٍ أخرى. ثمّ جاءت مرحلة ما بعد العام 2011، التي تعدّ في رأينا مرحلةً حاسمةً شهدت الاختبار الفعليّ لتمسك الجزائر بنزعتها الاستقلالية وعدم التدخّل. قاومت الجزائر الضغوط التي مورست عليها كي تتدخّل عسكرياً في مالي بعد تجربة انفصال أزواد في 2012، ثمّ في ليبيا بعد الهجوم على مركب تيفنتورين في 2013، محافظةً على نمط ردّ فعلها المبنيّ على رفض التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ورافضةً بالموازاة الحلول التدخّلية مستندةً في ذلك إلى اعتباراتٍ معياريةٍ لمنع التدخّل العسكريّ الأجنبي أو إبطائه. لكن، ولشدة وطأة التهديد وسرعة انتشاره والمدى الذي أخذه، فإنّ كفة الاعتبارات الاستراتيجية هي التي رجّحت وحدث التدخّل في ليبيا ثمّ في مالي تحت غطاء واجب الحماية، ولم يكن أمام الجزائر من خيارٍ سوى الامتثال للإرادة الدولية. . لإرادة الأقوى.

أخذاً بالحسبان الحيثيات السابقة، يمكن الجزم في صدق فرضيتنا الثالثة، إذ أنّ الحديث عن عدم التدخّل كعمادٍ للمقاربة الأمنية الجزائرية ينبغي لزوماً أن يُقرن بتطوّر التهديد وتمثالاته

المستجدة، إذ لا يوظف هذا المبدأ على نحو جامد، كما تزعمه معظم التحليلات، بل يُكَيَّف وفقاً للنسق الأمني المتعامل معه ويُخضع لمعطيات البيئة الأمنية الخارجية التي تواجهها الجزائر، وبالتالي، يوظف بطرائق متباينة بما يكفل الاستجابة المجدية للجزائر مع المعطى الأمني الإقليمي.

- ثانياً: أن صفتي الشمولية والاندماج المميزتين لمقاربة الجزائر لمجابهة التهديد تناقضان الفكرة القاصرة التي تحتزلها في مبدأ عدم التدخل. فإن كان عدم التدخل مفصلياً وجوهرياً في تكوين المقاربة الأمنية الجزائرية، إلا أن تحليل مضمون الخطاب الأمني الجزائري يثبت الدمج بينه وبين التصورات التالية:

1. التعاون والتنسيق الجهويين مع جميع الفاعلين المؤثرين في المنظومة الأمنية الساحلية؛ إقليمية كانت أو فوق إقليمية، دولية أو فوق-دولية، مع لزوم الامتثال إلى استقلالية دول المنطقة في اقتراح الحلول ومنظومات الأمن التي تراها الأنسب لها. إن الجزائر في هذا الصدد ترفع من أجل تبني الفواعل الأجنبية لقيمتي التعاون والشراكة بدل التدخل.

2. التنمية كعامل محقق للأمن وكشرط مسبق لتعزيز وإنفاذ السلام لاسيما في وضعيات ما بعد النزاع، إذ يتم تصور دور التنمية في المسار الخطي للأمن، من مقاربة جزائرية، كدور بعدي محبط لبواعث التهديد يقي من اشتعال بؤر النزاع والتغلب على هشاشة الدولة القومية وفشلها في الساحل.

3. السعي إلى أمنة تمويل الإرهاب الذي يتأتى من الفديات والاتجار بالمخدرات، أو من أي مصدر آخر.

هذه العناصر المشكّلة للمقاربة الأمنية الجزائرية لمجابهة التهديد في الساحل مستقاة من سلوكياتها اللفظية والفعلية وتبرهن أيضا على صدقية فرضيتنا الثالثة، إذ يبدو جلياً أن مبدأ عدم التدخل بشكل قطعا مفصليا في البنيان المعياري للمقاربة الأمنية الجزائرية، لكن الأخيرة لا ينبغي أن تقرأ بالارتكاز حصرا على هذا المبدأ على نحو يُجِبُّ القيم والمعايير الأخرى المكوّنة لها، لأنّ تحليل خطاب الجزائر، والمقارنة بين سلوكياتها اللفظية والعملية نحو الساحل، أثبتت أنّ هذا المبدأ يوظف

بالتناغم مع المعايير الأخرى بما يراعي التحوّلات في البنية الأمنية الساحلية وتمثّلات التهديد المترتبة عنها .

من جهةٍ أخرى، تؤكد المقارنة بين المكوّن اللفظي والمكوّن العمليّ-السلوكيّ لمقاربة الجزائر الأمنية الوفاق التام بينهما خلال الفترة المشمولة بدراستنا، فلم يحدث أن تعارض هذان المكوّنان إلا في حالة التدخل الفرنسيّ في مالي سنة 2013 كما تمّ شرحه سابقا . وإذا سلّمنا بمقولة "الحقيقي هو الفعلي وليس القولي" لتقييم السلوكات الأمنية، فبوسعنا الجزم في تمسك الجزائر بمعايير مقاربتها الأمنية فعلياّ إستنادا إلى التطابق بين فعلها القوليّ وتصرفها الفعلي، إذ أن التزام الجزائر بتصوراتها في سلوكاتها وأفعالها مثبتٌ وبدلٌ على حقيقة تبنيها لها وهو ما ثبت صحة فرضيتنا الرابعة . فالجزائر لم تغزّ جيرانها أبدا وتمتّع عن المشاركة في مهمّات السلام التي بضطلع بها الاتحاد الإفريقيّ في كلٍّ من السودان، جنوب السودان، الصومال، إفريقيا الوسطى وبورندي، بالرغم من أنّها عضو قيادي وقوى النفوذ في مجلس السلم والأمن الإفريقي . وبالموازاة، لم ترسل الجزائر قوّاتها المسلحة للمشاركة في حروب أو عملياتٍ عسكريّة خارج حدودها كما ترفض تسخيرها في كلٍّ من "القوة الإفريقية المتربّصة" و"القدرة الإفريقيّة للاستجابة السريعة للأزمات"، وهي تحصر دعمها لهذه القوّات في الجوانب اللوجيستية والتمويل والتكوين . وإذ تعبّر هذه السلوكات عن ثبات الجزائر على هويتها المطبوعة بنزعتها الاستقلالية مجسّدة في مبدأ عدم التدخل في تعاطيها مع المسائل الأمنية وحالات النزاع في إفريقيا، نجد أنّ المعايير الأخرى المعضدة لطروحات الجزائر الاستقلالية، لا سيما التعاون الجهويّ ودعم جهود التنمية الذاتية لبناء الأمن في إفريقيا، مكرّسة فعليا في نمط مواجهة التهديد الذي تقترحه وهو ما نستشفه من مشاركتها في الترتيبات الأمنية الجهوية التي بادرت الجزائر إلى إنشائها (القيادة العمليّاتية المشتركة للأركان) أو انضمت إليها (كمسار نواقشوط) .

إن النتيجة الأخرى المستقاة من المكوّن العمليّ-السلوكيّ للمقاربة الأمنية الجزائرية هو حرص الجزائر على ضمان أفضل انتشار واستيطان ممكنين لمعايير وقيم مقاربتها الأمنية من قبل النخب الأمنية والعسكرية والسياسية ذات التأثير على الدول والمنظّمات الإقليمية الإفريقية، مع الحفاظ أيضا على حضورها في البناءات الدولية الإقليمية بما يكفل ديمومة تواجد انشغالاتها

الأمنية - لاسيما الإرهاب وارتباطاته المتعددة بأشكال التهديد الأخرى في منطقة أمنها القومي - ضمن أولويات الأجندة الأمنية الإفريقية. وهنا يبرز حرص الجزائر على توجيه تعاملها صوب النخب العسكرية والأمنية في دول الساحل المعروفة بثقل دورها في توجيه البوصلة الأمنية لبلدانها.

ختاماً، يمكن القول بأن المقاربة الجزائرية للأمن في الساحل بمضامينها السابقة تضمن عدم الانحراف عن الخط العقدي الثابت الذي سارت عليه السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال واستمرارها في نهج "العناد" الذي درجت عليه والمميز بتقديس سيادة الدولة الوطنية والرافض لكل أشكال التدخل الخارجي وجميع مبرراته (بما فيها حالات التدخل لدواع إنسانية). يضمن هذا استتباعاً، وفق صانع القرار الجزائري، الحفاظ على مكسب الاستقلالية الذي تراهن عليه الجزائر. كذلك، تضمن هذه المقاربة للجزائر عدم المساس بالتوازنات الكبرى في الإقليمين المغربي والساحلي كما تخدم طموحها في الريادة الإقليمية والقارية. فبمناذاتها بالحلول الداخلية والذاتية للإشكاليات الأمنية الساحلية والإفريقية، خاصة الإرهاب، مع الإصرار على محورية قيمة التعاون والتشاور مع القوى الدولية في تطبيق هذه الحلول، فإن الجزائر تدافع ضمناً عن مكانتها المتقدمة إقليمياً وقارياً باعتبارها القوة العسكرية رقم واحد في المنطقة والأكثر دراية وتجربة إذا قورنت بجيرانها في هذا المجال، وهو ما يضعها في وضعية متقدمة لقيادة التعاون مع القوى الكبرى لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل وإفريقيا لأنها ستكون الشريك الوحيد من بين دول الإقليم الممكن التعويل عليه من قبل هذه القوى في هكذا مهمة.

بيد أن هذه المقاربة تطرح عدّة إشكاليات بالنسبة للجزائر، أولها مرتبط بالتبعات المالية الضخمة التي تنجر عنها كون مواجهة التهديدات في الساحل هي حتماً مواجهة طويلة الأمد يؤدي فيها المتغير الاقتصادي دوراً حاسماً. فمراهنة الجزائر على قدراتها الذاتية واعتمادها شبه المطلق على النفس لمواجهة التهديد في بيئة منكشفة ومعقدة أمنياً تتميز بحركة إنتشار سريعة للتهديد، قد تهدد باستنزاف قدراتها المالية - الهشة أصلاً - كلما طال أمد المواجهة بالنظر إلى الطابع الريعي لاقتصادها

الوطني الذي يميّز بتبعية شبه مطلقة لأسواق النفط¹. وقد بدأت التداعيات السلبية للانهايار الكبير في أسعار النفط منذ الثلاثي الأول لسنة 2014 تظهر جلياً على الاقتصاد الجزائري وعلى الميزانية العامة لسنة 2016. إنه من الآن من هنا فصاعداً، وفي ظل تراجع مداخيلها السنوية إلى حوالي النصف، كمحصلة لتراجع أسعار النفط بحوالي 50%، وفي ظل تراجع إنتاجها الوطني وازدياد الطلب الداخلي على الطاقة، سيكون من الصعب على الجزائر تغطية التكاليف الأمنية الضخمة المترتبة عن نهج الاعتماد على النفس كمبدأ ترتكز عليه مقاربتها لمواجهة التهديد. في هذا السياق، تعتبر الطفرة المسجلة في ميزانية الدفاع الجزائرية أفضل مؤشر عن انعكاس حالة اللا استقرار واللا أمن في الساحل على الانفاق الأمني والعسكري للجزائر، فمع نهاية سنة 2011 كانت الجزائر قد جندت 25 000 جندياً في نشاطات مشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل²، وفي غضون سنة واحدة، ارتفعت الميزانية الجزائرية للدفاع بحوالي 10% لتبلغ 13.10 مليار دولار سنة 2015 مقارنة بـ 11.80 مليار دولار سنة 2014³، منها 4.5 مليار دولار مخصصة للأسلحة والمعدات. وحتى في حال استبعاد فرضية خفض الإنفاق العسكري في السنوات المقبلة، على الرغم من تراجع مداخيل مبيعات النفط، فإن ذلك سيشكل عبئاً أثقل على اقتصاد الجزائر وعلى حساب قطاعات أخرى لها تأثير مباشر على رفاهية المواطن الجزائري والتنمية التي يطمح إليها.

كذلك، فإنّ تطلع الجزائر إلى واقع إفريقي تضطلع فيه الدول الإفريقية - لاسيما دول الساحل - بمهمة بناء وحماية أمنها بشكل ذاتي ومستقل دون الاعتماد على قوى خارجية يصطدم بمحدودية قدرات هذه الدول إقتصادياً وعسكرياً، فضلاً عن كونها دولا مختزقة من قوى خارجية لا ترى حرجاً كبيراً في عدم الالتزام بمبدأ عدم التدخل في حال اقتضى أمنها الوطني ذلك. إلى هذا، فإنّ دول الساحل التي تعول عليها الجزائر هي حالياً الأضعف إفريقياً وعالمياً، فهي إما دول شبه مفككة (ليبيا)، دول بصدد إعادة التشكل فاقدة للاستقرار (مالي) أو دول هشّة معرضة للفشل (النيجر)،

¹ يشكل النفط والغاز 98% من الصادرات الجزائرية نحو الخارج، 45% من الناتج المحلي الخام للجزائر و60% من مجموع مداخيلها الضريبية.

² Claire Spencer, "Strategic Posture Review: Algeria", *World Politics Review*, 25/07/2012.

³ Le Figaro, «Bond de 10% du budget militaire algérien», 09/09/2014, In: <http://www.lefigaro.fr/flash-eco/2014/09/09/97002-20140909FILWWW00317-bond-de-10-du-budget-militaire-algerien.php>, (seen on: 14/04/2016).

دون أن ننسى في هذا السياق تونس أيضا التي تصنّف بواقعها الراهن كدولةٍ مستقرّةٍ استقرارا هشا لم تتخلص تماما من مخاض ما بعد الثورة. هذا المشهد الجيوسياسي يؤكد أن الجزائر، حتى في حال نجاحها في إقناع دول الساحل بمقاربتها الأمنية، ستحمّل القسط الأكبر من تكلفة مواجهة ديناميكيات التهديد العابرة للحدود وسيقع على عاتقها القيام بمهمة أمنية يفترض أن تتقاسم بين مجموع الدول المنتمية للإقليم.

أخيرا، فإنّ العقيدة العسكرية للجيش الجزائري القائمة على الرفض المطلق لتنفيذ أيّ عمليةٍ خارج حدود الإقليم الجزائري، وإن نجحت نسبيا في تأمين الحدود الجزائرية، إلا أنها تضع الجزائر دوما في وضعيةٍ دفاعيةٍ في مواجهة أشكال التهديد الصادرة عن الفواعل دون الدولية، وبالأخصّ الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، وتقلل من هامش المبادرة واستباق التهديد لديها. إنّ هذه العقيدة، على صعيد عمليّاتي، هي عقيدة ستاتيكية تستبعد أيّ فرضية لضرب التهديد في معقله أو استباقه قبل وصوله إلى الإقليم الجزائري، وبالتالي، تجعل الجزائر دائما طرفا معانيا لا فاعلا في مواجهتها للتهديدات المتحركة.

في سياق الحدث عن سلوكات الدولة الجزائرية فيجب الحدث عن نزعاتٍ نحو تحقيق الأهداف وليست أهداف تحققت. على سبيل المثال، فإنّ الحدث عن الاستقلالية في زمن العولمة والاختراقات "اللينة" من الأسفل والأعلى وفي زمن ترابط الأمن وانكشافية الحدود ومساميتها يبدو أمرا مبالغاً فيه يناقض الواقع وخال من الموضوعية. تنطبق هذه النتيجة أيضا على البعد الجهوي للمقاربة الجزائرية، ذلك أن الطموح الجزائري نحو بناء إقليميّ موحد الهوية الأمنية في الساحل، تعيب عنه العداءات بين الدول تبقى مجرد طموح ولم يتحقق بعد. وعليه، فإنّ الفكرة البنائية التي تتحدث عن مجتمعات أمن هي لحدّ الآن مجرد هدف تعبر بعض السلوكات للدول الإفريقية عن نية الوصول إليها لكنها في أرض الواقع بعيدة عن التحقق.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

النص الكامل للوثيقة التي قدمتها الجزائر إلى "القمة العالمية حول مكافحة التطرف العنيف" في أيلول/سبتمبر 2015

الجزائر والقضاء على الراديكالية

تحتفل الجزائر في 29 أيلول/سبتمبر 2015 بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي قدمه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وأجري استفتاء عام عليه. ووافقت الأغلبية الساحقة على هذه المبادرة التي كانت حاسمة في تحديد مستقبل البلد (97.38% من الأصوات بنسبة مشاركة قياسية بلغت 79.76%).

وصرح السيد رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات قائلا "إن المصالحة الوطنية ستمثل معلما رئيسيا في مسار تجديد بلدنا" وإنها تناشد كافة الجزائريين والجزائريات "من أجل أن يساحوا دون أن ينسوا ومن أجل أن يتطلعوا إلى المستقبل بثقة ويستحدثوا نمطا جديدا للعيش معا في جزائر أكثر رخاء على الدوام". وشدد رئيس الجمهورية أيضا على أن "المصالحة الوطنية خيار واع يركز على المصلحة العليا للأمة" وعلى أنها "خيار استراتيجي تلتمس به جروح شعب بأسره فيتصالح بذلك مع نفسه" وأن "المصالحة الوطنية لا تمثل خذلانا أو انثناءً، وإنما هي خيار حضاري اتخذته شعبنا".

وبفضل سياسة المصالحة الوطنية هذه، استعاد البلد أمنه وسلمه واستقراره على نحو نهائي. وقد أرسيت هذه السياسة بأمان وعزيمة وإيمان عميق بقدرة الشعب الجزائري على طي صفحة المأساة الوطنية الأليمة وإعادة إدماج أطفاله التائهين والعمل من أجل بناء جزائر جديدة عمادها المساواة والعدالة والحرية للجميع دونما استثناء.

كما أعيد الأمن والسلم والاستقرار أيضا بفضل الاستنفاذ القوي للمؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية التابعة للدولة وللسكان والقوى الحية للأمة من أجل تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية.

واستخلصت الجزائر درسا قيما من تجربتها المرة في مكافحة التطرف العنيف واستئصال الإرهاب من جذوره مفاده أنه مهما كانت الأهمية التي قد تتسم بها الهزيمة الأمنية للإرهاب فإنها تبقى دائما جزئية، إذ يسعى الإرهاب إلى إيجاد ما يبرره ويبرر ما لا تبرير له، ولذلك فإنه يستغل النقائص وأوجه القصور التي توجد في أي مجتمع لا محالة.

وعليه، فإن السلطات الجزائرية اعتمدت استراتيجية مكافحة تهدف إلى جعل المجتمع برمته وكل مواطن بمنأى عن السيطرة التي يفرضها دعاة التطرف العنيف والإرهاب وعن التضييل الذي يمارسونه.

وتنعكس هذه الاستراتيجية على مستويات عديدة. إذ تستند إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية ودولة القانون والعدالة الاجتماعية على نحو مستمر إضافة إلى تعزيز التنمية التي تتيح فرصا وحظوظا متساوية لكل مواطن.

والجزائر على يقين بأن مكافحة هذه الآفة الخطيرة يفرض نفسه يوميا وفي كافة المجالات سواء كانت سياسية أو مؤسسية أو اقتصادية أو ثقافية أو شعائرية أو تربوية أو اجتماعية. ومن أجل بلوغ ذلك، من الضروري تحقيق التعاون الفعلي بين كافة المؤسسات الوطنية وجميع الشركاء الاجتماعيين وكافة المواطنين.

وتستند الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف إلى محورين أساسيين: من جهة، الحفاظ على مستوى عال من التعبئة واليقظة في كافة المصالح الأمنية أثناء قيامها بمهمتها المؤسسية المتمثلة في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات. ومن جهة أخرى، تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته، وتشارك فيها كافة المؤسسات والمواطنين وتخصص موارد هامة من موارد الأمة.

وبمضيها في هذا السبيل، تنكب الجزائر على لم شمل جميع أبنائها حول قيم جزائرية عتيقة هي قيم التسامح والعفو والتضامن وذلك من أجل بناء مستقبل خال من تهديد آفة الإرهاب ومصفوقته والتطرف العنيف وكل محاولات وإغراءات الانسياق وراء التطرف.

1. التدابير ذات الطابع السياسي

إن الجزائر مقتنعة بأن دولة القانون، إضافة إلى الديمقراطية التشاركية، بما في ذلك كل من يحترم النظام الدستوري وقوانين الجمهورية ويرفض العنف، من بين الأدوات الأكثر نجاعة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وهي مقتنعة أيضا بأن التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص تمثل رادعا قويا في وجه التحريض على التطرف العنيف وحملاته التجنيدية.

وفي هذا الصدد، تسلحت الجزائر بمؤسسات جمهورية تزاوّل نشاطها في إطار دستوري تعددي يستند إلى سيادة القانون وشرعية الانتخابات واحترام إرادة الشعب التي يعبر عنها في إطار انتخابات دورية.

وبالمثل، تعتبر الجزائر أن تحسين الإدارة على نحو مستمرّ ومكافحة البيروقراطية والفساد فضلا عن اللامركزية وجمع الفاعلين المحليين والمجتمع المدني في إدارة الشؤون المحلية كلها أدوات لمكافحة التطرف العنيف والقضاء على التهميش وأوجه عدم المساواة. ولذلك فالجزائر عضو مؤسس في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، ولقد أحالت تقرير تقييمها الوطني فضلا عن التقريرين الأولين عن حالة تنفيذ برنامج عملها في مجال تعزيز الإدارة الرشيدة. كما عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان

وحماتها. وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها كما أنها تفي تماما بالالتزامات المترتبة على ذلك وبصورة منتظمة.

ومن بين الإجراءات الرئيسية المتخذة ذات الطابع السياسي، يتعين ذكر ما يلي:

أ. الإصلاحات المؤسساتية

نظرا لتيقنه من أن دولة قادرة وقوية تستند إلى سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المساواة والعدل للجميع، واصل البلد، في ظل قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، خلال عام 2011 حركته في مجال بناء مؤسسات قوية ومستدامة من خلال اعتماد جيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية التي من المتوقع أن تكفل باعتماد دستور جديد.

واستجابة للمطالب النوعية للمواطن الجزائري، أبانت هذه الإصلاحات عن إرادة جلية لتوسيع الفضاءات والممارسات الديمقراطية الحميدة وتعزيزها على نحو مستمر.

وتمخض عن هذه العملية اعتماد البرلمان أربعة قوانين عضوية ذات صلة بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية والمعلومات وتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، فضلا عن قوانين تتعلق بتنشيط الحركة الجمعوية وتناقص الولايات الانتخابية مع مختلف الدرجات المؤسساتية للتتمثيل الشعبي. وتشهد هذه القوانين تطبيقا متدرجا وسريعا.

يمنح القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 18 شباط/ فبراير 2012 بشأن النظام الانتخابي المزيد من الضمانات إزاء القيام بالواجب الانتخابي بكل حرية وديمقراطية. وينص هذا القانون على أن الانتخابات سيشرف عليها قضاة وستتم مراقبتها من قبل ممثلي المترشحين من الأحزاب السياسية والمترشحين الأحرار. ويشارك هؤلاء في لجنة للإشراف على الانتخابات تشكل من قضاة وفي لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات تشكل من ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي قوائم المترشحين الأحرار المشاركين في الاقتراع. وينص هذا القانون على استخدام صناديق اقتراع شفافة وحبر غير قابل للمحو، إضافة إلى التزام الإدارة بتقديم شرح واف لأي رفض للترشح. كما يتضمن أيضا العديد من الأحكام الجديدة من بينها منح المرشحين أو ممثليهم مباشرة في مراكز الاقتراع نسخا من المحاضر الشفهية لنتائج الاقتراع وتخفيض عدد التوقيعات المطالب بها للترشح للانتخابات الرئاسية.

يعزز القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية التعددية الديمقراطية ويثري الأحكام التي تنظم إنشاء الأحزاب السياسية وعلاقتها بالإدارة العمومية. كما يعزز شفافية الإدارة المالية في مجال التكوين السياسي وينظم النزاعات أو الخلافات التي من شأنها أن تقع بين الإدارة وحزب سياسي معتمد. كما يحمي حقوق الجماعات الوطنية من خلال أحكام قادرة حتى على الوقاية من وقوع المأساة الوطنية من جديد ويحظر أي تقييد للحريات الأساسية ويكرس الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ويحمي الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي الوطنية والاستقلال الوطني، إضافة إلى العناصر التي تشكل الهوية الوطنية.

يعزز القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، حرية الجمعيات وينظم النشاط الجمعي ويسد الثغرات القانونية الموجودة لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الجمعوية وجمعيات الصداقة والجمعيات الأجنبية الموجودة في الجزائر. كما يعزز أكثر حق إنشاء الجمعيات. ويفرض على الجمعيات الوفاء بعدد معين من الالتزامات العالمية من بينها نزاهة مديريها والشفافية في إدارتها ولا سيما الإدارة المالية واحترام أنظمتها شمل ذلك ما يتعلق بمجال نشاطها الخاص واحترام الدستور والتشريعات المعمول بها وكذلك النظام العام. كما ينص على منح الجمعيات مركز "مصلحة عامة" عندما "يمثل مجال عملها أولوية بالنسبة إلى الجماعات المحلية". ويكرس هذا النص المجتمع المدني كفاعل أساسي في الديمقراطية التشاركية.

وجاء القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 كانون الثاني/يناير، بشأن الإعلام ليلبي حاجات وحقوق المواطن والمجتمع في مجال الإعلام وحرية التعبير التي لم تكن موجودة من قبل. ومن بين التقدّمات الكبيرة التي كرّسها هذا القانون، يجدر ذكر إلغاء جريمة الصحافة، وحماية أكبر لحياة المواطن الشخصية وضمان حقه في الإعلام، وتحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للصحفيين، وإنشاء سلطتين مستقلتين إحداهما للصحافة والأخرى للإعلام السمعي البصري، وإنشاء مجلس لأخلاقيات المهنة وفتح مجال السمعي البصري أمام المستثمرين الجزائريين الخواص، وتكريس حرية الإعلام المطلقة على شبكة الأنترنت، سواء الصحافة المكتوبة أو وسائل الإعلام السمعية البصرية، وتحسين نشر الصحافة الوطنية عبر كامل التراب الوطني. وفتح سن هذا القانون السبيل لإعداد قوانين خاصة بشأن الإعلام السمعي البصري والإشهار واستطلاعات الرأي إضافة إلى وضع الصحافي.

ب. رفع حالة الطوارئ

سبق وأن أشار رفع حالة الطوارئ في عام 2011 إلى إرادة الدولة تعزيز اختيار الشعب الجزائري للديمقراطية والتعددية السياسية وجعله أمرا لا رجعة فيه. وعلى الرغم من أنه ينبغي التذكير بأن هذا الإجراء

لم يكن يهدف إلى إعاقة ممارسة الحريات العامة فإنه أتاح للدولة التصدي بسرعة ونجاعة إلى تهديد لم يسبق له مثيل، إذ خول للسلطات العمومية اتخاذ تدابير تحيد عن القانون العادي لاسيما في مجال مكافحة الإهاب .

ج. الانضمام إلى الصكوك الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إلى حد اليوم، انضمت الجزائر إلى ثمانية صكوك من أصل تسعة صكوك رئيسية في مجال حقوق الإنسان، كما انضمت إلى خمسة صكوك إقليمية وإلى العديد من الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وللصكوك الدولية التي صدقت عليها الجزائر أولوية على القانون كما تنص عليه المادة 132 من الدستور .

وعلى الرغم من العدوان الإرهابي الذي تعرضت له الجزائر فإنها قطعت شوطا معتبرا في مجالي توسيع ميادين الحرية واحترام حقوق الإنسان .

د. سياسة المصالحة الوطنية مسبقة بسياسي الرحمة والوثام المدني

تمثل سياسة المصالحة الوطنية في حماية تلاحم المجتمع الجزائري وانسجامه من خلال تعزيز المبادرات السياسية المتتالية التي تستند إلى القيم الروحية والأخلاقية الراسخة لدى الشعب الجزائري، وهي قيم تتجلى في التسامح والإنسانية و قدسية الحياة البشرية. وتستند هذه المبادرات السياسية إلى مبدأ مفاده أن الإسلام الذي استغلته الجماعات الإسلامية، وكل من يراها، لظالما كان حافزا للثمّ الشمل ومصدرا للنور والسلام والحرية والتسامح. وتستند هذه السياسة أيضا إلى قناعة مشتركة على نطاق واسع مفادها أن سياسة تركر حصريا على القمع لم تكن لتكون كافية لوحدها في قطع دابر هذه الظاهرة على نحو مستدام.

وينقسم هذا النهج إلى ثلاث مراحل؛ ويتعلق الأمر بسياسة الرحمة التي تم إرساؤها في عام 1995 ثم تلتها سياسة الوثام المدني التي أطلقت عن طريق الاستفتاء في عام 1999، ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الاقتراع في عام 2005 .

وتتضمن الهندسة العامة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 شباط/فبراير والذي تم سنه تحت عنوان "تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" والمرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية والمرسوم رقم 06-94 المتعلق بتقديم الدولة إعانة إلى الأسر المحرومة التي ابتليت بصلوع أحد أقربائها في الإرهاب وأخيرا المرسوم رقم 06-95 المتعلق بشروط تنفيذ المادة 13 من الأمر رقم 06-01، ويكمل هذا الجهاز الإطار القانوني الموجود منذ عام 1999 الذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 99-44 المؤرخ في 13 شباط/فبراير 1999 المتعلق بتعويض

الأشخاص الماديين الذين وقعوا ضحية أضرار جسدية أو مادية لحقت بهم من جراء أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وذوي الحقوق..

وبغية تيسير عودة السلم المدني، اتخذت الدولة إجراءات للرحمة لفائدة الإرهابيين الراغبين في التوبة. ووضع هذا النهج جهازا وطنيا للاستقرار وأعرب عن تضامن الأمة وتعاطفها مع جميع ضحايا المأساة الوطنية وذوي الحقوق.

وساهمت الأحكام التي وُضعت في إطار نصوص القانون هذه على نحو فعال في إبعاد المتورطين في قضايا ذات صلة بالإرهاب عن الأفكار المتطرفة والمخططات الأصولية الراديكالية ولا سيما من خلال الأحكام التالية:

- إجراءات إسقاط الدعوى العمومية في حق الأفراد المتورطين في قضايا الإرهاب.
- إستبدال وتخفيف العقوبات المفروضة على الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا الذين لا يستوفون الشروط لإطلاق سراحهم.
- تقديم الرعاية لأسر الأشخاص الذين تعرضوا للقتل في إطار مكافحة الإرهاب.
- تدابير إقصاء في حق الأشخاص الذين قاموا بعمليات اغتصاب وهجمات باستخدام مواد متفجرة في الأماكن العامة وعمليات اغتيال.

وباسم التضامن الوطني الذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من عمل المصالحة الوطنية، أخذت الدولة على عاتقها بكل عزم وإصرار قضية ضحايا المأساة الوطنية، إذ مدت يد العون إلى الأرملة واليتيم وإلى كل من يحق لهم أن تُهبَّ دولة قوية لمساعدتهم من أجل أن يعيشوا بشرف وكرامة إلى حين أن تلتئم جروحهم.

وكانت سياسة المصالحة الوطنية ولا تزال منصة في خدمة حقوق الإنسان. فقد أتاحت إنقاذ الأرواح ومنحت السكان بصيص أمل من جديد وأعدت السلم الذي لا يمكن من دونه القيام بشيء لفائدة الأجيال الحالية والقادمة. وأتاحت للبلد استرجاع استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي وعودة الهدوء ومعالجة جراح المأساة الوطنية بنجاحة.

وبفضل هذه السياسة، وافق الآلاف من التائبين على تسليم أنفسهم بملئ إرادتهم مما أتاح للأمة إنقاذ المئات، بل الآلاف، من الأرواح البشرية، وتمكن عدد كبير من التائبين من العودة إلى المجتمع والاندماج فيه من جديد. وأتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحو ملائم. وتضمن ذلك حل الأغلبية الساحقة من النزاعات ذات الصلة بقضية المفقودين الحساسة وإعادة إدماجهم في مناصب عملهم أو تعويض

الأشخاص الذين خضعوا لإجراءات إدارية لإقالتهم بسبب وقائع ذات صلة بالمأساة الوطنية وتقديم الدولة الإعانة (منحة الوفاة والمعاشات) إلى الأسر "المحرومة" التي ابتليت بزلوع أحد أقربائها في الإرهاب (الوفاة في صفوف الجماعات الإرهابية) والاعتراف بالنساء اللواتي تعرضن للاغتصاب من قبل الإرهابيين في المناطق الجبلية كضحايا للإرهاب.

وحسب رأي عدد كبير من الملاحظين، تمثل المصالحة الوطنية في الجزائر نجاحا وتقدما. إذ لم تُفرض على حساب حقوق الإنسان المعترف بها دستوريا للمواطن ولم تتجاهل التزامات الجزائر الدولية، وهي تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك أسمى هذه الحقوق وهو الحق في العيش.

ومن المهم الإشارة إلى أن عددا محدودا من الأشخاص يرفضون الحصول على التعويض دون أن يعارضوا مبدأ المصالحة الوطنية.

وتعزز الحكومة الجزائرية مواصلة تنفيذ المصالحة الوطنية وتواصل استقبال الأطفال الضالين بكل أخوية، في الوقت الذي تلاحق فيه بإصرار وبكل ما أوتي القانون من قوة وصرامة أي شخص يمس بسلامة المواطنين وممتلكاتهم أو بالاستقرار والأمن في البلد.

هـ- عصريّة الخدمة العمومية

يعتبر إصلاح الخدمة العمومية من الانشغالات الكبيرة التي تساور الدولة. ويهدف تقريب الإدارة أكثر من المواطنين وتحسين جودة الخدمات التي يستفيد منها السكان، باشرت الدولة العمل على برنامج واسع النطاق لعصريّة الخدمات الإدارية العمومية ورقمنتها وإضفاء الطابعين اللامركزي والإنساني عليها وذلك في مختلف المجالات، انطلاقا من الحالة المدنية ووصولاً إلى وثائق السفر والصحة والبريد... الخ. ويتمثل الهدف المرجو من ذلك، التمكن من إقامة إدارة رقمية على المدى القصير. وهناك مرصد وطني للخدمة العمومية طور الإنجاز، وتمثل ولايته في الماضي قدما بالخدمة العمومية وتقييم نجاعتها على نحو متواصل. وسيجمع البرنامج كافة القطاعات المعنية بما في ذلك المصالح الإدارية والمجتمع المدني والمصالح المختصة. وتحتل النتائج الأولية الملموسة والمتعددة التي حققها هذا البرنامج خلال السنوات الأخيرة الماضية بالرضا والانضمام الشعبي القوي إليها.

2. التدابير ذات الطابع الاقتصادي

تمثل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب والوقاية من العنف المتطرف من خلال المناهج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عناصر مهمة في إطار سياسة التنمية التي تقودها الحكومة الجزائرية. وتتضمن أولويات

هذه السياسة اليوم تدعيم دولة القانون، وتعزيز الاستقرار، والترويج للحوار الوطني، ودعم المجال الاقتصادي والمالي، وتحفيز تنمية الأنشطة الإنتاجية، وتنمية البنى التحتية الأساسية، والترويج لتنمية إقليمية تنسجم مع البيئة وتحترمها، وأخيرا، تلبية حاجات المواطنين.

وتضمن المخطط الخماسي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار وشمل الفترة 2010-2014 برامج طموحة تلي حاجات البلد في مجالات البنية التحتية وتعزيز الإنتاج الوطني وتلبية حاجات المواطنين. وعلى الرغم من الظرفية الاقتصادية الأقل مواءمة، فإن هذا الجهد المبذول سيتواصل في إطار برنامج التنمية الحالي والذي سيشمل الفترة 2015-2019.

وتتطلع الجزائر في إطار استراتيجية التنمية هذه إلى بلوغ هدف معين يتمثل في دفع حركة جديدة تستند إلى النمو الاقتصادي القوي وأن تجعل في الوقت ذاته من التحويلات الاجتماعية مبدأ جوهريا، ومن تحسين ظروف عيش السكان قاعدة أساسية. وقطعت تلبية الحاجات الاجتماعية بذلك شوطا معتبرا. وبلغت نفقات الدولة السنوية لفائدة الفئات المحرومة بذلك حوالي 12% من مجموع الناتج المحلي الخام.

3. التدابير المتخذة في مجالي القضاء والسجون

شكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الأسس التي تستند إليها الدولة الجزائرية في الكفاح الذي قاده ضد التطرف العنيف والإرهاب. وقد خاضت هذه المعركة من أجل تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وليس لتقييدها. وتساهم مكافحة الإرهاب في ظل احترام الحقوق الأساسية في تحقيق مقبوليتها ونجاحها. ومن شأن الحياد عن هذه القيم عند محاربة من يحاولون تحطيمها بالتحديد أن يكون بمثابة مد يد العون إليهم وتشجيعهم على خرق المعايير العالمية التي يستند إليها تنظيم مجتمعاتنا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، وضعت الحكومة الجزائرية تدريجيا مجموعة من التشريعات بغية تأطير عمل قوات الأمن مما يضمن حقوق الأشخاص المتورطين في عمليات إرهابية في السلامة البدنية، وعدم المساس بكرامتهم الإنسانية خلال فترة الاعتقال، وخلال المحاكمة، وطوال فترة قضائهم لعقوباتهم.

ومن بين التدابير الأساسية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لترسيخ دولة القانون وتقديم المزيد من الضمانات إلى المتقاضين، بمن فيهم أولئك المحكوم عليهم بارتكاب أعمال إرهابية، بغية إعادتهم إلى الطريق المستقيم وإعادة إدماجهم في المجتمع بصورة مستدامة، نذكر ما يلي:

أ. إلغاء الهيئات القضائية الاستثنائية

أصبحت مقاضاة الأعمال الإرهابية منذ سنوات عديدة تندرج في إطار القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وهي تخضع اليوم تماما إلى قواعد القانون العام. وتفصل مراكز قضائية متخصصة في قضايا الأعمال الإرهابية، وهي محاكم عادية تتمتع بصلاحيات إقليمية واسعة النطاق تشكل من قضاة لهم تكوين تكميلي متخصص. ويتيح تكريس القانون للاختصاص المحصري للمحاكم المدنية التي تضمن الحق في الدفاع في نظر الأشخاص المدانين، بمن فهم أولئك المتورطين في أعمال إرهابية، الاستفادة من محاكمات عادلة.

ب. تعليق تطبيق الحكم بعقوبة الإعدام

لم تنفذ الجزائر حكم عقوبة الإعدام منذ عام 1993. وعلى الصعيد التشريعي، خضعت العديد من الجرائم التي كان من المقرر أن ينفذ حكم بعقوبة الإعدام بشأنها إلى الحذف كلية وببساطة (مثل الجرائم الاقتصادية) أو إلى مراجعة تميل إلى استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة سجن. ومن جهة أخرى، لا يعتمد أي نص قانوني جديد عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، خُففت العديد من عقوبات الإعدام إلى الحكم بالسجن من خلال العفو الرئاسي. ومن جهة أخرى، فإن الجزائر عضو في مجموعة دعم اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام. وتواصل رصد إلغاء تنفيذ عقوبة الإعدام، كما انضمت إلى مقدمي قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ج. التوبتومكافحة الراديكالية في السجون

فيما يتعلق بالأشخاص المسجونين لارتكابهم أعمالا إرهابية، يطبق قطاع العدالة داخل السجون جملة من الإجراءات بغية القضاء على الراديكالية.

ويتعلق الأمر بردود عقابية ملائمة تهدف إلى الحد من تأثير المسجونين المناصرين للتطرف العنيف أو المتورطين في أعمال إرهابية وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع من خلال الأعمال التي تهدف إلى:

- توحيد الأدوات المستخدمة والسبل المتبعة مع المسجونين باعتماد نفس المعاملة التي تعامل بها الشرائح الأخرى من المسجونين وذلك عملا بالقانون ولا سيما فيما يتعلق بظروف الاحتجاز (تقديم الرعاية الطبية والنظافة الصحية والطعام والحفاظ على الأواصر الأسرية من خلال الزيارات والحق في المراسلة... الخ).
- إحباط أية نية أو مشروع للتجنيد في صفوف المسجونين وذلك من خلال فصل الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية عن فئات المسجونين الأخرى وذلك بعزلهم في قاعات وأماكن منفصلة تماما.

- عزل المسجونين الإرهابيين الأكثر خطورة (قادة الجماعات الإرهابية والمحكوم عليهم بالإعدام والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد) عن باقي المسجونين من نفس الفئة بغية تفادي أي شكل من أشكال التأثير السلبي أو انتقال العدوى.

- منح الحق في الاستفادة من مختلف برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعيين، أي دروس محو الأمية والتعليم العام والتكوين المهني، إضافة إلى مختلف الأنشطة الثقافية الرياضية للمسجونين المتورطين في الأعمال الإرهابية على غرار فئات المسجونين الأخرى والاستفادة أيضا من الحق في الانتفاع بمختلف البرامج السمعية والسمعية البصرية وبرامج المطالعة، إضافة إلى الحق في الحصول على الصحافة المكتوبة.

- تقريب الإرهابيين المسجونين من الأئمة المقتنين للعلوم الدينية بغية حث الأشخاص الأكثر راديكالية على التوبة الإيديولوجية في المقام الأول وكذلك لتشجيع هؤلاء الإرهابيين على الاستفادة من أحكام قانون ميثاق المصالحة الوطنية التي تنص على إعادة إدماجهم اجتماعيا وتقديم أفضل تعليم ديني لهم في إطار قيمنا وتقاليدنا الإسلامية القائمة على التقوى والسلام والمغفرة والتسامح.

د. التكوين داخل السجن

تندرج السياسة العقابية الجزائرية في إطار الأنظمة العقابية التي تحث على إعادة إدماج المسجونين. وبالتالي، فالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 شباط/فبراير 2005 المتعلق بتنظيم السجن وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين يكرس مبادئ وقواعد تضع سياسة تعنى بالسجون تستند إلى فكرة الحماية الاجتماعية التي تجعل من تطبيق العقوبات وسيلة لحماية المجتمع وذلك من خلال إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. ويستفيد المسجونون بسبب الأعمال الإرهابية من هذه الترتيبات.

ويستفيد الإرهابيون في السجن أيضا من برامج تكوين مقترحة مسبقا للمسجونين الآخرين في إطار اتفاقية بشأن تكوين المحبوسين مهنيا، عقدت عام 1987 بين وزارة العدل ووزارة التكوين المهني وتم تعديلها واستكمالها في تشرين الثاني/نوفمبر 1997. وتهدف هذه الاتفاقية إلى توفير التكوين في السجن على نحو مركز. وعززت هذه الشراكة بإنشاء لجنة مختلطة تتألف من أعضاء من القطاعين وتتخذ من الالتزام بالتدريب المشترك لفائدة كل المحبوسين مهمة لها.

ه. فضلا عن هذه التدابير في مجالي القضاء والسجون، اتخذت تدابير أخرى من شأنها أن تفضي إلى استعادة الثقة من جديد:

- الزيارات التي قامت بها كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان والتي شملت الإرهابيين المحبوسين.
- تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي ومساهمة المجتمع المدني وإنشاء مصالح خارجية تابعة لإدارة السجون؛
- تشديد العقوبات الجنائية المفروضة على القيام بالتعذيب لا سيما إذا مارسه أحد الموظفين أو أثاره أو تكتم عنه أو أمر به بغية الحصول على اعترافات.

4. تدابير الحفاظ على النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات

في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حافظت الجزائر على مستويات عالية من تعبئة مختلف مصالحها الأمنية ومختلف المؤسسات في البلد كما عززت أمنها الحدودي على نطاق واسع. كما انتهجت سياسة لعصرنة قوات الشرطة من خلال تعزيز التكوين وتدريب ضباط الشرطة على المعايير المهنية وتطوير الشرطة العلمية والتقنية وتعزيز الاتصال على الصعيدين الداخلي والخارجي بغية تنمية علاقة الثقة القائمة مع المواطنين وتأكيدهما.

كما أن الشرطة الجزائرية مدربة مؤسسيا على احترام حقوق الإنسان. وتم تطوير الشرطة الجوية بهدف تعزيز التفاعل مع السكان المحليين وحماية الشباب على وجه الخصوص من تأثير التيارات المتطرفة ويهدف القيام بعمل لاستعادة الأفراد الذين كانوا عرضة لهذا التأثير إذا كان ذلك لا يزال ممكنا. وانتشر عمل الشرطة في مجال القضاء على الراديكالية على العديد من الجبهات من بينها ما يلي:

- كشف موادك التطرف.
- عزل الجماعات الراديكالية ومناصري التطرف العنيف.
- تقليص السياق الذي يتيح للأشخاص تطوير أفكار متطرفة.
- مكافحة الجريمة الإلكترونية كوسيلة لنقل الإرهاب بهدف الوقاية من اللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ومنع استخدامها لأغراض إرهابية.
- منع استخدام الإعلام الإلكتروني ولكن دون تقييد حرية التعبير لا سيما ذلك الإعلام المرتبط بالتكنولوجيات الحديثة لمناصرة الإرهاب.
- مكافحة الراديكالية عبر شبكة الإنترنت من خلال وضع هياكل تابعة للشرطة تعنى بمكافحة الجريمة الإلكترونية ولا سيما تتبع أنشطة الدعاية عبر الإنترنت من خلال خلايا لليقظة عبر الشبكة.

- التقرب من الشباب الذين يدعون إلى الأفكار الراديكالية بغية إبعادهم عنها وذلك في ظل احترام الحقوق الأساسية للفرد .
- إلغاء كافة وسائل الاتصال بين الإرهابيين وأوساط التجنيد (الحي، المعارف، العائلات) .
- سحب الكتب التي تناول مواضيع دينية ذات طابع متطرف والتي تحرض على التطرف العنيف من فضاءات المطالعة .
- تقويض وسائل الدعاية إلى التطرف العنيف والحركات الإرهابية ومصادر دعمها .
- اللجوء إلى الأطباء النفسانيين من أجل فهم الأشخاص الضعفاء الذين يتقبلون الخطابات المتطرفة والتأثير فيهم واسترجاعهم .

5. التدابير ذات الطابع الديني

إلتزمت الحكومة في برنامجها بالمواظبة على تعبئة كافة الطاقات من أجل تدعيم الأسس التي يستند إليها المرجع الديني الوطني، وذلك بترقية ثقافة الإسلام الحق التي تجسّد في الإنسانية والتسامح والتناغم الاجتماعي، كما التزمت بوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية في مجال الأنشطة الدينية ومكافحة كافة أشكال التطرف .

ويرتكز العمل الذي قامت به الجزائر في مجال القضاء على الراديكالية والذي يتجلى في استعادة المرجع الديني الوطني وتدعيمه إلى العديد من المبادرات:

- الحفاظ على تراثنا الشعائري من الأفكار الضاربة التي انتقلت إلى مجتمعتنا في السنوات الأخيرة والتي تتنافى مع المرجعيات الدينية التي مارسها أسلافنا منذ قرون والتي كانت تستند إلى الاعتدال والتفتح والتسامح .
- تحسين تكوين الأئمة ومستواهم من أجل إدارة المساجد والتعريف برسالة الإسلام على نحو أمثل . وقد خصصت كافة الموارد الضرورية لبلوغ هذه الأهداف . فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك على الصعيد الوطني سوى معهد واحد مختص لتكوين الأئمة مقابل 12 معهدا اليوم 6 منها قيد الإنجاز .
- تكوين المرشحات اللواتي يضطلعن بنفس عمل زملائهن الأئمة من الرجال باستثناء إقامة الصلاة . فهن يمارسن منذ سنوات طويلة عملا جواريا لدى العائلات .
- إخضاع كافة الوظائف إلى التكوين قبل مباشرة العمل وذلك من أجل ضمان تحقيق الأهداف التالية:
- الفهم الجيد للإسلام بغية التعريف به بمنأى عن أي تطرف .
- تحديد قواعد التربية الروحية المكونة للشخص والتي تتيح للمجتمع إحراز التقدم .

- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية والمعاملة الحسنة لغير المسلمين في إطار احترام الشريعة التي تفرض احترام الغير وآرائه ومشاعره بغض النظر عن جنسيته أو دياناته.
- إستعادة المساجد لدورها الشعائري والثقافي والتربوي والاجتماعي الحقيقي بما ينسجم مع عمل المؤسسات الأخرى في البلد. ويتعلق الأمر بجعلها تضطلع بدور تربوي وديني للقضاء على الأفكار المتطرفة والحيلولة دون القيام بأية أنشطة راديكالية في أوساط السكان على العموم وفي أوساط الشباب على وجه الخصوص الذين من شأنهم أن يكونوا هدفا لأعمال الدعاية والتلقين العقائدي. ولتحقيق هذه الغاية، هناك خريطة وطنية جديدة للمساجد هي طور الإنجاز.
- إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة والتعليم القرآني وفي كل التظاهرات التي يشترك فيها قطاع الشؤون الدينية والمسجد على وجه الخصوص.
- مشاركة المرشدين الدينيين (والمرشحات الدينيات) في أعمال التوعية الجوارية ضد ظاهرة العنف والتطرف. وأنجز هذا العمل على نطاق واسع في إطار تنفيذ القانون المتعلق بالمصالحة الوطنية.
- إعادة تنظيم مؤسسة الفتوى في المجالس العلمية التابعة للشؤون الدينية على الصعيد المحلي وفي المساجد وفي استخدام وسائل الإعلام. ويهدف هذا العمل إلى محاربة الأفكار التي تسيء تأويل النصوص الدينية وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
- إقتراح مرصد وطني قريبا لمكافحة التطرف الديني. وسيتمثل دوره الرئيسي في تحليل الظواهر ذات الصلة بالتطرف الديني واقتراح حلول الملائمة. وسيجمع مختلف المؤسسات الوطنية وعلماء من مجالات متعددة والحركة الجمعوية إضافة إلى الشباب والنساء.
- تنظيم أعمال مشتركة للتوعية والتكوين والتفسير مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية على غرار منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- تكوين وتأطير الأئمة الذين يزاولون عملهم في أوساط الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج وذلك في إطار اتفاق عقد بين الجزائر وفرنسا. وهذه التجربة هي قيد التوسع لتشمل بلدانا أخرى.
- إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل وسلمي ومتسامح.
- المضي قدما في بذل الجهود من أجل تعزيز التسامح والانفتاح والتفاهم المشترك من خلال التكوين الديني التي تقدمه جامعة أدرار إلى دول المنطقة منذ عقود، والمعهد الإسلامي في تمنراست، إضافة إلى تقديم المئات من المنح للدراسات الجامعية الإسلامية سنويا إلى رعايا هذه الدول.
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط الشعائري من أجل مكافحة التطرف العنيف ومواجهة التحديات المعاصرة.

- تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوضا عن الكتب التي تحرض على العنف والتمييز الذي يترتب عليهما آثار سلبية تمس الإسلام والديانات الأخرى.
- حشد الجامعة الإسلامية الجزائرية في نشر إسلام معتدل ومتسامح وفي التكوين العالي للأئمة لا سيما إدراج دورات تدريبية عديدة إضافة إلى تخصص دكتوراه في إطار نظام التكوينيسانس، ماستر، دكتوراه (ل.م.د).
- زيادة التعاون مع الحقل التعليمي من أجل التصدي إلى تسلل الجماعات الطائفية.
- مشروع إنشاء أكاديمية لعلوم الفقه تجمع بين كافة المذاهب الإسلامية تقوم بإصدار الفتاوى وتكون من مختصين في الفقه وأطباء وعلماء اجتماع وحقوقيين إضافة إلى مهارات وطنية في شتى المجالات.
- مشروع إنشاء جمعيات دينية بمرسوم رئاسي تتيح التكفل بالنشاط الديني داخل المساجد وأماكن العبادة وخارجها أيضا.
- مشروع قيد الدراسة لإنشاء مؤسسة مفتي الجمهورية.

6. التدابير الموجهة صوب البيئة المباشرة للعائلات والحركة الجمعوية والزوايا والمنظمات التقليدية الأخرى

أدرج عمل الدولة في مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية أيضا إطارا ومنظمات أخرى يمكنها التأثير في تصرف الأشخاص والمساهمة في تراجع الأفكار المتطرفة. ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- العائلات: يكمن الهدف في توعيتها من أجل تفادي وقوع أبنائها في الراديكالية وتشجيع توبة أقربائها الضالعين في أنشطة التطرف والإرهاب. فالشعور بالانتماء إلى دائرة أصولية والرغبة في الانتقام غالبا ما دفع بالشباب الذين اعتقل أفراد عائلاتهم، أو قتلوا لضلوعهم في الأعمال الإرهابية، إلى الالتحاق بالمجموعات الإرهابية الناشطة. وغالبا ما حقق العمل لدى العائلات مبعثه.

- السكان: يهدف العمل المنجز إلى توعيتهم إزاء الأخطار المترتبة على التطرف العنيف والإرهاب والتي تعرض أمنهم الشخصي وممتلكاتهم وشرفهم إلى الخطر. وتكسي العلاقات مع السكان أهمية جوهرية لما يمكن أن تحققة من نجاح على نطاق واسع في مجال مكافحة الإرهاب والعمل على محاربة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية. وتعتبر إدارة هذه العلاقات عنصرا أساسيا للعمل النفسي من شأنه أن يساهم في كسب دعم السكان.

- الزوايا والمدارس القرآنية: تستقبل الزوايا والمدارس القرآنية مختلف شرائح المجتمع الجزائري من كافة أنحاء البلد. وقد شكلت ولا تزال تشكل منصات لزراعة أفكار الإسلام وتصورات الإيجابية والبناء، وإقامة روادع أمام التطرف العنيف والراديكالية.

- نظام الصدقة والزكاة والوقف: يتمثل عمل الحكومة الجزائرية في تنظيم الأموال المتداولة في صورة زكاة أو وقف وضمان تأطير هذا النشاط من خلال آليات تضمن شفافية جمع المداخيل المتأتية من هذه المصادر وتوزيعها. وبالتالي، تجمع وزارة الشؤون الدينية أموال الزكاة وتستخدمها في تقديم المعونة إلى المحتاجين ومساعدة الشباب أيضا في إنشاء أنشطة إنتاجية في إطار المؤسسات الصغيرة وذلك من خلال منح القروض. وتعزز الحكومة إنشاء مؤسسة مالية عمومية (مؤسسة الزكاة) تأخذ على عاتقها مهمة جمع أموال الزكاة والتبرعات وتوزيعها على نحو عادل على المحتاجين، ويهدف ذلك أيضا إلى ضمان تتبع الأموال وتفادي جمعها واستخدامها لخدمة أغراض التطرف العنيف والإرهاب.

- الثقافة الإسلامية والكتاب الديني: يستند العمل المنجز في هذا المجال إلى ما يلي:

- نشر مبادئ الثقافة الإسلامية القائمة على أسس حرية التفكير والتعاون والتسامح من خلال المراكز الثقافية الإسلامية ومرافقها في الولايات وعلى الصعيد المحلي.
- تنظيم منتديات علمية وأيام دراسية بهدف تعزيز الاعتدال والتسامح كقيم مركزية في الحضارة الإسلامية (على سبيل المثال: المنتدى الدولي حول "الإسلام والتطرف العنيف" والمنتدى الدولي حول "الأمن الإيديولوجي" والمنتدى الدولي حول "ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين").
- تنظيم قافلات علمية تهدف إلى إبراز التنوع الثقافي في الجزائر.
- مساندة الكتاب الديني المعتدل كما ذكرناه آنفا على حساب الكتب الدينية التي تحرض على العنف.

7. التدابير المتخذة في مجالي الاتصال والإعلام

لقد شمل الكفاح في الجزائر ضد التطرف العنيف والإرهاب الميدان الإعلامي أيضا، وهو ميدان استثمرت فيه الجماعات الإرهابية ومنظروها ومجندوها الكثير. ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة بغية التصدي إلى الخطاب المتطرف، وذلك بمحاربة الإرهاب وتحقيق فهم صحيح للإسلام الحق، ذلك الإسلام الذي يدعو إلى السلم والتسامح والانسجام في المجتمع وينادي إلى الأخوية بين البشر نذكر ما يلي:

- إعادة صياغة الإطار التشريعي والتنظيمي بغية تعزيز التعددية السياسية وحرية التعبير وفتح الحقل الإعلامي.
- تطوير محتويات إعلامية تجرد الخطاب المتطرف مما يدعيه من شرعية وتفند من قيمته وتكشف تنافيه مع قيم وتعاليم الإسلام الحق وتشرح قيم التلاحم والعفو والتسامح التي ينادي إليها الإسلام وتبين الدمار والأعمال الوحشية التي يرتكبها الإرهاب وحماته وتدد على نحو مستمر بالخلط بين الدين الإسلامي والإرهاب والتطرف العنيف.

- مشاركة كافة قوى الأمة ومواردها المشرقة في الحقل الإعلامي لمكافحة الخطاب المتطرف والعنيف والإرهاب: المثقفون وأصحاب النفوذ الاجتماعي والشخصيات المعروفة لإمامهم بالدين (الأحاديث الدينية والنقاشات التي تذاع في قنوات الإعلام العمومية) والمختصون في القضايا الأمنية للقيام بتحليلات في البرامج التلفزيونية والإذاعية والمقالات الصحفية للأعمال الإرهابية وأنصارها وآثارها المدمرة.
- إيلاء وسائل الإعلام شديد الاهتمام بالآراء المعتدلة والمفكرين المسلمين المشهورين في لقاءات مواضيعية على الصعيدين الوطني والدولي.
- تطوير خطاب وتواصل يستهدفان الشباب على وجه الخصوص على أمواج القناة الإذاعية الموجهة إلى الشباب "جيل FM".
- تطوير تواصل موجه صوب الخارج بغية شرح واقع ظاهرة الإرهاب وضم أعداد غفيرة إلى الكفاح من أجل القضاء عليه.
- تكريس حرية التعبير من خلال الإكثار من العناوين في الصحافة المكتوبة العمومية ولاسيما الخاصة باللغتين العربية والفرنسية على الصعيدين الوطني والجهوي وذلك في صورة جرائد يومية وأسبوعية وشهرية تتناول مواضيع عامة أو خاصة (حوالي 360 إصدار بين الجرائد اليومية والمجلات) وزيادة عدد دور النشر أيضا.
- إنشاء حوالي 50 قناة إذاعية عمومية تتناول مواضيعا محددة وعامة على الصعيدين الوطني والمحلي وتتيح لكل ولاية أن تمتلك قناة إذاعية واحدة على الأقل إضافة إلى القناة الإذاعية الدولية التي تبث برامجها عبر شبكة الإنترنت.
- إنشاء إذاعة القرآن وشاشة القرآن الجزائرية اللتان تساهمان عبر برامج قوية في نشر إسلام السلم والتسامح والإنسانية والتضامن الذي لطالما عاشه الجزائريون.
- مشاركة وسائل الإعلام في عمليات مكافحة الإرهاب والعمليات الأمنية بصفتها وسيطا إعلاميا للتعبة والتوعية ضد هذه الظاهرة.
- تنظيم دورات تكوينية للصحفيين على المبادئ الأخلاقية والأخلاقيات المهنية بشأن مسؤولية إدارة المعلومة الأمنية وضرورة ضمان تحقيق توازن بين الواجب الإعلامي والمقتضيات الأمنية.
- مرافقة ودعم سياسات الرحمة والوثام المدني والمصالحة الوطنية. إذ انتقل بذلك الوسط الإعلامي من مرحلة التنديد بالميول الأصولية ومواجهتها إلى مرحلة تهدئة المجتمع برمته.
- تحرير القطاع السمعي البصري الذي أتاح إنشاء 25 قناة تلفزيونية جزائرية خاصة التي كان من بين أهم الآثار الإيجابية المترتبة عليها، صرف انتباه الشباب الجزائري عن بعض القنوات التلفزيونية الأجنبية التي

تعرض على الخطاب المتطرف والانخفاض الملحوظ في مشاهدة الجزائريين لها على العموم وتهميش الخطابات المتطرفة وتأثيرها في أوساط الشباب .

- تنديد العلماء عبر وسائل الإعلام إضافة إلى خطب الأئمة وبين عائلات الإرهابيين ومختلف مواقع المؤسسات العمومية على شبكة الإنترنت بالفتاوى التي تبيح "الجهاد" المزعوم الذي تدعو إليه الجماعات الإرهابية وذلك بهدف إضعاف عملها الدعائي وتعزيز مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف .

- بث العديد من برامج وآراء رجال الدين المعروفين بدعوتهم إلى الاعتدال والتسامح عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية التي يتبعها الإرهابيون مثل القناة الأولى وقناة القرآن الكريم التي وضعت خصيصا للتصدي إلى الخطاب الراديكالي .

- تظافر الجهود الرامية إلى رفض الإسلام الراديكالي والتطرف العنيف بالإجماع في وسائل الإعلام في القطاع العمومي وتوجيه الدعوة باستمرار إلى القطاع الخاص إلى السير على نفس المنوال مما أدى إلى تسجيل انخفاض ملموس في إمكانية إعادة إحياء القدرات الإرهابية .

- وعلى الصعيد الإقليمي، فالجزائر عضو في لجنة مكافحة الإرهاب في وسائل الإعلام ولجنة مكافحة الإرهاب على شبكة الإنترنت التابعة لجامعة الدول العربية .

8. التدابير المعمول بها في التربية الوطنية

تخصّص الجزائر منذ استقلالها ما يعادل 25% من ميزانيتها السنوية لقطاع التربية الوطنية، ومعدّل التمدرس بها من بين الأعلى في العالم إذ بلغ 98.4% عام 2014 .

إنّ التربية والتكوين هما السبيلان الجوهريان والأكثر فعالية لمكافحة الظلامية والتطرف العنيف . وتقوم المدرسة الجزائرية، من حيث نشأتها وبرامجها التعليمية وبرنامجها الوطني الخاص بمكافحة العنف في الوسط المدرسي، المكرّسة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 يناير/ كانون الثاني 2008، بدور هام في مكافحة التطرف العنيف والراديكالية .

إنّها مدرسة تهدف إلى تكوين مواطن يتمتع بمرجعيات وطنية راسخة ويرتبط ارتباطا وثيقا بقيم المجتمع الجزائري وقادر على فهم العالم الذي يعيش فيه والتكيف معه والتأثير فيه وفي نفس الوقت، جاهز للانفتاح على العالم الخارجي بدون أيّ عقدة .

تضطلع المدرسة الجزائرية بوظائف تعنى بالإرشاد والتنشئة الاجتماعية والتزويد بالمهارات أي أنها تتيح للمتعلمين اكتساب المعارف والخبرة الضرورية لمواصلة التعلّم والاندماج في الحياة العملية ونقلينهم احترام

القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقواعد السلوكية في الأسرة التي تعدّ نواة المجتمع. وتسمح المدرسة أيضا بتزويد المتعلمين بالمعارف والكفاءات الأساسية التي تمكنهم من الالتحاق بدراسات وتكوين التعليم العالي والحصول على منصب شغل ومواصلة التعلم مدى الحياة.

تقوم المدرسة الجزائرية على مبادئ جوهرية يكفلها الدستور، وهي كالآتي:

- ضمان الحق في التربية.
 - ضمان التعليم.
 - إجبارية التعليم حتى سن السادسة عشر.
 - دور الدولة في ضمان تكافؤ فرص الاستفادة من التربية.
 - صياغة حقوق وواجبات التلاميذ والمعلمين ومدراء المؤسسات التربوية.
- كما أنّ مادتين من القانون التوجيهي للتربية الوطنية تحميان المؤسسة التربوية من كل تأثير أو تلاعب إيديولوجي أو سياسي أو متحيز. وتمت مراجعة برامج التعليم في إطار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 - 04 المؤرخ في 23 يناير/كانون الثاني 2008. وتكفل هذه البرامج، بالتكامل مع باقي مكونات النظام التعليمي، تجسيد أهداف نقل القيم الوطنية وترسيخها:

- القيم الجمهورية والديمقراطية: تعزيز الوعي بالقانون واحترامه، احترام الغير والقدرة على الاستماع للآخر، احترام القوة الحاكمة وحقوق الأقليات.
- قيم الهوية الوطنية الثابتة (الإسلام والعروبة والأمازيغية) إذ تتماشى تنمية وتعزيز هذه القيم مع بعدها العالمي المتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة وحماية الحياة والبيئة.
- القيم العالمية: تعزيز الفكر العلمي ومهارات التفكير والنقد والتحكم في أدوات الحداثة من جهة، وحماية حقوق الإنسان بكل أشكالها والدفاع عنها وحماية البيئة والانفتاح على ثقافات وحضارات العالم، من جهة أخرى.

ويشتمل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي على الفروع المعرفية التالية:

- التربية الإسلامية، وتستند إلى القيم الإنسانية والأخلاقية التي يثمنها الإسلام: التسامح والكرم والعدل والعمل والإخلاص. وتهدف هذه المادة إلى تعزيز السلوك السليم لدى المتعلم وتلقين ركائز الإسلام الخمس مع التدبر في بعض الآيات القرآنية والأحاديث.

- العلوم الإسلامية، التي تُلقن ابتداءً من السنة الأولى من التعليم الثانوي تحت مسمى العلوم الشرعية، تنزع إلى دراسة فلسفية وحضارية لمختلف المذاهب الفقهية والديانات الأخرى لتعزيز الهوية وشعور الانتماء وروح التسامح وقبول الآخر والتعايش السلمي مهما تعددت الاختلافات.

وتهدف التربية المدنية والأخلاقية إلى تكوين مواطني الغد، ليس فقط ليكونوا رجال بلد أو أمة ما، بل ليكون إنسان الألفية الثالثة "مواطنًا عالميًا"، قويا بقيمه وبهويته الثقافية الوطنية ومتشعبًا بالقيم العالمية.

وارتقت العلوم الإنسانية، في النظام التربوي الجزائري، بغاياتها وأهدافها لرفع مختلف التحديات على المستوى الداخلي، كظهور التعددية السياسية والتحول إلى اقتصاد السوق وضرورة تعزيز روح المواطنة وحب الوطن وعلى المستوى الخارجي، التوجه الحتمي نحو العولمة من جهة، والتحويلات التي تفرضها المعلومة والاتصال، من جهة أخرى.

ويركز تعليم الفلسفة على تلقين روح التفكير والنقد لا على معلومات تجريدية ينهك التلاميذ أنفسهم في حفظها مجرد ترديدها يوم الامتحان. ولتعزيز التلاميذ على التفكير، يُلقنون نظريات المعرفة وفلسفة العلوم والتتابع التاريخي الذي تمخضت عنه أكبر إنجازات الفكر البشري لإطلاعهم على مكونات الخطاب الفلسفي.

التربية البدنية أو الرياضية، وهي تقوم بدور أساسي في تعزيز الاعتماد على الذات وروح التعاون وتكوين شخصيات متزنة ومنسجمة مع الغير.

البرنامج الوطني لمكافحة العنف في الوسط المدرسي: يرتكز هذا البرنامج على ضرورة توفير الحماية والأمن والسلامة الجسدية والنفسية والعقلية للتلاميذ وكل طاقم المؤسسات المدرسية. ويشتمل على مجموعة واسعة من التدابير الوقائية والتحسيسية وتدابير ردعية أيضا.

9. محاربة الأمية

إستهدف التطرف العنيف ودعواته أيضا طبقات المجتمع التي أنهكتها الأمية وهمشتها، إذ بلغت نسبتها 40% عام 1990. وأبى حماة التطرف العنيف إلا أن يرسخوا في هؤلاء الأشخاص مفاهيم دينية لا سيما مفهوم الجهاد بوسائل دعائية تجعل، عرضا وبشكل مبالغ فيه، تجاهل الجهاد أو التقاعس فيه ذنبا عظيما. وأججت هذه الدعاية لدى بعض الأشخاص شعورا بالذنب وانتماء لقضية الأصوليين.

وللتصدي لهذا الوضع، أولت الدولة اهتماما أكبر بسياسة محو الأمية التي وضعت ركائزها في السنوات الأولى من الاستقلال. وبفضل هذا الجهد، آتت هذه السياسة أكلها بشكل تدريجي، مما أتاح خفض هذه الآفة إلى 22% عام 2008 وإلى 15.5% عام 2014، حسب التقديرات. ولهذا الغرض، تم اللجوء إلى

مناهج تكوين متنوعة تتوافق واحتياجات ومشاكل الأشخاص المستهدفين (تكوين تأهيلي، تكوين خاص بالأمهات الماكثات بالبيت، دروس مسائية وتدريبات).

10. التدابير المتخذة لتعزيز التكوين المهني

يظل التكوين المهني واحدا من أنجع السبل لحماية الشباب، الذين لم يكملوا تعليمهم ضمن النظام التربوي، من تأثير وشرك الطرف العنيف، من خلال تزويدهم بمؤهل مهني معترف به يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل. وفي هذا السياق، بذلت الدولة الجزائرية جهودا جبارة لتمكين كل المواطنين، خاصة الشباب، من الاستفادة من التكوين المهني. وعليه، تنص المادة الرابعة من القانون رقم 08 - 07 المؤرخ في 23 شباط/فبراير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، على ما يلي: "إنّ تزويد كل مواطن بمؤهل مهني معترف به يعدّ هدفا وطنيا ودائما. تضمن الدولة تكافؤ الفرص في الاستفادة من الطابع العام للتكوين والتعليم المهنيين. يجب توفير أجهزة خاصة لتكوين الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة".

وفي إطار هذا القانون، بادرت الدولة بإجراءات عميقة الأثر تهدف أساسا إلى:

- التوزيع العادل لمؤسسات وهيئات التكوين على كل التراب الوطني.
- النهوض بالحرف التقليدية ودعمها.
- النهوض بالمهن اليدوية ودعمها، خاصة تلك المتعلقة بالبناء والأشغال العامة والزراعة.
- تمكين القطاع الخاص من تكوين الشباب، لحثه على المشاركة في الجهود الوطنية.
- تمكين كل الشباب من التحصل على مؤهل مهني.
- الارتقاء بالأفراد اجتماعيا وثقافيا من خلال ضمان استفادة متكافئة من أحسن التأهيلات ودعم الفئات الخاصة من المجتمع لتمكينها من الاندماج في الحياة العملية.

تشجع هذه الاستراتيجية تنوع مناهج التكوين (منهج التكوين داخل المؤسسات ومنهج التكوين من خلال التعلم ومنهج التكوين عن بعد ومنهج التكوين المتواصل) مما يتيح استقبال ما مجموعه 600 000 متدرب سنويا في 1200 مؤسسة عامة، بالإضافة إلى 760 مؤسسة خاصة بقدرة استقبال تعادل 45 000 منصبا بيداغوجيا، وتمكّن أيضا كلّ فئات المجتمع من الاستفادة من التكوين. وتقترح الدولة على آلاف الشباب الذين يوقفون مشوارهم الدراسي سنويا، قبل السن التي تسمح لهم بالالتحاق بالتكوين، 76 تخصصا من بين 422 تخصصا ومهنة، لا تتطلب مستوى ومؤهلات خاصة. وبادرت الدولة بتعزيز فتح وحدات تكوين منفصلة في

المناطق الريفية تستهدف الشباب لاسيما الفتيات. وحظيت هذه المبادرة الأخيرة بالقبول ولاقت صدى إيجابيا لدى المسؤولين المحليين في البلديات والولايات التي وفرت الوسائل اللازمة لنجاحها. ولاقى إبرام شركات مع إدارات وزارية ومؤسسات عامة وشركات خاصة وجمعيات تشجيعا أيضا. ويكُون ما معدله 100 000 شاب سنويا تكويننا عمليا وتعليميا في المؤسسات العامة والخاصة (أبرمت 83 اتفاقية إطار وتمّ التوقيع على 3213 اتفاقية خاصة على الصعيد المحلي).

11. التدابير المتخذة لتعزيز الشغل ومكافحة البطالة في أوساط الشباب

الشغل أيضا من أنجع وسائل إدماج الشباب في الحياة العملية وتخصيهم ضد التأثير المحتمل للتيارات المتطرفة. ولهذا ضاعفت الدولة من جهودها لوضع آليات عامة لدعم التشغيل، من شأنها تشجيع الاندماج المهني للشباب سواء من خلال العمالة أو تعزيز روح ريادة الأعمال عند هذه الشريحة من المجتمع، بتشجيعها على إنشاء شركات متناهية الصغر.

ولهذا تمّ وضع آليتين رئيسيتين: آلية المساعدة على الاندماج المهني DAIP والآليات العامة لدعم خلق نشاط. تهدف آلية المساعدة على الاندماج المهني في المقام الأول إلى تحسين إمكانية تشغيل الشباب في إطار العمالة وزيادة فرص تشغيلهم في القطاع الاقتصادي الإنتاجي الذي يتيح فرص إدماج أكثر استدامة. ويتمّ الإدماج المهني لطالبي العمل لأول مرة وفقا لثلاث أنماط من العقود تحددها الآلية وهي كالآتي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات CID: خاصّ بالشباب المتحصّلين على شهادة من التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- عقود الإدماج المهني CIP: الخاصّ بالشباب الذين أوقفوا تعليمهم في المرحلة الثانوية من التربية الوطنية والقادمين من مراكز التكوين المهني أو الذين تحصلوا على تدريب تعليمي.
- عقود التكوين والتوظيف CFI: الخاصّ بالشباب بدون تكوين أو مؤهلات.
- عقود الإدماج المهني المدعم CTA.

وتقوم الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM بدور الوسيط في سوق العمل.

مكّنت آلية المساعدة على الاندماج المهني الآلاف من الشباب، طالبي العمل لأول مرة، من الاندماج والاستفادة من أول خبرة مهنية وتحسين إمكانية تشغيلهم، وبالتالي تسهيل اندماجهم في سوق العمل. وفيما يتعلّق بعقود الإدماج المهني المدعم، تساهم الدولة في دفع أجر الشباب الموظفين لمدة ثلاث سنوات ويتكفّف الموظف بتكاليف العمل الإضافي بالتزامن مع العديد من الإجراءات الضريبية وشبه الضريبية.

تهدف الآليات العامة لدعم خلق نشاط إلى تعزيز روح ريادة الأعمال لدى الشباب وتشجيع توجيه أصحاب المشاريع من الشباب إلى خلق أنشطة إنتاجية في أسواق تحفز الابتكار. ولهذا الغرض، أنشأت الدولة الهيئات والوكالات المتخصصة التالية:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): وهو جهاز موجه للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة والذين يمتلكون مؤهلات مهنية ويرغبون في إنشاء مؤسسة متناهية الصغر لإنتاج السلع وتقديم الخدمات.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة والذين مجوزتهم مؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المقترح ويتعلق بنوعين من الاستثمارات: الاستثمار لغرض إنشاء أنشطة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات أو توسيعها. ووضعت صيغ للتمويل في هذا الصدد: (1) التمويل الثلاثي (صاحب المشروع-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فوائد - القروض المصرفية). ويستفيد أصحاب المشاريع في جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالتالي من:

- قرض بدون فوائد من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة يمكن أن يصل مبلغه إلى 10.000.000 دينار جزائري.
- قرض إضافي بدون فوائد بمبلغ 500.000 دينار جزائري من أجل اقتناء الشباب خريجي منظومة التكوين المهني عربية ورشة لممارسة أنشطتهم.
- قرض إضافي بدون فوائد من أجل تحمل نفقات تأجير المحل المخصص لإنشاء مكاتب اجتماعية لفائدة الشباب خريجي التعليم العالي.
- قرض إضافي بدون فوائد بمبلغ 500.000 دينار جزائري من أجل تحمل نفقات تأجير المحل المخصص لإنشاء أنشطة لفائدة الشباب أصحاب المشاريع.
- تخفيض معدلات أسعار فائدة القروض المصرفية بنسبة 100%.
- منح مزايا ضريبية للشباب أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء المؤسسة المتناهية الصغر واستغلالها.
- تقديم التكوين والمشورة في مجال تسيير المؤسسات وتقديم المرافقة خلال مرحلتي الإنشاء والاستغلال.

وَدُعِمَ جهاز كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بصناديق لضمان أخطار القروض التي تمنحها البنوك للشباب أصحاب المشاريع.

النتائج المحققة:

إنعكست المواصلة في تنفيذ خطة العمل من أجل الارتقاء بالعمالة ومكافحة البطالة في أثر إيجابي مباشر على خلق مناصب الشغل وتطوير المنحنى التنازلي لنسبة البطالة.

- إنتقل معدل البطالة من نسبة 30% في بداية سنوات 2000 إلى نسبة 9.8% في شهر نيسان/أبريل 2014. ويقدر التحقيق الذي أجري في شهر أيلول/سبتمبر 2014 نسبة بطالة بلغ إجماليها 10.6%.
- وتمثل هذه البطالة بطالة إدماجية إذ إن حوالي 59% من البطالين يطالبون بالعمل لأول مرة.
- وانتقل معدلة البطالة في أوساط حاملي شهادات التعليم العالي من نسبة 21.4% في عام 2010 إلى نسبة 14.3% في شهر أيلول سبتمبر 2013 ثم إلى نسبة 13.0% في شهر نيسان أبريل 2014. لترتفع مجددا إلى نسبة 16.4% في شهر أيلول/سبتمبر 2014.
- وتشهد نسبة البطالة في أوساط النساء تراجعا ملموسا. إذ انتقلت من نسبة 31.4% في عام 2001 إلى نسبة 19.1% في شهر أيلول سبتمبر 2010 ثم بلغت نسبتها 14.2% في شهر نيسان أبريل 2014. ولكنها سجلت ارتفاعا لتبلغ نسبة 17.1% في شهر أيلول سبتمبر 2014.
- وأتاح جهاز المساعدة على الإدماج المهني إدماج حوالي 1.428.334 شاب وتوظيف 179.216 شاب في إطار عقد العمل المدعم خلال الفترة 2010-2014 فقط.
- وفي مجال الوساطة في سوق العمل، سجلت الوكالة الوطنية للتشغيل خلال نفس الفترة تنصيب 1.144.651 شخصا باحثا عن العمل في القطاع الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تم تنصيب 34.777 شخصا من قبل الهيئات الخاصة المعتمدة لتنصيب العمال.
- وخلال الفترة 2010-2014 لوحدها، تم تسجيل إنشاء 316.171 مؤسسة متناهية الصغر بقدرة تشغيل بلغت 666.765 منصب شغل.

إن هذه النتائج مشجعة، إذ أن مؤشرات العمل والبطالة تسجل تطورا إيجابيا منذ 15 سنة الأخيرة.

12. التدابير المتوخاة للارتقاء بالثقافة في مجال مكافحة لإقصاء والتطرف العنيف

لا يمكن أن تماشى الثقافة باعتبارها مجالا للإبداع وحرية التعبير مع التعصب والتزمت. ولذلك استهدفت الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الجزائر في سنوات التسعينيات هذا القطاع استهدافا مباشرا. فقد اغتيل رجال ونساء كانت مهنتهم الإبداع الأدبي والفني، وفضل البعض الآخر شد الرحال بعيدا

عن الوطن هروبا من العنف. كما تهجم الإرهاب أيضا على التراث المادي والمعنوي وكذلك البنى التحتية الثقافية.

وفي الميدان الثقافي، ألحق الإرهاب خسائر فادحة ظاهرة وخسائر أخرى لن يمكن تقييمها سوى على المدى الطويل.

وأمام هذه الآفة، وسعيا لتقديم بدائل للمواطنين من أجل صون التراث الثقافي الوطني وتشجيع الإبداع الثقافي بكل أشكاله، عملت الحكومة انطلاقا من العشرية السوداء على تكثيف الأنشطة الثقافية من خلال توشي مجموعة من التدابير التي تلم بكافة أبعاد النشاط الثقافي، نذكر من بينها ما يلي:

- زيادة عدد المهرجانات تدريجيا ليلبلغ عددها اليوم 176 مهرجانا دوليا ووطنيا ومحليا (مقابل 28 مهرجانا في عام 1998) تقام سنويا بتمويل من الدولة.
- تنظيم العديد من التظاهرات الدولية التي تجري دون حوادث مما يؤكد على إلحاق الهزيمة بالإرهاب (الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، والمهرجان الثقافي الأفريقي في الجزائر عام 2009، وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في عام 2011، وقسنطينة عاصمة الثقافة العربية هذه السنة).
- إنشاء العديد من المكتبات تم تسليم 341 منها بين 2010 و2014.
- تشجيع الجمعيات الثقافية: خلال عام 2015، استفادت 507 جمعيات من الدعم الذي قدمته وزارة الثقافة عبر كافة التراب الوطني، مع ارتفاع ملحوظ في الميزانية المخصصة لدعم الجمعيات الثقافية في السنوات الأخيرة.
- إحياء ذكرى الفنانين في مختلف الميادين: وتمثل هذه الإشارات العامة إشارة قوية إلى المبدعين في المجال الفني بتنوع أشكاله لمعارضة محاولات إغلاق الساحة الثقافية من قبل المتطرفين والرقابة التي شرعوا في فرضها لصالح الفكر الظلامي.
- الأعمال الثقافية في المدارس: عمليات الحقائق التحفية لتقريب التراث من التلاميذ.
- الارتفاع الملحوظ في الميزانية التي تخصصها الدولة للقطاع الثقافي.
- تكثيف المشاركة الجزائرية في التظاهرات المنظمة في الخارج بغية إثبات مقاومة بلد وشعبه للعالم بأسره. أصبحت الجزائر من جديد وجهة ثقافية للفنانين الأجانب. وبالتالي، نظمت في الجزائر العديد من الأسابيع الثقافية، وبالمثل، تنظم العديد من الأسابيع الثقافية الجزائرية في الخارج.
- القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي يمثل إرثا محمدا للهوية ويتبع مسار البلد على مر العصور التاريخية ويروي المساهمة التي قدمها إلى الثقافات الأخرى.

- تعدد الإنجازات في مجال البنى التحتية الثقافية الجوارية لاسيما تلك التي تستهدف الشباب .
- مأسسة المهرجانات الموسيقية والمسرح والشعر وتشجيع المطالعة العمومية والإنتاج السينمائي .
- ترميم قاعات السينما التي دمرها الإرهاب وإنشاء المركز الوطني للسينما الجزائرية من أجل إحياء الإنتاج السينمائي .
- إصدار مرسوم تنفيذي سنة 2003 يحدد الإطار التنظيمي لنشر الكتب والمراجع في الجزائر وينشئ ترخيصا لا تمنحه سوى وزارة الثقافة من أجل إدخال المراجع إلى التراب الوطني . ويهدف هذا القانون على وجه الخصوص إلى منع استيراد الكتب التي تحرض على التطرف العنيف .
- إعادة إحياء الصالون الدولي للكتاب والصالونات الجهوية التي تقام سنويا .
- الانضمام إلى معاهدات منظمة اليونسكو (الاتفاقية بشأن حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه التي اعتمدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005 واتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدت في عام 2003 والتي كانت الجزائر أول بلد يوقع عليها) .
- تنظيم العديد من الندوات (من بينها الندوة عن القديس أوغسطين) .

وأتاح هذا النهج السياسي تحفيز الإنتاج الثقافي والفني بوصفه شكلا من أشكال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وذلك في ميادين عديدة منها:

الفن السينمائي: أنتجت العديد من الأفلام بفضل الدعم المالي الذي قدمته وزارة الثقافة من خلال صندوق دعم الصناعة السينمائية وذلك بغية التوعية ضد الأصولية والظلامية . ويمكننا أن نذكر بعض الأفلام الروائية: ("المنارة" لبلقاسم حجاج، و"رشيدة" ليمينة بشير شويخ، و"دوار النسا" لمحمد شويخ، و"المشبه فيهم" لكمال دهان، و"مال وطني" لفاطمة بلحاج، و"الشیطان امرأة" لحفصة زيناوي، و"تشریح مأساة" لآيتعودية، و"عطر الجزائر" لرشيد بلحاج، و"موريتوري" لعكاشة طويطة) .

ولاقَت سيناريوهات هذه الأفلام المستلهمة مباشرة من فترة العنف التي عاشتها الجزائر نجاحا باهرا لدى الجمهور . إذ تساهم جميعها في التنديد بالأفكار المتخلفة والتعصب وتبين مقاومة الجزائريين للإرهاب . وقبل تناول موضوع الإرهاب مباشرة، أنتج المخرجون الجزائريون أولا أفلاما عن الحركات الأصولية التي ظهرت في الجزائر والتي تحولت في نهاية المطاف إلى عنف جسدي حقيقي . ولذلك أخرج محمد شويخ فيلم "يوسف، أسطورة النائب السابع" وقامت حفصة زيناوي بتصوير "الشیطان امرأة" الذي يعالج ظاهرة الدجل، ومرزاق علواش فيلم "باب الواد سيتي" .

في المسرح، تناول الإبداع مسألة التطرف والعنف بإنتاج العديد من المسرحيات مثل "حضرية والحواس" و"مزغنة" و"عرفية" و"رحلة حب".

وأنتجت العديد من المسرحيات عقب السنوات الدامية التي عاشتها الجزائر على غرار "رقصة الأبرياء" في المسرح الوطني بالجزائر العاصمة. "حتى لثم" (إلى النهاية) التي تصف المسار العقلي للأصوليين وتصرفهم. ويمثل هذا الإنتاج الجديد نموذجا حيا للتوعية ومكافحة الأفكار الرجعية. وينبغي أيضا أن نأخذ في الاعتبار كافة المسرحيات التي تعالج وضعية المرأة والتي تنادي إلى الارتقاء بحقوقها من خلال التشجيع غير المباشر لأفكار التسامح والتقدم.

في الأدب: أخضعت الحكومة إدخال المراجع إلى أرض الوطن إلى ترخيص بغية تفادي استيراد كتب تشجع على التطرف والتعصب. وتخضع الكتب الدينية إلى الموافقة المسبقة لوزارة الشؤون الدينية والثقافة عليها. كما عملت الدولة أيضا على إعادة إحياء الصالون الدولي للكتاب والصالونات الجهوية التي تقام سنويا والتي لاقت نجاحا باهرا لدى الجمهور.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تشجيع الحوار بين الثقافات وحماية التراث غير المادي كرادع يقف في وجه الرسائل الأصولية، أقامت الحكومة ندوة عن "الثقافة والموسيقى والصوفية". وتعد هذه الندوة بانتظام. وتتيح للباحثين من دول عديدة طرح نقاش عن مختلف الجوانب الثقافية والروحية والدينية والتراث الروحاني للإسلام والديانات الأخرى. وتكتسب هذه الندوة أهمية نظرا لأن معرفة "الطرق" التي تستند إلى تصور عالمي للإسلام جد مهمة في الوقت الذي تخلط فيه مجتمعاتنا بين السياسة والدين. إذ تساهم الصوفية بطابعها المسكوني وتسامحها وعطائها مساهمة كبيرة جدا في معالجة مشكلة العلاقات الجوارية التي تربط شعوب العالم وثقافته.

ودائما في إطار المساهمة في الحفاظ على التراث غير المادي، شجعت الدولة العديد من الأعمال التي تستهدف الزوايا التي احتفظت بهذا التراث الثقافي الكبير. وهي مواقع ثقافية هامة تعبر عن الجانب الروحي في الكرم والحكمة التي تحلى بها منذ القدم أسلاف المسلمين. كما باشرت الدولة ترميم الأضرحة التي تعتبر رمزا بارزا في المخيلة الجماعية وفي التراث الوطني غير المادي كما ترمز إلى إسلام مجتمعي رفضته الأصولية المتطرفة.

13. الإجراءات المتخذة في مجال التعاون الثنائي الأطراف والجهوي والدولي

إن الجزائر على قناعة بأن مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية تستوجب أن يولى بها اهتمام أكبر وأن تكون محل تعاون ثنائي جهوي ودولي مستمر، شأنها في ذلك شأن مكافحة الإرهاب.

وفيما يخص الجزائر، فقد أنجزت عملاً يستند إلى المبادئ التالية:

- إدراج مسألة مكافحة التطرف العنيف والقضاء على الراديكالية في التبادلات السياسية مع مختلف الشركاء من أجل نشر الوعي بأهمية استئصال الشر من جذوره إضافة إلى ضرورة إقامة برامج فعالة غير البرامج الأمنية ومعاينة الأشخاص المتورطين في حركات أو أعمال للتطرف العنيف.
- التوعية بشأن ظواهر الخوف من الأجانب والإسلام وهي جوانب أخرى من التطرف تعاني منها الجاليات المسلمة التي تعيش في عدد متزايد من الدول المتقدمة وضرورة محاربة هذه الظواهر باللجوء إلى إجراءات مؤسسية.
- إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية.
- دعم كافة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تندرج في إطار الحوار بين الحضارات والمشاركة فيها. وتجلت المشاركة في هذا الحوار على وجه الخصوص في عقد ندوة عن القديس أوغستين في عام 2001 في الجزائر التي تعتبر أرضاً للإسلام بحكم تعريفه.
- المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية بشأن مكافحة التطرف العنيف مثل قمة واشنطن في شباط/فبراير 2015.
- دعم عمل التوعية الدولية بشأن العروة الوثقى بين التطرف العنيف بمختلف أشكاله والإرهاب.
- تشجيع إقامة لقاءات جامعية في الجزائر بشأن مكافحة التطرف العنيف والتعصب ولاسيما تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والتعليم العالي إضافة إلى الجامعات الجزائرية.
- تطوير برامج تعاون بين المؤسسات الدينية العمومية والخاصة ومع نظيراتها في دول منطقة الساحل.
- تدعيم فكرة إنشاء جمعية علماء دول الساحل.
- تنفيذ برامج تكوين الأئمة في بلدان منطقة الساحل.
- توعية البلدان التي تستقبل الجاليات المسلمة بشأن الأشكال الجديدة للتطرف العنيف المتمثلة في الخوف من الأجانب والإسلام وأثر ذلك في استجابة فئات الشباب في هذه الجاليات إلى أنصار التطرف العنيف والجماعات الإرهابية ومن يسعون إلى تجنيدهم في صفوفها.
- برامج تكوين الأئمة الجزائريين ونقلهم للعمل في البلدان الأجنبية التي تستقبل على أراضيها نسبة كبيرة من الجالية الجزائرية برامج قيد الإنجاز حالياً مع فرنسا في إطار الاتفاق الذي تم توقيعه في هذا الصدد بين البلدين.

- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج يهدف إلى مشاركة الجزائر تجربتها في مكافحة الإرهاب بهدف محاربة التحريض على هذه الظاهرة وعلى التطرف العنيف. وركز هذا التعاون على وضع تحت تصرف منظمة الأمم المتحدة كمية كبيرة من الوثائق والأرشيف المكتوب والسمعي البصري إضافة إلى إنتاج مشترك لفيلم قصير عن أحد التائبين في شكل ملثم للعمل على القضاء على الراديكالية والفهم الذي يهدف إلى ردع التحريض على الإرهاب.
- الالتزام بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مجال الزيارات التي تقوم بها إلى المسجونين والمعاملة التي يتلقونها بما في ذلك الأشخاص المسجونون لارتكابهم أعمالا إرهابية. وتم هذه الزيارات بانتظام وهي تتماشى مع الإجراءات الموحدة للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي عام 2013، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ35 زيارة شملت ما مجموعه 18.191 سجيناً من كل الفئات، بما في ذلك الأشخاص المسجونون لارتكابهم أعمالاً إرهابية.

إستنتاجات

كما يمكن ملاحظته من خلال التطورات السابقة، أنجزت الجزائر عملاً في العمق للقضاء على الراديكالية التي تطل كافة القطاعات وكافة شرائح المجتمع ولاسيما الشباب. ولهذا الغرض، حشدت وسائل معتبرة سواء الإنسانية منها أو المادية أو المالية. ويمثل ذلك تحدياً يجب على البلد مواجهته على المدى الطويل. كما أن النتائج المحققة لحد الآن مشجعة وتحت على المضي قدماً في هذا السبيل وإلى أبعد الحدود. ومن بين النتائج المحققة يمكننا أن نذكر فقط على سبيل الإشارة ما يلي:

1. إدراك السكان على نحو سريع لأهمية القضاء على الراديكالية وأثره وانضمامهم إلى تنفيذ التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية ومختلف المؤسسات في البلد في هذا السياق ومشاركتهم فيها.
2. إضعاف الخطاب المتطرف ومصادره وتأثيره في أوساط السكان عامة وبين الشباب خاصة على نحو ملموس.
3. تركيز الشباب اهتمامهم على مختلف السياسات العمومية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الموجهة صوبهم والتي تقدم لهم فرصاً حقيقية للاندماج في مسار البناء الوطني وتنمية البلد.
4. العدد القليل من الشباب الجزائريين في صفوف الجماعات الإرهابية كداعش وغيرها مقارنة بدول أخرى من المنطقة والذين يحصون بالآلاف وغياب الإرهابيين الجزائريين أكثر فأكثر عن مناصب القيادة في الجماعات الإرهابية في الخارج.

5. التراجع الكبير في الاهتمام الذي كان السكان يولونه إلى حد اليوم للقنوات التلفزيونية الفضائية الأجنبية بشكل عام والتي يعرف عنها برامجها السياسية والدينية المستوحاة من التطرف والعنف اللفظي .
 6. التأطير المؤسساتي للفتوى وتكفل المؤسسات الرسمية بها .
 7. نضوب مصادر التجنيد لدى التيارات المتطرفة والجماعات الإرهابية .
 8. إستعادة الفضاءات الثقافية والإقامة التدريجية والشاملة للوعظ بإسلام معتدل ومتسامح كما كان دائما الحال عليه في الجزائر .
 9. التكوين الكمي والنوعي للأئمة والمرشدين وتفاعلهم الشديد مع السكان خارج الفضاءات الدينية .
 10. إنشاء مؤسسات جديدة للتأطير العقائدي للنشاط الديني (أكاديمية علوم الفقه) وتتبع هذا النشاط عن كئب (المركز الوطني لمكافحة التطرف الديني) .
 11. إصلاح المنظومة التربوية وإدراجها في منظور يركز على ترسيخ القيم الوطنية العريقة لدى الطفل الذي سيصبح مواطنا في المستقبل ويشجع مجزم على الحداثة والاندماج في باقي العالم الحديث مع تطوير الفكر النقدي والعلمي والعقلاني .
 12. تنشيط الثقافة من جديد وتعبئها من أجل إحياء وتنمية قيم التسامح والتفتح على العالم والحوار والأصالة واحترام الغير والعيش المشترك .
 13. تزايد الاهتمام الذي يوليه الشركاء الأجانب عن التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالقضاء على الراديكالية .
- ساهمت سياسة القضاء على الراديكالية أيضا في عودة الهدوء والثقة في أوساط السكان وتزايد مستوى يقظة هؤلاء السكان إزاء أنصار الخطاب المتطرف وتدعيم التلاحم الوطني وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تعرض للاضطراب الشديد من جراء المأساة الوطنية وحماية الأرواح البشرية التي كانت الآلة الإجرامية للتطرف العنيف والإرهاب سترهقها .

قائمة المراجع

أولاً: فئة الكتب

1. إبراهيم، سعد الدين وآخرون. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
2. أركون، محمد ومايلا، جوزيف. من منهاتن إلى بغداد. ما وراء الخير والشر، الشيخ حسين، عقيل (مترجما)، (بيروت: دار الساقى، 2008).
3. بشارة، عزمي. المجتمع المدني. دراسة نقدية، الطبعة السادسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
4. بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).
5. بوعشة، محمد. "السياسة الخارجية الجزائرية: من الرواج إلى التفكك"، في: الرياشي، سليمان وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
6. بولانتزاس، نيكولاس. نظرية الدولة، ميشيل كيلو (مترجما)، الطبعة الثانية، (بيروت: التنوير، 2010).
7. بويبية، نبيل. الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009).
8. تاووزند، تشارلز. الإرهاب. مقدمة قصيرة جداً، محمد سعد طنطاوي (مترجما)، (القاهرة: مؤسسة هندراوي للثقافة والتعليم، 2014).
9. دوما، بي أس. الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية. تحليل مقارن لحالات أنغولا وكولومبيا وسيراليون وسري لانكا، عبد الإله النعيمي (مترجما)، (بغداد: دراسات عراقية، 2008).
10. الرياشي، سليمان وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
11. الزبيري، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999).
12. سعيد، عبد المنعم وسعيد، محمد قدرى. "ضبط التسليح في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجهة نظر عربية"، السياسة الدولية، العدد 109، جولية 1992.

13. فالنستين، بتر. مدخل إلى فهم تسوية الصراعات. الحرب والسلام في النظام العالمي، سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور (مترجمين)، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).
14. فرانسيس، ديفيد ج. (محرراً). إفريقيا السلم والنزاع، عبد الوهاب علوب (مترجماً)، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008).
15. الكيلاني، هيثم. "مفهوم الأمن القومي العربي. دراسة في جانبيه السياسي والعسكري"، في: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996).
16. لخضاري، منصور. السياسة الأمنية الجزائرية: المحدّات - الميادين - التحديات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
17. نور، عبد القادر، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، (الجزائر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام)، 1986.
18. BADIE, Bertrand (ed.). **International encyclopedia of political science**, (Los Angeles: SAGE publications, 2011).
19. _____ . **Le diplomate et l'Intrus. L'entrée des sociétés dans l'arène internationale**, (Paris: Fayard, 2008).
20. BAGHZOUZ, Aomar. «Place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en méditerranée», in: **L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée**, (Alger, Centre El Chââb d'études stratégiques et l'Agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009).
21. BALTA, Paul . **Le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, (Alger: Laphomic, 1990).
22. BARREAU, Jean-Claude et BIGOT, Guillaume. **Toute la Géographie du monde**, (Paris : Fayard, 2007).
23. BATISTELLA, Dario. **Théories des relations internationales**, 02^{ème} éd, (Paris: presses des sciences po, 2006).
24. BLOM, Amélie et Charillon, Frédéric. **Théories et concepts des relations internationales**, (Paris: Hachette, 2001).
25. BUZAN, Barry. **People, State and Fear: An agenda for international security studies in the post cold war era**, 02nd Ed, (London: Longman, 1991).

26. _____ & Wæver, Ole. **Regions and power. The structure of international security**, (Cambridge: Cambridge university press, 2003).
27. FILALI, Fatima-Zohra. «l'Algérie : Quelle sécurité dans l'ensemble méditerranéen», in: **L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée**, (Alger: Centre El Chââb d'études stratégiques et l'Agence national pour le développement de la recherche scientifique, 2009).
28. FINNEMORE, Martha. **National interests in international society**, (London: Cornell University Press, 1996).
29. HAMPSON, Fen Olson. "Human security", in: Williams, Paul (ed.). **Security Studies. An introduction**. (New York: Routledge, 2008).
30. KERRY, John. **The new war**, (New York: Simon & Schuster, 1997).
31. KORTERWEG, Rem. and EHRHART, David. **Terrorist Black Holes. A Study into Terrorist Sanctuaries and Governmental Weakness**, 2nd edition, (The Hague: Clingendael Center for Strategic Studies, 2005).
32. KUBÁLKOVÁK, Vendulka ONUF, Nicholas and KOWERT, Paul (eds.), **International Relations in a Constructed World**, (New York: M.E. Sharpe Armonk, 1998).
33. LAKE, David A. & MORGAN Patrick M. "The New Regionalism in Security Affairs", in: David A. Lake and Patrick M. Morgan, **Regional Orders: Building Security in a New World**, (University Park: Penn State University Press, 1997).
34. LAMCHICHI, Abderrahim, **Géopolitique de l'islamisme**. (Paris: L'Harmattan, 2001).
35. LAURENT, Samuel. **Sahelistan. De la Libye au Mali au cœur du nouveau jihad**, (Paris: Seuil, 2013).
36. MACLEOD, Alex. «Approche constructiviste de la politique étrangère», In: Frédéric Charillon, **Politique étrangère. Nouveaux regards**, (Paris: Presses de sciences po, 2002).
37. MANDEL, Robert. **Deadly transfers and the global playground, Transnational security threats in a disorderly world**, (London: Prager, 1999).
38. MAWARING, Max (ed). **Gray Area Phenomena: Confronting New World Disorder**, (Boulder: Westview Press, 1993).
39. NAPOLEONI, Loretta. **Terror Inc: tracing the money behind global terrorism**, (London: Penguin 2004).
40. OSE, Dieter and BORGOMANO-LOUP, Laure (eds.). **Managing change: Evolution in the global arena and Mediterranean security**, (Rome: NATO Defense College, 2003).
41. ROTBERG, Robert (ed). **When States fail. Causes and consequences**, (Princeton: Princeton university press, 2004).

42. SEILER, Daniel-Louis, **La Méthode comparative en science politique**, (Paris: Armand Colin, 2004).
43. WILLIAMS, Paul, (ed.), **Security Studies. An Introduction**, (Routledge: New York, 2008),
44. WOLFERS, Arnold. **Discord and collaboration. Essays on International Politics**, (Baltimore: Johns Hopkins university press, 1962).
45. ZARTMAN, William. **La résolution des conflits en Afrique**, (Paris: L'Harmattan, 1990).
46. ZORGBIBE, Charles. **l'avenir de la sécurité internationale**, (Paris: presses des sciences po, 2003).
47. ZOUBIR, Yahia and AMIRAH-ERNANDEZ, Haizam (eds.). **North Africa. Politics, region, and limits of transformation**, (New York: Routledge, 2008).

ثانياً: فئة المجلات والدوريات

1. علوان، محمد . «مسؤولية الحماية: إعادة إحياء التدخل الإنساني»، سياسات عربية، العدد 23، تشرين الثاني/نوفمبر 2016 .
2. AIT CHAALAL, Amine. «L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée», **Revue internationale et stratégique**, 2002/2, n° 46.
3. ANTIL, Alain. « Le boom minier au Sahel Un développement durable ? », **IFRI**, Février 2014.
4. BAGHZOUZ, Aomar. «Du processus de Barcelone à l'Union pour la Méditerranée: regards croisés sur les relations euro-maghrébines», **L'Année du Maghreb 2009**, (Paris, CNRS éditions, 2009).
5. BALZACQ, Thierry, «Qu'est-ce que la sécurité nationale?», **La revue internationale et stratégique**, n°52, hiver 2003-2004.
6. BATISTELLA, Dario «L'apport de Karl Deutsch à la théorie des relations internationales», **Revue internationales des politiques comparées**, vol.04, n°10.
7. BEAUGÉ, F. «Algérie embourbée face à l'islamisme», **Le Monde** (dossier et documents), n° 307, Mars 2002.
8. BOUQUET, Christian. «Peut-on parler de "seigneurs de guerre" dans la zone sahélo-saharienne?», **Afrique contemporaine**, n° 245, 2013/1
9. DAGUZAN, Jean François. «La politique étrangère de l'Algérie: le temps de l'Aventure?», **Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.

10. DEYCARD, Frédéric. «Le Sahel: Une région à l'importance internationale croissante », **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
11. DUMONT, Gérard-François. «Des dynamiques sociodémographiques génératrices d'instabilité», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
12. GALLET, Archibald. «Les enjeux du chaos Libyen», **Politique étrangère**, vol.78, Printemps 2015.
13. GAM NKWI, Walter. «Terrorism in west Africa history: a 21st century appraisal», **Brazilian Journal of strategy and international relations**, vol.04, n°08, December 2015.
14. GOURDIN, Patrice. «Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQMI)», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
15. HENRY, Jean-Robert. «La Méditerranée occidentale en quête d'un "destin commun"», **L'Année du Maghreb 2004**, (Paris: CNRS éditions, 2004).
16. HOLLIS, Rosemary Hollis. «Europe and the Middle East: Power by Stealth?», **International Affairs**, vol.73 n°01, 1997.
17. JULIEN, Simon. «Le Sahel comme espace de transit des stupéfiants. Acteurs et conséquences politiques», **Hérodote**, n°142, (3/2011).
18. LACHER, Wolfram. «Organized crime and conflict in the Sahel-Sahara region», **Carnegie papers**, September 2012.
19. LUNTUMBUE, Michel. «Criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest: Cadre et limites des stratégies régionales de lutte», (Bruxelles : Groupe de la recherche et d'information sur la sécurité et la paix *GRIP*, 09/10/2012).
20. MALIKI BONFICLIOLI, Angelo. «Pastoralisme, agro-pastoralisme et retour: itinéraires sahéliens», **Cahiers des Sciences Humaines**, vol 26, 1990.
21. McDONALD, Matt. «Securitization and the construction of security», **European Journal of International Relation**, vol.14, n.4, December 2008.
22. MORTIMER, Robert A. «Global economy and African foreign policy: The Algerian model», **African Studies Review**, Vol. 27, No.1, March 1984.
23. PORTER, Geoff. «Le non-interventionnisme de l'Algérie en question», **Politique étrangère**, vol.80, Automne 2015.
24. POUPART, Pauline. «Identité religieuses, ethniques et tribales au cœur des crises», **Question Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
25. Questions Internationales. «le Sahel depuis les indépendances: éléments chronologiques», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.

26. SEHIMI, Mustapha. «Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines», **Cultures & Conflits**, n°02, printemps 1991, (<http://conflits.revues.org/index95.html>).
27. VALLÉE, Olivier & SPINOZA, Jérôme. «Le Sahel : Un système de crise complexe», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.
28. VERMEREN, Pierre. «Petite histoire de l'Algérie depuis l'indépendance», **Questions Internationales**, n°81, Septembre-Octobre 2016.
29. WALT, Stephen M. «International Relations: One World, Many Theories», **Foreign Policy**, The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998, n°110.
30. WENDT, Alexander. «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory», **International Organization**, vol.41, no.03.
31. ZOUBIR, Yahia and BENABDALLAH-GAMBIER, Karima. «The United States and the North African imbroglio: Balancing interests in Algeria, Morocco, and the western Sahara», **Mediterranean Politics**, vol.10, no.02, July 2005.

ثالثاً: فئة المقالات من الصحف والمواقع الإلكترونية

1. "الجزائر ترفض التدخل العسكري في ليبيا"، سكامي نيوز عربية، 2016/03/07، على الرابط: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/822139>، (شاهد في: 2017/01/21).
2. "الجزائر مستعدة لتنسيق جهودها مع شركائها لمكافحة الإرهاب"، النهار الجديد، 2014/09/23، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/ennahar/222572>، (شاهد في: 2017/06/30).
3. "الرئيس بوتفليقة: تنمية إفريقيا تتطلب رفع تحديات السلم والأمن"، الشعب، 2014/02/28، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/echchaab/33497>، (شاهد في: 2017/03/21).
4. "الشراكة بين مجلس الأمن الدولي والاتحاد الإفريقي"، المساء، 2008/04/18، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/elmassa/5670>، (شاهد في: 2017/02/12).
5. "الفريق قايد صالح يؤكد خلال مشاركته في اجتماع مالي: إستراتيجيتنا أكدت قدرتنا على التكفل الذاتي بانشغالاتنا الأمنية"، المساء، 2011/11/12، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/elmassa/54138>، (شاهد في: 2016/10/14).
6. "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، الفجر، 2011/05/27، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/alfadjr/183436>، (شاهد في: 2016/11/09).

7. "بوتفليقة يؤكد على نجاعة الحلول الداخلية للأزمات الإفريقية"، الفجر، 2011/05/27، على الرابط: <http://www.djazairess.com/alfadjr/183436>، (شوهده في: 2016/11/09).
8. "رسالة رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى 62 لثورة تشرين الثاني/نوفمبر، 2016/11/02، على الرابط: <http://m.elbilad.net/Article/detail?id=62556>، (شوهده في: 2016/11/10).
9. "سلال يبرز خلال قمة باريس استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب ويؤكد: إفريقيا كانت رائدة في مكافحة الظاهرة"، المساء، 2013/12/07، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/78916>، (شوهده في: 2017/04/23).
10. "سلال يبرز خلال قمة باريس استراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب ويؤكد: إفريقيا كانت رائدة في مكافحة الظاهرة"، المساء، 2013/12/07، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/78916>، (شوهده في: 2017/07/03).
11. "كلمة الرئيس بوتفليقة حول قضايا السلم والأمن أمام قمة إفريقيا-فرنسا"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2010/05/31، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/34192>، (شوهده في: 2017/02/12).
12. "كلمة الرئيس بوتفليقة خلال ندوة الاتحاد الإفريقي الخاصة بفحص النزاعات في القارة"، المساء، 2009/09/01، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/24623>، (شوهده في: 2017/02/12).
13. "كلمة الرئيس بوتفليقة عن تقييم تنفيذ تعهدات مجموعة الثمانية وإفريقيا"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2010/06/26، على الرابط: <http://www.djazairess.com/aps/81340>، (شوهده في: 2017/02/12).
14. "لعمامرة يرافغ من أجل إضفاء بعد عالمي على دفع الفدية"، المساء، 2014/12/09، على الرابط: <http://el-mass.com/dz/massa.com/dz/> الحدث/الوطن/لعمامرة-يرافغ-من-أجل-إضفاء-بعد-عالمي-على-منع-الفدية-، (شوهده في: 2017/03/22).
15. "لعمامرة يشيد بنجاح المؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز"، المصريون، 2014/05/30، على الرابط: <https://www.masress.com/almesryoon/593511>، (شوهده في: 2017/01/07).

16. "مساهل يؤكد تقديم الجزائر مساهمات لجهود تحقيق الاستقرار والتنمية في الساحل"، المشوار السياسي، 2014/05/27، على الرابط: <http://www.djazairess.com/alseyassi/25090>، (شوهدي في: 2017/02/05).
17. "مساهل: الجزائر ستواصل دعمها للمسار الأممي من اجل تسوية الأزمة الليبية"، الشبكة الجزائرية للأخبار، 2013/12/13، على الرابط: <http://www.elchabaka.net/?p=3072>، (شوهدي في: 2016/07/19).
18. "مندی داکار حول السلم والأمن في إفريقيا: مداخلة السيد رمطان لعمامرة"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2015/11/09، على الرابط: <http://www.djazairess.com/aps/421933>، (شوهدي في: 2017/03/20).
19. "نص كلمة الرئيس بوتفليقة حول الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإنشاء مناصب الشغل"، المساء، 2010/11/29، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/40689>، (شوهدي في: 2017/04/19).
20. "نص كلمة الرئيس بوتفليقة حول قضايا السلم والأمن أمام قمة إفريقيا-فرنسا"، المساء، 2010/05/31، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/34192>، (شوهدي في: 2016/09/21).
21. "هذا عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر في 2015"، أخبار اليوم، 2015/12/31، على الرابط: <http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/166967>، (آخر مشاهدة: 2016/10/11).
22. "وزير خارجية الجزائر: التدخل العسكري لن يحل الأزمة في ليبيا"، بوابة الوسط، 2014/08/22، على الرابط: <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/32582>، (شوهدي في: 2016/10/13).
23. براهيمى، عبد الله. «التحول العسكري في الجزائر»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/04/19، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63375>.
24. برونو أوليفييه وآخرون، الهويات الجمعية في عصر العولمة، خالد طه الخالد (مترجما)، (بيروت: منشورات صفاف، 2015).
25. بن أحمد، محمد. "خفايا الدور الجزائري في حرب فرنسا بشمال مالي"، الخبر، 2014/06/19، على الرابط: <http://www.elkhabar.com/press/article/48498/#sthash.A35H1cyK.dpbs>، (شوهدي في: 2017/01/03).

26. بن عنتر، عبد النور. «لعنة التدخل الأجنبي»، العربي الجديد، 2014/09/06، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/opinion/4812d18d-388b-419a-adca-e1506d2eb762>.
27. جلال بوعاتي، "إسرائيل تهاجم الجزائر"، الخبر، 01/08/2014.
28. جمال لعالمي، "المارينز يفتح المغرب!"، الشروق، العدد 2919، 2010/04/29.
29. خلاف، مليكة. "مبادرات الجزائر تجاه إفريقيا سيدة وبعيدة عن الحسابات"، المساء، 2016/12/04، على الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/index.php> /الحدث/الوطن/مبادرات-الجزائر-تجاه-إفريقيا-سيدة-وبعيدة-عن-«الحسابات» (شوهدي في: 2017/06/30).
30. رئاسة الجمهورية الجزائرية، "رموز الدولة. ميثاق الجزائر 1964"، على الرابط: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm> (شوهدي في: 2017/01/09).
31. سفارة الجزائر بأبو ظبي، "الرد الشامل والإستراتيجية المتناسقة ضروريان لمكافحة الإرهاب"، على الرابط: <http://www.embassy-algeria-uae.com/الرد-الشامل-و-الإستراتيجية-المتناسقة> (شوهدي في: 2017/02/27).
32. سي أونوفا، فريدوم واي إزريم الحناشي، جيرالد، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/07/25، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2013/7/24/20137249713268580w-est%20Africa1.pdf> (شوهدي في: 2018/04/23).
33. الشروق أون لاين، "بارة: إقرارات خطاب تأكيد حقيقة مقتل رهبان تبخيرين"، الشروق، 2013/05/15، على الرابط:
34. عبد الله براهيم، "التحول العسكري في الجزائر"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016/04/19، على الرابط: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63375> (شوهدي في: 2017/02/15).
35. عدنان، محمد. "الجزائر تدعو أعضاء حركة عدم الانحياز إلى توحيد جهودهم لمواجهة الإرهاب"، النصر، 2014/05/28، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/annasr/67863> (شوهدي في: 2017/02/12).
36. محمد أمين، عماد. "بوتليقة يضع دولة مالي أمام الخيار الصعب"، المواطن، 2010/06/27، على الرابط: <http://www.djazairiess.com/elmouwatan/6886> (شوهدي في: 2017/02/28).

37. المساء، "النصّ الكامل لمداخلة رئيس الجمهورية حول قضايا السلم والأمن في إفريقيا: موقفنا من الانحرافات السياسية سيظل حازما لا تنازل فيه"، المساء، على الرابط: <http://www.djazairess.com/elmassa/29774>، (شاهد في: 20/03/2017).

38. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، "وزير . الجزائر لا تقبل التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، 26/12/2013، على الرابط: <http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2352591&language=ar>، (شاهد في: 16/12/2016).

39. «Algérie embourbée face à l'islamisme», **Le Monde**, n° 307, Mars 2002,

40. «AQIM: how Algeria protects itself from kamikazes», **Jeune Afrique**, 05/08/2011.

41. «Saisie de près de 1.5 kg de Cocaïne à l'aéroport International Houari Boumediene», **El Watan**, 17/05/2012.

42. AIDA AMMOUR, Laurence. «Dialogue inter-libyen: une délicate mission pour Alger», **Middle East Eye**, 16/03/2015, in: <http://www.middleeasteye.net/fr/analyses/dialogue-inter-libyen-une-d-licate-mission-pour-alger-211014076>, (Seen on: 12/07/2017).

43. ALILAT, Yazid. «Sahara Occidental: Délire royal», **Le Quotidien d'Oran**, n°4761, 31/07/2010.

44. ANTIL, Alain et VIGENERON, David. «le Sahel, entre rentes et économie de subsistance», **Questions Internationales**, n°58, Novembre-Décembre 2012.

45. ANTIL, Alain. « Le boom minier au Sahel Un développement durable ? », **Note de IFRI (Institut Français des Relations Internationales)**, Février 2014, in: <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/022014antilboomminiersahel.pdf>.

46. BANDYOPADHAY, Subhayu, SANDLER, Todd et YOUNAS, Javed. «Le prix du terrorisme», **Finance & développement**, Juin 2015, in: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2015/06/pdf/bandyopa.pdf>.

47. BERKOUK, Mhand. «U.S.-Algerian security cooperation and the war on terror», 17/06/2009, in: <http://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror>.

48. BONFICLIOLI, Angelo. «Pastoralisme, agro-pastoralisme et retour: itinéraires sahéliens», **Cahiers des Sciences Humaines**, vol 26 (1-2) 1990

49. BORDESSOULE, Eric. «l'Etat nation en Afrique subsaharienne, un model en crise?», **Géocofluence**, 15/01/2006, sur le lien: <http://geoconfluences.ens-lyon.fr/doc/etpays/Afsubsah/AfsubsahScient.htm> (Seen on: 25/07/2016).

50. BOUKHEDOUMI, Yassine. «les effets de la crise en Libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du Maghreb-Sahel», 2012, in: <http://www.erta-tcrg.org/analyses/libye-armes.html>. (Seen on: 05/05/2016)
51. Centre de recherche "le terrorisme depuis le 11 Septembre 2001", « L'Algérie et la lutte contre le terrorisme dans le Sahel », Décembre 2011, in: <http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Documentsterrorisme/lutte-anti-terrorisme-sahel-cemoc-algerie.html>.
52. Centre de recherche "le terrorisme depuis le 11 Septembre 2001", « L'Algérie et la lutte contre le terrorisme dans le Sahel », Décembre 2011, in: <http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Documentsterrorisme/lutte-anti-terrorisme-sahel-cemoc-algerie.html>, (Seen on: 24/06/2017).
53. CLAUDOT-HAWARD, Hélène, «Sahara et nomadisme. L'envers du décor», **Revue des mondes musulmans et de la méditerranée** (on line), Mars 2006, In: <https://remmm.revues.org/2878#quotation> (Seen on : 30/08/2016).
54. Conférence Africaine des directeurs et inspecteurs généraux de police sur AFRIPOL, «déclaration d'Alger relative à la création du mécanisme africain de coopération policière AFRIPOL», Alger : 10-11 février 2014, in: <http://www.peaceau.org/uploads/algers-declaration-afripol-french.pdf>, (Seen on: 28/06/2017).
55. COULIBALY, Saturnin N. «Afrique de l'Ouest: Unité de fusion et de liaison – Un rempart contre le terrorisme dans le Sahel», **Sidwaya quotidien**, 12/04/2012, in: <http://fr.allafrica.com/stories/201204130875.html>, (Seen on: 24/06/2017).
56. DELCROZE, Jacques, «Effondrement du rêve démocratique au Mali : Menaces de partition, rumeurs d'intervention», **Le Monde Diplomatique**, Septembre 2012.
57. Franceinfo, « La Libye, point de départ de l'immigration clandestine », **Franceinfo**, 26/04/2016, in: http://www.francetvinfo.fr/monde/europe/migrants/libye-point-depart-de-l-immigration-clandestine_1422325.html, (Seen on: 18/10/2016)
58. GCTF, «Background and mission», in: <https://www.thegctf.org/About-us/Background-and-Mission>, (Seen on: 28/06/2017).
59. Géopolitique du Sahel, «Les prises d'otages», 01/01/2013, in: <http://www.vilain.de/spip.php?article99>, (Seen on: 23/02/2016).
60. Le matin d'Algérie, «Le CEMOC sur papier, l'AQMI sur le terrain», 21/11/2011, In: <http://www.lematindz.net/news/6319-le-cemoc-sur-papier-laqmi-sur-le-terrain.html>, (Seen on: 05/02/2017).
61. MARKEY, Patrick & AMARA, Tarek, «The middle-class islamists behind Tunisia's museum attack», **Reuters**, 17/05/2015, in: <http://mobile.reuters.com/article/idUSKBN00205F20150517>, (Seen on: 19/11/2016).

62. MEDJANI, Amrane. «Frontière Algéro-libyenne: le boom du trafic d'armes», 21/06/2013, in: <http://www.vilain.de/spip.php?article253>. (Seen on: 03/03/2016)
63. MEUNIER, Marianne. «Libye: foire aux armes», **Jeune Afrique**, 20/04/2011, In: <http://www.jeuneafrique.com/191964/politique/libye-la-foire-aux-armes/>. (Seen on: 22/05/2016).
64. NICKELS, Benjamin. «Algeria's role in African security », **Carnegie**, 03/04/2014, in: <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55239>, (Seen on: 16/05/2017).
65. O'DONNELL, Guillermo. «On the State. Democratization and some conceptual problems», **Kellogg Institute**, April 1993, at: <https://www3.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/192.pdf>.
66. QUANDT, William B. «Algeria: how pivotal is it? And why?», University of Virginia, August 1997, in: <http://people.virginia.edu/~wbq8f/pivotal.html>.
67. RAILLANE, Jacques, «Du GIA à AQMI», 20/12/2012, in: <http://www.vilain.de/spip.php?article69>, (Seen on: 12/02/2016).
68. Rédaction HuffPost Algérie, «Début des travaux de la réunion des chefs de l'Afripol à Alger», **HuffPost Algeria**, 13/12/2015, in: http://www.huffpostmaghreb.com/2015/12/13/afripol-reunion-alger_n_8798064.html, (Seen on : 28/06/2017).
69. SMITH, Adèle. «Libye : l'ONU veut stopper la dispersion des armes», **Le figaro**, 28/10/2011, in: <http://www.lefigaro.fr/international/2011/10/28/01003-20111028ARTFIG00632-libye-l-onu-veut-stopper-la-dispersion-des-armes.php>. (Seen on: 06/05/2016)
70. TAJE, Mehdi. «Les enjeux sécuritaires dans le sahel africain: grille d'analyse», http://www.cf2r.org/images/stories/tribune_libre/tribune-libre-8.pdf.
71. TAJE, Mehdi. «Les enjeux sécuritaires dans le sahel africain: grille d'analyse», http://www.cf2r.org/images/stories/tribune_libre/tribune-libre-8.pdf, (Seen on : 04/11/2017).

ثالثاً: فئة الأوراق العلمية

1. BENANTAR, Abdennour. «Comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb?», 07eme séminaire internationale sur la sécurité et la défense dans la méditerranée. Conflits régionaux et stratégies de sécurité, (Barcelone : CIDOB, 2009).

رابعاً: فئة التقارير

1. مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا، (نيويورك: آذار/مارس 2013، منشورات الأمم المتحدة).

2. _____ ، التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1973/2011 بشأن ليبيا، (نيويورك: آذار/مارس 2012، منشورات الأمم المتحدة) .
3. الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، تقرير 2012، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2013) .
4. _____ ، تقرير 2013، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2014) .
5. _____ ، تقرير 2014، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2015) .
6. _____ ، تقرير 2015، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2016) .
7. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي 2014، (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 2015) .
8. CHEVENEMENT, Jean-Pierre et LARCHER, Gérard , «Sahel: pour une approche globale», SENAT (France), 03/07/2013, in: <http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-72013.html>.
9. International Institute for Strategic Studies IISS, «**The Military Balance (2009), The annual assessment of global military capabilities an defense economics**», (New York: Routledge, 2009).
10. The Fund for Peace (FFP), **Fragile States Index**, (Washington: The Fund for Peace, 2015)
11. United Nations Development Program, **Human development Report 2015. Work for human development**, (New York: United Nations Publications, 2015).
12. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), **World Drug report 2015**, (New York: United Nations publications, 2015).
13. YONAH, Alexander, “**Special update report. Terrorism in north, west & central Africa: from 9/11 to Arab spring**”, (Arlington, Potomac institute for policy studies, January 2012).
14. YONAH, Alexander, «Terrorism in north Africa and The Sahel in 2014», **Sixth annual report**, (Arlington: Inter–university center for terrorism studies, February 2015).

خامساً: فئة الرسائل والمذكرات

1. بوعرعور، أمينة. صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية (1979–1992)، مذكرة ماستر، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013) .
2. بويبية، نبيل . الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2009) .

3. حمزة، حسام. الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2012).

4. ADAMIDES, Constantinos. **Institutionalized, horizontal and bottom-up securitization in ethnic conflict environments: the case of Cyprus**, Phd thesis, (Birmingham: The university of Birmingham, September 2012).
5. BOUGHERIRA, Mohamed Redha. **Algeria's foreign policy 1979-1992: Continuity and/or change**, PhD thesis, (Salford: University of Salford, 1999).

سادسا: فئة الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963 .
2. _____ ، الميثاق الوطني 1976 .
3. _____ ، دستور 1989 .
4. _____ ، دستور 1996 .
5. Commission de l'Union Européenne, **programme d'action annuel 2015 en faveur du Mali à financer sur le 11^e fonds européen de développement**. (Bruxelles: commission européenne, 10/11/2015).
6. African Union, **Protocol relating to the establishment of the peace and security council of the African Union**, (Durban: 09/07/2002).
7. African Union, **"The African Union counter terrorism framework"**, 23/11/2015, in:<http://www.peaceau.org/en/page/64-counter-terrorism-ct>.